







MS. A. 9. 2. 1. 1. 1.



سید علی الاصفہانی الطوسی

۲۱





قلت تعلّق الارادة ان لم يكن علّة تامّة لم يوجد شي وان كان علّة تامّة يلزم انها في القدرة لا بالاعتبار  
 لكن انما الالتهام ان تعلّق الارادة بتحدّد الاوقات فلا تنافي في انها تعلّق في آن وجه تعلّق آخرة آن آخرة لا تعلّق تعلقات  
 القدرة ايضا بتحدّد بحسب الآفات لحدّة مبنية على جواز تخلف المعلول عن السبب صلاحيّة الذين  
 التامة في النار والجنار دون الغا والموجب

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعلنا من خلقه على محبة نبيه **قوله** بحسب تعلّق الارادة لا باعتبار ان القدرة  
 علّة تامّة لتخصيص ذلك البعض لانه لو كان كذلك لزم انها القدرة في ذلك البعض بل السبب  
 في تخصيص القدرة بحسب تعلّق الارادة فلا يلزم ع انها القدرة عند حصول المرات **قوله**  
 بل هو منفصل بحدّة اي ليس في اخطا تحت نوع حتى يكون امتياز بامر عرضي فان امتياز  
 الاشخاص بالحوادث **قوله** اراد ان يشير الى ان اثر العلوم اثار اولها الى امتياز  
 مباحث الفقه اجمالا ونحوها الى اثره بحسب اجراءه وثالثا الى تعريفه المشتغل على الاشياء  
 الى ابواب المقاصد وربطها الى مرتبة ثم انتقل الى وصف الكتاب **قوله** كان ذلك العلم  
 كانه كما تقدم سبب طول الكلام **قوله** واستار اجبره واصفاً الافعال وسائل  
 لا مع صفات الفات فجعلها استاراً لا يناسبها الا من حيث التوسط ولا يسعد ان يقال  
 شبه الجبروت بالاستار من المنع عن الادراك **قوله** اي الوجود المطلق لا يصح جعل الوجود  
 المطلق من احوال موضوع هذا العلم الا اذا اخذ على وجه يكون عرضاً اتي **قوله** الجبروت  
 الآتي فان العلم بكل المباحث هو في حقيقة الانظار المعقدة لها ونسب الانظار  
 الدال على انها علم فلا جرم كانت مباحث النظر للمقصود مقدمة **قوله** واللواحق المادية  
 التي لا تلزم تفسير اللغوي الغريب وانما قال واللواحق المادية تبينها على ان العوارض  
 المادية المنفصلة لانفسها والتجزّي مانعة من التحقّل الذي هو الارتماس في النفس  
 الشاطفة المجردة والامر اللاحق للشيء ان يكون لازماً وان كان يكون غير لازم واللازم  
 نارة يكون لازماً لما هيته الشئ وتارة يكون لازماً لوجوده وما يكون لازماً لما هيته على  
 تبيين لازم يلزم الماهية عن الماهية اي منشا التلزم هو الماهية ولازم يلزم الماهية  
 لا على الماهية اي منشا التلزم غير الماهية **قوله** ويراد به التصديق اليقيني فيكون بينه  
 وبين العقل عموم من وجه **قوله** الحكم هذا المباحث اذ لم يكن الحكم تعقلاً **قوله** لا نأقول  
 انما يلزم

انما يلزم الدور والتس هذا لا يجدي بطايل لان ذلك الوجه ان كان متصوراً بالكلية كان  
 الدور والتس لازماً وان كان متصوراً بوجه ما يلزم التس في تصورات الوجود **قوله** وهو ان  
 اللاحق متوقف اللاحق يكون موقوفاً على المعلومة المكتسبة الغير المتناهية وكل واحد من  
 المعلومة المكتسبة الغير المتناهية انما يحصل بالفكر والفكر حركة وحركة لانه لا في زمان فيكون  
 كل واحد من المعلومات المكتسبة الغير المتناهية يقع في زمان فاللاحق يكون موقوفاً على انقضاء  
 ازمنة غير متناهية وانقضاء ازمنة غير متناهية مع لان الزمان من ابتداء وجود النفس متناهية  
 فان قيل انما يلزم ان يكون الزمان من ابتداء وجود النفس متناهياً اذا كانت حادثة  
 و هو م فانه يجوز ان يكون النفس قديمة وتكون قبل هذا البدن متعلقة ببدن آخر وحلها  
 الى غير النهاية على سبيل التنازع **اجيب** بان قد ثبت بالبرهان حدوث النفس بطلان  
 التنازع فلنا في يكون امتناع كون الكل كسبياً موقوفاً على بيان حدوث النفس بطلان التنازع  
 وهما من المسائل الغامضة وبيان امتناع كون الكل كسبياً من المسائل المطّاحة يلزم بيان  
 الظاهر **قوله** لما ذكر ان البديهي ظاهر عبارة نوح ان الباعث الى تعريف النظر انما هو  
 بيان البديهي دون الكسبي مع ان الباعث انما يكون تعريف كليهما والذي حمل على تلك البعثة  
 ما في المطالب من تعريف النظر بحدّة البديهي فظن الشارع انه فعل ذلك لاقتضاء البديهي تعريف  
 دون الكسبي مع انه ليس كذلك بل لما عرف البديهي واخذ في تعريف النظر بحدّة تعريف  
 النظر وبيان حقيقة خلاف المص فاعترف البديهي والكسبي ثم بعد ذلك النظر فلا ولا في ان قال  
 ان مع الشرح لما ذكر البديهي والكسبي كذا احتاج **قوله** وهذه الحركة واقعة الحركة تقع في  
 اربع مقولات مقولة الأئين كالحركة الواقعة في المسافة المحددة ومقولة الوضع كحركة الفلك  
 مكانه على الاستدارة ومقولة الحركة كحركة النمو وهو ان يزداد مقدار الجسم في الطول والعرض  
 والعق ومقولة الكيفية كحركة الآمن البرودة الى التجمد واقعة في الكيفية  
 النفسانية كحركة النفس في المعلول كحركة كنهها من المبادئ الى المطالب **قوله** والمرسوم ان

يعني ان النفس يلزم في تصور  
 كانه يلزم في تصور

حكاية

تعريف

ومن المطالبات البديهي



معرفة مستلزما هو ايضا هذا التعريف يتناول الدليل الا ان خفض المعرفة بالتصور لكن المتصل بها  
سابقا على العلم **قول** وللتصور ربح مدخل في تصور المطالب فوجب تحقق التصورين هذا الكلام  
يقطع اعتبار العرف في الحد التام فيما اذا تصور المطالب بامر عرقي ثم حصل اتيانه بامر  
وعرفنا ذلك التصور لم يدخل في تصور المطالب هو هو من معرفة الذي هو الحد التام والظان التصور  
السابق على الطلب مدخل بالذات في الطلب في المطالب الواسطة وليس كذلك الاعتبار  
تما يطلب معرفته كان او دليلا ولا يعتبر فيها ترتيب بينه وبين غيره **قول** قيل لو احتاج  
المعرف الى لواحق مفهوم المعرف فلا احتاج مفهوم معرفته الى معرفته لان معرفته  
**قول** ومما زعمه سائر المعرفات باضافة لا يقال في اضافة الشيء الى نفسه لانا نقول غير مفهوم  
المعرف من حيث هو صفة لشيء مخصوص الى ملاحظته واصيف الى مفهوم المعرف من حيث هو ملاحظ  
ومطلق فالمضاف بالحقيقة هو ذلك الشيء المخصوص والمضاف اليه هو مفهوم المعرف فمفهوم معرف  
المعرف يتوقف على مفهوم المعرف على وجهين وعلى الاضافة **قول** فاذا عرفنا مطلق المعرف لم نحصل  
ان مفهوم معرف المعرف مركب من جزئين احدهما مفهوم المعرف وتانيهما اضافة الى مطلق  
فاذا عرفنا المعرف بقولنا هو قيد في مفهوم المعرف عرفنا ايضا مفهوم  
قولنا قول يفيد المعرف وتبينهما اضافة تعرفت فمفهوم معرف المعرف معلوما  
بجزئية مع فلا احتاج الى معرف فيه نظر لان معرفة المضامين من حيث الذات لا يستلزم  
معرفة الاضافة بل نقول لا يلزم من معرفة مفهوم المعرف معرفة مفهوم معرفه من حيث هو معرف ولو سلم  
كأن لا يلزم من كون معرفة معلومين كون معرفة غيرهما الى معرف قد اشار اليها  
**قول** فينقطع بانقطع اعتبار العقل توضيح ان يقال ان قولنا قول يفيد تصوره تصور شيء  
له مفهوم وله صفة هي كونه معرف المعرف فاذا اردنا تعريف المعرف احتجنا الى ملاحظ هذا المفهوم  
وكونه صالحا لان يكون معرف المعرف فهذا المفهوم اما بديهي او كسبي انتهى الابدعي بحيث لا يكون  
هناك تسلا او اما الوصف فهو ملحوظ بالذات ولا يمكن للعقل تعريفه بهذا الاعتبار ثم اذا

معرفة مستلزما هو ايضا هذا التعريف يتناول الدليل الا ان خفض المعرفة بالتصور لكن المتصل بها  
سابقا على العلم **قول** وللتصور ربح مدخل في تصور المطالب فوجب تحقق التصورين هذا الكلام  
يقطع اعتبار العرف في الحد التام فيما اذا تصور المطالب بامر عرقي ثم حصل اتيانه بامر  
وعرفنا ذلك التصور لم يدخل في تصور المطالب هو هو من معرفة الذي هو الحد التام والظان التصور  
السابق على الطلب مدخل بالذات في الطلب في المطالب الواسطة وليس كذلك الاعتبار  
تما يطلب معرفته كان او دليلا ولا يعتبر فيها ترتيب بينه وبين غيره **قول** قيل لو احتاج  
المعرف الى لواحق مفهوم المعرف فلا احتاج مفهوم معرفته الى معرفته لان معرفته  
**قول** ومما زعمه سائر المعرفات باضافة لا يقال في اضافة الشيء الى نفسه لانا نقول غير مفهوم  
المعرف من حيث هو صفة لشيء مخصوص الى ملاحظته واصيف الى مفهوم المعرف من حيث هو ملاحظ  
ومطلق فالمضاف بالحقيقة هو ذلك الشيء المخصوص والمضاف اليه هو مفهوم المعرف فمفهوم معرف  
المعرف يتوقف على مفهوم المعرف على وجهين وعلى الاضافة **قول** فاذا عرفنا مطلق المعرف لم نحصل  
ان مفهوم معرف المعرف مركب من جزئين احدهما مفهوم المعرف وتانيهما اضافة الى مطلق  
فاذا عرفنا المعرف بقولنا هو قيد في مفهوم المعرف عرفنا ايضا مفهوم  
قولنا قول يفيد المعرف وتبينهما اضافة تعرفت فمفهوم معرف المعرف معلوما  
بجزئية مع فلا احتاج الى معرف فيه نظر لان معرفة المضامين من حيث الذات لا يستلزم  
معرفة الاضافة بل نقول لا يلزم من معرفة مفهوم المعرف معرفة مفهوم معرفه من حيث هو معرف ولو سلم  
كأن لا يلزم من كون معرفة معلومين كون معرفة غيرهما الى معرف قد اشار اليها  
**قول** فينقطع بانقطع اعتبار العقل توضيح ان يقال ان قولنا قول يفيد تصوره تصور شيء  
له مفهوم وله صفة هي كونه معرف المعرف فاذا اردنا تعريف المعرف احتجنا الى ملاحظ هذا المفهوم  
وكونه صالحا لان يكون معرف المعرف فهذا المفهوم اما بديهي او كسبي انتهى الابدعي بحيث لا يكون  
هناك تسلا او اما الوصف فهو ملحوظ بالذات ولا يمكن للعقل تعريفه بهذا الاعتبار ثم اذا

المواد بالوصف وصف الاضافة  
وهي قول معرف المعرف  
مفهوم  
لا حظ

لا حظ بالذات امكن تعريفه مفهوم آخر هو معرف المعرف فهاك ايضا مفهوم وصفه  
عارضة له هي كونه معرف المعرف على قياس سبق ولا يمكن للعقل اعتبار هذه الا  
بالذات دائما فينقطع التسلسل **قول** باعتبار ذاته مسا للشيء وباعتبار عارض  
من عوارضه اخف منه فان مفهوم قولنا قول يفيد المعرف من حيث هو مسا لمفهوم المعرف واذا  
اعتبر معه كونه معرف المعرف صار اخف منه لانه متعبد والمعرف مطلق والتحقيق ان ذات  
هذا المفهوم مسا لمفهوم المعرف وصفه اعني مفهوم معرف المعرف خص منه ولا استحالة  
في ذلك **قول** بجعل كون اجلي اي بالنسبة الى التسامع وانما قلنا هذا لان الشيء قد يكون  
اجلي بالنسبة الى قوم بحسب علم وصفتهم **قول** فان التردد مسا للزوج في الجلاء هذا  
بحسب التردد من ان التقابل بين الزوج والزوج بالنسبة وانما بحسب التحقيق فيبينها تقابل  
العدم والملك فيكون تعريفه بالاخر **قول** لان شروط الاعم ومعاينة هذا الحق الوجود في  
الحارج مسلم وانما يحسب من فاعايم اذا كان العام ذاتا للخاص ويكون الخاص مقصورا  
بالكثرة **قول** فلا يكون في اصور تبا مثلا الحيوان الناطق حد تام لانسان وكل من يكون  
الناطق مائة ولها وجود واحد اجمالي وكل واحد منهما وجوده على سبيل التفصيل وتقدم  
الحيوان على الناطق اضافة عارضة للحيوان بالقياس الى الناطق متاخرة عن وجودها  
فلا يكون تقدم الحيوان على الناطق في الامة هما ولا الوجود في الاجمالي ولا الوجود في التفصيل  
**قول** اي التي لا يكون استعمالها مشهور اي كون غريبا بحسب قوم ويكون غريبا ايضا  
بحسب قوم آخر لاعلى معنى بحسب قوم دون قوم فانه لا يناسب تحتفظ **قول** لان الان  
قد يكون كذلك لابن اذا كان كذلك ان ابا من هذه الجنسية فلا يكون اندراج في الحد مبطلا  
لاطراد فالحق ان يقال لا جشيات متعددة ككنا شيئا مثلا وجوده او جشيا  
لا غير ذلك كونه ابا الفالمومن الجنسية المذكورة والمراد تعريفه بهذا الاعتبار فلو لم يكرر  
التسبب كان التعريف صادقا عليه من الجشيات الا في التي ليس هو معرفا باعتبارها فلا  
يكون

معرفة مستلزما هو ايضا هذا التعريف يتناول الدليل الا ان خفض المعرفة بالتصور لكن المتصل بها  
سابقا على العلم **قول** وللتصور ربح مدخل في تصور المطالب فوجب تحقق التصورين هذا الكلام  
يقطع اعتبار العرف في الحد التام فيما اذا تصور المطالب بامر عرقي ثم حصل اتيانه بامر  
وعرفنا ذلك التصور لم يدخل في تصور المطالب هو هو من معرفة الذي هو الحد التام والظان التصور  
السابق على الطلب مدخل بالذات في الطلب في المطالب الواسطة وليس كذلك الاعتبار  
تما يطلب معرفته كان او دليلا ولا يعتبر فيها ترتيب بينه وبين غيره **قول** قيل لو احتاج  
المعرف الى لواحق مفهوم المعرف فلا احتاج مفهوم معرفته الى معرفته لان معرفته  
**قول** ومما زعمه سائر المعرفات باضافة لا يقال في اضافة الشيء الى نفسه لانا نقول غير مفهوم  
المعرف من حيث هو صفة لشيء مخصوص الى ملاحظته واصيف الى مفهوم المعرف من حيث هو ملاحظ  
ومطلق فالمضاف بالحقيقة هو ذلك الشيء المخصوص والمضاف اليه هو مفهوم المعرف فمفهوم معرف  
المعرف يتوقف على مفهوم المعرف على وجهين وعلى الاضافة **قول** فاذا عرفنا مطلق المعرف لم نحصل  
ان مفهوم معرف المعرف مركب من جزئين احدهما مفهوم المعرف وتانيهما اضافة الى مطلق  
فاذا عرفنا المعرف بقولنا هو قيد في مفهوم المعرف عرفنا ايضا مفهوم  
قولنا قول يفيد المعرف وتبينهما اضافة تعرفت فمفهوم معرف المعرف معلوما  
بجزئية مع فلا احتاج الى معرف فيه نظر لان معرفة المضامين من حيث الذات لا يستلزم  
معرفة الاضافة بل نقول لا يلزم من معرفة مفهوم المعرف معرفة مفهوم معرفه من حيث هو معرف ولو سلم  
كأن لا يلزم من كون معرفة معلومين كون معرفة غيرهما الى معرف قد اشار اليها  
**قول** فينقطع بانقطع اعتبار العقل توضيح ان يقال ان قولنا قول يفيد تصوره تصور شيء  
له مفهوم وله صفة هي كونه معرف المعرف فاذا اردنا تعريف المعرف احتجنا الى ملاحظ هذا المفهوم  
وكونه صالحا لان يكون معرف المعرف فهذا المفهوم اما بديهي او كسبي انتهى الابدعي بحيث لا يكون  
هناك تسلا او اما الوصف فهو ملحوظ بالذات ولا يمكن للعقل تعريفه بهذا الاعتبار ثم اذا

المواد بالوصف وصف الاضافة  
وهي قول معرف المعرف  
مفهوم  
لا حظ



والمتحقق ان التكرار العرفي الثالث من نفس المفهوم فان مفهوم الاب مفهوم واحد لا بد من تحديده من قيد الجملة  
التي في تكرارها تقدم عليها والتكرار الثالث من سؤال التام وجمع بين مفهومين فان الاثنان مفهوم على جهة واحدة والافطس مفهوم  
اخر متوقف تصور على تصور الاثنان لان المفهوم متغير بحيث لا يسيل الى ادراكها الا من هذه الجهة ولا تكرار في  
حدسها منها فاذا جعنا وقع الاثنان في تحديده الاثنان وجب تكراره في تحديده الا فطس سدد

مطره **اقول** لم يكن هناك حاجز الى التكرار الثالث من السؤال والضروري ما شأنا  
من المفهوم **نفسه** انما ان يكون المعرف جميع اجزاء المعرف هو الحد التام في جعل الحد التام  
داخلا في الحد ونظير مشهور وقد يؤيد بان المقصود دخول كل واحد من اجزائه فيه ولهذا جعل المركب  
من الداخل والخارج سيما لما علم ان قوله والاول ان يكون جميع اجزائه في الشيء في شأنا هل التفسير  
الاول ما يكون المعرف اخل في المعرف والداخل في الشيء لا يكون جميع اجزائه في الشيء في شأنا هل التفسير  
اخر انه تعريف الشيء بنفسه ومع ذلك لا يجوز ان لم يكن نفسه فاما ان يكون داخلا فيه او خارجا  
عنه وكلاما باطلان اما الاول فلان الداخل في الشيء ما يتركب الشيء منه ومن غيره فلا يكون جميع اجزائه  
جميعا بل بعضها واما الثاني فلفظ **قول** واذا كان جميع اجزائه في الشيء معلوما بدون تعريف ذلك الجزء  
الشيء منها **قول** لا نأخذ في دخول المركب فان المركبات كلها في ثبوتها تحتاج الى وجود جميع الاجزاء  
وفي انتفاءها يكفي انتفاء جزء واحد **قول** فمجرد ان يكون جميع الاجزاء معلوما وما يقال من ان  
المعرف موجد وموجد الكل موجد لاجزائه ثم فان موجد الترتيب ليس موجد للخصب **قول** لا يقتضي  
تقدم الكل والابلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاقسام الترتيبية جميع الاجزاء اما تقدم  
من الدليل السالم عن المعارض لو ردد المنة عليه **قول** لم يند التحديد معرفة الحد واما بالكل  
اذ لا يحصل منه الا معرفة جميع الاجزاء مادية وصورية **قول** فان وجودات الاجزاء وجودات  
متحددة الى ان كانت الاجزاء معلومة منفردة بوجودها على جهة فاذا  
استخرجت وبحثت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد على حدة وصار الملاء  
الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فمناك تصور اجمالي متعلق به فاما ان يقال اجتماع  
تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل صارت سببا لوجود هذا التصور الاجمالي الحادث بعد  
فكون المتغيرة بالذات واما ان يقال هذا التصور الاجمالي موجد لتلك التصورات  
المختصة على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء فصار الالتفات الى الكل من  
حيث هو كمالا متغيرة بالاجزاء راجع التفصيل والاجمال وتعمل هذه المعنى اذ لا يتركب  
عليها

فان كان جميع اجزائه في الشيء معلوما بدون تعريف ذلك الجزء  
الشيء منها لا نأخذ في دخول المركب فان المركبات كلها في ثبوتها تحتاج الى وجود جميع الاجزاء  
وفي انتفاءها يكفي انتفاء جزء واحد  
المعرف موجد وموجد الكل موجد لاجزائه ثم فان موجد الترتيب ليس موجد للخصب  
تقدم الكل والابلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاقسام الترتيبية جميع الاجزاء  
من الدليل السالم عن المعارض لو ردد المنة عليه لم يند التحديد معرفة الحد واما بالكل  
اذ لا يحصل منه الا معرفة جميع الاجزاء مادية وصورية فان وجودات الاجزاء وجودات  
متحددة الى ان كانت الاجزاء معلومة منفردة بوجودها على جهة فاذا  
استخرجت وبحثت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد على حدة وصار الملاء  
الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فمناك تصور اجمالي متعلق به فاما ان يقال اجتماع  
تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل صارت سببا لوجود هذا التصور الاجمالي الحادث بعد  
فكون المتغيرة بالذات واما ان يقال هذا التصور الاجمالي موجد لتلك التصورات  
المختصة على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء فصار الالتفات الى الكل من  
حيث هو كمالا متغيرة بالاجزاء راجع التفصيل والاجمال وتعمل هذه المعنى اذ لا يتركب  
عليها

عليها تصور آخر متغير لها بالذات فتأخر **قول** بوجود واحد في الخارج ان كانت الماهية  
منسوبة اليه محقة او معدرة اولى الذين باعتبارها في ان كانت الماهية منسوبة اليه  
**قول** فالنصوات متغيرة الى بالاعتبار **قول** فاستخ عن التعريف قيل جاز ان يكون  
متصورا ولا يكون ملتفتا اليه مخطرا بالبال فيكون المستند لتصور المعرف هو الاطلاق  
الحاصلة بالحكمة في المعقول لا من المطالب مباديها المؤدية اليها **قول** فلا يلزم تحصيل حاصل  
لاطلب المجهول فينبذ ما يقال من ان الوجه المعلوم لا يستحصل والوجه المجهول لا يطلب كونه مجهولا  
كأن هذا الجواب يقتضي ان يكون هناك ثمة اشياء المط والوجهان ولحق ان يقال ان المط  
هو الوجه المجهول وليس مجهولا مطلقا حتى تمتد توجه النفس في ان معلوم ببعض اعتباراته وهو  
الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن لا ما ذكره الشارع **قول** والمركب الذي لا يتركب عنه  
غيره يتخذ ان لم يكن بديهيا **قول** وازداد بالضرورة ما هو اعم به لندرج في العلم الحاصل عقيب  
النظر بالعبادة كما ذهب اليه الاشعري **قول** لان المدلول العدمي له وجه في الذهن هذا مسلم  
كأن لا يجدى بطايل فان العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الذهن سواء وجد ثانيا او  
عدميا لا العلم بوجوده فيه **قول** فالمدلول ان يكون كليا اندراج جميع اقسام القياس  
الاستثنائي والافترائي المتصل والمنفصل فيها ذكر غير **قول** وبعضها بالترقيات كقوانين  
الترسم القياس والناتج من بيان التسمين ليس بما هو عرضي بالقياس اليها بل بالقياس الى ما هي  
المرسوم فالظان ان نسبة احد هما الى الآخر كنسبة احد الحدين الى الآخر بل الاولى ان يقال لا اختلاف  
بين اقسام الحجج كالاختلاف بين الانواع والاختلاف بين اقسام القياس كالاختلاف بين  
الاصناف واما اقسام المعرف فقد اجمعت فيها ما يشبه الاختلافين **قول** قياس مقدما  
كاذبة فانها وان لم تكن مقدما صادقة لكنها بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر كقولنا كل  
انسان حجر وكل حجر جواد فانه لو سلمت مقدما لزم عنها قول آخر وهو كل انسان جواد  
**قول** ومعناه امساوح او قيل في انتاج قياس المساواة ان قياس المساواة لزم لذاته

فان كان جميع اجزائه في الشيء معلوما بدون تعريف ذلك الجزء  
الشيء منها لا نأخذ في دخول المركب فان المركبات كلها في ثبوتها تحتاج الى وجود جميع الاجزاء  
وفي انتفاءها يكفي انتفاء جزء واحد  
المعرف موجد وموجد الكل موجد لاجزائه ثم فان موجد الترتيب ليس موجد للخصب  
تقدم الكل والابلزم تقدم جميع الاجزاء على جميع الاقسام الترتيبية جميع الاجزاء  
من الدليل السالم عن المعارض لو ردد المنة عليه لم يند التحديد معرفة الحد واما بالكل  
اذ لا يحصل منه الا معرفة جميع الاجزاء مادية وصورية فان وجودات الاجزاء وجودات  
متحددة الى ان كانت الاجزاء معلومة منفردة بوجودها على جهة فاذا  
استخرجت وبحثت وقطع النظر عن الالتفات الى كل واحد على حدة وصار الملاء  
الملتفت اليه هو المجموع من حيث هو فمناك تصور اجمالي متعلق به فاما ان يقال اجتماع  
تلك التصورات المتعلقة بالتفاصيل صارت سببا لوجود هذا التصور الاجمالي الحادث بعد  
فكون المتغيرة بالذات واما ان يقال هذا التصور الاجمالي موجد لتلك التصورات  
المختصة على وجه انقطع الالتفات الى خصوصيات الاجزاء فصار الالتفات الى الكل من  
حيث هو كمالا متغيرة بالاجزاء راجع التفصيل والاجمال وتعمل هذه المعنى اذ لا يتركب  
عليها



وَلِذَا اسْتَدْلَكَ  
اِلَى الْحَيْسَامِ

ليفتح الناس

موقوف



لا من نظر آخر

في انظر الى

وان استفاد من النظر الاول سادس قاعدة الا عام لان في الشبهة قول لان العلم اللازم للنظر غير العلم بانه هو المطا اذ لم يحصل العلم بانه هو المطا لم يكن النظر مفيدا للعلم بالمطامن حيث هو مطا فلا يكون كافيا في تحصيل المطا لان العلم بذلك لظن النفس وينقطع الطلب لعل الخضم يقع قول اذ لو لم يلبس العقل في ما خذ في الظاهر ان الضمير راجع الى العلم الالهي المذكور في الا الى العقل والمقصود اثبات الحسنة باعتبار ما خذ في مبادي المسائل باعتبار المسائل انفسها يرشدك الى ما ذكرنا النظر في ما خذ في هذا الكلام اعني عبارة المحقق في شرح التبيين قول وان عينه بتوكل انها مقدمة اخرى حقيقة ان الاذراج على طامن حيث انه حالة بينهما لا على انه قضية في نفسه لمتنج الى اعتبار انهما الى احدهما ويلزم التس قول واما ان العلم بالمقدمتين ان اراد ان العلم بالمقدمتين مطلقا انهم من ان تكونا مرتبتين او لا تكونا يمكن فخذ انما لا ينبغي ان يتوقف عليه عاقل وان اراد ان العلم بهما مرتبتين فالظاهر ان ذلك في الشكل الاول غير ممكن بخلاف باقي الاشكال ثم ان الشيخ بعد ما بين ان الفكر هو الانتقال من المعلوم الى المجهول لا وان ذلك الانتقال لا يخفى عن ترتيب و هيئة في تلك المعلومات قال فلا يسيل الى ذكرها بمجمل الامن في كل حاصل معلوم ولا يسيل ايضا الى ذلك مع الحاصل المعلوم الا بالنظر في الجهة التي صار لاجلها موديا الى المطا قال الشيخ المحقق يريد بالحاصل المعلوم مبادي ذلك المطا ويريد بالنظر في الجهة ملاحظ الترتيب والهيئة المذكورين لان حصول المبادي وحدها لو كان كافيا لكان العالم بالانقياس الى الوجود مطلقا على جميع العلوم وايضا فترى العلم الا ان ان البكر لا يخل وان هذا مثلا بكم ثم يرا ما عظيمة البطن فيظهرها جلي وذلك لعدم الترتيب والهيئة في علم فقد خسر من كلام الشارح ان المعبرتين المقدمتين هو الترتيب والهيئة لا ملاحظتهما وانها متفرقتين غير مرتبتين ترتيبا مخصوصا لانك في ان في ذلك سياتي كلام الشيخ يدل على ذلك ولا شك ان صواب لا يتوجه عليه اعتراض الامام اصلا نعم عبارة على هذا تنتفي ان يكون المحتاج اليه عند العلم بالمقدمتين هو العلم بالترتيب والهيئة وكذلك عبارة الشارح اولا حيث قال ملاحظ الترتيب وحيث بان الترتيب والهيئة انما يحصلان من ملاحظ المدمات على وجه

في انظر الى

في انظر الى

في انظر الى

في انظر الى

وجه مخصوص فاراد بلا حظ الترتيب والهيئة الملاحظ التي تحصل بها الترتيب والهيئة وعلى هذا تأويل عبارة المتن ولانك قد اشارت الى ذلك لعدم الترتيب والهيئة في علمه فتأمل قول راجع الى الامام بانه معارض اراد به انه منقوض عند تحصيل كلامه قول استلزم النظر الفاسد الجمل قيل ان قولنا زيد حار وكل حار جسم ينبغي ان زيد جسم فالتباس فاسد من حيث المادة فقط والنتيجة حقيقة قول علم اولنا وقلنا ان يقول لا شك ان من حصل له العلم بتلك الامور حصل له العلم بالنتيجة وانما الكلام في امكان العلم بهذه الامور من غير معلم وما ذكرتم لا يدل عليه قول انما هو النظر والقول بان طريق المعرفة هو النظر فقط ما يلائم ما سبب الى من امتناع العرفان بغير النظر قول هو التعذيب وفي هذا الاعتراض نظر لاننا لم ان التعذيب على الترك من لوازم الوجوب بل استحقاق التعذيب من لوازمه والآية لم تدل على نفيه اللهم الا اذا كان الاعتراض عليهم على الالزام في يستقيم قول قيل والجواب ان الوجوب يتوقف على العلم بالوجوب اللازم للدور بل يمكن فيه امكان العلم بالوجوب والامكان حاصل في الجملة قول كما يجوز به مع الجوهريه كون الشيء اذا وجد وجد في موضوع فعلي هذا يصدق على المعلوم قول فلو جعل مورد القسم ومن حصل مورد القسم المعلوم لحصل مراده من شأنه ان يعلم في لافرق قول لانه اذا علم انه بديهي مطلقا الى جميع اجزاءه لم يجد لا يتوقف على العلم ببداية كل جزء تفصيلا كما في كبرى الشكل الاول بديهي مطلقا الى القياس الى نتيجة قول لانا نتصور الوجود الى حقيقة ليم المقصود و لا يتوجه المنع قول اندفع الاعتراض بان لا يلزم من امتناع تعريف الشيء بداهة لجواز ان يكون محتج التنصور فلا يوصف بالكتيب لبداية وانما اندفع بما ذكره من ان الوجود متصور قول لان ان الوجود بهذا السؤال واراد على الشق الاول كالاخى قول لا امتناع في كون جزء الشيء موصفا لا استحالة في كون الكل عارضا لجزءه مع انه خارج عنه محمول عليه كما ذكره في المثال غاية ما في الباب بلزم ان لا يكون الخارج بنهاه خارجا ولا امتناع فيه فان المركب من الداخل والخارج خارج واما كون الكل عارضا لجزءه بمعنى انه قائم به وحال فلهذا فالظاهر استحالة كما في السواد القائم

قوله عبارة المتن

نظر في حرفه

لا يقال ان

علم العلم

في انظر الى



افتتاح

لِللَّوْجُودِ

كونه جزءاً من شئ كما في قولهم **قوله** لنزوم امتناع تحقق شئ من الحاميات ان اراد امتناع تحققها خارجاً فاما يلزم  
 ذلك لو كانت الاجناس والفصول اعداداً خارجية وان اراد امتناع تحققها ذاتاً فقد يلزم اذ لا دليل  
 على امكان تعقل الحامية بالكون واما بالنسبة الى العلم المحيط فانما يتم لو كان بين الوجود ترتيب حقيقي والا  
 لا متنع احاطة بغير المتنامي مطلقاً فتأمل **قوله** لا بد ان انقضى العوض قبل مو لا يقتض شي من ذلك  
 ولا ينافيه **قوله** يكون زائداً في الجبل وقد عرفنا في **قوله** وايضاً الجنس فاما يكون عرضاً عاماً  
 للفصول كما ذكره من الدليل على ان الجنس بالقياس الى الفصل عرض عام في الجبل فلا يجوز تخصيصه  
**قوله** من حيث هي ليست بموجودة ولا معدومة فان قيل قيام الوجود بها اما حال كونها معدومة  
 فيلزم اجتماع النقيضين واما حال كونها موجودة فيلزم تحصيل الحاصل قلنا حال كونها موجودة بذلك  
 فلا محذور وان رد ذلك الى قيامها بها اما بشرط الوجود او بشرط العدم فالجواب انه قائم بها من حيث  
 هي لا بشرط شئ منها **قوله** فيلزم الوجود ليس طبيعة نوعية الظاهر ان هذا السؤال من الملازمة الشككية  
 ان السؤال السابق من بطلان التالي وعما هذا فيكون قول المصنف سلم اشارة الى منع الشكك وذلك غير  
 مقبول اصلاً سواء كان مسياً وبائلاً او اخفى منه بخلاف الاستدلال على بطلانه فاذ مقبول في القسم الاول واما  
 قوله فلا منع المساواة فاجاب عن المنع كاذ قيل الوجود اما متواطى فيستد في الجبل ويستطاع المنع واما مشكك  
 فيستد في اكل ايضا والالزام احد المحذوران وان شئت فسمه كلامه فاجعل قوله قيل الوجود مشكك اشك  
 للمعارضه واليه عا جواز تجرد الوجود في الواجب واجعل قوله وان سلم متناً لبعض مقدماتها وقوله فلا  
 معارضة لها بعد الشك عن المنع **قوله** لا تشكيك في بل المساواة واقعة مع التشكيك والالزام ما ذكر  
**قوله** مع انها غير متقدمة عليها بالوجود والالكان وجهه تام خارج الوجود الحامية فلا تكون محولة والكلام فيها  
**قوله** فان المعدوم الممكن يمتنع ان لفظ الشئ اهل بطلاق عليه في اللغة ام لا فان ذلك بحث لغوي  
 اجيب بان لا ثم انه اذا لم يكن ثابتاً وتفصيل الكلام ان الترديد في المعدوم اما بحسب ما صدق عليه من افراد  
 واما بحسب منهوه فعلى الاول كون الاقسام ثلثة الاول ان يكون الجبل شيئاً محضاً الثاني ان يكون الجبل شيئاً بوجه  
 الثالث ان يكون بعضها ثابتاً كالمعدوم الممكن وبعضها منفي كالممتنع والاختار هو القسم الثالث فلا يصح

[illegible][illegible]

بطلان الثاني مع  
مرد 2، استدل كما ان السؤال  
التابع من الملازمة  
وعلى هذا فيكون قول  
المصنف ان سلم اشارة  
المنع التمدح

و اما در کتاب  
الحکیمیه

که در این کتاب  
المتن الکافی

از آنکه زبانتی که در کتب و اخبار  
تأسیس نموده است که در کتب و اخبار  
من کتب و اخبار و کتب و اخبار











البحث مستدرك لان الممكن هو الذي يتساوى طرفاه بالقياس لاذاته فكل اولوية لغيره نظرا  
 الى الذات والامكن يكن هناك تساوقا للحاصل من التقييد هو ان الممكن لا لا يقتضي لذاته  
 وجوده ولا عدمه اقتضايا كما في ما نحتاج من النقيض اما التساوي فاما يلزم من هذا البرهان  
 الدال على استغناء الاولوية التي لا تمنع من طريقتين النقيض **قوله** اولي به لذاته كما توهم بعضهم  
 ان العدم اولي بالوجودات السببية كالحركة والاصوات **قوله** كان الاولى واجبا  
 وجوبا لعدم او وجوبا لوجود **قوله** لانه لو لم يجب صدوره عن مؤثره لبقى على امكانه فان  
 قيل ان اراد ببقائه على امكانه ان يكون متساوي الطرفين فالحال انه ممنوع بل وان  
 يكون طرف الوجود راجحا وان لم يحصل الى حد الوجوب **قوله** ان اراد به ان لا يكون شي من طرفيه  
 متمم فجاز ان لا يمنع الطرف الاخر مع رجحان الوجود ولا حاجته الى مرجح آخر بل كفي ذلك الترخا  
 ولا يثبت اجيب بان اذا لم يمنع المتقابل من الرجحان الحاصل من المؤثر امكن وقوع كل منهما مع  
 فلفظ من وقوع كل منهما مع في وقت آخر فمقتضى احد الوقتين بالوجود دون الاخر اما ان  
 يكون المرجح غير المؤثر المفروض فلا يكون ذلك المفروض مؤثرا تاما والكلام فيه لان وجوب الماحول  
 انما هو من السلة التامة اعني المؤثر المستجيب **قوله** ما يعتبر في تأثيره فكيف قيل الماحول لا  
 يوجد الا بعلة التامة ولا بد ان يجب صدوره عنها وهو الوجوب السابق بل نقل الكلام  
 الى المجموع اعني المؤثر مع ذلك المرجح فاما ان يجب الصدور عنه وهو المطلق ولا يلزم التساوي  
 او لا يكون له مرتبة وموقع **قوله** وانما ان يقال في الجواب يمكن حمل كلام المفسر على هذا الجواب الحق  
 كما ينبغي لان مقتضى اليجاد الموجه في نفسه ليس عليه كما ان المقصد الى اليجاد الموجه كذا في اليجاد  
 الموجه مقتضى سواد كان بقصد واختيار ولا يلزم ما ذكرتم كان القدم متاخر للتاخر  
 من الموجب ايضا فان قيل لا يجاد متقدم على الوجود بالذات ومقارن معه بالزمان  
 ولا استحالة في ايجاد ما هو موجه توجه هو ان ذلك اليجاد وانما المتخالف ايجاد ما هو موجه  
 بوجوده **قوله** اجيب بان مقتضى اليجاد المتقدم على اليجاد والوجود بالذات ولا يلزم من ذلك

هذا هو الوجه في كون الوجود  
 متساويا للطرفين في  
 المقابلة

الطرف مع

استلزامه

فيلزم ترجيح اجيب  
 على التأخر بلا مرجح مع

تقدم عليها زاننا حتى يجب مقارنته للعدم فالفرق حكم **قوله** والحكماء يطلقون اسم  
 المختار على الله تعالى المختار بمعنى انه يشاء فعله وان لم يشأ لم يفعل يطلق على الباري  
 على المذهبين وانما معنى انه يصح منه الفعل والشرك فعند المتكلمين فقط **قوله** فلا يكون  
 اتينا فهم على نفي القدم عما سوى الله تعالى وصفاته بها ان ذلك يدل على ثبوت القدم لذات  
 والصفات عندهم وان لم يكن الدلالة قطعية **قوله** منها بيان ان كل ممكن محدث ان  
 تم قولهم كل ممكن محدث لزم احد الامر من ان يكون صفات الله واجبة بذواتها او با  
 كونه محدثا وان صفات الله توصف بالقدم **قوله** يستلزم حدوثا وبازاء القدم  
 الزماني وهو ان لا يكون الوجود مسبوقا بالعدم وبازاء الحدوث الذاتي القدم الذاتي  
 وهو عدم الاحتياج في الوجود الى الغير بل هو عدم مسبقية الوجود بلا استحقاقه الوجود  
 والحدوث الزماني انفس من الذاتي وانما عند المتكلمين فان قيل بوجوه الصفات القديمة له  
 فكذلك وبالا فالحديثان متلازمان وكذلك القدمان **قوله** وارتفاع الذات يستلزم ارتفاع  
 الحال اللازم من الدليل هو ان ارتفاع حال الشيء في نفسه يستلزم ارتفاع حاله بالقياس  
 الغير بدون العكس وهذا القدر لا يكفي في تقدم الذات بل لا بد من ان يكون الارتفاع  
 الاول سببا للثاني ولم يثبت **قوله** فيكون ممكن وجوده مسبوقا بغيره او ذلك الغير مولا استحقاق  
 الوجود لا العدم على قيل من ان الحدوث مسبقية الوجود بالعدم فان كان السبق بالزمان  
 محدثا زما في وان كان السبق بالذات محدثا ذاتي لان العدم لا تقدم له بالذات  
 على الوجود اصلا فالصح ان يقال الحدوث مسبقية الوجود بالغير فان كان السبق زمانيا  
 محدثا زما في وان كان ذاتيا محدثا ذاتي **قوله** يلزم ان يتحقق احد الامر من فيلزم  
 القلب ايضا لو كان واجبا لما كان معدوما اصلا ولو كان متمم لم يوجد قطعا **قوله**  
 وليس ذلك لامكان موقوت القادر عليه فلا يكون قائما بالفاعل لان الامر القائم به  
 الذي يتعلق بالممكن المقدور هو القدرة فقط وفي المحرر كلام سيأتي تقريره في الشرح

هذا هو الوجه في كون الوجود  
 متساويا للطرفين في  
 المقابلة

هذا هو الوجه في كون الوجود  
 متساويا للطرفين في  
 المقابلة

وجود كل مع

فيلزم ترجيح اجيب



قد لا بل هو امر اضافي يكون للشيء بالقياس الى وجوهه الى الامكان اما بالقياس الى وجهه  
الشيء في نفسه بالقياس الى وجهه الشيء لغيره **قوله** وهو القبليّة بالذات القبليّة هو ترتيب  
العقلي الحاصل للمحتاج اليه بالقياس الى المحتاج الممتنع لتولنا وجد فوجد لا نفس كونه محتاجا  
وعلى هذا القياس تأخر المحتاج عنه **قوله** قبل امكان الحادث لا يجوز ان يكون فيه عند  
معارضة في المقدمة القائمة بان الحادث يمكن قبل وجوده **قوله** الوحدة لا يمكن تعريفها  
قد سبق في بحث الوجود ان مثل هذا لا يدل على بدهية الفصور بحسب الحقيقة **قوله** لكن مفهوم  
الواحد من حيث هو واحد مفهوم الوجود ليس معناه على قياس قولنا الانسان من حيث  
هو انسان ليس الا انسانا كما سبق في بحث الماهية بل معناه ان ذات الكثرة الواحدة  
مع تعدد وتنسب الى كثرته صدق عليه انه موجود ولا يصدق عليه انه واحد فبطل ما توقعه  
**قوله** لان عدم غير الكثرة يجوز ان يلحق فيه الوحدة الاظهر في العبارة ان يقال عدم غير  
كثرة يجوز ان يجمع مع الكثرة فيلزم ان **قوله** مجموع الوحدات العدمية فتكون عديمية  
وايضا يلزم ان يكون الكثرة مركبة من عدما **قوله** فتكون الكثرة ايضا وجوهية لان  
عدمية المركب لما يكون عديمية **قوله** من اجزاء وليس لها جزء غير الوحدات بل كل كثره  
في عين وحدتها الوجوهية لان الوحدات بمنزلة المادة وهناك **قوله** آف جزئي مجزئي  
الصورة ومنه الخواص الغير امتناعية بل منشأها مجموع تلك الوحدات من حيث هي  
واذا اعتبر هناك حيث وحدانية صار بذلك الاعتبار واحد لا بذلك العدد من حيث هو  
كذلك **قوله** مشاركة في الماهية فهو الوحدة الشخصية لان الكلام في الواحد بالشخص وكذا  
اي في امثلة سائر **قوله** ان استقلال كل واحد منهما بالذات والحقيقة بحيث  
يمكن تفكيكه بحيث يمكن انما تفسيره بحسب المعنى لما سبق اي المراد من استقلال كل منهما  
بالذات وحقيقته هو جواز تفكيكه كل منهما عن الآخر فلا يكون احدهما قائما بالآخر ولا مقوما  
له **قوله** يمكن ان يراد بالذات نفس الماهية من حيث هي ويكون استقلالها شارة الى  
نفي

في القوم وبالحقيقة الماهية من حيث انها موجودة ويكون استقلالها شارة الى نفي القيام  
واما قيد آخر فيكون القيد الاول لاخراج الكل والجزء والشيء لاخراج الصف والموصوف **قوله**  
واما انها ليست غير الذات **قوله** اما احدي صفي الذات بالقياس الى الصفه الاخرى فبما  
غير ان اذ ليست احدهما مقومة للاخرى ولا قائمة بهما **قوله** ثم المختلفان متلاقيان ان اشتركا  
في موضوع الاشتراك في الموضوع اما ان يعتبر فيه امكان الاجتماع فيه في زمان واحد او  
فان لم يعتبر كان السواد والبيض متشاركين في الموضوع كالحركة والسواد فالمتفادان  
قد اندرجا في المتلاقيين وقد جعلهما من اقسام المتقابلين المندرجين تحت اعتبارين  
فلا يكونان على نامة فلا يكون القسم حقيقة وان اعتبرهم يكن مثل الثاني والمبتدئ من  
الامور المتحد بال موضوع الممتنع الاجتماع فيه داخل في قسم تساوي لحدوجه عن مقسمه فبما  
ان يجعل اعتبار النسب الرابع قسمه براسها واعتبار التقابل وعدمه قسمه اخرى كما هو  
**قوله** كالتساوي ولو لم يكن فانها يبرهان الجسم لا شك ان السواد والحركة من المتباينين  
صدقا وان تدعى وجودا في موضوع واحد فحل المراد بهما الاسود والحركة فتأمل في توجيه  
كلامه **قوله** ثم المتباينان متقابلان ان امتنع اجتماعهما اذا كان لهما موضوع اي محل  
مستغني عن الحال مقوم له **قوله** اما لا موضوع له بهذا المعنى كالانسان والفرس فلما متباينان  
غير متقابلين **قوله** في زمان واحد قيل التقييد بزمان واحد زبارة تخرج بالمراد فان  
الاجتماع في موضوع واحد يتبادر منه اتحاد الزمان **قوله** بل يندرج في تقابل التضاد اما  
كانت القيود موجبة لاندراج في التقسيم والتقسيم لوقوعها في سياق معنى النفي **قوله** اما  
وجود بيان اي لا يكون التسلب **قوله** لا حجة **قوله** ولا في وقت يمكن اتصافه به فسلط  
وبجاءت اعلم ان السواد يقابل البياض تقابل التضاد باعتبار وجوده في الخارج  
مقيسا الى موضوع واحد في زمان واحد فاذا وجد احدهما فيه امتنع وجود الآخر فيه  
مادام الاول موجودا **قوله** فكل واحد من القسمين موجه في الخارج مقيسا الى موضوع واحد



في زمان واحد وكذا المتقابلان بالتضاد كالبؤة والبؤة متقابلان باعتبار وجودهما في  
 الخارج في محل واحد من جهة واحدة على قول من قال بوجود الاضافات في الجملة وانما من  
 قال بغيرها مطلقا فالقابل باعتبار انصاف الموضوع بهما في الخارج والبعض ايضا موجود في  
 الخارج وتقابل مع التي باعتبار ذلك الوجود فاحد المتقابلين موجود في الخارج واما الاجاب والتسبب  
 فلما امر ان عقليان وادان على النسبة كما حقق فلا وجود للمتقابلين في الخارج بل في العقل والنقل  
 فان ثبوت النسبة وانتفاءها ليسا من الموجودات الخارجية بل من الامور الذهنية فان قلت  
 قولنا هذا اسود وهذا ابيض متقابلان اذ لا يمكن اجتماعهما في الصدق في اي الاقسام قلت  
 انقابل من القضية المذكورتين متفرع على تقابل مبدئي المحمول في امور ارجح اليه في الحقيقة واما الموجبة  
 والسالبة الكليتان فتقابلتان تقابل التسلط والاجابة اعم من التناقض وامتناع الارتفاع  
 انما هو بين المتناقضتين فقط وانما يستعمل بالمتضادين شبههما اياهما في امتناع الاجتماع فقط  
 قال الشيخ في الفصل الرابع من المقالة الاولى في الفن الثالث من منطق الشفاء ليس الكلي  
 الساب يقابل الكل الموجب مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب للكل مقابلة  
 اخرى فلسفهم هذه المقابلة تضادا اذ المتقابلان هما اللذان لا يجتمعان صدقا البتة و  
 لكن قد يجتمعان كذبا كالاضداد في اعيان الامور **قوله** فان مثل السواد والصفرة يقع  
 خارجا عنه وبعضهم جعل ذلك قسما خامسا وسماه بالتعاقد **قوله** تعاقد بينهما غاية  
 الخلاف الاضداد منها ما يقع عليه التعاقد السواد والابيض ومنها ما لا يقع فيه ذلك كالمركبة  
 من الوسط واليه فانه لا بد ان يتوسطها سكوت في المشهور **قوله** لجواز ارتفاعها وامتناع  
 ارتفاع التسلط والاجابة هذا الامتناع مبني على الاختصاص بتقابل التسلط والاجابة في التناقض  
 وقد عرفت ما فيه **قوله** من حيث هو ضد للابيض مضاف اليه كل متقابلين من حيث  
 هما متقابلان بذلك المتقابل مندرجان تحت المضاف حتى المضاف كالابوة والبؤة  
 فانهما مع اندراجهما بذاتهما تحت المضاف مندرجان ايضا تحته بذلك الاعتبار **قوله** فلنا  
 المضاف

التي

المضاف تحت ما صدق عليه المتقابل فان قيل اذا كان المضاف تحت الذات التي صدق عليها  
 مفهوم المتقابل كان تحت مفهوم ايقنا فيكون صادقا عليه وعلى غيره ولا شك ان هذا المفهوم  
 فرد من افراد المضاف فيلزم المحذور قلنا مفهوم المتقابل من حيث صدقه على افراد اعم  
 من المضاف ومن حيث هو مندرج تحت المضاف ولا يلزم من اندراج مفهوم تحت  
 آخر وكونه فردا من افراد اندراج افراد ذلك المفهوم تحت الآخر فان الحيوان مندرج  
 تحت الجنس ولا تندرج افراد تحت **قوله** وما صدق عليه المتقابل اعم وليس هناك الا مفهوم  
 المتقابل وما صدق عليه من الامور الاربعة المخصوصة فان اريد ما صدق عليه واحد معين منها  
 لم يبح القسمة اليها وان اريد مفهوم ما صدق عليه المتقابل فهو في حكم مفهوم فالجواب الحقيقي  
 ما اوضحناه في الحاشية ولعل مراد لم بما ذكره هو ذلك لان العبارة قاصرة عن **قوله**  
 فيكون المثلان موهوما لاشيئين اللازم ان كل ما عرض لاحدهما من جهة المحل كان عارضا  
 ايضا للآخر ومن الجائز ان يعرض عارض لاشيئين جهة فلا يلزم عروضا للآخر **قوله** لا يمتنع ان  
 بالتسبب والاجابة وذلك اذا اجتمع فيهما شرط التناقض **قوله** واما المضافان فيكذبان  
 لخلو المحل عنهما ولعدم المحل ايضا ويمكن اذ راجع في خلوه المحل **قوله** فان بدن الحي يستلزم  
 عنه من لم يقل بالحالة الثالثة **قوله** دل على ان التضاذ الحقيقي لا يكون الا بين النوعين الآخرين  
 زعم بعضهم وقوع التضاذ في الاجناس فان الخير والشر جنسان لانواع كثيرة ومما متضادان  
 واجيب بان الخير موجود حصول كمال للشيء والشر عبارة عن عدمه له وبينهما تقابل لعدم والملكة  
 وايضا ليس ذاتيين لما ختتما فلا يكونان جنسين بل هي عارضتان لما صدقا عليه وزعم بعضهم  
 ايضا ان الاندراج تحت جنس واحد ليس بشرط فان الشجاعة تضاد الشؤر مع اندراجهما  
 تحت جنس الفضيلة والتذيلة واجيب بان الفضيلة عارضة لما طية الشجاعة والتذيلة  
 لما طية الشؤر ولو سلم انها نوعان لما فلام انها متضادة لان الكلام في التضاذ الحقيقي  
 والشجاعة وسط بين الشؤر والجبن فلا يكون ضد الشيء منهما من شرع المختص **قوله** فان كان

معنى مفهوم المضاف من حيث المضاف  
 مع فرد من افراد المضاف مع هذا المضاف  
 مع ان يكون افراد مفهوم المتقابل افراد المضاف كما يلزم  
 مع اندراج الجبروت تحت الجنس اندراج افراد الجبروت تحت



هذا لا يقتضي العقلية بل يقتضي العلم بالاشياء كما لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العقلية

جميع ما يحتاج اليه الشيء من حيث الاحتياج ان امر خارج عنه فلا ينافي كون العلة القائمة بسيطة  
فلا يلتفت الى ما يقال المقصود من هذا القول اياها حال العلة القائمة للموجود الخارجي  
وايه ايراد الشبهة على جعل زوال المانع داخل في العلة القائمة وان كان ان الموجودات الخارجية  
لها علل قائمة لا يجب ان تكون موجودة بل الواجب وجود الفاعل الذي هو المؤثر فاذا وجد المعلول  
في الخارج فكل ما يتوقف وجوده على وجوده كان موجودا فيه وكل ما يتوقف وجوده على عدمه فيكون  
معدوما فيه فان اريد بوجود العلة القائمة هذا المعنى فهو حق لا نزاع فيه وان اريد كونها  
موجودة واحدة حقيقية فلا يجب صدق ذلك كلياً فانه في العلة انما تقع اربع المركبات الحقيقية  
القائمة عن الفاعل اثنا عشر لا بد من هذه الاربعة واذا صدر عن الموجب محتاج الى ثلث منها  
لستوط العلة الغائية والبسطة القادرة عن المختار محتاج الى الفاعلية والغاية فقط والقادر  
عن الموجب محتاج الى الفاعلية فقط واما الشرائط وارتفاع الموانع فراجع الى الغائية و  
الفاعلية في شرحنا في شرحنا ان الشرائط وعدم الموانع داخل في المادية لا متناع قبول اشياء متوالية  
تتولد دون حصول شرائط وارتفاع موانع واما الادوات فداخل في العلة الفاعلية لا متناع  
تأثير الشيء في وجود شيء غيره بدون احتياج اليه من الآلات والادوات فلو لم يكن مستغنيا  
عن كل واحد منهما محتاجا لهما معا فليس الاحتياج في ذلك ان الاحتياج الى احدهما من حيث انها  
كل علة موجبة لا تستغنى عنها من حيث ان في وجودها موجبة له والمستحيل هو الاستغناء واد جناب  
من جهة واحدة بل القوابل يقال يلزم استغناء كل منهما معا فيلزم استغناء المعلول عن العلة  
عامة ان تتولد محل لتفاداة يحصل ان تفاداة السواد له علة قائمة بعينه فيها السواد على  
انه محتمل دون البياض اذ لا يعتبر هو فيها بكونه محتملا وبالعكس من ذلك حال علة تفاداة  
البياض فتكون العلة من متغيرين قطعاً وفي كون التفاداة من الموجودات العينية نظراً  
فقد يفرق في الحاجة اليها اذ هي نت من حيث هي محتاجة الى تلك العلة المعينة  
فقد يفرق عنها فيحتاج اليها فذلك يفرق بينها فلا تعرض لها الحاجة باقيا من غير هذا

هذا لا يقتضي العقلية بل يقتضي العلم بالاشياء كما لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العقلية

هذا لا يقتضي العقلية بل يقتضي العلم بالاشياء كما لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العقلية

تقييم العلة

تقييم العلة

تقييم العلة

تقييم العلة

تقييم العلة

انما

اتحاد اي يجوز ان يكون المركب على مستقلة لا تأثر مختلفة كالآثار القادرة عن كل من العناصر  
الاربعة كالبرودة والرطوبة القادرتين عن الماء الذي هو مركب من الهيدروجين والأكسجين  
الجسمية والصورة النوعية انما تحدت الآلات او القوابل مثال فعد الآلات  
المنشئ الناطقة التي تصدر عنها آثاراً بتوسط الآلات ومثال فعد القوابل العقل الفعّال  
الذي يفيض القوّة والاعراض على المواد العنصرية فلو لم يبدأ العقل بسبب اعتبارات  
والجملات التي فيه فلو لم يكن العقل ان دخل لا يجوز ان يكون كل واحد منهما ثلث الاول  
كان له ذاتان مختلفتان فان كان احدهما نفسه والاخر جبراً يلزم التركيبية طرفة وان كان  
الاخر خارجاً عنه عارضاً يلزم التسوية وان كان احدهما جبراً والاخر خارجاً عنه يلزم  
التركيبية التسوية وان كانا متجانسين يلزم التركيب فقط وان كانا متعارضين يلزم  
التسوية فقط هذه هي الاقسام العقلية **قوله** احدهما امر اضافي معرض لذات العلة  
فان العقل اولاً لا يختص بشيء يفيض الى معلوله اذكر كلاً من هاتين اعني المصدرية  
والقادرية فهما امران اضافيان يعرضان لهما في العقل متأخران عنهما هناك لا وجود  
لهما في الخارج اصلاً اذ ليس في الخارج الا ذات المصدر اعني العلة وذات القابلية  
اعني المعلول وليس كون الاول مصدرًا او كون الثاني قابلاً من الامور المتحققة في  
الاعيان بخلاف كون العلة بحيث يجب عنها المعلول فان قيل كون العلة بحيث يجب عنها  
المعلول يغني عن اضافي متأخر عن ذاتي العلة والمعلول فكيف يكون امر حقيقياً  
متقدماً على المعلول قلنا لا شك ان للعلة خصوصية باعتبارها بصدر عنها معلولها المعين  
ولا تكون لها تلك الخصوصية مع غيره مثلاً اذا فرضنا ان الماء تصدر عنه البرودة فلا بد ان  
تكون له خصوصية معها لا تكون تلك الخصوصية مع غيره ما وبحسب ذلك تحقيق صدور البرودة  
عنه دون الحرارة وغيره ما وفي الحقيقة تلك الخصوصية هي المصدر فتكون موجودة قطعاً اذا  
عرفت هذا فنقول انهم رادوا بالمصدرية ويكون العلة بحيث يجب عنها المعلول تلك الخصوصية

قوله وان كان  
العلة بحيث  
يجب عنها  
المعلول  
فليس

يتغير



والاعنى بالخصوصية امر اضافي يقع ضمن مفهومها لتعود المناقشة فيها بل امر مخصوصا لارتباطه  
وتعلق واختصاصا بالمحلول المحصور لا يكون له ذلك مع غيره والتسبب في هذا الشكل هو  
ضيق العبارة عما هو المقصود في هذا المقام فاذا اعتبرته بجارات مختلفة فترى ان يتبع المرام  
وان دفع اشتباه اللفظي الذي يتبادر اليه الاوامر **قوله** وبهذا يعلم الجواب عن الوجه الثاني قلت  
الشراح قد اجاب عن المعارضة والمناقضة جميعا واجتهدوا في تصحيح قاعدة الحكماء بما لا مزيد عليه  
وقد ساعدني توضيح ما ذكره بعض الافاضل في تحقيقه فما المخلص عن هذا المضييق قلت ربما يفسح ما  
ذكر من حديث الخصوصية وان اجتهدوا فيه الى دعوى الضرورة والضرورة ان تلك القاعدة انما تنفعهم  
لو كان المبدأ تعالى موجبا وانما اذا كان محتا وكما هو الحق فمصدره عند تعلقات ارادة ما يشاء  
ولا يلزم محذور اصل **قوله** فان القابل من حيث هو قابل فان القابل وحده لا يكون علة تامة اذ لا بد  
من الفاعل بخلاف الفاعل اذ لا يمكن ان يكون علة تامة وللحاج الى قابل لقيامه بذاته فنية  
الفاعل الى المتعول جاز ان يكون بالوجوب ويستحيل ذلك في نسبة القابل الى المتعول وانما ان  
تلك نسبة لا يلزم ان تكون بالوجوب فلا يضر بالمقصود هكذا حقيقة بعض فعلا المتأخرين  
وما تشقق ان امر اذن الفاعل مع صفة الفاعلية مستلزم المنعول فان القابل ايضا كذلك **قوله**  
فيل نسبة القابل الى المتعول بالامكان العام هي بغيره على ما علة به غيره واضح فان الاستلزام من  
جهة اذ لم يتنافى عدمه من جهة اخرى جاز ان يكون نسبة القابل الى المتعول بالامكان الخاص  
ونسبة الفاعل بالوجوب لا منافاة والظاهر ان من المقدمة القائلة بان نسبة القابل الى  
المتعول بالامكان الخاص اي لا يتم ذلك بالامكان العام فلا ينافى الوجوب وترتيب البحث  
يفتضئ تقديمه وانما اخر لانه حصل تبعا لما هو العدة في الجواب فكانه قيل ولدفع المناقاة وتكون  
فصل نسبة القابل الى **قوله** يدل بالاشترار والاشترار المراد من الاشتراك ما يتناول الحقيقة  
والمجاز وبالاشترار ما يتناول التوالت والاشترار **قوله** وبعضها بالاستعمال وبعضها بالظرفية  
انما الظرفية في الزمان والمكان وانما استعماله في كون الخاص في العام وكون الكون في كونه ككون  
الشيء

شبهه العالم في

اشترار

الشيء في قطع الخشب من الاضافة اذ بينهما نسبة واصله مختلفة باعتبار وجوده فيها بالقوة  
وانما الكون في الخشب الزاحفة فمن الاستعمال والكون في الحركة من الاضافة وكل من تشكك في ذلك  
**قوله** ولا يجوز هذه احترار بذلك من مثل كون التونية وانما الجذر الحقيقي فقد خرج بعدم جواز الانتقال  
فانه يجوز انتقاله بخلاف ما شبهه الجذر فان التونية متحدتان وجودا فلا تنصرف للمفارقة  
بينهما فان قلت مفارقة الجذر عن الكل والخاص عن العام مما لا يجوز فلا يخرج كونها من غير  
الكون في الموضوع **اجيب** بانها لا يندرجان تحت قوله الكون في شيء اذ لا يتبعها من الاضافة  
فلا حاجة الى افرجهما بقيد وتفسير ان الكون في شيء يطلق اطلاقا ظاهر شيئا على كون  
الشيء في زمان او مكان او كون الجذر او ما يشبهه في كلمة فيجب الاحتراز عنهما واذا تأملت تحقق لك  
ان ما ذكره تعريف الكون في المحل فتشأ ان يكون الصورة في القبول ايضا وتقسيم بينهما باعتبار  
استغنائه عن المحل من الحال وعدم استغنائه عنه **قوله** وتحققنا ان الاضافة هذه التحقيق للشيء  
وتبصيل للمفهوم لانه حد للاضافة اذ لا حد للاجناس العالية ولا يرسم لها تامة طبعها هو المتصور  
**قوله** كما تشقق وتشتقن لا يراد بهما المعنى المصدري بل الهيئة التابعة له **قوله** لا يكون ما يتبناها ولا  
لو ازمها هذا الغايتم في الاعراض المتعددة الاشخاص وانما في العرض المنحصر نوع في شخص **قوله**  
ان الموضوع المبهم لا يكون من حيث هو مبهم لا يلزم من عدم افادة الموضوع اليهم من حيث هو مبهم  
لشخص ما هو حاله في بناء على انتفاء وجوده في الخارج عدم افادة المطلق فان المطلق موجود  
في ضمن الشخصيات يلزم الاحتياج الى موضوع مشخص والحاصل ان الاقسام قد تلتك الموضوع المعين  
الذي اعتبر فيه التعيين والموضوع المبهم الذي اعتبر فيه عدم التعيين والموضوع المطلق الذي لا اعتبر  
فيه التعيين ولا عدمه فلا بد من ابطال الاحتياج الى القسمين الاخرين ليشبث الاحتياج الى القسم  
وما ذكره لا ينبغي بذلك فالاول ان يقال ان المحل اذا لم يتشخص في نفسه لم يتشخص ما هو حاله في نفسه وهذا  
يختلف الجسم هذا الكلام دفع لما يتوهم من ان نسبة الاعراض الى المحال كنسبة الاجسام الى الاجزاء  
فما جاز للاجسام الانتقال في الاجزاء فليس الاعراض الانتقال في المحال او عالم الجذر ذلك الاعراض

تشخص

عندك

الها

المذكور  
هذا على ان من  
من احسنها وبين  
والاعراض من  
بعضها بل هي  
تبعج تحديد ما  
جائز تجريد

لم ينفذ تشخص







المفارقة والمفارقة  
في المفردات

والممكن بل في موجوده فرض اذا ضم الى غيره فانه يرضى لها التخذ وليس لكيفية عموم هذه المسألة  
وهو المنفصل ويسمى العدد مقال في شرح المختص والذليل على الخصار الكم المنفصل في العدد ان المنفصل  
مركب من المنفردات والمنفردات من المفردات والمفردات آحاد والواحد ان لوخذ من  
انه واحد فقط او يوخذ من حيث انه انسان او حجر مثلاً فان اخذ من حيث انه واحد فقط لم يكن له صل  
من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث انه انسان او حجر فانه لا يمكن اعتباره كون الاناسي  
الحاصلة من اجتماع الانسان الواحد واعتباره كون الاجزاء الحاصلة من اجتماع الحجر الواحد كميته  
منفصلة الا عند اعتبار كونها مجردة بالآحاد التي فيها فاذن الكم المنفصل بالذات ليس الا العدد  
وما عداه انما يوخذ كما منفصلاً بواسطة عرض العدد له قوله في حيد واحد وهو المنفصل ومعتنى  
في الحد الواحد ان يكون الحد مبداً لا حيداً ومنتهاً لا آخر فانه هو الجسم التعليمي والتخييل قال في شرح  
المختص علم ان الجسم التعليمي اتم المقادير ويسمى تخيلاً لانه حشواً بين السطح وغيره اذا اعتبر  
الحد والانه تخيل نازل من فوق ويصعد اذا اعتبر القصور فانه تخيل صاعد من اسفل ومن هذا يعلم  
انه لا يسمى بالتخييل اذ معناه ذو التخيل وقد عرفه بحشواً بين السطح وهو نفس الجسم التعليمي فلو اطلق  
عليه التخييل لكان الجسم التعليمي ذا جسم تعليمي وتوجيه في الكتاب ان محل الحشو على المعنى المصدر في  
التوسط فيكون الجسم التعليمي ذاتاً مستطيقاً بين السطح قوله ومن ظهر ذوات الاربع الى اسفله  
القوابل طول ذوات الاربع هو الامتداد الآخذ من رأسها الى ذنبها كما صرح به في كتب القوم  
وهو المستعمل في تعريف الجسم قوله والعرض هو البعد والعرض مجرور معطوف على القول بان التمثيل  
هو البعد المقاطع للطول والعرض متجاوز وقد وقع في تناسير الطول فاصله بين المعطوف والمعطوف  
ولو اجرى على ظاهره لانتقض تعريفه بالعرض كما لا يخفى فانه اذا فرض ابتداء او اذ اخذ من رأس  
الانسان الى قدمه قوله لقيامه بالحركة المنطقية على المسافة جعل انطباق الحركه على المسافة بحيث  
اذ فرض في احدهما ج. وفرض في الآخرة ج. بمنزلة لعلها تكون الزمان كحال في الحركة  
حالا ايضاً في المسافة فكون كما متصلاً بالعرض لعلها في المسافة التي هي كم متصل بالذات وقوله

فقد كان هذا  
هذا هو الحق  
قال في الجسم  
الطبيعي الذي  
هو محل الجسم  
تعليمي الذي  
مؤتم بهات  
ح

قوله والزمان كم منفصل بالعرض فليس مثلاً لما هو كم بالعرض لعلها في الكم بالذات بل لما هو كم بالعرض  
كونه محلاً لكم بالذات فاذكره هنا على سبيل التنبيه اذ لا تسبعا عن كون الكم بالذات  
كما بالعرض ولا سيما احوال الزمان في الكمية بالعرض فانه لا يكون الاجزاء المنفصلة او ليس  
على هذا التقدير سوى الاجزاء التي هي الجواهر الفردة المنقسم بعضها الى بعض لانه السطح والخط  
جوهران مركبان من الجواهر الفردة وكذلك النقطة عبارة عن الجوهر الفرد فيكون الخط مركباً  
من النقاط والسطح من الخطوط والجسم من السطوح فليس هناك الا الجسم واجزأؤه فثبت انه لا مقدار  
هو كم متصل بذاته وعرض حاله في الجسم ولما كان هذا مبنيّاً على تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى  
فمتكافئة في السطوح والخطوط بما لا يتوقف على ذلك لانه لا يلزم من حلول السطح في الجسم انقسام  
السطح تحقيقه ان الحاله المنقسم من حيث ذاته وطبيعته القابلة للانقسام تكون منقسماً بانقسام  
واما الحاله في انقسام لان حيث هو منقسم بل من حيثية اخرى هو باعتبار ما غير منقسم فلا يكون منقسماً  
مثلاً الخط منقسم في الطول والارتفاع العارض من حيث ذاته ايضا منقسم واما النقطة فلا  
تعرض الخط من حيث ذاته المنقسم بل من حيث الانتهاء والانقطاع وهو هذا الاعتبار  
غير منقسم فلا يلزم انفصاله الحاله في السطح فان اللون العارض له في ذاته ينقسم بانقسام  
واما الخط فلا يعرضه الا من حيث نهايته وانقطاعه في احد امتداداته وهو هذا الاعتبار لا  
ينقسم في ذلك امتداده فلا يلزم انفصاله الحاله في الامتداد الباني وقس على ذلك حال السطح  
مع الجسم قوله وان كان السطح حالاً في شيء وان وجد السطح بتمامه في بعض الاجزاء فقط كان عارضاً  
في الحقيقة لذلك البعض للجسم وقد فرضناه عارضاً للجسم قوله مبني على ان الجسم مركب من اجزاء  
لا تتجزى بغيره الاجزاء بالمفروضه يدفع هذا الابطال او يقتضيه جوابان الجواب على المذهبين  
قوله ومع هذا القائل ان يقول الجواب عن ذلك ذكرناه من انه يلزم ان لا يكون السطح عارضاً  
للجسم في الحقيقة بل بعض اجزائه وهو خلاف المفروض والقوابل في رد ذلك الجواب ان يقال  
لأن ان السطح اذا لم يكن حالاً في شيء من الاجزاء المفروضه للجسم لم يكن حالاً فيه فان المجموع من حيث هو هو

فقد كان هذا  
هذا هو الحق  
قال في الجسم  
الطبيعي الذي  
هو محل الجسم  
تعليمي الذي  
مؤتم بهات  
ح

فقد كان هذا  
هذا هو الحق  
قال في الجسم  
الطبيعي الذي  
هو محل الجسم  
تعليمي الذي  
مؤتم بهات  
ح



قد يكون محله ولا يلزم من ذلك حلوله في شيء من اجزاء الالهي ان الوحدة قد تقوم بالامر المنقسم مع  
امتناع انقسامها ولا يتصور ذلك الا لحلولها في الجميع من حيث هو مجموع كما جاز ان تعرض في  
العقل الوحدة المنسوبة عنده محلاً منقسماً فيه وان لم يعتبر العقل غرضاً بالجميع ذلك للمنقسم من حيث  
هو ولا يعتبر غرضها شيء من اجزائه بل لا تكون عارضة له اصلاً جاز ذلك ايضا في عرض الاعيان  
بعضها لبعض فان نسبة العارض في العقل الى اجزاء المعروض نسبة العارض في الخارج الى اجزاء المعروض  
فيه فذلك مقتضى قسمة في هذا التشبيه لا سند للمنع قوله ان على ان الجسم التعليمي عرض قائم في حد ذاته  
انكدم يدل على ان هذه الامور عراض لا جوهر لاعتبارها امور وجودية ونسب ذلك وجد في  
بعض النسخ من قوله ان نسبة عرضية هذه الكمية ولكن ان تقرر الدليل على وجه يدل على وجود الجسم  
التعليمي كما هو المشهور قوله بان على حقيقة النوعية بل الشخصية فلا يكون جوهر اذ لو كان جوهر  
لكان نفس الجسم او جزءه مكان يلزم ان لا يبقى على حقيقة المعينة وان اردت ان تجعل ذلك على  
كونه موجوداً اقلت هذا المتغير المتبدل ليس امر معدوماً اذ لا يتصور فيه ذلك فتبين ان يكون  
موجوداً فقد ذكر في الكتاب دليلاً على وجود الجسم التعليمي وعكس كونه عرضاً وما في توارد المقادير  
المختلفة على الجسمانية الشخصية بقاها على حالها وذلك التوارد اما على سبيل التلخيص والتكثيف  
اولاً على سبيلها واما الخط والسطح فلم يذكر فيهما الا ما يدل على كونهما غير متوقفين للجسم فيكونان جوهر  
قوله واجيب عن قول اراد بالاول ذكره في ثبوت وجود الجسم التعليمي عرضية اولاً قوله ان  
الشكل هيئة احاطه اراد ان اشكر هيئة تعرض الجسم بسبب حاطه حدود عرضية وان تلك الحدود عارضة  
لمقدار موجود في الجسم فتلك الهيئة متغيرة بتغير الحدود اسبق لانتغيره انتغير المقدار فلان  
ان جسم له شكل هذا المعنى كيف ثبتت لشكل هذا المعنى توقف على ثبوت المقادير بعرضية  
والحكم ان في اثباتها وان رادها لشكلها يعترض عنه جسم ثبوت وضع اجزاء الجسم انما  
في الحيات فيكون في تغيره تنبؤات فيضع ووجه الى حدود ومقادير عرضية فيكون تغيره لشكل  
عارض في التغير الا وضع فيكون البواب مستقيماً حيث كان المعنى في مقام المنع بكيفية حتم الكبريت  
الاول

عن الانقسام

يدلان

جسم

الاول  
الجسم التعليمي  
جوهر بل  
عرض قلعة  
بالجسم الجسدي  
اذ يكون

الاجزاء ولا يبطل كلامه الا باثبات كون الجسم الذي يتوارى في المكان ذير والاشكال المختلفة عليه متصلاً  
في ذاته ليس له متناهي ووجهه بان جعل ذلك توقف على شيئين احدهما اني يلزم ان يتجزأ  
يثبت ان في الاجسام متصلاً في حد ذاته وهو الجسم ذو ثباتها ان الجسم الذي يتوارى عليه المقادير  
من الاجسام المفردة والقوم وان استكنا اثبات الاول فليس يلزم الى ان لا احتمال في ذلك فمقتضى  
في الاجسام البسيطة التبعيل فما ذكره في هذا الموضع من ثبوت الاجزاء في افعال الذي لا يعلم  
حاله بعيد عن القواب وقوله عن التامنه المقدما اريد بها ما ذكره ثانياً عما يدل على احوال  
المقادير انشأ قوله والجسم الطبيعي باعرض لانزع في ان الجسم الطبيعي متناه واما ان رجس تعليمي  
وان هناك سطحاً عارضاً بواسطة التناهي فمقتضى ذلك ان يكون للزمان زمان آخر وتوضح  
ان القبلية والبعدية اللتين للجمع القبل فيهما مع البعد في زمان لا جواراً الزمان اولاً وبان  
ولما عداها بتوسطها تشهد بذلك اذ احكم بتقدم واقعية على اخرى متوجه عند النفس ان يقال  
لم كانت متقدمة عليها فلما اجبت بانها كانت مع خذ فلان والاخرى مع خذ فزيد وخافه  
فلان متقدمة على خذ فزيد توجه ايضا السؤال فاذا قيل ان خلافة فلان كانت شئ خذ فزيد  
زيد اليوم انقطع قوله ان مكان قطع مسافة معينة اي مكاناً مر منتهى يتسع لقطع تلك المسافة  
المعينة بتلك السرعة المعينة المخصوصة كانه قالب منطبق جو عليه فلما زادت سرعة قطعت  
اكثر ولو نقصت قطعت اقل واذا كانت السرعة على ذلك الحد المفروض من اي متحرك كان  
فان المنقطع بها في ذلك المدة هو مقدار تلك المسافة الا يري ان الحركة الثانية لما فرضت  
للاولى في السرعة المعينة والابتداء وانتهى قطعت مقدار تلك المسافة ولبيان ذلك فرضت  
الحركة الثانية على هذه الحالة والمذكور في شرح الملحق ان ذلك لبيان قبول المساواة فان الحركة  
لما تساوت في السرعة والابتداء وانتهى كان بين اخذ كل واحد منهما وتركها المكان شئ  
لقطع تلك المسافة المعينة على ذلك مقدار من السرعة مساوياً للمكان الآخر والظاهر ان الامكان  
هنا واحداً فلا يوجب بالمساواة الا معيشتاً الى الحركة الثانية وهي اخذ الحركة السرعة الثانية

استدل

مقتضى التعليم  
طيس  
من اجزاء  
مقتضى التعليم  
مقتضى التعليم



مساویہ

التي لا يوجد لها  
سنة الخارج وم

六

7  
٧

نقبت  
والبحر  
خ

تَرْفُوعُ

12

...

10

نصف مائة

[illegible]



مقصود الذي هو السواد حاصل في زمان حركة وربما انقطعت حركته فلم يحصل اليه والفرق ان مقصد  
 المتحرك في الكيف مقصود التحصيل بالحركة فيجب ان لا يكون موجودا حال الحركة والا لزم تحصيل الحاصل فان  
 تحققت ولم تنقطع لما ينع اذ انت اليه واما المتحرك في الزمان فاما بقصد حركته حصوله في المكان لا تحصيله  
 في نفسه فلا بد ان يكون موجودا حال الحركة لاستحالة طلب المحصول في المودوم وفيه بحث فان القائل  
 بان المكان هو السطح يلزم ان لا يكون المكان موجودا حال الحركة فان المتحرك في الهواء متصل في نفسه  
 اذا انتهى حركته حصل في سطح من لم يكن موجودا حال حركته لان الهواء متصل في نفسه لا سطح موجود في  
 جوفه فاذا فرغ المتحرك حصل هناك سطح محيط به فان قيل سارع لم يتبع ان مقصد المتحرك بالحركة  
 الابدية موجود حال الحركة بل قال انه موجود وحواس من ان يكون موجودا حال الحركة او حال انقطاعه  
 برده عليه ما ذكرتموه قلنا فان قيل بالابدية لا حاجة اليه اذ سار الحركة تشاركها في ذلك وكون  
 الحركة منقطعة قبل المقصود لا يقع في المطا الذي هو شئ من المقصود فان الابدية اذا انقطعت كان المتحرك  
 بها في مكان حال انقطاعه والكيفية اذا انقطعت كان المتحرك شئ في كيفية في تلك الحال واما  
 مقصود ان ايضا قولنا والحال قد ينتقل بانتقاله وايضا الجسم منسوب الى المكان بلفظ في على معنى  
 انظر في حقيقة وهذا المعنى لا يتحقق في ج. الج. والم. هو حاله في قوله والبعد المجرد عن المادة المكان  
 اما السطح المذكور او الخ. الموجود او المودوم وذلك ان الجسم ذو حجم متميز في الجهات الثلاث هو جسم  
 داخل في مكان الحقيقة لا يزيد عليه ولا ينقص عنه فلا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم او منقسما في  
 جهة واحدة فقط اذ لا تتصور فيه قسما فاما ان ينقسم في جهتين دون الثالثة واما ان ينقسم  
 في جهات اقل من ذلك كما في قوله لا يكون ج. م. لا متناه لما دل على نفي الج. الذي يتجزى بل عرض السطح  
 ولا يكون قايما بالمتكسر بل محيط به على وجه لا يمتد مشتملا عليه لا زائدا ولا ناقصا والظاهر  
 ان ينقسم في جهات اقل من ذلك ان يكون موجودا او مودوما ولا يكون قايما بل مجردا ممتداسيا  
 الج. في كونه امتدادا يمكن فيه حيث ينقسم امتداده على متداده **قوله** اما عدى كما هو مذهب  
 المتكبرين ان الحقي على كونه امتداده ثبت ان المكان موجود لا يحتاج الى ابطال مذهب المتكبرين  
 قول

ولم يقطع للمائع

تقوم الكلام

ذلك

امتداد

قولنا من الوجوه ثلاثة على ما اعلم ان هذا الوجه يدل على انشأه على مذهب المتكبرين  
 القائلين بان البعد مودوم وقد فسروه بكون الجسمين حيث لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما  
 بينهما وهو الفراغ المودوم الذي من شأنه ان يشغل الجسم فاذا اشغله كان ممتدا واما ان يشغل  
 كان خفا واما على مذهب المتكبرين بكونه مجردا موجودا ان يجوز خلوه عن الشاغل  
 المنطبق توجه عليه ذلك لانه والحاصل ان هذا الوجه انما جرى في المنع انما عن الشاغل او  
 الذي يجوز خلوه عنه **قوله** فيها ارق كالقوة مثلا **قوله** وكلما كانت اقل كالماء مثلا **قوله** يقبل  
 الزيادة والنقصان باعتبار انقراض الفاعل في ج. م. بين الاجسام بازيادة ونقصان  
 معناه انه لو كان هناك بعد مجرد ممتد فيما بينهما لكان متناوئا لا يستلزم اندخال احد  
 الثاني بلزوم الاتحاد وصيرورة الاثنين واحدا في غلظ لمر فاجاب بوجه وان ادعى لزوم اندخال  
 والاتحاد فلا يمكن منعه بل الجواب ج. ان الح. قد اخل بالمادة بعينها في بعض وهو مستلزم  
 لجواز اندخال السطح في حيزه فذلة واما اندخال المادي في البعد المجرد فلا **قوله** لا يفتق الغني عن  
 لعاقل ان يقول البعد ان يكون ذاته مستغنيا عن اخل او لا فعلى القول بانك عن الغني  
 فلا اخل في محل صدق وانما يكون محتاجا اليه لانه لا معنى له حينئذ ان عدمه  
 فاذا لم يكن في ذاته مستغنيا كان في ذاته غير مستغن فيكون محتاجا الى المحل فلا يفتق عنه قطعا  
 والجواب ب. البعد المجرد خالف المادي في الماهية فلا يلزم من استغناء المحل استغناء  
 مادي عنه **قوله** فلم يلزم ان لا تتحرك الاجسام مرجحة الى اختلافها في الماهية **قوله** انتهى  
 ان جسم ليس له حيز يعني ان كل جسم في حد ذاته بحيث يقبل ان يشار اليه الجسمية وخصه  
 ببعض الج. وهذا المعنى يستحيل ان يكون له حيز واما كونه في حيز ومكان فاما يلزم اذا لم  
 يكن حاويا لكونه امتدادا **قوله** اكبر من السطح المحيط وذلك ما بين من ان الدائرة او سطح  
 الاشكال المستطوي وان الكوة او سطح الاشكال الجسمي مع ان محيطها اذا تساوى محيط غيرهما  
 كان مساحتها اكبر من مساحة ذلك غير فالشئ المتكبر اذا جعلت كورة وهي باقية

المودوم

في الوضع

لذاته

قوله

قوله

بالماهية

محيطها اذا تساوى



بذاتها المتخفة كانت مساحتها في الحالتين واحدة فكان السطح المستدير المحيط بها اصغر  
من مجموع السطوح المحيط بالكتلة لو تساوى اياه كان ما في داخله اكبر مما احاط به تلك السطوح  
واذا كان هو اصغر من ذلك المجموع كان السطح المجاورى للمماس لادع المكان اصغر من السطح  
المماس لذلك المجموع وحاصل الجواب ان الشئ باقية بذاتها المعينة دون عوارضها المتبدلة مع  
بقاء متغيرها بعينها فجاز اختلاف المكان وان كانت المساحة واحدة في حالتى التكعب  
والكبريت **قوله** ولقائل ان نقول الرفع لا يحصل الا بالحركة توضيح هذا المصنف ان اذا فرض زوال  
الانطباق على اي وجه يمكن ان يتصور كانت الحالة مرتفعة عن السافل فاما ان يكون  
منقسي في جهة الارتفاع ولا والكلح والام يمكن حاصله فتعين الاول فيكون مسافة متجدية  
لا يمكن قطعها الا بالحركة في زمان فظهر ان الارتفاع لا يكون دفعا **قوله** ولا تكون مخففة وهي  
الاستعدادات هذا القسم مرسل اذا حسد ان الكيفية اذا لم تكن محسوسة باحدى الحواس  
الظاهرة ولم تكن مخففة بذواتها فنفسها لا يكون في مخففة في الاستعدادات اما هو القبول او  
القبول فلا دليل عليه نعم يستلزم ذلك الاستعداد او كما اشار اليه قوله الاستعدادات **قوله** انما  
يحدث عنها الفعل في الحواس المذكورة في المتن ان الحواس تنفعل عنها او لا قال في شرح المخلص انما  
الاولية اخر اذ اعني الاشكال والحركات فان الحواس تنفعل عنها انفعالا ثانيا لا اوليا ولعل  
الشارح لما ذكر هذا القيد بناء على انهم عدوا من المحسوسات الخفة والنقل وصرح بذلك  
الربيعي في كتابه **قوله** من منطلق الشفاء مع اذ قل في فصل الاستعدادات من الشفاء ان  
الخفة والنقل مما لا تحت بها احسانا اوليا وبوافقه ما اورد في الشارح في وجه تسمية كيفة  
الاربع اعني الحوان والبرودة والزلزولة واليبوسة بالكيفية الاولى من كونها مملوكة اوليا  
بالذات بخلافه في فاهي مملوكة بتوسطها وايضا لو اعتبر يلزم خروج الالوان عن المحسوسات  
اذ لا تحت بها الا بتوسط الاضواء والجواب عن هذا بان الضوء شرط وجود اللون في نفسه  
شرطا احسانا بعيدا او نعمك تقول فبالجم عدو الخفة والنقل والالوان من الكيفيات  
المحسوسة

طال

اراد  
تأويل

المحسوسة مع انها ليست مذكورة بالحواس اولا وجعلوا الاشكال مندرجة في الكيفية المتخفة بحيث  
للقابل لكيفية محسوسة متعلق احسان بها ثانيا كما ذكرنا في عما ذكرناه في توجيه قيد الاولية فنقول  
لا يبعد ان يقال الاحساس المتعلق باللون غير الاحساس المتعلق بالضوء وان كان الاول مشروطا  
بالثاني فكل واحد منهما محسوس على جهة باحسان متعلق به وليس بين شي من هذين الاحساسين  
والمحسوسين واسطة على معنى ان يكون الاحساس متعلقا او لا بتلك الواسطة ويكون ذلك الاحساس  
بعينه متعلقا ثانيا بكل المحسوس ارتباطا بينه وبين الواسطة فكل واحد منهما محسوس او لا  
وبالذات على قياس ما قيل في الاعراض اولية وانها تنافي الواسطة في العروض دون بوجه  
في الثبوت وما ذكرناه من ان الاحساس باللون مشروط بالاحساس بالضوء فلا ينافي ما ذكرناه  
ولو قيل ان اللون لا تحت به او لا لم يرد به في ذلك المعنى بل اريد ان الاحساس بالضوء مقدم  
بالذات على الاحساس وعندها حال الخفة بالقياس الى الحرارة مثلا الا ان التقدم هنا بالزمان  
لا بالذات واما الاشكال والسطوح فانها محسوسة بتوسط الالوان على معنى ان الاحساس  
الذي يتعلق باللون يتعلق بموجبه بالاشكال ارتباطا مخصوصا بينهما فهو محسوس ثانيا وبالعرض  
على قياس ما ذكرناه في الاعراض الثانية يرشد كل الى التصديق بما ذكرناه ان اللون والخفة  
لهما انك في انجزة عند الحس لا يتصور مشد في الاشكال وما في حكمها من غيرها وعلى هذا  
يندفع الاستكال بخلافه فان كل ما يتعلق به احسان في ذاته سواء كان مشروطا باحسان  
او لم يكن وسواء تأخر عن احسان آخرة بالزمان او لا فهو من المحسوسات وكل ما يتعلق به احسان  
متعلق شي آخرة فليس هو منها بل ذلك لا فواعلم ان كلام الشارح ولا ينافي كونها مملوكة اوليا  
وبالذات ثانيا في ما ذكرناه سواء حمل على ان المراد بالذات هو ما يتقبل العرض والتقدم لذاتي  
تحريك بالتأمل الصادق والشكلان على التوفيق **قوله** عند الاحساس بها فالمحسوسات متبوعة  
بالفعال الحواس وتابعة لانفعال المواد فكانت منسوبة اليه **قوله** لانفعال الذي هو المزاج  
قال الامام اما الزلزولة واليبوسة فليكونها تابعين للمزاج شخصيا او نوعا كلام الاحتمال ان

بما من نبي ذكره ٤٤

بما ان يكون العرض  
في اوله او في آخره

بما من نبي

بما عرض

بنا



نفسه في الجسمين  
في الجسمين

يقال فيها ذلك ان يقال ليستا نابعين له اصلا بل كل واحدة منهما قاهرة بالبساطة لا بالكميات  
ولا يتأتى هذا الاحتمال في الحرارة والبرودة لانما يجد في المحتاجين حرارة وبرودة فوق ما كانت  
حاصلة في مفرداتها فلو كانت كينيات اول هذه الاربع تسمى اوائل الملموسات كما ان الملموسات  
تسمى اوائل المحسوسات **قوله** غنية عن التعريف بالجد والرسم فالجزئيات مدركة بالحواس ولا مدخل  
في ذلك للجد والرسم وانما كليتها كما هي الحرارة والبرودة في الاحساسات بالجزئيات كما هي في  
ادراك الماهيتين بخلاف المشخضا ولا حاجة الى تعريف اصلا كيف اتي تعريف يورد هناك كان في  
افادة الصورة مقام اعني تلك الاحساسات لا تخفى على من تأمل **قوله** نصف فعل الصورة اي  
الصورة النوعية **قوله** بواسطتهما في المادة اي في مادة الجواهر **قوله** والحرارة خفص تعريف  
هذا اذا اثرت الحرارة في الجسم المركب من الاجسام لطافة وكثافة اذا اثرت في اجسام البسيطة  
كما اذا فادت تعريف المتماثلات ونجح المخلقات **قوله** وان شئت ان الحرارة الغريزة مغايرة  
للحرارة النارية انما قال الاشبه لان الحرارة النارية انما تعدم الجبهة اذا لم تنكسر سوزها  
والقانون بان الحرارة الغريزية هي حرارة الجواهر النارية في الاطباء قالوا الكينيات تتغير  
عن حرارتها فتكسر سوزها وتستقر على حالة متوسطة متشابهة وانما الغد سعة قد يهتوا الى  
اختلاف كينيات اسنانا وحصول كينية واحدة متوسطة متشابهة فليس في بدن الحيوان اجسام  
مركبة وان نارية بل فيه ٩ ان افرد في مخالفة تلك في حقيقة كما ذكر **قوله** الحرارة الشرسخارة فان  
حرارة تؤثر في عين العشي بخلاف حرارة النار **قوله** ومنه بان البرودة اي ابط هذا القول  
في ايلة اجزية على ظاهر الجسم من اجسام ما هو رطب الجوه كالماء فان صورة النوعية  
تتغير كينية الرطوبة في مادة ومبنيها وهو الذي جرى على ظاهر ذلك الجوه والنقص به او نفذ في جوفه ايضا  
وم ينفذ لينا وذلك الجوه يسمى به **قوله** ومنه **قوله** معوان في انفا ذلك الجوه هو افاده  
لينا ورتوبة بلقي على ايلة اجزية على شعري الاجسام هي هذا المعنى جوهه وتطلق على الكينية  
ناتبة جوهه **قوله** والكلام فيها معنى الكينية لا بمعنى ايلة انما ان تخلق ايلة على تلك  
الجوهه

ذلك

المختلفة مع  
الجمع

اشتمل

ورثا

وان كانت فاعلة  
ومفعلة

ذلك

الكيفية ولا تنزع في الالفاظ التي المشهور في الاستعمال ذكرناه وقولنا ايلة الجارية على ظاهر الجسم  
منع من حملها على الكيفية وانفردا عما ان الماء رطب ولا شك سهل النضارة وانفردا عن اجسام  
وان سهل تشكلا بشكل مختلف وتركها ففهم من قال رطوبته عبارة عن كينية تقتضيه سهولة الالتصاق  
والانفصال فلا يكون الهواء رطبا ومنهم من قال هي عبارة عن الكينية المقتضية لسهولة قبول الاشكال  
وتوكلها فيكون الهواء رطبا بل رطب من الماء **قوله** لا يقال لو كانت الرطوبة ايلة هذا السؤال انما  
يتوجه اذا فسرنا الرطوبة بالكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق فيلزم ان ما كان اسهل التصاقا  
كان ارجح الغسل ليس اسهل التصاقا من الماء بل اشده التصاقا منه والفرق ظاهر فلو كانت كينيتان  
انفعا لكان الانفصال في ما بين الكينيتين اظهر من الفعل كما ان الفصل في الحرارة والبرودة  
اظهر من الانفصال وان كان الكفر في علمه ومنعده لحدث منها المزاج **قوله** ويسمى المشككون الحفة  
والثقل اعتادا والحكمة مبداء طبيعيا فعلى هذا لا يكون الميل الطبيعي نفس من نفع القاعدة والاهلية  
بل موبدا لها وما ذكر من ان الجسم في مكانه الطبيعي لا يوجد فيه ميل طبيعي انما يتم في الميل مع المدافعة اذا  
استحالة ان تكون فيه حياك قوة بحيث لو كان موجودا رجا عنه خيرة كشيء اليه وينتفي عنها ذلك  
شبهه يكونه خارجا عن كونه الطبيعي فلا يلزم حركته لطلب خلاف المدافعة فانها رارة حركت  
وانما طلبت سواء ترتب عليها حركة او لا التزم الا ان ينزل لا يوجب المدافعة الا ما يكون مبداء  
لها فربما بحيث يمنع ثقلها عنه فيتم الاستدلال في المقامين اعني امتناع الميل حال كونه في خيرة  
طبيعي سواء في نفس المدافعة او بما يوجبها ويلزم ايضا امتناع اجتماع الميلين الى جنتين على  
كما اشار اليه الشارح فيما بعد **قوله** وقد يكون طبيعيا الميل انفس نفس المدافعة كانت النفس بارادتها  
او الطبيعة مبداء لها وهذا لان المدافعة محسوسة ولا بد لها من مبداء هو النفس الطبيعية وان  
فستدنا يوجب المدافعة فيكون النفس الطبيعية مبداء في شيء يقتضيه المدافعة وهو هذا المقتضى  
مير حقا واما ميل التسري فانه ان القاسر في خيرة الطبيعة وبهاها بحيث يوجب المدافعة  
المحسوسة الا انه يقتضيهما ابتداء لبقاها مع انعدام القاسر **قوله** وهو الى جهة غير جهة الميل اعلم

انما الالتصاق في الجسم  
وانما الالتصاق في الجسم  
وانما الالتصاق في الجسم

في الجسم

منبعثا



بسم الله الرحمن الرحيم

انهم يستدلون بهذا على وجود الميل الذي موعده المدافعة فيقولون ان الجوز الكبير والقصير المقيان  
 لا فوق بقوة واحدة في مساهمة واحدة يختلفان سرعة وطول افلا بد هناك من عاملين مما يمتنع مختلف  
 حاله قوة وضعف ولا مانع يتصور هناك الالمدافعة الى خلاف تلك الجهة او ما يقتضيها كمن يجره  
 المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها مع فتعتين وجود المقتضى وموانع وينوجه عليه ان  
 المتعاقب هو الطبيعة فلا حاجة الى امر متوسط بينها وبين المدافعة عما ان حصر المتعاقب  
 في المدافعة وما يوجبها لم يلزم ان يكون مقتضى السكون معا واما الميل هو العلة التي به  
 للمدافعة من قسرها الميل هذا توجه عليه ما ذكره ومن جوز ان يكون الجواب لميل المدافعة مشروفا  
 بشرط يختلف عنه اجابا لم يتوجه عليه ذلك نعم قوله وانما يكون ذلك الجسم الكبير في الجواب على الال  
 على الاجتماع والوجود ايضا كما اوضحنا في الحاشية **قوله** اولو بالذات وعلى اللون والفتور  
 جعل اللون بغير اولو بالذات انما هو بالمعنى الذي حققناه ولا ينبغي كونه مشروفا بالاعتبار  
**قوله** بان العقل لا يبداهة عقولهم يدركون التفرقة وذلك يتوقف على ادراكها واما توقف  
 البديهي او ان يكون بديهيا ورؤا ان المقصود تصور الحقيقة فالافتقار لا يتوقف على ذلك بل  
 على التصور بوجه ما وعند حال الاشتقاق والحق ما تقدم من ان الاحساس بالجزئية كما في  
 ادراك ما حيات المحسوسات والقوى في ذلك مما يمكن ان يذكرها من التفرقة عند المناظر المتصف  
 قوله ان ان يتوقف على ان يفسر في شرح المخلص ثم يطرح في الموضع في ما يلزم فيه القائل ويضع في غاية  
 التسعفة حتى تتركه الدافعة ثم يخلط هذا الماء ان فيتعقد المخل الشفاف من الماء  
 ويبيض في غاية البياض كاللبن الزايب **قوله** ولحق ان اختلاف الالوان هذا الكلام  
 منسوب الى ابن الهيثم **قوله** حقيقة في الحقيقة اللون الى اصل لا خفاء ان الحار تفاوت  
 حسب اختلاف شدة وضعف لكن يحتمل ان يكون اللون واحدا في جميع الحالات ويختلف  
 مراتب شدته واكثره على الجسم على حسب مراتب الفتور فلا يجد من ذلك ما ذكره القائل انما  
 ان جسم فتور قائلين من معا وما بالحدس قد توجد شدة اذا كانت حرة فبين ان اس

هذا هو المقصود من قوله  
 انهم يستدلون بهذا على وجود الميل الذي موعده المدافعة فيقولون ان الجوز الكبير والقصير المقيان  
 لا فوق بقوة واحدة في مساهمة واحدة يختلفان سرعة وطول افلا بد هناك من عاملين مما يمتنع مختلف  
 حاله قوة وضعف ولا مانع يتصور هناك الالمدافعة الى خلاف تلك الجهة او ما يقتضيها كمن يجره  
 المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها مع فتعتين وجود المقتضى وموانع وينوجه عليه ان  
 المتعاقب هو الطبيعة فلا حاجة الى امر متوسط بينها وبين المدافعة عما ان حصر المتعاقب  
 في المدافعة وما يوجبها لم يلزم ان يكون مقتضى السكون معا واما الميل هو العلة التي به  
 للمدافعة من قسرها الميل هذا توجه عليه ما ذكره ومن جوز ان يكون الجواب لميل المدافعة مشروفا  
 بشرط يختلف عنه اجابا لم يتوجه عليه ذلك نعم قوله وانما يكون ذلك الجسم الكبير في الجواب على الال  
 على الاجتماع والوجود ايضا كما اوضحنا في الحاشية

ويرد

هذا هو المقصود من قوله  
 انهم يستدلون بهذا على وجود الميل الذي موعده المدافعة فيقولون ان الجوز الكبير والقصير المقيان  
 لا فوق بقوة واحدة في مساهمة واحدة يختلفان سرعة وطول افلا بد هناك من عاملين مما يمتنع مختلف  
 حاله قوة وضعف ولا مانع يتصور هناك الالمدافعة الى خلاف تلك الجهة او ما يقتضيها كمن يجره  
 المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها مع فتعتين وجود المقتضى وموانع وينوجه عليه ان  
 المتعاقب هو الطبيعة فلا حاجة الى امر متوسط بينها وبين المدافعة عما ان حصر المتعاقب  
 في المدافعة وما يوجبها لم يلزم ان يكون مقتضى السكون معا واما الميل هو العلة التي به  
 للمدافعة من قسرها الميل هذا توجه عليه ما ذكره ومن جوز ان يكون الجواب لميل المدافعة مشروفا  
 بشرط يختلف عنه اجابا لم يتوجه عليه ذلك نعم قوله وانما يكون ذلك الجسم الكبير في الجواب على الال  
 على الاجتماع والوجود ايضا كما اوضحنا في الحاشية

من توهم في السواد الشديد اجتماع السوادين فجوز اجتماع اثنين وفي السواد الضعيف اجتماع  
 السواد والبياض في محل واحد **قوله** مقتضى جباة اذ ليس هناك رادة وقسرت  
 قوله اكثر ستر لما تحته في العبارة اذ في مساهمة نشأت من جعل عبارة المتن على خلاف  
 بها فان ستر هناك مصدر الجوز الى اكثر مستورية فتوجه مقدر المعلوم فقد رجع لما تحته  
 قوله لان الفتور لا يكون سيرا لا اشتغال الجسم ببعض مدركه بضعف ادراكه لما وراءه  
 ذلك الفتور على حسب ذلك حتى اذا قوى الاشتغال بالمتوسط امتنع الاحساس بما وراءه الا يبرى ان الزجاج  
 كلما كان لونه اشد كان ستره لما تحته اقوى وهكذا الحال في تفاوت الغلط فعلى هذا القياس  
 يلزم من كون الفتور جسا محسوسا ستره لما تحته على تفاوت شدة وضعفه اللهم الا ان يقال  
 ان الفتور لا يمنع نفوذ الشعاع فلا يكون ستره **قوله** منها ما هو اول الفتور اذ ذاتي واما مستفاد  
 من مقتضى وانما اول اه قوله تقرير الدخول ان تقرير الدخول هكذا لو تكيف الهواء بالفتور  
 لو جيب ان حسن الهواء مقياسا كما حسن بالجدار حال تكيفه بالفتور والناهي بط فكذا المقدم و  
 ع بطل ما ذكره ومن ان الظل فتور يحصل في الجسم من مقابلة الهواء المكثف وتقرير الجواب  
 ان الهواء له لون ضعيف وفتوره ضعيف فذلك من حسن بخلاف الجدار فان لونه ليس بضعيف  
 وفتوره الحاصل من مقابلة الشمس قوي **قوله** والحدوث كصفات عبارة الرئيس في حد الحرف هيئة  
 عارضة للفتور يتميزها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والتعليل في التمعق اعني  
 بعض آخر يشارك في الحدة والتعليل هذا هو المراد وان كان عبارة تقتضي ان التمييز في الحدة والتعليل  
 قوله اما التعليل والفتور في الفتور باعتبار الوقت الواقع جوفية فيذكر فيه امتداد الفتور  
 الواقعة في اوج ذلك الوقت فتلك آه مسموعة وذلك الامتداد موهوم واما ملازمة والتذا  
 التعليل الفتور فمن الوجدانية وان اردناها كونه حيث ما يلزمه كونه موهوم والحدة والتعليل  
 وان كان مسموعين كمن لا يتميز باحد ما صوت عن آخر يشارك فيه **قوله** فلانها من الكليات يقال  
 فلا حاجة الى الاحتراز لعدم الاندراج في الكليات رنا نقول المراد بكيفية منها الحقيقة كما اشار

حل في

بالفتور

هذا هو المقصود من قوله  
 انهم يستدلون بهذا على وجود الميل الذي موعده المدافعة فيقولون ان الجوز الكبير والقصير المقيان  
 لا فوق بقوة واحدة في مساهمة واحدة يختلفان سرعة وطول افلا بد هناك من عاملين مما يمتنع مختلف  
 حاله قوة وضعف ولا مانع يتصور هناك الالمدافعة الى خلاف تلك الجهة او ما يقتضيها كمن يجره  
 المدافعة الى خلاف تلك الجهة مع الحركة فيها مع فتعتين وجود المقتضى وموانع وينوجه عليه ان  
 المتعاقب هو الطبيعة فلا حاجة الى امر متوسط بينها وبين المدافعة عما ان حصر المتعاقب  
 في المدافعة وما يوجبها لم يلزم ان يكون مقتضى السكون معا واما الميل هو العلة التي به  
 للمدافعة من قسرها الميل هذا توجه عليه ما ذكره ومن جوز ان يكون الجواب لميل المدافعة مشروفا  
 بشرط يختلف عنه اجابا لم يتوجه عليه ذلك نعم قوله وانما يكون ذلك الجسم الكبير في الجواب على الال  
 على الاجتماع والوجود ايضا كما اوضحنا في الحاشية







فصل دوم

ثابتة في الحركة الاختيارية ان تصور الشيء انما يحصل اوضاراً يدفع ثم تبعث من ذلك التصور  
شوق الى تحصيل ذلك الشيء او دفعه والحصل من ذلك الشوق عزم الى الفعل فتحرك الاعضاء  
اليه والشوق ليس من القوى المدركة لان فعلها ليس الا الادراك وربما ينبغي ادراك عن

الشوق كما يذكر ان له في طعام نفق الا انه لا يشترى اليه بسبب امتلاء من الغذاء والعزم الى حصول  
بعد الشوق فيكون مغايرة له وايضا ربما يكون لشخص شوق في الغاية من غير عزم كما اذا منع  
حياتا او امر آخر وكذلك تمايزك العزم عن التحريك كما اذا كان ممنوعا عن الحركة ثم قال ان تصور النفس

الحسب العقل العبد والشوق ان كان الى جذب نفع في القوة الغضبية هذا كلامه واما الفرق الذي  
اورده المحقق من ان الشخص قد يريد ما لا يشتهيه فلما يناسب هذا المقام فان الارادة متفرقة على الشئ  
فلما توجد بدون ولو وجدت لما كان الشوق من مبادئ الافعال الاختيارية على الإطلاق اذ وجد

الارادة لا حاجة الا الى تحريك القوة المنبثقة في العضلات والقوم انما ذكروا هذا الفرق بين  
الارادة والشهوة والكرهية والنفرة عند ما عدوا الكيفيات النفسانية وجعلوها متعارفة فماتل  
فعلهم فكلهم اربع جهات الكيفيات اربعة فكلون تأثره من جنس تأثير الكيفيات اربعة الظمن عبارة

المن انهما دليلان وقد جعلهما الشارع دليلا واحدا متابعه لشرع المختص كالطبيب اذا  
علم نفسه يعنى في الامراض النفسانية وانما في الامراض البدنية فالمتعايرة ظاهرة فلا حاجة

حيث ان ذلك بعيد **المراد** بما مبدا البعثة في آخر اذ اقبل مبدا البعثة في آخر مبدا البعثة  
بالا ان اذ اقبل من حيث هو آخر علم من ان المعبر صدق الآخر عليه في الجملة ولو بالاعتبار  
المراد فيكون تأثيره في الحقيقة في آخر لا في نفسه فانه من حيث علمه بكيفية ازالة ذلك المرض و

ارادته شئت باز نه مستنج معالج و من حيث انفسانه بذكر المرض و ارادته رواله عنه مستنج معالج و الاستدراة كون الشطح هذا سهو و لا شك حقيقة احاطة الحذر و الخدود بالجسم العجيب بالمقدار متعين انها كال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة و لما كان من

شعور البرية في الغيرة والارادة لم يبعد ان تكون للنفس شي في كرمه فان  
انفذا



مفسر الكتاب - وقت ما تقدم وثلاث كتب  
اما المقدمة في مباحث تتعلق بالنظر وفيها فصول اربعة

الفصل الاول في المباحث

المصطلحات في الاصول

الاول في شرائط المعرفة ١٤  
الثاني في اقسام المعرفة ١٤  
الثالث في بيان ما يعرف ويعرف به الحقائق ١٥

الفصل الثالث في المباحث

الاول في اقسام المعرفة ١٥  
الثاني في التبيين واصنافه ١٦  
الثالث في حدود المعرفة ١٧

الفصل الرابع في اقسام المعرفة

المعنى الاول في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع الثاني في الاشياء العقلية

المعنى الثاني في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع الثالث في الاشياء العقلية

المعنى الثالث في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع الرابع في الاشياء العقلية

المعنى الرابع في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع الخامس في الاشياء العقلية

المعنى الخامس في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع السادس في الاشياء العقلية

المعنى السادس في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع السابع في الاشياء العقلية

المعنى السابع في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع الثامن في الاشياء العقلية

المعنى الثامن في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع التاسع في الاشياء العقلية

المعنى التاسع في النظر العقلي ٢٠  
منه ثلثة الاول النظر بعد الذهب والفضة  
لغيره عليه غيبه عاقل او هو با او ثانيا

الفرع العاشر في الاشياء العقلية







وقيل الجلال في اصطلاح علم الكلام عبارة  
 عن السعيا السليمة والجاهل عنان عن الصفا  
 البتة وفي اصطلاح المتكلمين عبارة  
 عن الصفا القهري والجاهل عن السعيا اللطيفة  
 والكمال اعم منهما

١١

نماستي على الامهات

هذا هو الجلال  
 في اصطلاح  
 علم الكلام  
 عبارة عن  
 السعيا السليمة  
 والجاهل عنان  
 عن الصفا  
 البتة وفي  
 اصطلاح  
 المتكلمين  
 عبارة عن  
 الصفا القهري  
 والجاهل عن  
 السعيا اللطيفة  
 والكمال اعم  
 منهما



هذا هو الوجه الذي تقدم به وجوب الوجود  
 في الوجودات والاشياء في الحقيقة  
 والاشياء في الوجود والاشياء في الحقيقة  
 والاشياء في الوجود والاشياء في الحقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** الخلق الذي توحد به وجود الوجود  
 ودوام البقاء افتراضا لا شبهة في التوحيد مع الفعلية ليدل بالعدول عن  
 الدوام والنبات وتعلقه على الله وهو اسم للذات المخصوصة والاولى  
 وجوب الوجود ثانيا بنفسها مع خلق الاشياء فيزول الاستحالة الجبر  
 ذاتي وعرضي واختار من الصفات وجوب الوجود لانه اصل الكل اذ هو  
 معدن لكل كمال وتبعه عن كل نقصان وتبع توحد مع متعقبة صيغة  
 تفعل انه تكلف في الوجود بوجوب الوجود لكن المردون هذه مذكورة  
 الوجود متعقبة ذاتية **قوله** تزودا شاع العدم واستحال الفناء عبر  
 انشاع العدم بالنسبة الى وجوب الوجود واستحال الفناء الى دوام  
 البقاء والفناء هو العدم الطارئ على الوجود فهو اقصى من العدم  
 مخلقا وتذكر عطف من الغفلة والى بعدة عن الغفلة الاولى اعني  
 وجوب الوجود لكونها مؤكدة للاولى لما قلنا انه اصل الكل ومنه لم يكو  
 الثانية مؤكدة للاولى مما يوجب التفصيل **قوله** دل على وجوب خلق الارض  
 والسموات العلى والخلق بمعنى الوجود لانه نسبة اذا نسبت الى المفعول  
 يكون بمعنى الوجود واذا نسبت الى الفاعل يكون بمعنى الاجاد واقتان  
 على الوجود حاشا ان الوجود لانه لا يخلق هو الوجود بعد العدم وذلك  
 لم يبح ان يقال خلق صفاته الذاتية وهي اوجوه صفاته الذاتية لان الادل بانيان  
 قد مرادون انك ولذلك قالوا من قال خلق الفراع فهو قريب الى  
 العظيم ومن المعلم لزوج وجوه ذاتية والآية من تعدد القدم بالذات  
 ومؤكد بالاجماع وارجع الى لزعة الاضياء عندنا الحدوث اينا  
 وجد او سطر او سطر لا الامكان وحدد واقر الارض مع الجمع  
 السماء اقتداء بآثار الايات مع عدم القاطع على تعدد الارض مثل  
 السماء ولزكا بعض الايات على الجمع الارض مثل السماء وروى في  
 المسموع من الصمات من لزال الارض ايضا سبع طبقات وفي كل طبقة منها  
 مخلوقا وقد يؤول قال بالاقايم السبعة واقر بجفت العنصرة الاربعة

فمنه لا يخلو

فمنه لا يخلو

سبحه

سبحه

سبحه

سبحه

فمن عذت سبعا واما الجمع في بعض فلا يعارض الافراد في الكثرة  
 الارض والسماء من بين المخلوقات مع اشياء الكل في الدلالة عليه ككونها  
 احدى المخلوقات واعلمها **قوله** سند بوجوه البتة انشاء الفاعل عن الارض والسماء  
 ان الى البرهان التوحيد من انه لو وجد الايمان لم يوجد من الموجودات الممكنة و  
 سياتي تفصيله ان الله تعالى **قوله** تنزه عن ثبوت الامثال والاكتفاء بان  
 الى الصفات السببية ان لا يترك احد في حقيقة ذاتية لان المماثلة من لا كاد  
 في الحقيقة ولا يترك الله احد في صفاته الذاتية والفعلية اما في المماثلة  
 فلا يستلزامها التركيب في ذاتية كقائما في الكابينة في صفاته ككونها  
 قديمة كماله كغلاف صفات غير كقائما صادية نافية وتنا في التوازن  
 يدل على تنا في المزدوم **قوله** تنزه عن الحدوث لكونه واجب الوجود فوك  
 والانقسام انكسب الخلق لما قلنا انه واحد ولا يماثل احد قوله والثاني ان  
 انكسب الاجزاء الى رتبة كالبسول والصور قوله والاجزاء ان كسب اجزاء  
 الممثلة كالجسم والفصل ما فيها من الاضياء الى البقية المستلزم للحدوث الثاني  
 لوجوب الوجود وكل من يخلق الثلثة تعني وهو كونه الشيء مركبا من اجزاء  
 لكن الثاني اول كماله لا خلق **قوله** احاطا علمه بديب النملة السوداء الى  
 ذكر كمة النملة وهو كناية عن شمول علمه لجميع المعلوم لان علم الاضياء ما يدل على علم  
 ما في فضلا عما ظهر قوله على الصانع الى كمال الاسرار قوله الصانع الى كماله في  
 وباب جبر الظلماء جمع ذكور ومذكورة البلى **قوله** ابداع المواد بقوله قوله متعقبة  
 عن الانتهاء الى اوجدها كمالها بلا عرض عابدا اليه كدخوله الى عدم  
 تمام قدرته كدخوله لا يتبع قدرته الى قدرته لا تمنع قدرته الى شئ آخر  
 فكيف بالنعلم من قدرته متنا ميا قلنا خلافا علمه معلومة فانه غير  
 متنا بينه تعني ان ما بالنعلم منها غير متناه اما عدم تنامي بخلق العلم فلانها  
 اضماتا وكجزء عدم تناميها لعدم وجودها واما عدم تنامي المعلومات  
 فلان المجهول منها متناه وغير المتنا من منها انما هو المجهول فيجزء علم  
 تناميها **قوله** لا الاعاق ومنه الابداء تنك رعابه الموافقة بينه الذكر

افراد السموات

سبحه



الوقوف اعتبارا لما بين الاعيان لما فيها من الانوار والنعمة للجميع **فقد** **في** **الكتاب**  
 بقوله الذي هو تعالى سابق التقفاء الثاني هو التابع والتقاء عيان عن قول  
 جميع الموجود في الكتاب المبين والوقوف المحفوظ بجمعة ومجلة علم سبيل الابواب  
 والقدر عيان عن وجود ما منه في الاعيان بعد حصول شرايطها مفصلة  
 واحدا بعد واحد عندنا وعند الحكماء التقفاء عيان عن العتبة الازلية  
 ومن علمه ارادة تكب هذا النظام الاساس على ما هو عليه في الازل والقدر عيان  
 عن حصة ذلك النظام في الاعيان مع وفق تلك العتبة **فقد** **في** **الكتاب**  
 ادراك ذاته اخيرا والعقلاء ارادوا بالافكار محله ومما يقع العاقلة لانه  
 الناصر عن الادراك حقيقته اذا استند الى الفكر مما زوجه ان الى ان  
 امتناع ادراك ذاته كما انما هو بالنكر والتكثير لا بالنسبة والتكلمة كما هو عندنا  
 من جواز ادراك ذاته بغير النظر قوله بعبارة اخرى قوله البتة ان الخلق قوله  
 كما في جميع قوله بربا ان الخلق قوله ليقع ان لخلق قوله ما يتنافس الى  
 بزاوية ويتنافر وينكلم قوله ولذلك ان يكون العلم هو الغلب في العقل  
 قوله بالنظر ان بالعدل قوله المعالم الدينية جميع تعلم وهو ان يستدل به على  
 طريق الدين والملة مخدات بالذات ومختلفات بالاعتبار فان الشريعة من حيث  
 انها نظام سني ونبيا ومرسيت جميع عليها قوله لخلق ان جميع قوله العقابر  
 جميع عقيلته وعل القليلة الكريمة عقيلته كل شي الكرم والذين عقيلته البر قوله  
 تغني ان تكسب قوله من خاتمي بها ان ترتيب **قوله** بالعدل المعلى هو الابع  
 من مقام المبرر شبة قال من خاتمي بالعلوم الشرعية في احوال قسبها في التقفاء يل  
 حال من فاز بالعدل المعلى من قديح المبرر لان لصاحب ذلك التسمي  
 الاعلى فيكون كناية عن كونه اعلى مرتبة ومكانة في الصناعة عن شغلها الصناعة  
 وتكفلها وقديح المبرر عند الغز والعوام والرقيب والجلس العلم مطلقا  
 والناقص والمبطل والمعل والمسنج والسف والوعد وطريقه العرب  
 انهم اذا ارادوا المبرر خروا جزورا وخسوا طمها على ثابته وعشرين جزا  
 ثم جعلوا القديح المذكور في طريقه وجعلوا على يدي عدل ثم استخرج ذلك

سيرة

سيرة  
 في جميع ما بين الاعيان  
 في جميع ما بين الاعيان  
 في جميع ما بين الاعيان

سيرة

سيرة

سيرة

العدل باسم كل منهم قديح فمن خرج له القديح على رقيب ولها جوامع  
 نصيبان وللقريب ثلثه وللجس اربعة وللناقص ثلثه وللجس  
 ستة وللعل سبعة فلا يبين من الجزور سبب فيافدون غنا عن قديح  
 المسج والسفج والوعد وينسبون من الجزور على سبعة وعشرين  
 جزا عن قديح له المسج افقدوا منه ثمانية اجزاء من سبعة وعشرين ومن  
 قديح له السفج افقدوا منه ثمانية من سبعة وعشرين ومن قديح له الوعد  
 افقدوا منه ثمانية وقيل كانوا ينسبون ثلثا وبافدون من كل من صاهر  
 القديح الثلثة جزا من تلك الاجزاء على السواد والاول هو المعتمد عليه قبل  
 ويحكون تلك الانصبا والافزاء ولا ياكلون منها ويغترون بذلك  
 وينسبون من لم يدخل فيه وينسبون اليهم ان هو الذي لا يدخل في المحرر بواحدة  
 ثلثه **فقد** **في** **الكتاب** **فقد** **في** **الكتاب** **فقد** **في** **الكتاب** **فقد** **في** **الكتاب**  
 عما قاله القاضي الاموي اذ بحث فيه عن اعراضه الذاتية عن صفاته  
 النبوية والبيئية وعن افعاله امان الدنيا كاحداث العالم واماني  
 الاخر كما ذكره للاباد وعن احكامه فيها كبعث الرسول ونصيب الامام  
 في الدنيا من حيث انها واما ان عليه ام لا والنواب والعقاب في الاخر  
 من حيث انها يجاز عليه ام لا واعتبار الجنبه في من الاربعة بكونه لا حكم  
 لانها بدورها من الافعال فما لا تخفى مع **فقد** **في** **الكتاب** **فقد** **في** **الكتاب**  
 انه بحث فيه عن احوال الجوامع والاعراض بها ولا محل ذلك البحث على  
 المبدأية اذ ليس ذلك البحث من الامور البينة بذاتها فان بين في هذا العلم  
 عن ما يله اوفى علم اخر كما في علم اخر اعلم منه شدي وانه بوا اتفاقا  
 ان كرمه منوع العلم لا بيبين وجوه فيه فيعلم اما كون اثبات الصانع  
 بينا بذاته او كونه جيبا في علم اعلى والقسمان بالاطلاق واما علم تدوير كون  
 موضوع الكلام هو المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقابر الدينية  
 على ما افترق فلانه اعم الامور واعلاها فيشاهد ان من المعلوم ان على  
 من حيث ذاته كما وصفه وفعاله وفيه جيبه الموضوع بيني عن شرفه

معلوم في قوله اما مع  
 تدوير كون الموضوع







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

التعريف عنه بغير النفاذ فان كان قوله من نعمة ونعمة بيان للجدد المحمدي  
عليه والحمد لله عليه لا بد ان يكون اخيرا رابعا ما قالوا الزاخر كذا في اخيرا  
والحمد لله بغيره وعبره اجيب باننا راو بالنعمة الانعام وبدل عليه بغيره بقوله  
بقال حدث الرجل عن انفاه قال قلت لکنه مني ايضا بقوله وحدثه  
عن حسبه وشجاعته ولا مدخل للاخيرا رابعا شيئا منها فكننا الشجاعة وكوفا  
كما يطلق على نفس الملكة التي هي غير اخيرا ربه يطلق على اناركة التي هي من  
الامور الاخيرا ربه كما لا فزاد في الضرر والشجاعة والكسب فعد المرء من منافع  
نفسه وآياته ومنه ما هو اخيرا ربه ولو لم يعدم الاطلاق على الاناركة فالحمد لله  
ان عن الشجاعة وكوفا رابع الى اناركة التي هي دالة عليها فيكون الحمد لله عليه  
اخيرا ربا بهذا التأويل واعلم ان الجدل هو الوصف بالجدد المحمدي على الجسد عن جهة  
التعظيم وقدره الاولي وليس ذلك للاخير فقدم وقول الاستزاد في الجدل لانه  
به كخرج عنه اما اعتبارك بالثالث ونزك الثالث فقط واما اعتباره الاول فانه  
ول عليه بالثالث لانه الذكر باخبر الله انما يقال لوصف بالجدد المحمدي  
لا يكون الا على جهة التعظيم فخرج الاستزاد بهذا الاعتبار فليكن مثل هذا  
الدعوى في امثال هذا التعريف حتى يوضح به **والحمد لله** في شروعه لبيان  
وبه كقبض الجدل بالثاني الذي بدل عليه لاما التعريف والافضل هو فاضل  
البيان للجدد لا بد فيه من الجدل المحمدي عليه من الانعام ونعمة وهو كقبض به  
فيجوز الجدل به **واما ما يتردد** في قول ادخال ونزك الحقيق من جانب  
المتعار **والنفاذ** بوجوب الوجه ببيان لوجه لفرعه على سائر الصفات  
حتى لا يتعمم لزم التقديم من الاتفاقيات **وجوب** الوجوه بلزم  
وجوب البقاء واستناع العدم والنفاذ اسان الى التباين بينهما واعتبار  
التباين مع العطف بينهما والافبا اعتبار اللزوم بينهما بكون التباين مؤكدا  
للاولى وعلى وجوب ذلك العطف بينهما وبهذا الاعتبار كذلك العطف  
ان راعى كما بينت عليه في ديباجة الشرح لا يقال وجوب الوجه اع من  
وجوب البقاء لان البقاء اخص من الوجه لان البقاء هو الوجود والبقاء

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

زمانه

زمانه فلا يستلزم الا تعميم الالف في البتة بل في الانفاذ والكلام  
في ذلك لاني من انما نقول امثال ذلك انما بدلا هذا للفعله عن معنى الوجوب  
الذي لان معنى افقضا الذات الوجه وكونه علة فانه له وما يكون كذلك  
بلزومه دوام وجوده واستمراره والافزواله اما ان يكون بالذات او بغيره  
وكلاما بطلان الاول فلاله لو كان العدم بالذات لم يجد ابتداء لانه  
2 يكون منسفا وايضا في الزمن المذكور وهو كون الذات منسفا للوجود  
واما الك فلاله بلزم لولا كونه الذات وجودا منسفا للوجود بل هو عدم  
ذلك البقاء هو علة العدم فلا يكون ما فرضناه بالذات بالذات بل بالغير  
مف **والحمد لله** على ما بينا وجه كقبضها من بغير  
ما يدل على وجوبه كما دفعنا لزوم المحاذفة واما نذكر تقديم التما وعدم  
مراعاة الموافقة للكلام كما فلكون الارض اقرب بالنسبة البناء في مقام  
الاستدلال **بسم الله** انما علمه روي بقوله عليه السلام من قال من قوما  
الغلاصة انه لا يعلم شيئا اصلا قوله بالعلم لانه نسب الاحاطة الى العلم  
قوله لا بالذات كما هو كقبض الغلاصة والمتا فرب من المعشرة واما  
عند قدمائهم عالم لا بالعلم بل بالحالة التي هي العالمية فالاولى لزموا ولا  
بالعالمية التي هي الحال روي اع قدمائهم والذين يدل على ما بين علمه لذاته  
في عبارته موقوله علمه باضافته الى صبره **والظاهر** هو المفاهيم فانهم  
ما تسم من لزم من احاطة علمه بانه غير اظهر ايضا فكيف يتدبرها عليه  
حيث اخذ الظاهر قوله **وان علمه** واحد حيث ان بصيغه المزدوق قوله  
لا يتينا الى روي علم من قال انه لا يعلم غير المتناهي قوله واجد سا روي  
للحكماء فانهم ادعوا انفا علمه كما بالجرىيات من حيث هي فزله لاستخدام  
التعريف في صفاته **بسم الله** ليس الشئ منها علم الحق الا اصطلاحا  
الزركب والوجه والافلا يدل على عدم تناهي المعكومات والابلز هو  
ما لا يتينا على وولوج لهما ان التطبيق بل الحق الكفوى العام من الوجه  
قوله وما نسفوا كناية عن عدم علمه كما قوله ولا ركب كناية عن عدم العلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله











الخصم وان ضلناه لا يخرج به عن علمه الكلام وعلمه عنه وما يليه عن  
 بل الجواب في لزوم العلم والعام انما لا يكون عرفنا ذاتا لموضوع اذا لم يقيد  
 في الاثبات بما يخصه بالموضوع وعلينا ان نضيق العلم بكونه بعدم كونه  
 شوبيا بجهل والقول بعجز وان كان نعت الى غير ذلك او لا يلزم من الاشتراك  
 في وصف الاشتراك في جميع الاوصاف واما عند الصفا السنية من العرف  
 الذي يقيد ان ليس جسم مثلا يوجد في جسمه مدغم فيه وفي عرفه لا يوجد  
 مدغم في عرفه وفي الجسم تقدم من قال بترتيب من جواهر الافراد لا لا يوجد  
 عند مدغم الذي لا يتجزأ فلا يكون الجسم جوهرا بهذا المعنى ولا عرفي يوجد  
 جسم وجوده فلا يكون من الصفا السنية مخفيا به كما فتا مل فيه  
 من حيث انها تصل الى اليقين فيما يجب الايمان به كالحيث عن حدوث  
 المحلوق وصحة اعادةها واما حدوثه فيستدل به علم الحديث لان الحوادث  
 لا بد له من حدوث والايكزم الرجحان بلا مرجح وعلم القدر لان انما المحصور  
 لا يكون حادثا الا بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهو موجود عندنا بل ان  
 التطبيق واما عند الحكم فلا يكون محال لعدم جريان ذلك اليه بل ان فيها  
 وعلم العلم لان من يفعل بالقصد والاختيار لا بد وان يكون عالما والايكزم  
 نجو القصد كذا المحصور مطلقا وهو موجود في جميع الجواهر لانها عبارة عما عرفت  
 العلم والقدرة واما عن صفة تنقيص تلك القوى واما ما كان يستلزم بكونها  
 بكونها لا متناهي المتناهي عند عدم المستند وعلم الارادة لان سنة القدر  
 الالاخذاد والافات سواء فلا تدرج وتدرج احد القدرين في وقت  
 معين من مرجح هو الارادة والايكزم الرجحان بلا مرجح ومدغم او انما القدر  
 الذي من ذلك واما السمع والبصر والكلام فببعضها بالسمع فاففظ هذا  
 وقد يستدل عليها عنلا بان نفا بغيرها نفا بان فيجب تنزيه الله عنها و  
 اما صفة الاعاق فببعضها الى القصد من يدوم الدرس والثواب المطيع  
 والعنا للعاق وغير ذلك من احوال الافراد لان سائر العلوم الشرعية  
 لتا بل لنزول لزوم العلم الاعلى قد بين ولزوم علم قلته في علم كادى

انما العلم بالذات لا يخرج به عن علمه الكلام وعلمه عنه وما يليه عن  
 بل الجواب في لزوم العلم والعام انما لا يكون عرفنا ذاتا لموضوع اذا لم يقيد  
 في الاثبات بما يخصه بالموضوع وعلينا ان نضيق العلم بكونه بعدم كونه  
 شوبيا بجهل والقول بعجز وان كان نعت الى غير ذلك او لا يلزم من الاشتراك  
 في وصف الاشتراك في جميع الاوصاف واما عند الصفا السنية من العرف  
 الذي يقيد ان ليس جسم مثلا يوجد في جسمه مدغم فيه وفي عرفه لا يوجد  
 مدغم في عرفه وفي الجسم تقدم من قال بترتيب من جواهر الافراد لا لا يوجد  
 عند مدغم الذي لا يتجزأ فلا يكون الجسم جوهرا بهذا المعنى ولا عرفي يوجد  
 جسم وجوده فلا يكون من الصفا السنية مخفيا به كما فتا مل فيه  
 من حيث انها تصل الى اليقين فيما يجب الايمان به كالحيث عن حدوث  
 المحلوق وصحة اعادةها واما حدوثه فيستدل به علم الحديث لان الحوادث  
 لا بد له من حدوث والايكزم الرجحان بلا مرجح وعلم القدر لان انما المحصور  
 لا يكون حادثا الا بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهو موجود عندنا بل ان  
 التطبيق واما عند الحكم فلا يكون محال لعدم جريان ذلك اليه بل ان فيها  
 وعلم العلم لان من يفعل بالقصد والاختيار لا بد وان يكون عالما والايكزم  
 نجو القصد كذا المحصور مطلقا وهو موجود في جميع الجواهر لانها عبارة عما عرفت  
 العلم والقدرة واما عن صفة تنقيص تلك القوى واما ما كان يستلزم بكونها  
 بكونها لا متناهي المتناهي عند عدم المستند وعلم الارادة لان سنة القدر  
 الالاخذاد والافات سواء فلا تدرج وتدرج احد القدرين في وقت  
 معين من مرجح هو الارادة والايكزم الرجحان بلا مرجح ومدغم او انما القدر  
 الذي من ذلك واما السمع والبصر والكلام فببعضها بالسمع فاففظ هذا  
 وقد يستدل عليها عنلا بان نفا بغيرها نفا بان فيجب تنزيه الله عنها و  
 اما صفة الاعاق فببعضها الى القصد من يدوم الدرس والثواب المطيع  
 والعنا للعاق وغير ذلك من احوال الافراد لان سائر العلوم الشرعية  
 لتا بل لنزول لزوم العلم الاعلى قد بين ولزوم علم قلته في علم كادى

انما العلم بالذات لا يخرج به عن علمه الكلام وعلمه عنه وما يليه عن  
 بل الجواب في لزوم العلم والعام انما لا يكون عرفنا ذاتا لموضوع اذا لم يقيد  
 في الاثبات بما يخصه بالموضوع وعلينا ان نضيق العلم بكونه بعدم كونه  
 شوبيا بجهل والقول بعجز وان كان نعت الى غير ذلك او لا يلزم من الاشتراك  
 في وصف الاشتراك في جميع الاوصاف واما عند الصفا السنية من العرف  
 الذي يقيد ان ليس جسم مثلا يوجد في جسمه مدغم فيه وفي عرفه لا يوجد  
 مدغم في عرفه وفي الجسم تقدم من قال بترتيب من جواهر الافراد لا لا يوجد  
 عند مدغم الذي لا يتجزأ فلا يكون الجسم جوهرا بهذا المعنى ولا عرفي يوجد  
 جسم وجوده فلا يكون من الصفا السنية مخفيا به كما فتا مل فيه  
 من حيث انها تصل الى اليقين فيما يجب الايمان به كالحيث عن حدوث  
 المحلوق وصحة اعادةها واما حدوثه فيستدل به علم الحديث لان الحوادث  
 لا بد له من حدوث والايكزم الرجحان بلا مرجح وعلم القدر لان انما المحصور  
 لا يكون حادثا الا بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهو موجود عندنا بل ان  
 التطبيق واما عند الحكم فلا يكون محال لعدم جريان ذلك اليه بل ان فيها  
 وعلم العلم لان من يفعل بالقصد والاختيار لا بد وان يكون عالما والايكزم  
 نجو القصد كذا المحصور مطلقا وهو موجود في جميع الجواهر لانها عبارة عما عرفت  
 العلم والقدرة واما عن صفة تنقيص تلك القوى واما ما كان يستلزم بكونها  
 بكونها لا متناهي المتناهي عند عدم المستند وعلم الارادة لان سنة القدر  
 الالاخذاد والافات سواء فلا تدرج وتدرج احد القدرين في وقت  
 معين من مرجح هو الارادة والايكزم الرجحان بلا مرجح ومدغم او انما القدر  
 الذي من ذلك واما السمع والبصر والكلام فببعضها بالسمع فاففظ هذا  
 وقد يستدل عليها عنلا بان نفا بغيرها نفا بان فيجب تنزيه الله عنها و  
 اما صفة الاعاق فببعضها الى القصد من يدوم الدرس والثواب المطيع  
 والعنا للعاق وغير ذلك من احوال الافراد لان سائر العلوم الشرعية  
 لتا بل لنزول لزوم العلم الاعلى قد بين ولزوم علم قلته في علم كادى

فاللازم علم ذلك القدر بنوع علم شرعي بين فيه مبادي الكلام المتنازل  
 ليس لنا علم شرعي بين فيه وجه الذات والبهات وان راجع بتدله لا سيما  
 اثبات الصانع ان الوجه المطلق فكيف من احوال الذات واما  
 فتر الوجه بالمطلق لان زبوا الوجه الخاص ولزومها ما ذلت اليه المحذور  
 ابونا لكن لا ينفرد بالدولة التي ذكرها عليه قطعا ونذكر مال الال من غير  
 الحكماء والشيخ الاشعر وابن الحسين البقري من المعتمدين من لزوم الوجه  
 الخاص غير فانه كما كان كون الوجه المطلق عرفنا ذاتا له كما كان  
 لانه غير مخفى به كما والذات ما خفى به كما الا اذا افدع علم وجهه بغيره  
 ذاتا كما ان يقال ان الله كما هو وجهه مخفى به فكذا قيل فكل لنزول  
 الوجه المخفى به هو الوجه الخاص به والوجه الخاص في حق حقيقي  
 لا محل على شئ قطعا مع انه يفعل غير الذات فكيف يكون عرفنا ذاتا  
 وهو خارج عن الشئ محصور عليه اثبات وجه الموضوع لا كنه في هذا  
 العلم ودليل ان المظهر الحقيق في العلم اثبات الاعراض الذاتية  
 لموضوعه ولا شك انه يتوقف على وجوده فلا وجود عرفنا ذاتا  
 حيثما فيه واللازم توقفه عن نفسه اجيب بانه اذا لم يحصل  
 الجوانب اثبات العرف الذات الذي هو غير الوجه متوقف على وجه  
 الموضوع واما اثبات الوجه له فلا يتوقف عليه فلا يلزم توقف  
 الشئ على نفسه ولا حتى عليك لنزولنا كقيد في الصفا عند العقلية  
 مع انه ان اراد لزوم الوجه الخاص عرفنا ذاتا فيعرف من حيث غير محمول مع انه  
 عنه وظلا في مرجح به فيما قبل من تنبيه الوجه بالمطلق ولزوم اراد  
 لزوم المطلق عرفنا ذاتا له فندغم مخفى والذات مخفى الا لزيدا المطلق  
 باعتبار ما يخصه بالموضوع كما في سائر الاعراض البقية المخففة بالموضوع  
 كذلك وكل لم يستدل في توجيهه فان قبل اثبات وجه الموضوع اذ انما  
 امتاز الوجه عما عداه من الاعراض الذاتية يتوقف عليها لم يستلزم  
 لزوم عرفنا في قرء واحد فيطلب اثباته مع اثباتها في علم لانه لا يكون من

يكون

انما العلم بالذات لا يخرج به عن علمه الكلام وعلمه عنه وما يليه عن  
 بل الجواب في لزوم العلم والعام انما لا يكون عرفنا ذاتا لموضوع اذا لم يقيد  
 في الاثبات بما يخصه بالموضوع وعلينا ان نضيق العلم بكونه بعدم كونه  
 شوبيا بجهل والقول بعجز وان كان نعت الى غير ذلك او لا يلزم من الاشتراك  
 في وصف الاشتراك في جميع الاوصاف واما عند الصفا السنية من العرف  
 الذي يقيد ان ليس جسم مثلا يوجد في جسمه مدغم فيه وفي عرفه لا يوجد  
 مدغم في عرفه وفي الجسم تقدم من قال بترتيب من جواهر الافراد لا لا يوجد  
 عند مدغم الذي لا يتجزأ فلا يكون الجسم جوهرا بهذا المعنى ولا عرفي يوجد  
 جسم وجوده فلا يكون من الصفا السنية مخفيا به كما فتا مل فيه  
 من حيث انها تصل الى اليقين فيما يجب الايمان به كالحيث عن حدوث  
 المحلوق وصحة اعادةها واما حدوثه فيستدل به علم الحديث لان الحوادث  
 لا بد له من حدوث والايكزم الرجحان بلا مرجح وعلم القدر لان انما المحصور  
 لا يكون حادثا الا بتسلسل الحوادث المتعاقبة وهو موجود عندنا بل ان  
 التطبيق واما عند الحكم فلا يكون محال لعدم جريان ذلك اليه بل ان فيها  
 وعلم العلم لان من يفعل بالقصد والاختيار لا بد وان يكون عالما والايكزم  
 نجو القصد كذا المحصور مطلقا وهو موجود في جميع الجواهر لانها عبارة عما عرفت  
 العلم والقدرة واما عن صفة تنقيص تلك القوى واما ما كان يستلزم بكونها  
 بكونها لا متناهي المتناهي عند عدم المستند وعلم الارادة لان سنة القدر  
 الالاخذاد والافات سواء فلا تدرج وتدرج احد القدرين في وقت  
 معين من مرجح هو الارادة والايكزم الرجحان بلا مرجح ومدغم او انما القدر  
 الذي من ذلك واما السمع والبصر والكلام فببعضها بالسمع فاففظ هذا  
 وقد يستدل عليها عنلا بان نفا بغيرها نفا بان فيجب تنزيه الله عنها و  
 اما صفة الاعاق فببعضها الى القصد من يدوم الدرس والثواب المطيع  
 والعنا للعاق وغير ذلك من احوال الافراد لان سائر العلوم الشرعية  
 لتا بل لنزول لزوم العلم الاعلى قد بين ولزوم علم قلته في علم كادى



العرض الذي لا يرد في نفسه من يدعي بعدم لزوم ذلك كونه  
 عرضا ذاتيا **انما** بين وجود في العلم الاخر لان الاصل في نفسه وجود  
 في الاصل بانفسه اليه والى غير خلاف **قوله** فلا يثبت شيئا  
 حتى لا يستحق الال ولا يثبت اليه حكم بغيره فمما هنا وصيته الصور العارضة  
 لها صرح العقل بلاثا بينه من الوجود خلاف اصله من العلوم الشرعية  
 فانه وان كان لا يثبت الاحتمال الثاني عن دليل لكنه قدما فلو عرفت بانه  
 الوجود لان المعترض ولا يثبت قطع الاحتمال الثاني عن الدليل لا قطع  
 الاحتمال مطلقا **قوله** فلانه مستند الى الوجود الحقيقى البقير اراد  
 الادلة العقلية المستند الى الوجود ليس المراد لئلا يستند اليه مستند  
 فيه بل الكل مستند الى الادلة العقلية التي حكم بغيرها ما وصوره  
 صرح العقل بلاثا بينه من الوجود مع لئلا يثبت بالادلة العقلية و  
 لا قبل لئلا يثبت في الاغلب مقام الكل لم يثبت به وقدم العقل  
 على العقل اعني ما بان انه وبدل على عدم الاستدلال قوله والثاني لا يثبت  
 عطف على الوجود او المراد به تلك العقلية والحاصل لئلا يثبت بغيره حكم  
 بهما صرح العقل وقد تأيدت بالتفصيل فيكون في الوفاة فوق الحد او لا  
 يبقى شبهة في صحة الدلائل التي يتأيد بها العقل والتفصيل قطعا فانزع  
 ما قبل من لزوم الاصل كونه كما نحن راكنا من ويخرج عليه الشيء كما مر  
 ذلك ايضا فلا يجوز استناد الى الوجود المستند الى ثبوت الشيء المستند  
 اليه للزوم توقف الشيء على نفسه ووجه الوجود قد علمت لئلا يثبت المراد من  
 الاستناد الى الوجود ثبوت الشيء به بل اصل الثبوت انما هو بالعقل  
 كما تقدم من اننا استدلالا بطرقت على الافتراضات لئلا يثبت في ذلك القاطع مؤيد  
 بالوجود مع لئلا يثبت بالتفصيل ليس في الجمع كما مر وقد اوجب بالعلم او بما قبل  
 كونه محتملا مستند الى الوجود وثبوت الشيء مستند الى كونه محتملا  
 لا الى العلم به ولا حتى ما فيه تأييد على غيره مع قوله الوجود الحقيقى  
 البقير ان المراد به الادلة العقلية كما مر وقد مر انها لا يثبت الا

سنة ١٢١٦

الاولى

سنة ١٢١٦  
 سنة ١٢١٧  
 سنة ١٢١٨  
 سنة ١٢١٩  
 سنة ١٢٢٠

الاولى  
 الثانية  
 الثالثة  
 الرابعة  
 الخامسة  
 السادسة  
 السابعة  
 الثامنة  
 التاسعة  
 العاشرة  
 الحادية عشرة  
 الثانية عشرة  
 الثالثة عشرة  
 الرابعة عشرة  
 الخامسة عشرة  
 السادسة عشرة  
 السابعة عشرة  
 الثامنة عشرة  
 التاسعة عشرة  
 العشرون

الاحتمال الثاني عن دليل فكيف يثبت البقير فضلا عن حق البقير  
 فانه يثبت على العقل الذي يعارضه الوجود فان مخالفة العقل اياتا من  
 عليها بان احكام عندكم بها ما هو في زواياهم لاسيما ما فلا يثبت بها اصلا  
 كما يثبت باول علم الكلام فان قبل العقل لا يدرك الا الحكم الكلية والوجود  
 لا يدرك الا الحكم الجزئية فكيف يكون المعارض بينهما اوجب بان حركات الكل هو  
 النفس لكنها تدرك الحكم بالحق العاقلة والحيات بالحواس ومعنى المعنى  
 الجذاب النفس الى آلة الوجود دون العقل في موضوعه ان يستعمل فيه العقل  
**قوله** فلان محتمل برهان قاطع باعتبار كونه مؤيدا بالتفصيل كذا في قوله  
 غير فانه اما عقلي غير او عقلي محض **قوله** هذا في اعماله وصحته الوجود  
 النصب فالرفع اما مع كونه متبدا او اخر محذوف او في الحقيقى المحذوف  
 او فاعلا لفعل محذوف مثال الاول كونه محذوف او هذا الامر وهذا  
 الذي ذكره ومثال الثاني كذا الامر المذكور وهذا ومثال الثالث كونه محذوف  
 هذا واما النصب مع كونه متبدا لفعل محذوف كذا علم او اقم او قد  
 هذا **قوله** وبعد ففصل الكتاب ان ما يكون مقصودا فيه في الجملة  
 لا ما يكون من المفاصل بالذات فيه والا كيف يصح بعد المقدمة منه  
**قوله** كما هو المقصود الاعظم هذا بيان اوجه قسم الكتاب في مقدمة  
 وثبت كتب مع ان الوجود الذي يثبت به اكثر ما وكل لئلا يثبت  
 ايضا في وجه الحق لان ما يثبت فيه ايا من المفاصل بالذات فيه او لا اله  
 المقدمة اما ان يكون اليه على محض بالواجب او على لا محض بالواجب  
 ان هذا الكتاب الاول في الممكنات الاول فاما باعتبار ارساله للرسالة بعينه  
 الانبياء او لا باعتبار ان هذا الكتاب اليه في الاصل الاول هو الكتاب  
 الثالث في النبوات وفي وجه التقديم والتأخير للمقدمة يجب تقديمها على  
 الكل والنبوات متقدمة على الاصل المتقدمة على مفاصل الممكنات  
**قوله** مما هو للتفصيل قبل لا فرق بين المقدمة والمباين وقبل بينهما  
 مباينة لان المقدمة ما يتوقف علمه العلم من جهة الشروع والمباين

الاولى

الاولى

رضه

وجهه

ما لا يكره لانه قد ترك  
 وجهه بغير النبوة عن  
 الاقليات

في المقدمة اولاً والممكنات ثانياً  
 والممكنات ثالثاً والنبوات رابعاً  
 رابعاً على حسب التسلسل بينهما



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ".

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

כח  
לשון

نکب

وعدو النفس  
الثالثة  
لا اله الا الله  
منه ولم يبدؤوا الفسنة  
ممة

[illegible]



في القسم لزمنا العلم لزمنا لكي ال ادراك بان النسبة واقعة اوليت

فقد صدقت والا فلا تصور فيكون لكن في العلم طريق موصلة كفاية  
 مقصود القسم في قسم العلم في اوان الشروع في بيان اياه متى ينشأ  
 الاحتياج الى كلا جزئي المنطق وان كان فعلا فالصواب قسم العلم الى  
 ساذج والى تصور معه تصديق او ال تصديق ويراد به تصور مفاد ان الحكم  
 فيكون للعلم وهو التصور مطلقا طريق فاصل بسبب ما مد نظر منه ولما رتبته  
 بالحكم طريق آخرنا المتصور من القسم في ظهور ذلك العارض المنفرد عن موضوعه  
 بما ليس محض واما ارادة مجموع العارض والمعلوم منه فبغير جاز كما في  
 التقسيم الثالث والمراد به لزم لا يلحقه حكم لا لزم يلحقه عدم الحكم لانه  
 يلزم ان يكون بين التصور والتصديق تضاد فلا يجوز ان يكون  
 والنسبة التبعية بنيت شئ شئ على وجه هو ما لا يقال الا في الاول  
 او بنيت شئ شئ على وجه ليس هو نفس علم هذا قوله على وجه  
 الاستحقاق والغير الا انه نذكر تبينها علم انه يعلم بالمغايب لانه تصور  
 هذا بيان للنسبة التبعية المتصورة بين الموصوف والموصوف اليه في المورد  
 للابتن والتفنن لان مورد الابات نسبة بتدبيره ومورد التفنن  
 سلبية كما زعم البعض فيكون فحين ويترك احد ما اعتمادا على العلم  
 بالمغايب لا بيان للحكم المنقسم الى الاجاب والسلب في بيان  
 انه نذكر احد التبعين اعتمادا على العلم لانه قد بين ان الحكم بقوله  
 انما اع النسبة التبعية وانتزاعها وتعمل شئ يلحقه الحكم  
 قال الشريف هذا انما يقع اذا لم يكن الحكم فعلا لانه اذا كان فعلا لم يتصور  
 من الادراك يكون الحكم ادراكا وقد علمت لزم الصواب في التقسيم  
 ان قال العلم ان كان حكما في ادراك بان النسبة واقعة اوليت بواقعة  
 فهو تصديق ولا فلا تصور مع انه اذا كان الحكم فعلا يكون هذا الفعل  
 التصورات في غير المعارف الحكم وان التصورات المتقارن له باطلا لعدم  
 صدق شئ من التصورات في والتصور المتقارن للحكم على الحكم مع انه تفعل

لنقسم الى

سنة ١١١١  
 سنة ١١١٢  
 سنة ١١١٣  
 سنة ١١١٤  
 سنة ١١١٥  
 سنة ١١١٦  
 سنة ١١١٧  
 سنة ١١١٨  
 سنة ١١١٩  
 سنة ١١٢٠  
 سنة ١١٢١  
 سنة ١١٢٢  
 سنة ١١٢٣  
 سنة ١١٢٤  
 سنة ١١٢٥  
 سنة ١١٢٦  
 سنة ١١٢٧  
 سنة ١١٢٨  
 سنة ١١٢٩  
 سنة ١١٣٠

الانقسام فيكون الى شئ شئ على وجه هو ما لا يقال الا في الاول  
 او بنيت شئ شئ على وجه ليس هو نفس علم هذا قوله على وجه  
 الاستحقاق والغير الا انه نذكر تبينها علم انه يعلم بالمغايب لانه تصور  
 هذا بيان للنسبة التبعية المتصورة بين الموصوف والموصوف اليه في المورد  
 للابتن والتفنن لان مورد الابات نسبة بتدبيره ومورد التفنن  
 سلبية كما زعم البعض فيكون فحين ويترك احد ما اعتمادا على العلم  
 بالمغايب لا بيان للحكم المنقسم الى الاجاب والسلب في بيان  
 انه نذكر احد التبعين اعتمادا على العلم لانه قد بين ان الحكم بقوله  
 انما اع النسبة التبعية وانتزاعها وتعمل شئ يلحقه الحكم

في القسم لزمنا العلم لزمنا لكي ال ادراك بان النسبة واقعة اوليت

في القسم لزمنا العلم لزمنا لكي ال ادراك بان النسبة واقعة اوليت

قال بعض المتفلسفة وفي بعض النسخ هذا انما يقع اذا كان الحكم فعلا وهو  
 الا انه هذا الكلام ولا يلحقه يمكن تعريف النسبة لا يظهر صحتها فضلا عن زجها  
 علم النسبة الاول ولا يلزم زوج تصور الحكم من العارض عن التصور  
 بناء على انه ليس ادراكا بدون الحكم لانه لا يلحقه حكم بل يلحق الحكم المحم اذا  
 لا شك في ان الحكم انما يلحق التصورات الثلاث لا كل واحد ولا انية  
 منها بل كل واحد منها جزا للمكون حقيقة مع لغة البعض لا علم  
 مع ان التصورات باسرها بوجه والتصورات باسرها بظرة او بالعلم  
 في لا يثبت الاحتياج الى كلا جزئي المنطق مثال التصور البدني تصور  
 البصر والعدم قبل لمثل تصور الحار والبارد لانه اول اختلاف  
 العقلاء في بداية تصورهما واجيب عنه بان تصورهما عند المحسوس  
 فالمتمثل بهما لا يجل مع ان في بداية تصور الحار والبارد ايضا فلا  
 ولك ان يتدل ايضا على تدبير تسليم كيفية تصورهما بالكمية لزم تصورهما  
 بوجه ما بدني بلا خلاف فيمكن في التمثيل للتصور البدني مع لانه  
 في المثال ليست من ادراك المحسوس تصور الملك والحر والملك قسم  
 شاف ندر ان علوي يتشكل با شكل مختلف والحر جسم نادر  
 شاف سفي يتشكل با شكل مختلف لانه لا ان التصديق البدني قد  
 يتوقف حصوله على تصور فكل فلا يكون تعريف التصديق البدني  
 منعك جامعاً وتعريف التصديق المنطقي مطروا مانعا اجاب  
 عن المنظر بعض الناس بان التصديق عند المحسوس ما كان عيانا  
 عن مجموع الادراكات فانما يكون بدنيا اذا كان المجموع بدنيا وانما  
 النسبة المذكور فانما علم ران الحكم ولا يلحقه ما فيه من ف ولا لانه يلزم  
 منه ان يكون التصديق بدنيا اذا كان جميع تصوراته بدنيا مع كون  
 الحكم العارض لها كسببا متوقفا بالحي وكونه نظريا اذا كان شئ من  
 تصوراته نظريا مع كون الحكم العارض لها بدنيا غير متوقفا بالحي فلا  
 يصح قوله المنظر من التصديق لا يقتضيه الا بالحي لا بالقول الشاف فان

والا فلا تصور مع انه اذا كان الحكم فعلا يكون هذا الفعل

في القسم لزمنا العلم لزمنا لكي ال ادراك بان النسبة واقعة اوليت



اقتضى مثل هذا التصديق بالتدليل ان ر2 فذلك واما اقتضى  
 بالحي فقتضاقتضى التصديق بالتصديق فلا يصح قولهم التصديق  
 يقتضى الا بالتصور ولا يصح ايضا قد لم التصديق البدلي  
 الذي لا يحتاج حصوله الى الحي فالتصديق يلزم من جعل التصديق  
 عيان عن التصورا المعروضة للحكم وتقسيمه الى البدلي والظاهري  
 ان يكون الا اعتبارا في بداعته وكسبته بما هو عيان عنه حتى لو كان  
 ما هو العيان عنه بدليا يكون بدليا ولو كان نظريا يكون نظريا  
 بلا اعتبار للعارفين الذين هو الحكم فتعقد ما ذكرته من الفار  
 وكما قالنا في تصديق عيان عن جعل التصديق عيان عن التصورات  
 المعروضة له لا يعنى ذلك الجيب قلنا لا يلزم بد العيان في ايقان  
 بداعته التصديق وكسبته بترك العارفين بان اصطلاحا اعلم الخلا  
 الكسبي على الادراك الذي يلحقه الحكم اذا كان الحكم اللاحق به كسبي  
 وان لم يكن الادراك الذي يلحقه الحكم كسبي وكذا اطلاق البدلي على  
 عيان الادراك الذي يلحقه الحكم اذا كان ذلك الحكم بدليا وان لم يكن ذلك  
 الادراك بدليا واذا كان المراد بالكسبي منه ما كسبه الحكم الذي يلحقه  
 كسبي لا يكون اقتضاقتضى الكسبي من التصديق بالقول ان ر2 لا  
 الحكم لا يقتضى به بل بالحي فالقيد على ذلك الجيب لا يلزم من جعل  
 التصديق عيان عن الادراكات المعروضة للحكم **قوله** من غير  
 استعانة بشئ يخرج الحسب والوجدانها والحدس والخيال وغير  
 ذلك مما يتوقف على شئ غير الوجه من العقل وهو البدلي بالحق الك  
 قوله وسينى الاول ضرورة ان البدلي يعنى انه لا يتوقف حصوله  
 على نظر قوله والبدلي بهذا التفسير الى البدلي يعنى انه لا استعانة فيه  
 بشئ الى الحق الاول **قوله** اقص من الضرورة مطلقا لان البدلي يعنى انه  
 لا يتوقف على شئ اصلا اقص من البدلي يعنى انه لا يتوقف على نظر  
 مطلقا لانه كلما صدق عليه انه لا يتوقف على شئ يصدق عليه انه لا يتوقف

انما هو عيان  
 عن التصورات  
 كالمعروف  
 في تصديق  
 الحكم

على نظر وليس كلما يصدق عليه انه لا يتوقف على نظر ويصدق عليه  
 لا يتوقف على شئ كجواز التوقف الى غير النظر من التجربة وغيره  
 وبالتفسير الذي ذكره اولاً وهو ما لا يتوقف حصوله على نظر قوله  
 في هذا التقسيم ان تقسيم العقل الذي هو التصور والتصديق الى  
 البدلي والنظري **قوله** واللام ينحصر التصديق في البدلي والكسبي  
 وهذا بناء على لزوم الحدس بالكسبي وهو الذي يتوقف حصوله على نظر  
 وفكر لان حاصل التقسيم في لزوم التصديق ان لم يتوقف على شئ اصلا  
 فهو بدلي وان توقف على نظر فكسبي فيبقى ما يكون متوقفاً على  
 شئ غير النظر فارجا عنها لعدم صدق شئ منها عليه لكن لا يخفى  
 عليك انه يجوز ان يراد بالكسبي في الحق الاعم من النظر وهو الذي  
 يحتاج الى عمل سواء كان نظرا من العقل او احاسا بالحواس او تجربة  
 او حسا او غير ذلك وفيه يدخل في الكسبي ما يحتاج الى شئ غير النظر كما يدخل  
 ما يحتاج اليه فيصبح هو التصديق الى البدلي والكسبي في اوجبه وبالجملة  
 الحكم صحيح على تقدير الترتيب بين البدلي بالحق الاعم والكسبي بالحق  
 الاقص وعلى تقدير الترتيب بين البدلي بالحق الاقص والكسبي بالحق  
 الاعم **قوله** او لكل شئ يتوجه العقل اليه متصور بوجه فيه انه  
 لا يلزم منه الا ان يكون لكل شئ وجه بدلي لا ان يكون وجه الوجه بدليته  
 والمقدح ليس الا الك وما افاد المذكور لا الاول فلم يتم الترتيب وجوابه  
 لزما ذكرناه في توضيح المنع فابطاله لا يجد نفعاً فضلاً عما ذكرناه  
**قوله** اجيب عن الاول بان العام في ضمن الخاص وقد اخطأنا  
 مرده بان لا يلزم من عدم كسب العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة الا  
 في ضمنه حتى يلزم من بطلانه بطلانه **قوله** وعن الكسبي باننا كنا نلزم الكل  
 ضروري ان الكل من بعض الحقيقة ومن بعض الوجه لان بعض الحقيقة ضروري  
 في الواقع وبعض الوجه كذلك في الواقع لكن بداعته شئ من الاشياء بالكلية  
 مستوفية لانا لا نسلم بداعته شئ من الاشياء بالكلية **قوله** ولو كان الكل

اطلاق الكسبي بالحق الاعم



بهذا المعنى كسبت بلزم الدور وانما اقتصر على لزوم الدور مع لزوم اللازم اما  
 الدور والتسلي اعتقاد علم ما سبق من لزوم اللازم احد ما والا فاما  
 مع احد ما ينبغي ان يقتصر على ذكر التسلي بناء على لزوم الدور يستلزم التسلي  
 في المستورد وان كان ذلك الاستلزام مما يتناقض فيه **فقد** اعتبرت  
 عليه بانه علم تقدير ان يكون الكل فاصله لزما ذكرتم من الاستدلال على  
 بطلان نظرية الكل لا يتم جميع مقدماته فلا يمكن الاحتجاج به عليه اذ لو  
 اريد انما به بلزم الدور والتسلي لان القضا بالهذه يكون فيه كسبية  
 علم ذلك التقدير فتحتاج الى سبب ويعود الكلام فيه فلو لم الدور  
 او التسلي فهذا السؤال لو قرر مع هذا الوجه يكون نقضنا اجماليا وجوابه  
 2 لنزول لان لنزول القضا با كسبية علم ذلك التقدير بل بدلية غايية  
 ما في الباب السخالة ذلك التقدير وليس سلمنا لكن لانها لو كانت  
 كسبية علم ذلك التقدير لاحتاجت الى سبب وانما يلزم لو كانت كسبية  
 في نفس الامر وهو منقطع وانت خبير بان هذا الباب حاصله كواب  
 الك الذين اوردوا ان راجح حيث قال ويمكن دفع الاعتراض بوجه  
 آخر واما الجواب الاول الذي ذكره ان راجح حيث قال واجيب بان القضا  
 المذكور فليس بجواب على تقدير ان يوزر السؤال على وجه الشك في الجاهلي  
 كما مر بل هو جواب على تقدير ان يوزر السؤال على وجه المناقضة **فقد** يقال  
 سلمنا لنزول القضا با معلومة الصدق في نفس الامر لكن لانها معلومة  
 علم ذلك التقدير وكيف يكون معلومة علم ذلك التقدير وعلى كسبية علم ذلك  
 التقدير فلو كانت معلومة بلزم الدور والتسلي واما ان منع المناقض **فقد** ائتم  
 القضا با فلا يتبره لان المعطل ما اذعي بدليتها واما ان منع معلومتها  
 في نفس الامر فاني لم المعطل لازم بل لا بد من **فقد** وانما يتبع علم الوجه لازم يتبر  
 له رسمه المعنى به واقول انما يتبع لا يصح لتعريف الفكر بالمعنى الك لانه غير محصور  
 عليه ومن سبب التعريف المحل والحق لنزول الفكر عند المعنى انما هو انما يتبر على ما ذهب  
 اليه المتأخرون قوله بطلان علم الواحد كما فعل الجليلي والتاخي فظهر

انهم ١٢٦

الابلية

انهم ١٢٦

عليهما الاثنان والحدود نسبة الى الناكث بالقديم وللناكث بالناكث  
 يجب ان يكون العلم به سابقا والافان كانا معاهم يكن بعد  
 احدهما معرفة اول من الآخر وان كان المعرفة متقدمة علم المعرفة لم يكن  
 العلم بالمعرفة متفيدا للعلم بالمعرفة لا متنازع كون المتأخر سببا مقويا  
 الى المتقدم **فقد** يجب ان يكون اجلي منه لانه اسبق وجوده الى العقل  
 فيكون اوضح عند لان كونه ما ويا اذ اذن يتا في السابق قوله اذ اعلم  
 علم المعرفة انما من غير تأخير عن علم المعرفة والافانها كذلك قوله  
 فان عدم الفرد ما وللزوج يقع بالنسبة الى من يكون الزوج وعدم الفرد  
 عند من وبيد في المعرفة واجبا لانه وهذا اذا كان الزوجية والفردية  
 متضاديه كما هو كسب المستورد واما اذا كان بينهما تناقضا بل عدم والملكة  
 بان يكون الفردية عدم الزوجية على ما شأن الزوجية كما هو كسب التخصي  
 في التعريف دور في مرتبة لان معرفة الزوج 2 يتوقف على معرفة الفرد  
 ومعرفة الفرد يكون عدم الزوج موقوفة على معرفة الزوج لان للاعدام  
 انما تعرف على انها فان قلت الثلثة مثلا فرد ليس له قابلية الزوجية  
 فلا يصح القول بان التقابل بين الفرد والزوج تناقضا بل عدم والملكة قلت  
 القابلية قد يكون باعتبار النوع او الجنس فبعض انواع العودا وحيثما  
 زوج **فقد** والا يلزم ان يكون العلم به قبل العلم به فان قيل استي له منقصة  
 اذ قد جاز ان يكون الشيء معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخر  
 قلنا لا باعتبار ما قبله بل باعتبار ما بعده **فقد** انما هو كلاً مناهية  
**فقد** ولا يصح تعريف الشيء بما هو في منه اعلم لنزول تعريف الشيء بغير  
 المسائل دون علم ما ذكر وبالمسائل في المعرفة اردوا لانه لا يفيد الخطأ  
 والاولى انما يفيد تصور بوجه ما وبالافان اردوا كونه بعد من كفاية  
 وبنسبة اردوا منه كذا ان يصير لا فني اوضح من بعض الاواني لبعض الأشخاص  
 فيفيد تعريفنا كلاً مناهية لا يفيد الدور في الحق اردوا منه لا شمالة علم  
 التعريف نفسه وزايد ما ويلي تقدم الشيء علم نفسه مرتبة واحد والقوى

او المعرفة والمعرفة في العلم



انه سلكتم تقدم الشيء على نفسه لم ينفذ وتقدمه بنفسه سلكتم تقدمه على ما يترتب  
 واحد والدور المحض اذ ومنه لانه سلكتم على المحض وزياده **فان** لم ينفذ  
 التار بانه زمان طلع الشمس هذا اذا ارد بالهار التار العرف واما التار  
 الشرعي فزمان ظهور تباين الفجر الصادق **فان** فكنو في الاثر بانه زوج  
 فالزوج يتوقف على الاثر بانه يثبت مراتب لانه يتوقف على المتأثير و  
 المتأثير يتوقف على المتأثر والشيء على الاثر **فان** التار كان سببه بالنفس  
 ومثابه التار العرفه للنفس باعتبار اللطافة وعدم الرؤية ولزوم الحركة  
 الا لكون التار محرك على الاستدلال بتتابع الفكر والنفس محرك واما فكرهات **فان** لم ينفذ  
 مختلفة قوله والنفس اثنى الى عندنا مع ويكون النفس اثنى فالعدم من عرفه **فان** لم ينفذ  
 فقد عرف **فان** فان كل ما هو مشترك للعام ومعاذله فتوسط الى نفس  
 ومعاذله **فان** الوصف الى نفس مستم كن الكلام في الوجه الذي هو  
 حسب الوجه الذي من فاما في احوال العام ذاتها الى نفس ويكنه انما  
 متصورا بالكنه وقد يقال العام كنه افراد فيكون الاحاسيس بها  
 او فردا فيفان كنه المتب على الاستعداد الحاضر من الاحاسيس المتعلمه  
 كجزئياته اقرب فكون اعرف ومذا جاز في الزاوي والعرفي اذ **فان** لم ينفذ  
 افراد **فان** كونه **فان** والاثم عند العقل كنه تغدو لان المتعلم فالاعرف **فان** لم ينفذ  
 واجب التقديم في تلك التعليم لكون قريبا من الاستدلال الاقرب الى الصواب  
 الا بعد ومن ملنا يعلم لم تقدم الفصل على الجنس **فان** لم ينفذ  
 الحدنا قوما كنه كنه بل كنه عما هو الابق الذي كنه رعاية الموص  
 سعة في التخصيص **فان** ولا يلزم من وجوب تقدم الجنس على الفصل  
 كونه جزءا صوريا لانه لا يقال **فان** استدل فيما سبق بوجوب تقدم الجنس  
 في الفصل كونه جزءا صوريا لانه بل بالعكس لان نقول نعم لكن الجواب  
 اولاً بانه لا يجب تقدم الجنس على الفصل لانه ليس جزءا صوريا وثانياً  
 بان الفصل ان تقدم الجنس على الفصل في الحد العام انما يجب لانه جزء  
 صوري للحد العام بالكم مبنى على انه لا يجب الالكونه جزءا صوريا ولا يجب لغيره

هو صواب في وجوبه  
 هو صواب في وجوبه  
 هو صواب في وجوبه

هو صواب في وجوبه  
 هو صواب في وجوبه

هو صواب في وجوبه

ومذا مع استلزام وجوب التقديم كونه جزءا صوريا والحال انه لا استلزام  
 الوجوب كونه جزءا كونه سلكتم فاما ثانياً **فان** لم ينفذ  
 ينبغي انما كان الفصل بوجوب تقدمه لا عم في الحد العام ما ينبغي فانه  
 وقول الفصل في الاستدلال على الوجوب **فان** لم ينفذ  
**فان** لم ينفذ **فان** لم ينفذ  
 ذاتها الى نفس انما هو متصورا بالكنه ولا يتم في غير ذلك ما ذكرنا الى  
 مزيدا للوجوب الاستدلال في تقدمه لا عم مطابقا **فان** لم ينفذ  
 والحق لم ينفذ التمدد من الحركات **فان** لم ينفذ  
 ثانياً من نفس المتصور **فان** لم ينفذ  
 من قيدا محبته التي على تكرار ما تقدم عليها والتكرار الثاني ما شاء  
 من سأل سائل **فان** لم ينفذ  
 والافطس مقدم آخر يتوقف حصوله على تصور الانف لان الفطسة  
 تنقبض بمقتضى الانف ولا سبيل الى اذراكها الا من هذه الجهة ولا  
 كبرية فلو شئ منها فاما في مجموع الانف كانه في حد ذاته  
 الانف ووجب تقدمه في تقدير الافطس **فان** لم ينفذ  
 ذاتي يتوقف تقترن مع تصور موضوعه اذا قرن به وابد كذا  
 معا **فان** لم ينفذ  
 الذي ذكر من وجوب التأويل بين المعرف والمعرف من سائر  
 المعرف وانما ذكر في اقام المعرف لتوقف معرفته في الاربعه  
 عليه لان الاقام الاربعه اقام التأويل فلو لم يشهد التأويل لجاز  
 ان يكون الجنس وهذا معناه قوله **فان** لم ينفذ  
 بفتح الراء **فان** لم ينفذ  
 خارج عنه لا يقال كنه منوع لانه كنهان يكون الجزء المعرف واخلاق الجزء  
 المعرف لان الكلام في الاجزاء البسيطة التي ينتهي اليها بعد  
 التخليد وانما لو كان الجزء المعرف واخلاق الجزء المعرف لا **فان** لم ينفذ

هو صواب في وجوبه

هو صواب في وجوبه  
 هو صواب في وجوبه  
 هو صواب في وجوبه











كذا في المحالفة كما في التمام قوله والجامع انما ينبغي انما ينبغي قولك  
 اذا ثبت كونه مؤثرا في الحكم ان في حكم الاصل اذا ثبت كونه مؤثرا في  
 الحكم ان معوقا لم اعلم لن بعض العلى وعرفوا العلة بالمؤثر والحداد بالمؤثر  
 مابه وجودا التي كانت للصورة والنال للادراك والبعض ابطوا تعريف  
 العلة بالمؤثر بانها ليست في الحقيقة بمؤثرة بل العلة الشرعية كلها مؤثرة  
 لان الحكم قدوم فلا يؤثر فيه الحادث واجاب بعض الاذكياء عن هذا  
 بان الحكم المصطلح مؤثر في حكم ان ذلك القدم فانما اجاب الله بك قدوم والو  
 حادث فالمراد من المؤثر في الحكم ليس انه مؤثر في الاجاب القدم بل في الوجود  
 الحادث فمع لزومه تكاديب بالاجاب القديم القويب على امر حادث  
 كالمراد لكان لا يكون مؤثرا لزمانه فكيف يكون مؤثرا في الاثر بذلك الامر  
 لا لقصاص بالفضل كالتص والاجماع والمناسبة والنية اعلم ان  
 النص اما صريح كقوله تعالى اقم الصلوة لدلول الشمس او اياما بان ترتيب  
 الحكم على الوصف بالنسبة كقولنا ان ربي والبارقة فاقطعوا ايديهما او  
 ترتيب الحكم على العنق كقولنا ان كرم العالم والابحار كاجماعهم على ان العنق  
 علة لنبوت الولاية عليه في المال والمناسبة وعلى الملازمة وعلى ان يكون  
 وفق العلة الشرعية ان يكون الوصف المستلزم مما اعتبر الشرع فيه  
 في جنس الحكم والمراد به هنا المعقول لانه هو المستلزم للمطلوب  
 ولو ارادوا بقول اللفظ لم يوجب قوله لنم عنه لانه قول آخر في التلخيص  
 بالمتن لا يستلزم التلخيص بالنتيجة فتعقل القول واللفظ المركب  
 ما قصدت منه الولاية على من يبعثه فكذلك القول المعقول لازما للمعقول  
 والنتيجة لازمة للقول المعقول فيكون لازما للقول المسموع ومع هذا  
 يكون المراد بالقول اللازم المعقول فان التلخيص بالمعقولات يستلزم  
 تعقل معانيها وتعقل معانيها تعقل النتيجة لا التلخيص بها واعلم  
 لن ذكر المؤلف مستدركا والانه حاصله لن القياس لفظا مركب  
 مؤلف ونظامه ان يكون تكرارا لا طابعا بل محنة وما ليس بجوهر لا يوجب

يستلزمه

انما هو الذي  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

اربع

ارتفاع ارتفاع الجوه لا يقال الداجب باليس بجوهر مع لارتفاعه جوهر  
 ارتفاع الجوه لا يقال ما عيان عن الممكن فيكون عرضا والعرض  
 لا يوجب ارتفاع ارتفاع الجوه ولا يتوقف الجوه على العرض والعرض  
 متوقف على الجوه فيبدو وفيه كث لان اللزوم يتوقف الجوه على العرض  
 في التقدم لا القيام وتوقف العرض على الجوه في القيام به لا التقدم  
 اجاب الصغير لانه لو كانت بالية لم تكن اصل اذا كان الصغير  
 بالية لجعل الموضوع الكبير ما سلب عنه الاوسط وحقق الانتاج  
 كقولنا لاشي من ج ب وكل ما ليس ب فدا ينتج كل ج ا قلنا لو سلم  
 الانتاج فذا انما يكون من الشكل اذا كان موضوعا كبيرا اعني ما  
 سلب عنه ب محولا في الصغير وح يكون موجبة بالية المحول اعني  
 كل ج ليس ب فيكون صفة القياس ملكا لكل ج ليس ب وكل ما ليس ب  
 فدا ينتج كل ج ا ولا نزاع في انتاجها صغير قوله كقولنا لكل ج ب  
 وكل ب ا فكل ج ا مثاله كل انسان حيوان وكل حيوان فاس فكل انسان  
 فاس كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا مثاله بعض الحيوان  
 انسان وكل انسان فاس فبعض الحيوان فاس قوله كقولنا لكل ج ب  
 ولا شئ من ج ا مثاله كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان  
 حيوان فاس من الانسان كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا  
 فبعض ج ليس ب مثاله بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان  
 الحيوان فبعض الانسان فاس قوله الموجب للعلم ان عدم الانتاج كقولنا كل  
 انسان حيوان او اما اذا قلنا كل حيوان فاس وكل انسان فاس لا يصدق  
 قولنا كل حيوان انسان ولا قولنا لاشي من الحيوان انسان كقولنا كل  
 ج ب ولا شئ من ج ا مثاله كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان فاس  
 من الانسان كقولنا كقولنا لاشي من ج ب وكل ا ب مثاله لاشي من  
 الانسان ب فبعض الانسان فاس فبعض الانسان فاس قوله  
 كقولنا بعض الفرس بنات فبعض الحيوان ليس بفرس قوله كقولنا

الاول

ما في  
 ما في  
 ما في



ليس بعض ج ب وكل اب مثاله ليس بعض الجوز ينبت في كل اناء ناطق بعينه  
 الجوز بان ان شرط انتاج هذا الضروب الاربعة اعدادا لا من قبل  
 ان هذا الشرط لا يمكن في الانتاج لانه قد يوجد ولا انتاج كما في المحلنة مع الدرا  
 مثلا يصدق قولنا لا شيء من الزخري بايقين واما وكل زخري ابيض بالامكان  
 كما كذب قولنا لا شيء من الزخري بل زخري انتم الا اذا افق ذلك باننا ج ب  
 التعليل اقص من كل ضرب ثالث من مرجحة او مرجحة كلية صغرى ورجحة  
 جزئية كبرى او بالعكس قوله ثالث من مرجحة وسالبة الى موجبة كلية صغرى  
 وسالبة جزئية كبرى ومن مرجحة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى  
 الثالث في تولد الحج لا يقال تقدم مادة الى حليها طبعا يتفق بتقدم البهر  
 عن مادة الى علم الى وضعها ليوافق الوضع الطبعة لان ذلك اما لان  
 الانتاج هو الصدق من اذا صححت صحة النتيجة صدق الحاق او كذبها  
 لان البهر عن مادة الى ليس بالذات بل باعتبار كونها مادة الى فائدة  
 الى باعتبار الاضافة اليها لا يعلم الا بعدا اما ان يكون قدما  
 قطعيا او واعلم ان التباس باعتبار مادة الغريبة الى مقدمة من  
 حيث موقعه للتصديق بالمطلوب او نافية عنه التصديق على الجند  
 فانه انما بمرئى وموقفا من موافق من قدما يجب كونها باسرها قضا  
 قطعيا بيقينية سواء كانت ضرورية او ممكنة وتعاينه لزيه تعينا  
 فالمستعمل للقياس البرهان الى البتة بغيرها الى نفسه واما المستعمل من  
 المستعمل لذلك وجدل وممولف من القضا بالمشهور والحقنة  
 بغير الى بغير المشهور اما سلمة بغير الجور ومن المشهور العاقل واما  
 سلمة فيما بغير الى بغير محضه كالغذاء مثلا ومن المشهور الى العلم  
 مادة الجدول فيما بغير الى بغير ومن المشهور الى العلم  
 سلمة الاستلزام والانتاج سواء كانت نتيجة في نفس الامر او لا ذلك  
 يستعمل في الجدول قياسا عتمة اذا سلم انتاجها ويستعمل فيها ايضا  
 الاستلزام والتجديد اذا سلم كونه معينا الجرم وتعاينه الجدول الزام الحضم

سواء كان  
 من غير  
 من غير  
 من غير

سواء كان  
 من غير  
 من غير  
 من غير

سواء كان  
 من غير  
 من غير  
 من غير

فان لم  
 ماف  
 ماف

او دفع الزامه فخطا القواعد الاربعة عن ان يذللها نسبة المفرد او  
 مودا لعدا يد الجرح كمنه كذا بغيرها وسر الشياطين وخطا به وعلى  
 المؤلف من المحنونا والمعتدلات لمن يعقد فيه ليست عيشون  
 لان المشهور مادة الجدول لا الخطا به والمشهور في بادىء الدار ان علمنا منها  
 انها مشهور اذا نامل فيها كفى انها ليست كذلك مثال قولهم انهم  
 افان كانا او مكلوما فان المشهور الحقيق بقولهم لا ينظر الظالم ولو كان  
 اقا وقد يدل نفس الاخ الظالم لمنعه عن العلم والحق به طينه المادة  
 فان المحنونات الى ليست عيشون والمشهور ان يادى الدار ما يند  
 التي بها ايقا وتكنية الصدق ان طينه الانتاج فيستعمل فيها كمنه من  
 الاستقراءات النافعة والتجديدات ويستعمل فيها ايضا للاقية  
 القطعية الاستلزام وتعاينه الخطا به اقناع الحسنة شديدا القالرين عن  
 اوراك البرهان وارثا ومما الى ما يصلح في معاشهم ومعاوهم وعلى الثالث  
 اعني البرهان والجدول والخطا به في المعنى كرافام الكساسة والكار  
 اليها بقرينة كما ادع الى سبيل ربي بالحكمة والموعظة الحسنة وبذلكم بالغ على حسن  
 ومغالطة وعلى المؤلف من الغش بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة  
 فان كان الشبه بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة  
 وصاحب السوف في اعني السوف في ان مقابلة الحكيم كما امر صاحب السوف  
 الى المشاغبة بازاء الجدول والمغالطة بكونها منصب البهر وشغل  
 وهو مولف من الحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة بالحقنة  
 او كذبة مصدق بها او لم يكن ومولف مادة وصورة وتعاينه بغيره او  
 او صحت او زجر وما كمن مجرايا والقياسا الشريعة بما لا ينبغي للبني ولو  
 كانت مقيده للزجج والتفكيرات المحلولة الحسنة من الجور لا  
 مدار الشعور والتجديد على الكذب ولذلك قبل احسن الشعور كذبه  
 والكسرة في مودا الشعور كونها محيلة سواء كانت مصدق بها اما في  
 او كذبة او كانت غير مصدق بها فيكون قضايا بالحق وكفى في صورة

سواء كان  
 من غير  
 من غير  
 من غير

دقة



ان التخييل باليقين سواء كانت قطعة الاستدلال او اوقية الضيق في الخصال  
 الصغائر في الخصال لم يتغير الموصلا الى التصديق اما ان يقع ظنا او جزيا فالأول  
 هو الخيال والآخر ان اوقع جزيا يقينا فتدبره والافعال الطرية والافعال  
 فان اعتبر فيه عموم الاعتراف او التسليم فهو الجدل والافعال الطرية سواء  
 الشعر فليس موصلا الى التصديق بل الى التخييل باليرون مهران في اقامتها  
 يؤكد فالحق به **والمبادىء اليقينية واليقينية** بعد اعتقادها في كذا مع  
 مطابقته للواقع واعتقاد انه لا يمكن ان يكون الا كذا وهذا مع قولهم  
 اليقينية هو الادراك الحازم المطابق للثابت اعني الذي لا يمكن للحاكم به  
 ان يحكم بخلافه فبالجزم في الظن وبالمطابقة في الجزم المبرور وبالثابت  
 التقليد **كقولنا الكل اعظم من الجزء** والحق في وجوده كقوله  
 مرجح وانما مثلها لان الاوليات منها ما هو على عند الكل لو خرج  
 بقصورات الحرافة كالمثال الاول ومنها ما هو في طبعه تصوراته كالمثال  
 الثاني قوله ويسمى قفنا با قفنا سائنا معها وعلى قفنا يا يكون تصوراته  
 الحرافة ملزومة لقياس يوجب اليقين بينها وعلى قفنا من الاول  
 ويسمى من القفنا باث لميات وقياسات واعلم ان المحسوس  
 بالحق الظاهر منها يسمى محسوسا والمحسوس بالكل باطن منها ما يسمى  
 وحدانيات وقفنا با اثبات دية وتقدمتها ما يجد بنفوسنا لا  
 بالاننا كقولنا بذواتنا وبافعالنا واثباتنا واعلم ان اكثر ما يند  
 الاحكام جزئيا كما في قولنا من النار حار واما الحكم بان كل نار حار  
 فتفاد من الاحكام جزئيا كقوله مع الوقوف على العلة فكل  
 الاحكام جزئية فيقول النفس ليقول القدر الكل من المبدأ التي  
 ولا شك ان الاحكام انما يؤول الى اليقينية اذ كانت صائبة فلو لا  
 ان العقل يميز بين الحق والباطل من الاحكام لم يميز الصواب عن  
 الخطا **بهم كميز** العقل بالمتناع من الظلم مع الكذب مثال الى  
 لزمن اعتبر في المتواتر عدوا صعبا فعدا حال فان ذلك مما كان في كبره

١٩  
 والاضا بطبيعة تقع مع اليقينية فاذا حصل اليقينية فندم العدو وكقولهم  
 ممكن بعد قوله محسوس الحق انه مستدرك او المحسوس لا يكون الا كذا  
 الا لزيد او بالحق محسوس ما هو في كذا محسوس لا ما هو المحسوس بالفعل كذا  
 يتناول الا يمكن واعلم انه لا بد في المتواتر من تكرار وقياس فني ولا يمكن  
 مستند الى الحكم بل فيكون الحاصل من المتواتر على جزئياته  
 ان يحصل بالاحكام فلذا لا يتبع في العلوم بالذات كالحق  
 كما كان واجبا ولا اكثر باقيا كان واجبا او اكثر باقيا بل لا بد من  
 هناك سبب وان لم يعرف ما منه ذلك السبب واذا علم حصول  
 السبب فكيف به وجه المسبب قطعاً **وسمى** حدسيا ولا في الحدسيا  
 من تكرار المتأمل ومقارنته التماس الحقي والصدق بينهما لئلا يتبع  
 في الجزئيات معلوم اليقينية مجردا عما عليه فذلك ان التماس المتأثر  
 لها قياسا واحدا ومقداره لو لم يكن لعله لم يكن واجبا ولا اكثر باقيا وان  
 السبب في الحدسيا معلوم اليقينية والماتية معا فذلك كان المقار  
 لها ايقنة مختلفة كسبب اختلاف العقل في ما يميزها فاليقينية مستترة  
 على تنوع المحسوس ويسمى القفنا بالواجب فيقولها فان قلت التماس  
 قد يكون مكتسبة بالبرهان فكيف ضرورية في اليقينية الضرورية قلت  
 المتفحص لزم الحد الادنى اليقينية محض في اليقينية والمكتسبة  
 لا يمكن اول بل ثانيا او ما فوقها ومنهم من جعل اليقينية الضرورية التي هي  
 المبادىء الاول سبعا وعلى من اليقينية والباقي من اليقينية  
 المحسوس فان حكم الوجود في الامور المحسوسة صادقة كقولهم في  
 حمة فان العقل يصدق في احكامه على المحسوس ولنا بوجهها كانه العلوم  
 جارية مجرى الهندسة لا بد فيها اختلاف الاراد كما  
 وقع في غير ذلك حكم في الحدود والمعتقلا الضرورية فانه اذا حكم عليها باحكام  
 المحسوس فان حكمه هناك كاذبا كحكم بان كل موجود لا بد له من كنه في حمة ومما  
 واعلم ان العلم من المبادىء الاول السبعة بل الاوليات اذ لا يتوقف فيها



الانا فقل الخرين كالبلة والحبوب او قد تنس الغلظة بالعناد المصادرة  
 للاولها كما لبعض اجتهال والعوام ثم الغلظة بالنظرية القياس ثم المتأخر  
 ثم المتأخر واما الخيرات والحدس المتأخر في ذلك فنتجته للشخص  
 مع نفسه لكنها ليست حجة له مع غيره الا اذا كانت في الامور المعنوية  
 لها من التجربة والحدس والتعاقد فلا يمكن ان تنفع جادة مع سبيل  
 المتأخر ووجه الحكم الاستدلال في هذه السبع لنفوذها في كل حكم  
 العقل فلو الاول وان لم يكف فاما لزكناج العقل الى امر ينضم اليه و  
 ويعينه في الحكم فذلك الامر ان التوهم فلو الاول وان لم يكف فلو  
 المتأخر او كذا الى امر ينضم الى القضية التي الحكم العقل بها ولا شك في ذلك  
 الامر يكون مما ذكره العقل فاما كانت لازمة لها في الغلظة بالان  
 قياسا لها وان كانت غير لازمة فاما لنكون حصولها بسهولة في  
 الحدس او بصعوبة ومن النظريات وليست من الجداول الاولى او كذا  
 اليها مع فاما لنكون في ان كذا بالاجراء وهو المتأخر اولاد المتأخر  
 فان العقل فيها يحتاج الى امر ينضم اليه وهو استثناء الخبر في التوازي وتكرار  
 المتأخر في التجربة والحدس في هذا القسم لا حجة الى تكرار المتأخر والحدس  
 الحكي لكن التعويل فيها مع القياس الحاصل بلا حجة كسب فلذلك اوجب  
 فيما قبله قوله كذا في امر هو في المرحوم كذا في المرحوم اعترف  
 بها المرحوم الناس فقد يكون مشهور عند الكل العدل من الظلم  
 قبيح او عند الاكثر كقولنا الاله واحد او عند طائفة كقولنا النسل مطلقا عند المتكلم  
 مح وبالحكمة فاما مشهور ما حكم به لطلابنا الاراء عليها اما لمصلحة عامة  
 او رقة او جهة او ناسية او انفعالات فليكنه او جزاءه سوا  
 كانت صادقة او كاذبة واهم لنزولها الطينة التي تستعمل في الامال حفظ  
 اربع الاول من هذه المتأخر الثانية سكتا تقبل على انها مبرهنة في موضع آخر  
 كما بل هو الغلظة اذا سلب الغلظة وبن عليه الاحكام العقلية لكونها مبرهنة

في هذا الموضع  
 من كتاب  
 في المنطق  
 في المنطق  
 في المنطق

في موضع الثالث متبعلا من قبل الحق فيه انه لا يكذب كما لا فساد  
 العلم والافكار والحكم والابرار خلاف المافود اخر الانبياء الذين علم انهم  
 لا يكذبون فانه بعد ما علم استواء اليهم مستعمل في الاول في القضية الرابعة  
 المتروكة بالتوازي كقول المرحوم في الكتاب الرابع ويوزن الفرق  
 وقد يبلغ الشك ان حيث يشبه بالاولى فيحتاج الى الفرق  
 لانه لم يتبع ان يعرف صدق النقل لاستلزامه الدور والشك لان افاد  
 السمعة يتوقف على العلم بصدق الرسل والعلم بصدق الرسل لا يتوقف  
 على افادة السمعة اياه فالسمعة المتوقفة على العلم بصدق الرسل لا تتوقف  
 على السمعة التي تتوقف عليها العلم بصدق الرسل بلزم الدور ولذا لا يتوقف  
 بلزم النسل والدليل النقلي انما يفيد ان اليقين قوله وعلمنا عدم  
 رواته الغلظة الا قوله والمعارف العقلية وذلك لتوقف كونها مقبولة لليقين  
 مع العلم بالوضع ان وضع الالفاظ المنقولة عن النبي وم بازا معان مخفية  
 ومع العلم بان تلك المعاني مرادة له والعلم بالوضع انما يشبه بنقل اللغة والعرف  
 والنحو والعلم بالارادة يتوقف على عدم الاشتراك اذ مع وجوده فالتوازي  
 المراءى مع آفة مغايرة لما فهمناه ومع عدم الحماز اذ مع تدبير التجزئة المراءى  
 المعنى المجازي لا الحقيق الذي يتبادر الى اذهاننا ومع عدم الاضمار او لواقع  
 في الكلام شي تغير معناه عن حاله ومع عدم التحضيق اذ مع تدبير التحضيق  
 كان المراءى بعض ما يتبادر الى الخط لا جميعه كما اعتقدناه ومع عدم النقل  
 ان نقل تلك الالفاظ الى كانت موضوعا بارادتها في زمن النسخ الى معان  
 اخرى اذ مع تدبير النقل يكون المراد بها تلك المعاني الاولى لا المعاني الاخرى التي  
 تتبادر الان منها ومع عدم التقديم والتأخير فانه اذا فرض من ذلك تقديم  
 وتأخير كان المراءى مع آفة لا ما ادر كناه ولم يذكر المعنى ومع عدم النسخ  
 اذ لا يبدو المعنى في زمن النسخ كما هو قبله واعلم ان بعضهم اسقطوا الاضمار  
 بناء على قوله في الحماز بالنقل وبمعنى سوا النسخ بناء على اندراج  
 في التحضيق لان النسخ على ما قبله كقبيض كسب لان ثم بعد العلم بالوضع العلم







ان مؤيد بقيدنا العلم بان هذا محتاج الى مؤيد فعدو بعد نظر مقيد للعلم بالا  
 شبهة قل نتعلم لان المقصود الاصل من اثبات كون النظر الصحيح مقيدا  
 للعلم ان يستدل به على ان النظر الصحيح الصادر من مقيد للعلم  
 بان يقال مثلا هذا نظري صحيح فكل نظري صحيح بقيد العلم هذا بقيد العلم  
 اذ ان المدعى الذي ابرئناه جزئيا لم يستدل لنا المقصود الجزئي اذ  
 الجزئي لا يثبت ولا يعلم فانه يثبت الا بالكل الذي يندرج فيه ذلك الجزئي  
 يثبت وقال الامد كل نظري صحيح كسب وانه وصورة معاني القطع  
 لا يعقبه تناف للعلم كالموت والنوم والغفلة يعقبه هذا المدعى  
 موجبه كلية مرصود بها مقيد يعقبه فان قلت الانظار الصحيح في  
 التصور ليست بواقعة في القطع فلا يندرج في هذه الموجبة  
 الكلية قلت لا بأس بذلك فان المقصود الاصل هو الانظار المقصود  
 لان حالها في الافاق ما علم بيقيننا **ان** اجبت السببه القائله بانه لا طريق  
 الى العلم سوى الحسن **ان** ان ينظر فظا اذ قد ينظر لنا بعد من بطلان  
 ما اعتقد وانه لم يكن على وقتا وانت تعلم لهذا متقد من با صراح  
 الحق فانها ضرورة عندهم ومعتدلة مع وقوع الغلط فيها **ان** عاد الكلام  
 في لازم النظر انك بان يقال ان حاصل عقيب امانه وورده وادرج واما نظري  
 وهذا ايضا واما لا فتعالي نظرا في **ان** تسلسل **ان** ليس عقيم اما اولاه  
 قيل يمكن توجيه كلام الحق كيف لا يد وعليه سئل ما ذكر بان تقول لو كان  
 النظر الصحيح مقيدا للعلم في ابله فالعلم ان حاصل عقيب النظر اما لم يحصل  
 منه بالضرورة الموجبه او لا فان كان حاصله منه بالضرورة لما بان خلافه  
 والثاني فانه بطلان وان لم يكن حاصله منه بالضرورة فلا بد من كسره  
 من نظرا في غير التسلسل وحي يندفع الاعتراض الاول لان المراد ليس  
 المردوي بل معنى البديهي وكذا انك لان الفرض لنظر الاول لا يمكن  
 في حصول العلم منه فمحتاج الى نظرا في لا يقال لان انه لو لم يحصل منه  
 بالضرورة لاحتاج الى نظرا في لاجاز الاحتياج الى غير مثل التجربة او الحدس

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم  
 لا يمكن ان يكون مقيدا للعلم

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم

نقله

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم

وغير هذا انما نقول في لا يمكن النظر الصحيح وصحة مقيدا وهذا كذا  
 ولا حتى عليك لنجد كلام الحق على ما ذكره الامام انه في اول من علم على  
 ما ذكره هذا القابل لان الفرض المناهضة لنظر الخطا من الضرورية المتقا  
 للضرورة لا الضرورية بل هي الواجبة ولان المقابلة بين الضروري والنظري  
 لا يمكن ان يكون مقيد بغير الاكتمال **ان** قال العلم بان الاعتقاد والحق  
 عقيب النظر او الحق صوابه لو افاد النظر العلم فالعلم بان الحاصل منه علم  
 وحق لازم عند هذا العلم ان حاصل بعد اذ النظر العلم اما لم يكن  
 حصوله ضرورة بل بمعنى البديهي وادرج او نظريا فمحتاج الى نظرا في لا المسعود  
 من النظر الاول وهذا من الاعتقاد وكنت متسا مثلا العالم حادث واما  
 قولك هذا الاعتقاد وهم وحق فهو قضية اخرى وقد فرضت لزامة  
 فلا بد لها من نظرا في بقيد **ان** تسلسل او الكلام الى الاعتقاد والحق  
 من النظر الآخر ونقول العلم بكونه على وحقا نظري ايضا فلا بد من نظرا  
 ثالث يقيد ويمكنه الى ما لا نهاية له فان قلت اللازم من هذا السببه  
 لن لا يحصل لنا لا بالضرورة ولا بالنظر العلم بان الاعتقاد والحق صوابه  
 بعد النظر علم وحق ولا يلزم من هذا ان لا يكون ذلك الاعتقاد في  
 على وحقا قلت اننا ندعي كون ذلك الاعتقاد على وحقا ولو لم يكن  
 كذلك معلوم لنا فيمكن للحصم من المعلومات واما الجواب ان المدعى  
 عندنا هو لنظره القضية صا وحق معلومة الصواب لان المقصود  
 بها مقرب على العلم بقيد فاما المنكر يدعي انفاء معلومية صوابه  
 وذلك اما بانفاء صوابه او بانفاء العلم بها فاذا حصل كيف  
 يعرف انه الخط فلا حصل العلم بان النظر بقيد العلم بالخط **ان** لن  
 لن الفرض ان هذا متفرض باق وانه النظر الذي اذا كانت متفقا عليها  
 بخلاف الوجه الاول فان الخط النظر الفرض قد ينحرف عن الحق ويبرز  
 اخلاف العقلاء فيه وتفاوته بالنسبة الى نظرا في **ان** فاطم  
 الامر ابدأ ليس الا العلم بمقدمة واحد وقبيل اننا لان ذلك او الفرض

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم

من العلم لا يمكن ان يكون  
 مقيدا للعلم لان العلم لا يمكن  
 ان يكون مقيدا للعلم لان العلم



الى مقدمة العلم بها بل التوجه اليها هو النظر فيها وملا حظها فصدوا  
لا يلزم من عدم اجتماع التوجهين الى المقدمة وملا حظها المقصد بغير  
عدم اجتماع العلمين بالمقدمة والخاصة لتلك التفتات النفس الى المقدمة  
مما دفعت بالتصديق متبع وانما حضورها عند النفس بان يلاحظ اوجها  
قصدوا وينصب بالقصد الى الاخرى عقيب الاولى بلا فصل فتخصر  
معا وان لم يكونا ملحوظين قصدوا دفعة كطرفي الشك في نفس متفقا وربما  
عم هذا الوجه هو المحتاج اليه في الانتاج وتوضيح هذا الجواب انك اذا  
صدقت بظنك الى زيد وصدق عم صدقته كذلك الى عمرو والقائم عند فني قال  
كذبنيك الى عمرو كان عمرو مرييا قصدوا وزيد مرييا تبعا لا قصدوا كذلك  
اذا لاحظت بغير نك مقدمة قصدوا او انتقلت منها سرعا الى ملا حظ  
مقدمة كذلك انت الثانية ملحوظة قصدوا والاولى تبعا فقد اجتمع  
العلماء وان لم يجمع التوجهان **والثاني** افتنا والامام الثاني لما ذكرنا  
ان راجح لا يصح ان يكون وجهي افتنا والامام لان هذا التصديق انما  
يتوقف على تصور الحكم عليه وهو الاعتقاد المذكور وتوقف التصديق  
على النظر مندرج واما توقف تصور الحكم عليه على النظر فلا يستلزم نظرية  
هذا التصديق لانه ليس جزاء التصديق على ما لا حظي ولكن ليقار  
هذا التصديق متوقف على تصور الاعتقاد وذاك التصديق متوقف على  
الاعتقاد وهو متوقف على العلم على متعلقه فالنصديق متوقف على الاعتقاد  
المتوقف على النظر مندرج ولا حظي ما فيه او التصديق انما يكون نظريا عند  
الامام او توقف اركانها على النظر وهو متوقف على فليكن مثل  
هذا العلم **والثاني** في النتيجة لازمة للمقدمة الحقيقية ولعل ما هو  
لازم للحق فتوقف وعلم **الشيخ** الهندسوس قال الهندسوس ان النظر  
يبيد العلم في الهندسيا والاسباب لانها علوم قريبة من الاوليات منسقة  
منسقة لا يقع فيها غلط وكون الاسباب فانها بعيدة عن الاوليات صوابا  
والغاية القوي فيها النظر والافد بالافق والافق بزمانه وصفاته

هذه

والافعال **الاول** لو كان الفكر مقيدا للعلم في الالهيان والافق عليك  
ان يقرب هذا الوجه على هذا الوجه لا يقيد بالعدم افادة النظر العلم  
بانساب امر الى ذات الله ولا يدل على عدم افادة العلم بانساب  
امر الى صفاته او افعاله ومدعا لم ليس بالعدم افادة النظر العلم في الجمع  
فلا تقرب بل يتدرج علم ما هو اللائق بالمدرج وهو ان الحقائق الالهية  
من ذاته وصفاته وافعاله لا يتصور الا بالضرورة وهو ظاهر ولا بالضرورة  
لانه لا يشي من الصور ان يظن كما ذهب اليه جمع واما لانه اما بالضرورة  
مختص بالمركب والركيب في الحقائق الالهية واما بالضرورة وانه لا يقيد العلم  
بالكنه والتصديق به فرع التصديق فمتنع التصديق ايضا **الثاني**  
لان الاشياء لا تدرك واقربها اليه واولا ما بان يكون معلوما بالحقيقة  
واقواله قوله ولم يكن النظر مقيدا للعلم بها ايم من حيث تصور ما يكونها  
ومن حيث التصديق باحوالها من كونها حيويا او عرضيا مجردا او جاسيا  
منها او غير منقسم الى غير ذلك من صفاتها لان من حيث التصديق بوضعها  
قانه بدني لا خلاف فيه قوله ما دل اشان الى الاختلاف في حقيقة قوله  
وكيف دل اشان الى الاختلاف في احوالها قوله فان بعضهم قالوا بانه  
لا اختلاف في حقيقة **فان** كل ما بعد ما على الاوليات والعقول وافادنا  
النظر في العلم وهذا من قبيل النسبية بالادنى علم العلم لاسم القياس  
الفعل كما ترى فلا يدو عليه انه قياس فقي كالجزء على حال الجزاء الا ان  
من يميز جامع **واجيب** عن الاول بان التصديق اعم واصحنا لو  
لم يكن تصور الطرفين باعتبار وتوقف التصديق على تصور الطرفين  
كحقيقة فلا تم لتلك الحقائق الالهية لا يتصور تخفا بندا قطعيا كوا  
ان كل من الله بكنه العلم بكنه حقيقة وصفاته صفاته ابتداء او  
يكون هناك لازم يستغل الزمان منه ال كنهها بندا فانه غير متنع و  
ان لم يكن الا متغال من اللازم ال كنه المعلوم امر الكليات وايضا متغال  
الذي ذكره في بلزكم في العلم لانه ايضا تصديق مسفر على التصور

والافعال **الاول** لو كان الفكر مقيدا للعلم في الالهيان والافق عليك  
ان يقرب هذا الوجه على هذا الوجه لا يقيد بالعدم افادة النظر العلم  
بانساب امر الى ذات الله ولا يدل على عدم افادة العلم بانساب  
امر الى صفاته او افعاله ومدعا لم ليس بالعدم افادة النظر العلم في الجمع  
فلا تقرب بل يتدرج علم ما هو اللائق بالمدرج وهو ان الحقائق الالهية  
من ذاته وصفاته وافعاله لا يتصور الا بالضرورة وهو ظاهر ولا بالضرورة  
لانه لا يشي من الصور ان يظن كما ذهب اليه جمع واما لانه اما بالضرورة  
مختص بالمركب والركيب في الحقائق الالهية واما بالضرورة وانه لا يقيد العلم  
بالكنه والتصديق به فرع التصديق فمتنع التصديق ايضا **الثاني**  
لان الاشياء لا تدرك واقربها اليه واولا ما بان يكون معلوما بالحقيقة  
واقواله قوله ولم يكن النظر مقيدا للعلم بها ايم من حيث تصور ما يكونها  
ومن حيث التصديق باحوالها من كونها حيويا او عرضيا مجردا او جاسيا  
منها او غير منقسم الى غير ذلك من صفاتها لان من حيث التصديق بوضعها  
قانه بدني لا خلاف فيه قوله ما دل اشان الى الاختلاف في حقيقة قوله  
وكيف دل اشان الى الاختلاف في احوالها قوله فان بعضهم قالوا بانه  
لا اختلاف في حقيقة **فان** كل ما بعد ما على الاوليات والعقول وافادنا  
النظر في العلم وهذا من قبيل النسبية بالادنى علم العلم لاسم القياس  
الفعل كما ترى فلا يدو عليه انه قياس فقي كالجزء على حال الجزاء الا ان  
من يميز جامع **واجيب** عن الاول بان التصديق اعم واصحنا لو  
لم يكن تصور الطرفين باعتبار وتوقف التصديق على تصور الطرفين  
كحقيقة فلا تم لتلك الحقائق الالهية لا يتصور تخفا بندا قطعيا كوا  
ان كل من الله بكنه العلم بكنه حقيقة وصفاته صفاته ابتداء او  
يكون هناك لازم يستغل الزمان منه ال كنهها بندا فانه غير متنع و  
ان لم يكن الا متغال من اللازم ال كنه المعلوم امر الكليات وايضا متغال  
الذي ذكره في بلزكم في العلم لانه ايضا تصديق مسفر على التصور



فيجب ان لا يكون حاصلا في الاكسافا هو جوا بكم فتد بعينه هو ان  
 بطرفي العاق وانما ذهب ال ذلي بنا وعل لزجيم التمكنات مستند  
 عنده اليه ك بلاء واسطة وعم انه ك فادرجنا رفا ك عتها صروا  
 منها ولا يجب عليه العنا ولا علاقة بوجه بين الكواك المتعاقبة الا باجراء  
 العاق فكلن بعضها عقيب بعض ك الاقراق عقيب بماسة النازو  
 الذي بعد شرب الماء فليس للمماس والشراب مدخل في وجود الاقراق  
 والبرق بدل الكل واقعة بقدرة واخيلا فله ان يوجد الاقراق  
 برون المماسه وان يوجد المماسه برون الاقراق وكذا الخال في  
 سائر الافعال واذا تكرر صدور فعل منه وكان دائما او اكثر بانقالم  
 انه فعله باجراء العادة واذا لم يتكررا وتكرر قليلا فهو فادى للعادة  
 او نادرا ولا شك ان العلم بعد النظر ممكن فاوتحتاج الى المؤثر ولا يؤثر  
 الا الله فهو فعله الصا ورعنه بلاء وجوب منه ولا علمه وهو ايم او  
 اكثر فيكون عا ديا فله لنفس النظر على مذنبه فبقا للذمت  
 كما ذكره الشارح بلاء كان من ان اعدادها كان صا ورا منه ك  
 اعنا وهو اخيرا امام الحرميه والا صح عند الامام قبل الامام  
 اخذ هذا من القاضي البا فلا كان امام الحرميه حيث قال لا باستلزام النظر  
 للعلم عن سبيل الوجوب من غير تدبير وادبانه المراد الوجوب العا دى في  
 العقل ومعنى التدبير ان يوجب اياه لزوجر فعل لفاعله فعلا  
 افر كذا كة البعد المتناح فان فوكة البعد اوجبت لفاعله حركة المتناح  
 فكلنا بلاء ورنان عنه الاول بالعباسه والثانيه بالتوليد و  
 النظر فعل للعبد واقع بلباسه بة بولونه فعل افر هو العلم بالمختار  
 فيه سواء فرضت عا دة او لا ورو عليه بان استمرار الاما عا دة  
 استنبه عليكم بالذموم كيعنى فان فرض ارتفاع العاق لا يستغنى  
 ارتفاعها وانما اذ عيتم بان طبيعة العلم بالمقدمين تنفص العلم  
 بالنتيجة منعناه وودعوى الفروض بغير مسد عنه فتقول الحق الا بيه

فيكون  
 العلم  
 بالنتيجة

انه لا بد بعد استحضار المقدمات من ملاحظة الترتيب والهيئة  
 انما قال من ملاحظة الترتيب والهيئة لانها تحفظان بملامحة  
 المعلوم بعضها عقيب بعض ان لا بد من ملاحظة مفضية الى  
 الترتيب والهيئة ولم يرد انه يحتاج بعد حصولها الى ملاحظة  
 كما في ملة العيان **لما تفاوت الاشكال الاربعه ان التاوت**  
**الاشكال الاربعه في الجلاء والمفاه وذلك لانه لما كان العلم بالمقد**  
**وصد كما فيا وشر كما بين الاشكال كما لم ينج معه الى ترتيب**  
**ومبنة كمثلان في وجب تاولا في جلاء تناجها وفتايتها**  
**وليس الامر كذلك فله ان لترتيب المقدمات ومبناها ملاحظة**  
**في تناجها وتجب اختلاف ذلك في الاشكال بتفاوت جلائها و**  
**فتايتها واعنه من علم ذلك بان التاوت انما يجب لو كان الاشكال**  
**متا دكة في خصوصية المقدمات والنتيجة انما اذا اختلفت فيها**  
**المقدمات والنتيجة فلم لا يجوز ان يكون المقدمات محصورة بنبنة**  
**فليتم ال نتيجة محصورة ولا يكون المقدمات افر من تلك النسبة**  
**الى تلك النتيجة المحصورة ولا الى نتيجة افر لان حال اللزوم قد يختلف**  
**كسب بعد اللزوم او اللزوم ولا يترك في المقدمات المعينة**  
**الا بيه الاول والرابع ومن ان يختلف النتيجة قطعاً لان افر لما عكس**  
**نتيجة الآخر استلزم النظر انفا سدا جرح قبل لن قولنا زيد**  
**حمار وكل حمار جسم بني ان زيد اجسم فالقياس فاسد من حيث**  
**المادان فقط والنتيجة فقه وقد يتكلف في دفعه بان النتيجة في مثالنا**  
**هذا ان زيد اجسم حمارا على كاذبة قطعاً سواء كان من ان يعلم**  
**او لم يكن اعلم لن للملاح ان يقولوا لا نذاع لنا في لزوم علم مقدما حقه**  
**مناسبة بعرفته ك مقتضيه لحدود صحة حويل له المعرفة انما نزعنا**  
**في العلم بالمقدما عا ذلك الوجه بلاء معل ولين سلمنا العلم بتلك المقدمات**  
**علم ذلك الوجه بلاء معل لكن نقول هذا وصد لا يجوز ولا كح ملة النجاة**



الا اذا اتصل به تعليم واقد من معلم لقول النبي عزم امرت ان اقاتل الناس  
 حتى يقولوا لا اله الا الله وكثير من الناس كانوا قائلين بالتوحيد لكنهم لم  
 ياخذوا ذلك منه ما كان يقبل قولهم وقالوا اليه كانت العقول كما فيه لقالت  
 العرب كن نبئت الصانع يقولون وتعرف توحيد فلا يحتاج في  
 ذلك اليك والحاصل انهم قالوا ان المعرفة الحاصلة من المعتقدات العقلية  
 لا يوجب نفاها ولا يخرجها الا اذا اتصل بها تعليم واقد من معلم واذا عوا  
 اخفا ذلك التعليم في جماعة مخصوصة قيل والحق ان التعليم في العقليات  
 ليس بضرورة ولا انبياء عزم جاء التعليم المنقولات وذلك لا يجمع  
 الشك قبل ظهور الملائكة على ان معرفة الله تعالى بلا معلم ينبغي وايضا  
 الايات الاثرية بالنظر في معرفة الدواب الى طريق النجاة منكسرها بلا ايجاب  
 تعليم واما عدم قبول كلمة التوحيد من كثير من الناس فذلك انهم كانوا يقولون  
 غزير بين الله واليسوع بين الله اولادهم فتنفصرون عن الاقرار بالرسالة  
 وببرصتوق الكلمة قوله تلقى ان يؤخذ قوله ان لم يعرفه الله تعالى ان  
 الاعتقاد والى زعم المطابق الثابت قوله بل الواجب الاعتقاد  
 الصحيح المطابق الى الاعتقاد والمطابق الفرض الثابت وهو كحصول  
 بالتقليد **وكن كقولهم** او لم ينزلوا في ملكوت السموات والارض  
 وكقولهم فانزلوا الى الارض لانه كيف في الارض بعد موتها وقد امرنا  
 بالنظر في دليل الصانع وصفاته والامر للوهاب كما هو الظاهر المتعارفين  
 وايضا لما نزل قوله تعالى في خلق السموات والارض واقتلاف الليل  
 والنهار لايات لا اول الايات قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكن ان  
 مضغها بمنزلة كيبه ان جاني فيه ولم يتفكر فيها فقد وعدتكم التفكير  
 في ذلك لا بل المعرفة فهو واجب اذ لا عذر عن تذكر الواجب وقدا اجاب  
 عنهما بعض الفضلاء بانها طينان غير قطع في الدلالة على وجوب  
 النظر لا سيما في الامر بالوهاب وكون الخلق المنفصل من قبيل اللاحاد  
 لان نعمه على العبد كثير فان كل عاقل اذا رجع نفسه بربه لمز عليه

من الملهمة  
 عليه

الله

من الملهمة

من الملهمة

من الملهمة

نعمها ظاهرا وباطنا اصلية وفرعية وقيته وجليته روحانية وجبرانية  
 مما لا يحصى كثر ولا شك في انها ليست منه ومن المعلم لزم ان نعم عليه  
 بمنزل عن النعم لو لم يلتفت الى منيعه ولم يعترف له بانعام ولم يزد  
 يكونها منفي في نفسه ولم يتغيب الى مدحاته اصلها ذمة العقلاء فالحق انهم استحسنوا  
 سلب تلك النعم عنه ولا يخفى للوجوب العقلي الا ذلك فيكون شك في  
 واجبا عقلا لان دفع الخوف عن النفس واجب عقلا لانه اذا لم يكن  
 الخوف بمنزل عن النعم فداراد منه الشكر عليها وانه ان لم يكن سلبا  
 عنه فيحصل له خوف العقوبة بسلب النعم وموتها ورعي دفع هذا  
 الخوف الذي هو موضع ناضرة فان لم يدفعه كان مستحقا لان نعمة العقلاء  
 وشكر الله تعالى يتوقف على معرفة تائه اذا لم يعرف لم يتصور ان  
 يشكر ويعرف تائه يعلم انه على اراد الشكرام لا ويعلم ايضا انه كيف يشكر  
 فيندفع الخوف ويتم الشكر فيكون معرفته تعالى ايضا واجبة عقلا فان  
 ما لا يتم الواجب العقلي المطلق الا به لان واجبا كوجوب **ومن الملهمة**  
 الا بالنظر لانها ليست ضرورية قطعا بل بل كسببه متدقة عن النظر فيكون  
 الشكر ايضا واجبا عقليا لانه ما لا يتم الواجب الا به فيكون واجبا كوجوب  
 قوله وسببان الكلام في ان حكم العقل بظان حسن الاشياء وبقبحها بط قوله  
 فان ما لا يتم الواجب الا به اذا كان غير مقدور للمكلف كما هو الحال الوقت للصلوة  
 فانه لا يتم الصلوة الا به مع انه ليس بواجب اذ ليس بمقدور للعباد كما هو  
 حال حكماء الهند فانهم اذا ارادوا دخول شئ من الحديقة وعجزوا عن  
 فتحها اليه وسلكوا او كسروا عليه وانقطعوا عما يعتقدون عنه بالكلية حتى  
 حصل لهم مكلوبهم **كما هو حال اصحاب التصوف** فانهم قالوا انهم  
 النفس بالحي ملكات ويزيدون عن الكدورات البشرية والعقائ  
 الجديدة والتفجيرة الى الخضوع القمعية والنزاهة الطولية والمداخلة على الذكر  
 والطاعة لغير العباد الحق الخ لا كونه حولها ثابته ربيته واما  
 اصحاب فيعرفونهم في عقابهم الشكوك والشبهات النافية من



اوله ان الخصم واجب بان كل ذلك يحتاج الى معرفة النظر فان التايد بالتعليم  
لا ينكر النظر بل يقول هو وحده لا ينفرد المعرفة بل يحتاج الى افاوتها الى قول الامام  
والالهام مع تقدير بغيره لا ينافي فواجبه انه من الله فكيف هذا ومن غير ذلك  
بالا لا بعد النظر وان لم يتدرج مع تقديره وكثير من وكذا الخلل في التصفية  
الا ينكر لزراعة المصلحة من المصلحة والمشاري بوجه الى عن يد باطله  
فله بد من الاستعانة بالنظر واجب ايضا بان المراد انه لا مقود للنظر  
طرق المعرفة الا بالنظر فان التعليم والالهام من فعل الغير فليس شي منها  
مقدور النفا واما التصفية كما هو حق فيحتاج الى ما يتدافعه ومخاطبات  
كثير فليكن بها المحتاج في حكم ما لا يكون مقدورا واجب ايضا بان  
يخص وجوب النظر في المعرفة لمن لا طريق له اليها الا بالنظر وذلك بان  
لا يكون ممكنا الا منه فجمهور الناس اذ من عرف الله بك بعض الطرق  
التاوي الى بصره الى معرفته لم يجب التوا عليه **واجب** التوا بين  
على استئالة التكليف بالحق لان كذا ما يتوقف عليه الواجب المحقق  
واجبا كوجوبه على تقدير استحالة التكليف بالحق فاذا جاز اللازم جاز  
المكروه فاذا اشتهى امتنع وانما قلنا اننا يلزم ذلك على تقدير استحالة  
التكليف بالحق لانه اذا توقف واجب مطلق على شيء ولم يكن ذلك الشيء واجبا  
بل واجب التوا ففرضنا انه في زمان تتركه وعدمه لا يجوز لنا لا يثبت ذلك  
الواجب واجبا وان لم يكن واجبا مطلقا وقد فرضنا كذلك بتركه ان كونه  
باعتنا مع وجوبه فيلزم ان واجب ابتداء الموقف في حال عدم الموقف عليه  
وليس ذلك الا تكليفا بالحق وهو عندنا جائز وجوابه لزم التكليف بالحق فيجب  
عقله اذ لا نأيد فيه اصلا لاني المأمور به ولا في الامر وبالحل بناء على كلامهم  
على ما عدتهم ولذا نرى ان يقولوا لان لزاما مع الموقف في عدم  
الموقف عليه **م** وانما الخ ابتداء عن شرط عدمه لاني زمان عدمه والوقت بينهما  
ما لا يثنى على ذلك فطاعة **و** اعرض عن علم دليل المعنونة ايضا بانه مجموع له  
انه لو كان وجوب عقلي لثبت قبل البصنة ولا يشبهه في العقل

سئل عن وجوب النظر في معرفة الله تعالى  
فالجواب نعم بان النظر في معرفة الله تعالى  
واجب لان معرفة الله تعالى هي الغاية  
التي لا غاية لها ولا نهاية لها  
ولا يمكن معرفته الا بالنظر في خلقه  
فان النظر في خلقه هو الذي يوصل الى معرفته  
فواجب النظر في معرفة الله تعالى

افضاه ما لزم من عدم وجوب  
مالا يتم الواجب المحقق لانه  
يجوز به التكليف بالحق

وساير ما ذكره من وجوب النظر في معرفة الله تعالى  
واجب لان معرفة الله تعالى هي الغاية  
التي لا غاية لها ولا نهاية لها  
ولا يمكن معرفته الا بالنظر في خلقه  
فان النظر في خلقه هو الذي يوصل الى معرفته  
فواجب النظر في معرفة الله تعالى

ان فهمه كان وجوب عقل من غير يقيد بالنظر او غير انما رايان هذا الامر  
يقول على عدم وجوب شيء من الاستبنا في الامور

كانا

كانا ان يتركوا الواجب فيلزم ان يكونوا معذبين قبلها وهو باطل بالآية  
**بل** يلزم التعذيب بترك الواجب عندهم اعني المعنونة لانهم لا يجوزون  
العقد وقدا بان يعلم ذلك بان بالمراد التعذيب الديني او المراد  
التعذيب بترك الواجب الشرعي ولا يلزم من ذلك شيء التعذيب بترك  
الواجب العقليته واذا بان المراد بالرسول في الآية الكريمة هو العقل  
لا شرا كذا في الهداية واجيبوا بان كل واحد من حمل الرسول مع العقل  
وتعذيب التعذيب بترك الواجب الشرعي او بالديني فذلك الاصل  
فلا يجوز صرف الكلام اليه الا بالدليل ولا دليل منها فلا يجوز ان يترك  
شي منها **ف** يدور فيلزم الاتي **و** الجواب ان يقال للمكلف  
الامتناع عن النظر لما لم يجب النظر لما لم يعلم وجوبه كما زعمتم  
وجوبه بالشرع ثابت في نفس الامر سواء نظر او لم ينظر وسواء علم  
وجوبه او لم يعلم فقلنا ان يقول ليس كل الامتناع عن النظر لانه واجب عليك  
شرعا فتعيب عليك الايمان به البسوخ لكن اعماله لا يقال في يلزم  
تكليف الغافل لعدم علمه بالوجوب انما يقول الغافل الذي لا يجوز  
تكليفه انفا من لم يهتم الخطاب لم يترك له انك مكلف بكذا او مالا فانه قد  
قوي بالتكليف وليس من تكليف الغافل في شيء الا يرى لزم الكفار مكلفون  
بالايمان اجماعا مع غفلتهم عن وجوبه **ف** قلنا لو وجب النظر بالعقل  
ان كما يبطل هذا الدليل فذلكنا يبطل من مبكم ايضا فامر بواجبكم فهو  
جوابنا ايضا وقدا بان المعنونة عن هذا الاشكال بان النظر بان  
قد يكون فطرية القياس الى فقايا قياساتها معها فلا يتكلف انفسها  
عن ملاحظتها اذ انته عليها ومن علمتها وجوب النظر عقلا فاذا انته  
المكلف عليه انتظم له بلاء تكلف قياس وال عليه فلا يكون له  
الامتناع عن النظر بخلاف ما اذا كان وجوبه شرعا اذ يتوقف  
على نبوت الشرع المتوقف على صدق الرسول المتوقف على علم دلالة  
المعجز كما مر وزد مع المعنونة بان وجوب النظر عقلا ليس من الفوت بيا

واجب النظر في معرفة الله تعالى  
واجب لان معرفة الله تعالى هي الغاية  
التي لا غاية لها ولا نهاية لها  
ولا يمكن معرفته الا بالنظر في خلقه  
فان النظر في خلقه هو الذي يوصل الى معرفته  
فواجب النظر في معرفة الله تعالى

انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه

انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه  
انما يضع النبي المكلف ففقد العلم بوجوبه







معدومة بقوله والاصحاب يعني الاشاعرة قوله الذين لا يثبتون الحال  
ولا يتدلون ايضا بنبوت المعلوم المحقق قوله متحقق في الحال انما  
اعتبر فيه في الخارج لانهم لا يقولون بالوجود الزماني قوله ومن اقبأنا  
بمعنى الاشاعرة مع الذين يثبتون الحال ولا يقولون بنبوت المعلوم  
في الخارج كالتفريق بين قائلين بنبوت الحال قولاً مستمداً وامام  
الكرمير فانه قال به اولاً فانه رجع آخر **ار** لا يكون كقوله تابعاً  
لحقق غيره فان قلت فخرج الاعراض عن المذهب لان وجود العرض  
مستغنى بالموجود وهو معتبر في ذاته وجود قطعي فيكون وجوده  
موفقاً على المذهب فيكون كقوله تابعاً لحقق غيره فلا يكون موصوفاً  
قلت للاعراض حق بغير رذوائها بل كقوله يتحقق عين الحق  
في نفسه لذلك لا يغير لاه فافهم **فان** الذات ليست كالحال لان  
الذوات بل الامور القائمة بنفسها اما موجودة او معدومة لا غير  
او لا يتصور كغيرها بغيرها فلا يكون **حالا** **ار** **الترتيب** عن  
الاصحاب التي غير موجودة فان قلت والذات التي ترتبت عنه قد فزع  
بقوله لا معدومة قلت نعم هو ما صدق عليه المعلوم لكن في  
الكلام على ان المذهب يجب تأويله للمعروف بحسب المذهب ومن  
المعروف ان الصفة التي غير موجودة ولا معدومة بحسب المذهب اعم  
من القائم بالموجود ومن القائم بالمعدوم فاصرفنا بالقائم بالموجود  
عن القائم بالمعدوم ولذلك ما صدق عليه المعلوم حتى وان كان  
المعروف تاماً لم يمتنع ان الصفة من المعنوية فليكون بنبوت  
وبانضافه بالاحوال حال المذهب فعلى هذا لا يلزم من قيام الصفة  
الغير الموجودة والمعدومة بالمعدوم كونها معدومة كجواز كونها  
حالا فليست فعلى هذا يخرج الحال القائم بالمعدوم عن تعريف الحال بغير  
القائم بالموجود فيه فلا يكون تعريف الحال جامعاً لافراد قلت ليس  
المراد في تعريف الحال بغير القائم بالموجود لغير قيامها بالموجود وانما

قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب

من المذهب

قوله والاصحاب  
يعني الاشاعرة  
قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب

قوله والاصحاب  
يعني الاشاعرة  
قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب

مع انه لا يكون قائمة بالمعدوم بل المراد ان يكون قائمة بالموجود  
في الجملة ولذلك كانت قائمة بالمعدوم ايضا فلا يلزم خروج الحال القائم  
بالمعدوم عن تعريف الحال بغير القائم بالموجود فمع قوله قبل  
هذا ان القائل بموالاة كسبي قوله على راي الاصحاب انهم لا يقولون بان  
المعدوم ثابت فعلم اما المعنوية فلا يستقيم على اصلهم لانهم قالوا  
بنبوت المعلوم وبانضافه بالاحوال حال المذهب **كقوله**  
فاننا عند المعنوية القائلين بنبوت المعلوم وبانضافه بالاحوال  
حال المذهب من الاحوال الحاصلة للذوات حال وجودها وعدمها  
لكن هذا الاستقامة على راي الاصحاب الذين لا يقولون بنبوت  
المعدوم ليس مستقيماً لانه كما يستقيم على راي موالاة يستقيم ايضا على  
من المعنوية راي من اثبت المذهب لكن لم يقل بانضافه بالاحوال **كالمعنع**  
فما لم ينسب هذا اول ما في شرح المواقف وهو المنسب الى المذهب لان  
الحال كما يحرم من زيف وجعل من يافوت وانسان في راسه قد جعلوا  
من المنسب مع انه ليس بمنسب فكون المنسب عندهم اعم من المنسب الا  
لنفس الحال ولذلك كانت ممكنة عند الاشاعرة لكن تمنع من جعله عند  
المعنوية **فان** القول بتاويل المنسب للمعنع مع مذهب المعنوية لا على  
مذهب الاشاعرة ويؤيد ما قلناه قولنا **ار** في شرح التمهيد  
بنت ايها كسبي في الاعيان مع عندهم بغير المعنوية بعد قوله والمنسب  
غير ثابت اتفاقاً **والمعدوم** اعم من المنسب لان المعدوم يقتضي  
الموجود الذي هو اخص من الثابت الذي هو نقيض المنسب وقد  
ثبت لنقيض الاخص اعم من نقيض الاعم فيكون المعدوم  
الذي هو نقيض الموجود الاخص من الثابت اعم من المنسب الذي  
هو نقيض الثابت الاعم من الموجود **الكرمير** كذا استدل بالكرمير  
وعلى من ينسب ظاهر هذا التفسير يخرج جميع الاعراض عن الموجود  
يرفع في الحال وكلامها بذا اذا استدل بالاستقلال بالكرمير على

فكون الاشاعرة  
من المذهب  
قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب

قوله والاصحاب  
يعني الاشاعرة  
قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب

قوله والاصحاب  
يعني الاشاعرة  
قوله الذين لا يثبتون  
الحال لا يكونون  
بالاصحاب



وجه بطل الاعراض وتعلل في الاستقلال بالثابتة ان يكون له  
نفس وان كان ذلك الكون النفس متباعد عن غيره وموقفا عليه ان  
اذا نظرنا اليه نفس وجوده كانيا وان كان قد استقام من غيره  
واكواره والاعراض كذا وانما الحال فليس له كون بهذا المعنى  
اذ ليس اذا نظرنا اليه وجودا له كونا حقيقته في نفسه ولو كان وجوده  
ذلك الكون له في نفسه حقيقة من غير كاني الاعراض بل الوجود في نفسه  
حقيقته لمجرد الحاصل ان يتبعته الاعراض في وجودها لموضوعاتها  
ليس كمتباعدة الاحوال في كانيته بل كاني لان الموضوعات للاعراض  
تلاصقها بواسطة في البسطة لتفصيل وصف الشيء ليست بل  
الموصوف بذلك الوصف حقيقة بل الموصوف به حقيقة ذلك الشيء  
وليس للواسطة في البسطة الا السببية كقول ذلك الوصف  
لذلك الشيء حقيقة وانما الحاصل للاحوال فاما بلا صفة كالسطة  
في العروص تكون الاحوال وكقربا لان الواسطة في العروص كتحصيل  
شيء لا فري الموصوف بذلك الشيء حقيقة وانما سببية الشيء الى  
ذلك الامر سببية بطريق الملازمة في التحقيق فتد كفتوا في عدا حال الاشياء  
من التحقيق الكاين في الخارج بهذا القدر من سببية الكون اليه بطريق الاحوال  
الملازمة والتعلق وما راوا من ظهور التحقيق انه لا يكون للاحوال  
حقيقة عن التحقيق اذ هو الاحوال من التبع وتسمي المعلوم  
الى الكاين في الخارج والى غير تامل والله اعلم بالصواب  
كل ما يعرف ان يعلم ان كذا راوا بالعلم العلم بالكنه فلا يندرج الزا  
في القسمة لانه لا يمكن العلم بكنهه عند علمه وان ارادوا العلم بوجه  
فلا غم ان شيئا ما غير معلوم لنا بوجه ما بالفعل وافضل في القسمة  
لان كل ما هو افضل في القسمة معلوم لنا بوجه ما بالفعل ولا افضل  
بالمفسر اعني صحة المعلومه فتأمل فان اجاب عن الشك ان  
اذا اخبرنا من اجاب عن الجهر المطلق والله الباوه

١٢٦٢

لوجود الاعراض وكيفية  
لان الواسطة في البسطة

لانه لزم ان له كقاي وايقنا الموضوع اما ان يكون وهو لا يشب  
عليه آتاه وبذلك منه احكامه فهو الموضوع الخارج والعيني او لا وهو  
الموضوع الذهني والكل في قوله لا سبب اقرا بل عدم قبول العدم لذاته  
لا سبب اقرا بل قبوله العدم لذاته اعلم لتعبيد الواجب قوله  
لذاته اقرا زعم الواجب نفي وتعييد الممكن بذلك ليس اقرا عن شيء  
اذ لا يمكن بالغير بل هو رعاية للموافقة وانما يكون الامكان متباعد  
الذات كالوجوب قوله والى ما لا يكون كذلك انما لا يكون في موضوعه  
سواء لم يكن في محل او كان في محل لا يكون موضوعا **واستزاد بقوله**  
ما قل فيه عن السببية وفي المواقف فتد لنا تقدم ما قل فيه اقرا عن  
الصورة لكن لكل وجه اما ان رج فتد نظر الوجود فمذا العدم  
في تنبيه الموضوع وفي تنبيه انما يعنى هذا القيد للاقرا عن السببية  
لا غير وانما صاحب المواقف فتد نظر الوجود في تقييد الممكن الى ما يمكن  
حالا في موضوع والى كون الكلام في الحال لا المحل وانما ما قاله المحقق  
من ان تعريف الموضوع بالمحل الذي يكون مقوما كاني ان يتوقف عليه  
وجوده فتد ر فيه لصدق قع السببية ايضا فالاولى لتد ر فيه  
الحال المستقيم في نفسه المقوم للمحل فتخرج السببية فتد ر فيه المقوم  
قالوا لا يصحون سريكة على السببية فتكون تقدم السببية بالصورة ولا  
يكون تقدم الصورة بالسببية نعم يتوهم ذلك من قولهم الصورة لا يوجد  
بدون الشكل الذي يحتاج فيه الصورة الى السببية لكن يحتاج الى السببية  
فيه من الصورة المعينة لا الصورة ما والى يحتاج الى السببية اليها ويكفر  
شريكه على السببية من صورة ما لا الصورة المعينة على انه لا يلزم  
من عدم وجود الصورة بدون الشكل فتد ر عليه حتى يلزم  
توقف الصورة ايضا على السببية لان غايته التلازم والمعينة فلا  
يلزم من احتياج الشكل الذي مع الصورة الى السببية احتياج المع والآخر  
الذي مع الصورة اليه **فتد الموضوع الى ربي** اولا يشهدون



المحدث الذي قبله وقسم المحدث الى متخير ان شاء الله تعالى المحدث الذي قبله  
 ببالذات احراز اعيان العوض فان المعنى بالمتخير المتخير الى ان لا يمتنع  
 والعوض قابل للالات ان امكنه على سبيل التبعيته وقيد الات ان  
 يكونها حسنة لان المحدثات على تقدير وجودها قابلة للات ان العقلية  
 وانما قلنا اولى لان المطلق ينصرف الى الكمال والاحال في المتخير وهو  
 العوض يقع باطلول في المتخير ان كلف به بحيث يكون الات ان امكنه اليها  
 واحد كاللحم مع العكس فان الات ان الى احوالها غير الات ان الى الكاف  
 دون الحاد مع الكون فان الات ان ليست واحدة فان انما ليس بالذات  
 الكون اصطلاحا وان كان حاله فيه لغة وما ذكرناه تغيبه للكل في  
 المتخير فلا يمتنع عليه انه لا يتناول طول صفات الواجب في ذاته  
 فالاول ان يتغير بالاختصاص الناعت **والمتكلمون** قسموا  
 وكان الاولي تقدم هذا التقسيم على تقسيم الحكماء لانه تقسيم لكلامهم  
 ولكن لما كان هذا التقسيم متفرعا عن القول بنسب الوجود الزم  
 قدم تقسيم الحكماء في ابناات تقسيمهم لا شتما له على الوجه الذي  
 وهو المحدث الذي اياه وهو قسم ثالث من احوال وهو المسمى  
 بالمحدث قوله لم المتكلمون انما لو المحدث اياه ان اكثرهم وكثر ايمانهم  
 مقام الكل قال في شرح التبريد وقد اقلنا ان المتكلمين ومن المواقف  
 ولم يثبت وجود عندنا فقيم من فنع بعدم بئونه ومنهم من جزم بان  
 قال بطل عند من قال بامتناعه كيف يجمع جعله فيما في الموضوع وذلك  
 جعل قسم الشيء تماثله تلك المحدث المذكور ليس فيما في رجا للموجب  
 بل هو قسم عقلي له وان كان مستجيلا في احوال لم اعلم انه كيف لا يثبت  
 وجود الحوادث الغيبية المتخير وغير الى حال فيه عند المتكلمين وقد اثبت  
 بعينهم ارادة فادله لاني محال لانه لا يتقدم به ثم كلف بلزم ان يكون محال لحوادث  
 ولا يمتنع الامتناع فيما صفته كما يجوز **لانه** لو كان المحدث الذي  
 وايضا قد استدل عليه بان هذا هو صف افق صفات الباري

البهائم

في المحدث الذي قبله  
 في المحدث الذي قبله

فان من قال عن الباري لا يجاب الا بهذا الوصف فلو كانت فيه عينا  
 كانت ابعث في الحقيقته فيقدم الحوادث او حدوث القدم و  
 الجواب لان هذا الوصف هو صفته بها بل افق صفته اما الوجوب  
 الزماني واما كونه موجد الكل ما عداه او القدم او لا بل ان كان فيها غير وارث  
 وعود كون هذا الوصف افق صفته لا يخرج عن معاول لانه كونه انفس  
 صفته انما يتم اذا ثبت انه ليس هناك موجد لحوادث لا يكون متخيرا  
 ولا لا فينوقف مقدمه الدليل على بئوت المحدث في بئونه بها وورثها  
 في المواقف ويكتفي ان يجاب بان كونه افق صفته انما يتم بئوت  
 انما ليس هناك موجد لحوادث لا يكون متخيرا ولا لا فينوقف مقدمه الدليل على بئوت  
 هذا دورا لانه قد توقف الشيء منفصلة على نفسه محالة تامل في **الاول** في  
 نفقور الوجوه انما تقدم كسب الوجوه على ما يرد الامور العارضة لكونه  
 اعم منها فيلزم كسب وقيل لا يتصور اصلا لادامته ولا كسبه  
 الا الزم اجتماع دليله فيكون لنفسه موجد فلو فصل فيها ما عليه الوجوه  
 يلزم ما ذكرناه وجوابه منع مماثلة المهمة الذاتية والخارجية مع لزوم الحكم  
 بامتناع التصور من غير التصور وقيل بدني وهو المختار **والجواب** لو جزم  
 الوجوه اما استدلالا لا محالة سر من ان يرد اعم التصور صفته خارجة  
 عنه في زان يكون مذكورا بالبرهان واما تنبيهه بناء على ما قبله من ان الحكم  
 ببداهة وقول ابعث بدني كمن قد يحتاج في الامور البدئية الى تنبيه بالنسبة  
 الى بعض الماديات **والقاصد** في الوجود وجوده لانه لا يمكن ان يكون  
 للمقيد بالهوية قوله المتصور بدنه لان من لا يتدرع الكسب حتى  
 البتة والحقبان يتصور وجوده قطعا قوله وجزم المتصور او لو كان  
 كسبا من اجل تعريفه لكان ذلك المتصور ايضا محتاجا الى قول التوفر  
 فله يكون بدنه والبرهان عنه لان لزوم وجوده حقيقة بكنهه متصور  
 ببدنه قوله فليست له الوجود في معنى واذا مشتهر فضلا عن كونه  
 ذاتيا لما كنهه وعن كونه طبيعة نوعيته **والجواب** فلانه مقدرا بالاشيك

لا نقاضا في كونه  
 صفاته لا نقاضا في كونه  
 صفاته لا نقاضا في كونه

في المحدث الذي قبله  
 في المحدث الذي قبله



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل زمان ومكان  
 لا يتغير ولا يتبدل  
 ولا يتأثر بالزمان والمكان  
 ولا يتغير بغيره

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل زمان ومكان  
 لا يتغير ولا يتبدل  
 ولا يتأثر بالزمان والمكان  
 ولا يتغير بغيره

لذا يتصور بطلان على لزوم التمسك بكون الوجه مستند في دعواه أقرم الى  
 كونه شكلا وليس كذلك بل التمسك انما يتوقف على الحكم واما المنكسر  
 فبعبارة الالكون متواليك ومستمرة في نوعها الا ان الحسن الاسود والاباح  
 البصر من المعشنة فلم يصب مع كونه جزءا على راي هؤلاء والمتمثل  
 بالتشكيك على الافراد وان كان عند حقيقة الافراد لولا انه في وجه  
 حقيقة كل فرد فرد فلا تم للالتصيص بسلطته وان اراد انه ليس بواحد  
 في كل فرد فرد وجزا ان يكون وافلا في البعض ويكون هذا في انفراد  
 تصور الوجه **قوله** وتصورها غير تمام وليس لبيان بداهة بل في  
 التصورا وفل في ما هو المقصود ولذلك انصرف صاحب المرافعة والمجهر  
 على ذكر تصور الوجه والعدم قوله المستلزم لتصوره الا شئنا ان  
 بنا على ان انما يتصور نفس الا شئنا ولذا لا يتصور ما المتعارف به  
 قوله ان كان بدنيا مختلفا على ما يدرك في الامام في التصديق البدني  
 قوله لم يجز ولكن ان يقول ايضا لم يتصور او مصادون حيث صدر المدعى  
 وهو بداهة تصور الوجه جزءا من الابل والحوار عن الحق لئلا  
 هذا التصديق حاصل لمن لا كسبه له فتكون في حق دعوى الحكماء  
 بان يستدل ببداية الوجه باعتبار انه جزءا من هذا التصديق على بداهة  
 باعتبار خصوصية **قوله** وان لم يكن بدنيا مطلقا ان يكون الحكم بعد  
 تصور الطرف في هذا التصديق بدنيا غير متناه الى الاستدلال سواء  
 كان الطرف مستقرا بداهة او كسبا على ما هو ان الحكم في التصديق  
 البدني **قوله** والامم بدلا انه كمثل انما لم يتولد ان اذ لم يعلم المستدل  
 كونه بدنيا نجم انما يكون فيكون بعض اجزاء كسبه وان يكون  
 ذلك البعض تصور الوجه ومع هذا الجواب لا يعلم من بداهة دون  
 بداهة تصور الوجه فلا يكون ذلك البديهي مستلزما لكونه ما قبل  
 هذا الافتراض فقط لان عدم العلم ببداية لا يستلزم عدم  
 البداهة بدورها ان يكون بدنيا وان لم يعلم بداهته وجه الرفع

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل زمان ومكان  
 لا يتغير ولا يتبدل  
 ولا يتأثر بالزمان والمكان  
 ولا يتغير بغيره

بكره

اذا

انه كما يجوز البداهة كجزا ايضا عدم البداهة ومع هذا الافتراض  
 لا يتصور المستقل **قوله** وانما لنا بل ان يقولوا ويمكن ان يجاب عن  
 هذا الذوابان يقال لزم هذا التصديق حاصل لمن لا يتصوره  
 الكتاب اصلا فلا بد ان يكون تصورا بداهة ضرورة قوله  
 في ان انا موجه او معدوم وكل منهما محتمل انما يصح عند الحكماء  
 النافذين للام والحكماء **قوله** واما انما فلا يمنع تركب الشئ المجهول  
 بنقيضه كذا رانه معدوم ولا انما استحال تركب الشئ المجهول  
 بنقيضه انما انما ان تصيب الشئ بنقيضه او تنقذه به وحصره  
 بالاول لما قبل ليس بشئ **قوله** لعدم تصور طرفه على الوجه الذي  
 يتوقف عليه البرز قبل فعله هذا يتوقف جزؤه على ث راجع بتدور  
 به رافه على وجه يتوقف عليه البرز والوجه المذكور اقبه فلا ينفرد  
 تصورا والكراب لرافته البدني الى التنبية بالنسبة الى بعض  
 الاذمان انما هو لتوقع فقاء وذلك لا يتصوره فقاء تصور رانه بغير  
 التنبية في التوليات راجع وانما فقاء بالتدقيق لاجل تصور رانه تنبها  
 على لرافته البدني اعني الاوليات يتصور فيها فقاء وتوقف  
 فقاء على **قوله** فالمنع والمعاوضة لا يكون في حق قبل من البنية  
 ان ليس كل شئ متبها على كل شئ بل لا بد من ان يكون متبها في خصوصية  
 وشرايط معينة فاذا منع حصول تلك المتبها والشرايط لم يترتب  
 عليه المنع كماله يترتب على الدليل اذ منع من مائة ما هو المنع  
 منه وكذا عند من ينافيه في خصوصية المنع والمعاوضة بغير التنبية  
 في لوجه له وان تعلم لزم المقصود بالاستدلال اثبات المدعى في  
 نفسه اعني اثاره بنبوته في نفسه فاذا منع او عورض اجتمع ان وقوعها  
 والافات المقصود بالكنية واما التنبية فلم يقصد به اثباته لغيره  
 بالمنع والمعاوضة بل زبنيه الراجح لنبوته فاذا منع او عورض فقاء  
 تنبها له ولا ينفرد ذلك بنبوته المستغنى عن الاثبات عند له لا يكون

وانما فقاء بالحق في الاذمان  
 مع عدم الدليل على المنع فقاء  
 منع الاذمان من انشاء الدليل  
 انشاء الدليل في نفسه بالانشاء  
 بغير الدليل الا عدم العلم  
 بالبداهة



كثر نفع لعدم قدح في بدت المدعى لانه لا يجدى نفعاً أصلاً فله من الممكن  
 والحكمي إلا أنه مشكك عند الحكماء ومتواطي عند المتكلمين قوله وقالهم  
 الشيخ ابداً حسن الاستدلال ومنعوا وادوا بحسن البصر من المعقولة  
 وانبا عنه وهذا قولنا إذا علم اقتضاها في غاية إذا لم يعلم فلا  
 سند لم تأمل قبله فزمننا بوجه سببه قبل لزاراد الجزم بما هو الرضوخا  
 المتخالف للذوات مكلف فلا يجدى نفعاً لأن منعدم افتداه ليس الوجه  
 المشتهر كذا لزاراد الجزم كفضوضه ذات منها بعينها فتداه البطلان  
 لانه منزه وفيها لا محذور بها ولزاراد الجزم على آخره منعدم ويدفع  
 بتخصيص الدليل ومولنا لزاراد الجزم بوجه يمكن وجزنا من ذلك ايضاً  
 بان عكسه جوهراً مثلاً فلا يمكن ان تجزم في بان العلة مرصود وبانها  
 ففوضه الجزم فاذا فرضنا زوال اعتقاد ففوضه الجزم باعتبار ان  
 العلة ففوضه العرض وجدنا الاعتقاد بان العلة موجود باقياً  
 حاله لم يتغير ولم يتبدل باعتقاداً فافضل فلا لزاراد الجزم مشتهر  
 معنى لم يتغير ذلك قطعاً مع التردد في كون سببه جوهراً فان قيل  
 يجوز لزاراد الجزم الوجود مشتهراً بنزجهم الموصولات لكن يكون مشتهراً  
 بين بعضه واما الممكنات ووجه ابداً ان يكون مخالفاً لوجود الممكنات  
 فلا يتم الشرطية اذ يجوز التردد في لزاراد الجزم جوهراً او عرضاً فالجزم  
 بوجه العلة اجيب بانه لا يجوز التردد في لزاراد الجزم واجبه او ممكنه  
 قال الجزم بوجهه وليس كذلك فلا تخفى عليك لزاراد الجزم لو تذكرنا لزاراد الجزم  
 له اولاً وهو دور النفس كجب ان يكون مشتهراً بين الافام  
 ضروري وذلك لان التفسير من تخص الى مشتهر وهو يتبع لزاراد الجزم الى انعدم  
 كل قيد مخصوصه بما معه اما متفاهل او غير متفاهل فيحصل من انقضاء  
 كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتهراً بين افامه اذ لا ينفك العتود  
 مثل الثاني والعاقل يكون التفسير متفاهلاً والافام بنيانه واذا كانت  
 مثل الالف والعاقل لم يكن التفسير متفاهلاً والافام متفاهلة

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

فبذلك من استنراك الموصوفه بينها استنراك الوجود بينها جواب  
 مقدر مقدر الدليل ان المدعى استنراك الوجود والدليل ان استنراك  
 الموصوفه فاجاب بانه اذا دل الدليل على استنراك الموصوفه فتدول على  
 استنراك الوجود لان استنراك الموصوفه بدون استنراك الوجود لا يستغني  
 بك لكونه متفاهلاً بوجه بانه من الحكماء اما من المعقولة فلا لان صدق  
 لا يقتضي صدق ما فذا لا استغني عندهم لان انه في منكم عندهم بدون قيام  
 الكلام به اما اذا دل بطريق الاكراه منهم على الشيخ فصحيح فالاول ان يقال  
 ان نفس الوجود الى وجود الارب ووجه الممكن ووجه الممكن الى وجود الجزم  
 كوجه الجزم كوجه الجزم كوجه الجزم كوجه الجزم كوجه الجزم كوجه الجزم  
 اما لزاراد الجزم من الوجه الاول لا استنراك اللفظي فانا اذا قلنا ان الوجود  
 قد تدوننا في معنى الوجود تدوننا اذا زال اعتقاد بعضها الى بعض نال  
 اعتقاد معنى الوجود الاول الباقى في الحالتين بل تدوننا زوال المعنى  
 عن الوجود المشتهر بين جميع الموصوفه فيكون الاستنراك اللفظي لا  
 واما لزاراد الجزم من الوجه الثاني الاستنراك اللفظي فلا ينفك في قسمه الوجود  
 الى ما ذكرتم الاستنراك اللفظي كما كفى في انفس العتود الى منوماته مع  
 ليس مشتهراً كما معنوا بينها بل لفظياً وهذا الاعتراض ليس بشيء  
 فانا لو قطعنا اياه اما وجه كونه جوهراً عن الاعتراض عن الوجود الاول فبان  
 يقال في نعم لزاراد الجزم بان حاله مع قطع النظر عن لفظ الوجود والعدم  
 بوضعه وانما يختلف باختلاف اللفظ فوجب ان يكون الاستنراك معنواً  
 واما علم الوجه الثاني بان لزاراد الجزم الوجود قسمه عكسها لا ينفك  
 مع وضع اللفظ والعدم ولا يختلف باللفظ المتفاوتة وممكن فيها قسم  
 العقلي الدابر بين المتشابه والابتداء بخلاف ذلك الذي ذكرتم من النفس لزاراد الجزم  
 اللفظي كنفس العتود فانه منوف على الوضع والعدم به وتختلف حسب  
 اختلاف اللفظ ولا يمكن فيها الحكم العقلي فالاستنراك المعنوي واجبه  
 في القسم العقلي وهذا وقد قيل التفسير في مثل العتود انما هو باعتبار

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود

لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود  
 لا ينفك العتود



في انقسام الوجود  
في انقسام الوجود

تأويله بالحيث يتبين الغيب فيقول ان الاشياء كالمعنوي ولولا هذا التاويل  
لما تروى بالانقسام وتروى بالانقسام في الوجود في الوجود  
وتما تقدم ظهر لك وجه فناء قول الشريف في ما شبه الكتاب في قوله وتروى  
في كونه واجبا او جوبا او عريا مع بقاء اعتقاد الوجود في الاحوال ثم فانه  
يعتقد لوجوده نفس الماهية كيف يعلم بقاء اعتقاد الوجود في جميع الاحوال  
تعميم الحكم لفظ الوجود بالاشياء كالمعنوي مع الجبرم والعرض لا  
بالاشياء كالمعنوي الذي هو محض النزاع وجه الظهور لان روح قد اورد  
هذا التاويل بعينه مع جوابه فكيف يرد الشك فضلا عن ايراد مع  
عدم ايراد جوابه مع تأمل وانته المنعاج **قوله** يبطل الحكم العقلي  
بين منعدم الوجود وسلبه لان منعدم التقسيم في الشيء اما موجود او غير موجود  
او ليس موجودا اصلا وذلك ليس **قوله** اصلا يجوز ان يكون موجودا او غير  
فان اقرنا **قوله** ان يكون الشيء موجودا او غير موجود غير امر محال لان كل شيء  
ان يكون موجودا او غير موجود في نفسه واما لا يكون موجودا اصلا فلا  
يبطل الاكفار العقلي فكل يبطل لان الحكم العقلي هو ما لا يغير والنظر اليه  
بحزم العقل بالاكفار ولا شك لئلا يكون من انما هو بدو اسطة مقدمة  
اجنبية بل امتناع كون الشيء موجودا او غير موجود **قوله** لا يرد هذا  
التقسيم لشيء اما موجود او غير موجود ما من الوجودات او ليس موجودا اصلا  
لم يبطل الاكفار **قوله** الحكم انما يكون متلا فلفظ الوجود وسنوله  
لشك الحكم المستعده الى وضعه بانها فلا يكون هو اعتقاد معنوي  
بل استقرايا لتبني تابع للوضع مختلفا في اختلافه ونحن نحزم بان  
تقسيم الشيء الى الوجود ونقيضه فما يحزم العقل بالاكفار مع قطع النظر  
عن اللغز واوضاعها **قوله** فان كل ايجاب له سلب متبادله وما ذكر  
من عدم تمايز السلب والعدم انما هو بالنظر الى انفسها ولكن لها  
تمايز بين لا يابها ووجودها **قوله** بل يطلب فيما آف وهو ان يكون موجودا  
بوجود آف في غير وجوده وهذا لا يمكن دفعه بان يقال المراءون

العدم الخاص سلب ذلك الوجود الخاص واذا كان كذلك يحزم العقل بالا  
ولم يلزم فيما افترق فيتحقق الاكفار بين الشيء وسلبه لكن الافتقار الى  
متحقق خلافا اذا افترق الوجود والعدم المطلق فان الحكم متحقق فيه كذا  
فيل في تفسير قول ان روح كذا الاحتمال انما شاء من اللفظ لا من  
التفسير نفسه فلا ينافي في حزم العقل بالاكفار بالنظر الى التقسيم نفسه  
فكون الحكم العقلي ثابتا بينهما ايضا **قوله** متفرع على الشبهة انه لانه لو لم يكن  
شكرا كان عينها كما هو منسب اليه لا زابدا **قوله** وشك في وجوده  
واعترض على هذا الوجه بان محصله ان تصور الماهية ولا تصرف  
بوجوده فاما ماهية معلومة ان تصور او الوجود ليس ليس معلوم ان  
تقديره فلا يتجدد الوسط واجيب بان الدليل في ساسته ان رفعه  
التالي لا افترق ان كان زعم المعترض يحتاج فيه الى اتحاد الوسط و  
تفريقه لزم الماهية معلومة ووجودها متكرر فيه فلو كان الوجود عينها  
او دافلا فيها لما شك فيه بل يكون معلوما مصدقا به لان يثبت الشيء  
لنفسه ولما هو ذان له بينه وبين ليس ليس معلوم فلا يكون عينها ولا دافلا  
فيها **قوله** عند تصور الماهية في الخلق المحصور بالكنه فانها اذا كانت  
منعقدة لا يكونها بان يكون ذاتيا بها مجعولة فضلا عن انفسها  
البرها او لا يدرك لشيء ما كانت تصور باعبار تدبير البره  
لا يكونها تصورنا لانها جبرم بها بالبرهان مع زعمهم لئلا يكون  
لها وهذا الدليل لو لم يكن لزم تقبل وجوده **قوله** ولهذا الحكم لا يشك في الوجود  
الذي هو الشيء مع تصور لا يكونه لعدم تصورهم التصور الذي هو الوجود  
الذي هو بل يشكرون مع تصور الشيء وتصور التصور ايضا بناء على ان  
التاويل بالوجود الذي هو الشيء لا يردون به تصور مطلقا سواء  
كان بنفسه بان يكون الحاصل في الذهن نفس ماهية الشيء امثاله  
وشبهه كما في المراتب او امثاله بل يردون تصور تصور نفس ماهية  
الشيء والمعنوي بالمتصور لشيء يعتبر تصور تصور مطلقا وشك في

في انقسام الوجود  
في انقسام الوجود

في انقسام الوجود  
في انقسام الوجود

في انقسام الوجود  
في انقسام الوجود

في انقسام الوجود  
في انقسام الوجود







المخلوق وكان النزاع في كونه غير الحاصية او زائدا عليها بد النزاع  
 انما يكون الوجه الحاص للواجب عنه ام زائدا عليه فاللازم من عدم  
 الزيادة ان يكون الواجب حبالا عن الوجه اى في فلا يكون من كون كثره الواجب  
 للوجه كثره الوجه في الممكنات ليعلم الخلف ولا تنافي لوازم الوجه من  
 حيث هو **وهو** المستفاد من العلة اللائقة الذي هو العروص قال  
 الشريف هذا منع لبطالة الثاني وجه كونه منع له لمولز يقال لا لم بطالة  
 كون كثره الوجه لعلته غير الوجه فذلك لانه يكون ممكنا قلنا انما يلزم  
 امكانه ان لو كان التجرد امرا وجوديا كما في التجرد اعني العروص كذلك  
 فيحتاج الى علة توضحه وليس كذلك فكيف في عدم علة الوجه  
 لان عدم علة الوجه علة لعدم الوجه فتكون علة التجرد عدم <sup>تقبل</sup>  
 الموجب للعروص **لان** الموجب لعروص الوجه للماهيات <sup>بالعدم</sup>  
 مطلقا سواء كانت ممكنة او واجبة فلام لزوم الواجب لعروص <sup>لا يجوز</sup>  
 الوجه فيه لان ذلك مبني على كون الوجه عارضا فيه وهو ممنوع  
 بل هو اول المسئلة فيلزم المصادق **ولما** اراد بالماضي الحاص  
 الممكنة فلا يتبدل **فان** قبل الوجه ليس طبيعته **ان** قال  
 الشريف هذا منع للملازمة مع استندوجهه لئلا يقال لان انه لو  
 كثر الوجه ليجز لعلته غير الوجه فذلك والالكان كثره لذات  
 الوجه والى النزاع الوجه في الممكنات عارض فيلزم تنافي اللوازم  
 للموافق وهو قلنا انما يلزم التنافي من كون التجرد لذات الوجه  
 ان لو كان الوجه طبيعته نوعيه وليس كذلك قوله بد الوجه شكك  
 سند المنع وذلك ظاهر وممكن ان يكون قوله قبل الوجه ليس طبيعته  
 منع لبطالة الثاني وقوله قبل المغتوا الى العلة منع للملازمة  
 فاما وجه الاول ومولز يقال ان قولك لو كثر الوجه لذات الوجه  
 يلزم تنافي لوازم الوجه **س** لكن لان بطالة تنافي لوازم الوجه  
 وانما يكون بالاطلاق لو كان الوجه طبيعته نوعيه لان آثار الطبيعة

انما هو الواجب وتنازل  
 بقدره لئلا يوجب الحاص  
 الماضي

النوعيه لا تخلف وليس كذلك قوله بد الوجه شكك سند المنع وهو  
 واما وجه الك ومولز يقال لان انه لو كثر ليجز لعلته غير الوجه فذلك  
 والالكان كثره لذات الوجه فذلك التنافي هذا بعينه ولكن قلنا ان  
 تقدير كون الوجه محمولا انما يلزم كونه معللا بغير الوجه من انشاء  
 كونه معللا بذات الوجه ان لو كان التجرد من الامور المعقله كالالا <sup>كثره</sup>  
 اعني العروص وليس كذلك لان التجرد عدم العروص والعدم لا يعمل  
 بل يكفي فيه عدم الموجب للعروص لان علة عدم علة الوجه  
 وما يلزم هذا الاحتمال ان منع الملازمة بتقديم في المناظر مع منع بطالة  
 اللازم ومع تقديره ما قاله الشريف الامر بالعكس **ولما** اراد  
 منع الملازمة في قوله قبل المغتوا في ما ذكر فيه اصله من قول المنع  
 الى العلة اللائقة الى قوله بل يكون لاما ذكر فيه يتعاضد قوله بل يكون  
 كما في تقرير الشريف **فان** لا يميز لزم الوجه منع منه كونه نوعيه لعدم  
 كون الوجه ذاتيا مشتركا بين الواجب والممكنات لا ينافي لان كونه  
 ذاتيا مشتركا اخص من كونه مشتركا وانفا اى في لا يلزم انفا العام  
 بد الامر بالعكس **مع** تقدير المثال لان المثال عيان على الاحاد  
 في النوع قوله مع تقدير النجاش لان النجاش عيان على الاحاد في الجنس  
 قوله لتقابل ان يتقبل الوجه المطلق الى جواب عن منع المفسر كون  
 الوجه شككا بوجوبه بل علم كونه شككا **فقد** اوجب تحقيق الماهية  
 قبل فيه نظرا لان قوله انك شكك لا يمنع الماهية لا بوجوب تحقيق الماهية  
 وانما اوجب تحقيقها لوقار التشكيك منع ان ينافي وهو ظاهر والجواب  
 لنزاعنا **ولما** كنت عامته من ايجاب الماهية وانما لكن الماهية اراد بها  
 اى بكنها كاداة والالم يكن جوابا عن قوله قبل الوجه ليس طبيعته  
 لان جواز الماهية لا يبيد الماهية فاعلم وبيان المعروفيات بالملكة  
 مناف له وفيه نظرا لان قولن بباين الماهية لا يستلزم بباين الماهية حتى  
 يكون منافيا له **والالكان** السبب فينازع مبراء الممكنات وهو

ان مقدم من الوجه  
 من وجهه العارضا

ان في حقيقته موهبة  
 المشكل العارضا  
 في المشكل العارضا  
 بحسب الوجه في ان  
 من لوازم التشكيك



فلا ينبغي ان يكون  
الشيء على الكمال في  
غيره الا في كماله

بديهة وموافقا لاشد او باب اثبات الصانع لانه لما كان كونه المركب  
العدم موجبا لكونه معدوما جاز ان يكون العدم المرفوع موجبا ايضا  
ومع ذلك لانه لا يمتنع ان يكون كل واحد من هذه المبادي الجوهرية متساوية  
كل شيء من الالاسيا والموجوب مبدء لكل شيء منها في نفسه ولعلكم لان  
الوجوب من ذاته متساوية المتماثلة لنفسه شرط الذي هو ممكن الحصول  
لما ذاته وجودا الواجب الذي جاعه الشرط فان دفع ما قبله لان لم يكن  
الحصول وجبه الدفع انه اذا كان كل وجودا ووجبه الواجب الذي  
جاعه الشرط يكون ذلك الشرط ممكن الحصول لكل وجودا لان حكمه  
الامثال واحد وان الطبيعة النوعية لا تختلف بل تتماثل ان غلبت  
بناء على كمال الوجوه بشكل وحي لا يكون الشرط ممكن الحصول  
الخاص قبل ان اراد به الجزو بل ان يكون العدم جزا او شرطا كما بينا  
ان اراد به الحذف الى الدارج فلا يكون الوجوه الحذف عن الحذف  
الحذفه اليها وهذا المخرج والواجب لالافاضة والتقدير في اللفظ  
لا في اللفظ وان لم يتغير اعتباره بين الطرفين فلا تنافي الا في  
العينية واما دعوى العينية فلا يرد الى الحذف ونعم على المطلوب لان المخرج  
ما اوجدها لا يتعدى عليها بل يتعدى الزيادة فلا يلزم ان يكون  
كل وجودا وان كان الواجب في كونه واجبا يلزم ذلك اذ كان وجوده  
موافقا في تمام المتماثلة لوجوهها وانما انما هو الوجوه بنها وكونها  
بالنواحي لا يستلزم شيئا جوازا ان يكون امرا عارضا فارقي عن ما هيها  
الثالث في وجوه الواجب معلوم انه وفيه نظر لان المراد من معلوم  
المراد من الوجوه في الصفوف ان في قوله وجود الواجب معلوم تقديره ان وجود  
المراد من صفقه به ومن المعلوم الذي هو مجموع الاشياء في كونه في ذاته  
غير مستبعد فلا يكون وسو فلا يمتنع ان يكون في نفسه مستبعدا وحي  
عن نفسه في نفسه وجودا وان كان مستبعدا في ذاته غير مستبعد في كونه  
الوسو فبديهية لوجوه غير ذاته ولكن دفعه بان النكاح لا يلزم من

ان لا يكون  
المراد من الوجوه

صدق التصور مع التصديق هو النكاح لا المقتضى لا المعنوي لان المقدر  
الصاوفي علم التصديق لا بشرط شي لا المقدر بشرط لا شي الذي هو  
المخرج في الكبري فانما كان المقدر الصاوفي علم التصديق المخرج في  
المعنوي هو المقدر المطلق والمخرج في الكبري هو ان لم يتكرر الوسط  
لا باعتبار التصديق نفسه ولا باعتبار المقدر الصاوفي علمه قد  
اجيب عنه بانه ان عنيتم بالتصور والتصور بكنه الحقيقة فمخرج  
لان وجود الواجب بكنه حقيقة لا يتصور وان عنيتم التصور بوجبه  
وح الكبري ليس بصاوفي لان ذاته ايضا مستبعد بوجبه ما فتقول انما  
دليل الزام على الحكماء وادعاء الامام الرازي الزامه بكنهه ما اعترفوا  
من بداهة تصور الوجوه بالكنه ومن امتناع معرفة ذاته لكونها  
فمخرجنا يمكن معرفته بكنهه التكرار في طريق معرفة كنهه  
عندنا فلا يصح به باننا فلا يمنع كنهه بداهة تصور الوجوه بالكنه  
والجواب عن التكرار بوجبه آفرو هو كنهه لان كنهه المراد من المعلوم  
المخرج في قولنا ان وجود الواجب معلوم التصديق ان التصديق  
بان الواجب موجود بل المراد تصور نفس مفهوم الوجوه ويدل عليه  
قوله لان وجوده هو الوجوه المستنكر المعلوم بالبداهة ومن المعلوم  
بالبداهة ان البديهة هو تصور مفهوم الوجوه لا التصديق بان الواجب  
موجود لان هذا التصديق انما حصل بالتكرار وذلك كانه وابقى بكون  
ما قلناه من كنهه الدليل الزام ما اعترفوا به من بداهة تصور الوجوه  
بالكنه ومن امتناع معرفة ذاته وقد صرح كونه الزاميا في الشرح  
في غير هذا الموضع فلا يخفى في حقيقته بان وجوده لونا ولا يحتاج  
الى معروضه لا يقال لان كنهه المراد منه فان الزيادة لا يستلزم العروضة  
فضلا عن الامتناع الى مورد منه لانه اذا كان زائدا اعتبرها وحيث ان  
بها والامتناع موجودا اصله لان المذهب ليس الا في قيام به الوجوه  
لان الحلاق اسم المشتق يدل على بئس ما هذا الاستثاق الا ان فيه

منه او علم ان  
صفت الوجودية  
كونه مستبعد  
بكنهه ما اعترفوا  
بها

انما علم  
تقديره الزيادة  
لا عارضا  
بكنهه



فلا فاعلة له **فيمكن** وجوده **فيمكن** قبل لا نسببه **فيمكن** بهذا  
 الاعتبار لان اللازم منه الاحتياج في القيام والعرف في لا التقدم  
 والوجود والممكن ما يحتاج الى التغير في الوجود وهو غير لازم ويمكن ان  
 يقال الموجود القائم بغيره كما يحتاج اليه في القيام فحاج اليه في التقدم  
 ان الوجود لا ينقل الفضول الحادثة في المبدأ غير معللة بالمبدأ  
 وجودا بل بالمبدأ معللة بالوجود **فيمكن** التوجه ولكن كانت معللة  
 بالمبدأ فبالتحقق للم لا لزك في القائم بالغير بالصفة الموجود في  
 محتاج الى المدح في الوجود بلا مرتبة **فيمكن** تقدم ذاته لوجوب  
 تقدم العلة بالوجود على المعلوم ذاتا اما تقدمه بمرتبة ان كان السبب  
 بالذات او بمراتب ان كان هو القوة الغالبة بالذات لان القوة  
 لا يكون سببا ما لم تكن موجودة فوجودها اما من صفة اخرى ومنه هذا  
 الى غير النهاية او ينتهي بالآخر الى الذات والاولى من تسلسل القوة  
 ومع ذلك يلزم تقدم الذات بالوجود على وجود بمراتب فالوجود  
 المتقدم ان كان موقفا على المتأخر وادراك لم يتوقف على المتأخر  
 تسلسل فاللازم اما الدور او التسلسل لا التسلسل خصوصه الا ليقال  
 الدور ايضا تسلسل فان قيل يجوز ان يكون القوة معللة لا بقوته  
 اخرى ولا بالذات مع يلزم هذا المحذور بل باعتبار اوجبه في وجود  
 الى القسم الثالث **فيمكن** ان يكون الواجب لان المحتاج الى المحتاج الى  
 الشيء محتاج الى ذلك الشيء قوله ويلزم التسلسل وهو لا يقال لم لا يجوز  
 ان يكون الوجود الاول غير الوجود الثاني لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه  
 ويلزم ايضا يثبت الخط على تقدير عدمه ذلك لان الماهية الحقيقية  
 بجميع تلك الوجودات المتسلسلة لا بد ان يتقدمها بوجودها لا يكون  
 زائدا عليها والا لم يكن ذلك الجميع جميعا بل يكون بعضها وهو الخط وبقية  
 نظر لانه يجوز ان يكون عروضا لتلك السلسلة لما يتباعد باعتبار  
 وجودها بغير تلك الوجودات المتسلسلة لا باعتبار وجودها

وقال بالاعتناء بالتسلسل  
 وهو الدور في مرتبة في الغالب

غيرها

عندها او زائدا بل من هذا في يلزم الخط او عدمه كون الجميع جميعا **فيمكن**  
 انه يلزم ان يكون عروضا في ذلك البعض لنفسه ان ما يكون عروضا في  
 باعتبار لا بد ان يكون عروضا في كل بعض به الا لانه فيه منافسة وعلى العلة  
 الجميع لا يجب ان يكون علة لكل جزء والا يلزم في مرتبة بين اجزائه ترتيب  
 اما كلف المعلوم عن العلة او تقدم المعلوم عليها وكلاهما بطرفين  
 كون وجود الواجب على تقدير الزيادة فممكن محتاج الى علة من غير وجود  
 موجود في ربي وهو ممنوع فكيف امره اذ محتاج الى علة بوجوده بل المراد  
 انه على تقدير زيادته وقيامه بالماهية في صفة لها فالقوة الماهية بها لا بد  
 له من علة من اياها الماهية او غير ذلك فبما ان يتولى على امره الدليل لانه  
 بخلاف تسلسل الوجودات لان بخلاف التسلسل انما هو في حقيقة  
 الوجود اتفاق الهمم الا ان يتم قولنا ويلزم ايضا يثبت الخط على نفسه  
 عدمه في يتم الدليل وان لم يكن تسلسل الوجودات محال لا يمكن ان فيه  
 والله اعلم بالصواب **فيمكن** ان السبب المتأخر اعم من هذا ان  
 الى دفع ما قاله السيد العيني والحق لهذا اما تجميع الاحتياج الى  
 او ترتيبا لهذا البحث ففي تسميته بالفرع نفسه وان كان قد  
 بوجه بداعي فيه معنى الفرع في الجملة والفرع فرع الكل لان كل  
 والكل صنف ووجود الكل فرع وجود الجزء مثل الفصل في  
 وفيه لانه صنف الماهية لا صنف لها فلا يصح التسميه به هو كون  
 صفة الشيء علة لا فرق الا ليقال ان منافسة في المثال ليست  
 من وادب المحققين مع اننا لانم لانه فصل الانسان هو الانسان  
 بل فصل امره من احواله الى صفة به وايضا ان حقيقة شئ به  
 الناطق وموصوفه فلا يكون جزء الماهية فان قيام الصفة  
 بالشيء فرع على كونه موجودا لا يقال لانه لزوم الدور في وجود  
 الماهية قد توقف على القوة نفسها والذي توقف على وجود الماهية  
 هو قيام الصفة لا نفس الصفة فاضل في حجة لانه اذا كان قيام

والامر الغير الموصوفه وان لم يكن محتاجة  
 الى علة موجبة الى كونه لا بد الا في القوة والوجود  
 به في نفس الامر علة ومقدرا

لان عدم ما قبله فافعله في نفسه  
 فاعلم ان الترتيب في وجوده ان  
 في نفسه انما من حيث  
 انه ذكره لا حجة قبله



الصفة بالمادية متوقفا على وجودها يكون الصفة كذلك لانها انما يكون  
 صفة لها بالقيام بها **والمتعلق المتبذل للوجود** لا يكون  
 موجودا قبل هذا ضعف لان القوة انما حكم بتقدم المتبذل  
 بوجوده غير لا يتقدم المتبذل لوجود نفسه المتبذل لان  
 فانه غير المتنازع فيه غاية ما في الباب ان يكون الما مية  
 المتبذل لوجودها متوقفا على هذا سببا لها اياه فيقول نعم  
 انه كذلك لكن ما هو وجوده بذكر الوجود الذي استلزمه لا يوجد آخر راي  
 على ما ثبت عليه من قبل **فان قيل** اذا كانت ماهية الواجب علة لوجود  
 كان وجوده محتاجا الى ما فيها من يكون وجوده ممكنا قلت انما يكون  
 وجوده ممكنا لو امكن ان يكون للوجود وجودا واجبا الموجه في وجود  
 الوجود وليس كذلك لما عرفت ان الوجود من الاعين والاعتقالية  
 التي لا يكون لها محقق في الخارج وليس من قولنا ماهية الواجب علة  
 لوجودها ان يكون ما فيها من ذلك لوجودها مرجع الى ان معطى له  
 وجودا اقرب يكون به موجودا حتى يلزم كونه ممكنا بل معناه لما عليه  
 الواجب ماهية من شأنها لتضعف بالوجهها البنية على معنى ان  
 يكون الحكم عليها بانها موجودة بالذات لا بالعلية ثم وري ولا يفرق  
 ان حكم عليها بانها موجودة معروضة وليس سلمنا انه يلزم ان يكون وجوده  
 ممكنا فلا بعد في ذلك فان من بعد هذا وجوده غير مالمية ويزعم  
 ان لوجود وجودا لا بد وان يكون وجوده ممكنا عند والابولم تقدر  
 الواجب ولا يلزم من كون وجوده ممكنا كون ماهية ممكنة لان و  
 وجود تابع عارض لما عليه وانما التابع والمعارض لا يستلزم  
 ان يكون ماهية متعينة لوجوده فيكون ماهية متعينة  
 لوجوده وكون وجوده عارضا لها لا يتبع في ذلك ومذا فانية  
 ترجيح الكلام في المقام ثم كلامه ولا يخفى ما فيه لانه زعم ان يكون

تابع لما عليه

منه

الوجود

الماهية متعلقة بالتباس الى وجودها هداي ووجودها وحيث لا وجود  
 للمعول حيث كان نفس الوجود لا يكون ممكنا معلولا عن علة وليس كذلك  
 لان العلة انما تبذل للاتصاف لا بغيره ان معنى كون الشيء علة للوجود  
 سدا لان وجوده نفسه او وجوده غيره ومعنى جعله متوقفا بالوجود لا  
 معنى جعله للاتصاف به موجودا او لا معنى جعل الوجود موجودا او لا  
 اذا كان الوجود موجودا كان ذات الواجب مركبا من الماهية و  
 الموجود فيكون الواجب مركبا فيكون ممكنا ومعنى تقدير كون الوجود  
 زائدا بغيره موجود بلزم التركيب ايضا ولو في العقل فيكون مركبا فيه  
 وولوج الاثر في ذلك عند الحكماء والاما امكن اثبات الوجودية  
 له من المتكلمين بل ينبغي ان لا يثبت الحكماء الصفا الاعتبارية  
 له حيث يلزم التركيب كما يلزم من الوجود الاعتباري فاما ما لم يثبتوا  
 في الكل او ينفرد عنه قوله فالماهية انما يكون قابلة للوجود ان الوجود  
 الخارجي قوله فلا يمكن ان يكون فاعلة للوجود ان الوجود اي ربي لان  
 فاعله الاثر الا ربي كذا ان يكون موجودا في الخارج فلا يكون الا  
 علة **والا لزم** افتناع التخصيص لانه اذا قلنا المعلوم الممكن ثابت  
 متقرر في الخارج منفك عن الوجود وهو عينه فرفع رفعه الى رفع  
 الوجود رفع الماهية فلو تقرر في العدم منفكة عن الوجود لكانت  
 موجودة معدومة معا لان تقرر ما فيه وجوده فيه لان تقرر الماهية  
 متقرر الوجود وانما كما من الوجود متوقفا بها وايضا ان لا يمكن  
 القول بان المعدوم ثابت لا يمكن القول بان ماهية معدومة لا استلزامه  
 ارتفاع الشيء عن نفسه لان الوجود نفس الماهية فرفع الوجود عن  
 الماهية رفع الشيء عن نفسه وكل ان يقول الوجود ليس عين الماهية  
 مطلق بل عين الماهية الموجود واما الماهية المعدومة فغيرها وهو  
 العدم لا الوجود حتى يلزم من رفع الوجود عنها رفع الشيء عن نفسه فاعلم  
 ومن المعلوم ان لزوم هذا اللازم منى عن التقرر في الخارج هو الوجود

انما يكون متوقفا على وجوده



الاعم لا ينقطع بنوت الاخص حتى يلزم من القول بتقدير الماينة في الخارج  
منفكة عن الوجه اجتماع النقيضين الالزامي القابل من كونه الوجه نفس  
الماينة لم يتولدوا بعموم التقرر من الوجه واني احسن البصر في قوله  
اما احسن من قال بان الوجه لا يدرع الماينة وقد فارق المواقف  
المقدرة الثالث في لزوم الوجه نفس الماينة او جزؤها او زائد عليها وفيه  
مذايب احدها للشيخ اي احسن الاستدراك واني احسن البصر في المعقولة  
انه نفس كقيمه في الكل **قوله** وهو مذيب ساير المعقولة ولا يخفى عليك  
لزم الكسبي ومن تابعه من البغداديين لزم المعلوم المحقق من  
بنوت المعلوم وفي المواقف فصار غير اي احسن البصر واني التذليل  
المختلف الكسبي ومنابعه من البغداديين لزم المعلوم المحقق من  
والحق لزم المعلوم يعني ان اقد المسمى في هذا المقام نظرا والتدرك  
في اثباته الى طرفة البرهان بطولان الجواني لا يبر من عليه بطول الجدل لان  
ذلك الجد يورث تومينا لا اعتقادا في مقابلته عسى لزم بصعوبة اثباتها  
الحقرا اعم من انما اعترضها به اما **قوله** العقل حكم بالبدنية لزم  
المعلوم لا يثبت له في اي وجه ان اراد لزم لا يثبت له في الخارج بنونا بنو  
عليه الاثنا ويظهر منه الاطلاق كاحراق النار وتطير الماء في المعلوم  
لا يثبت له كذلك لان ذلك معنى الوجه في الخارج كذا ثبت المعلوم  
كذلك وان اراد لزم لا يثبت له في اي وجه بنونا وتقدرا في قدزانه لا يكون  
مقدرا للاطلاق فلا غم ان العقل حكم بالبدنية لزم المعلوم لا يثبت له  
في اي وجه كذلك والجواب لزم النشوت بهذا المعنى هو بستم الحكما  
بالوجه الذي بناه اعم لزم هذا التقرر لا يتصور الا في حركته بحيث  
ذات اولاد اما تقرر الماينة في نفسها غير قائمة بنونا مدركة فلا يكون  
الا أصلا مصدر اللان في ذاتها والشيء الذي التزاد يبر مني عن زعم  
لزم هذا التقرر الماينة قد يتصور لان في حركته وانه هو مذيب

المعقولة في ان المعلوم ثابت **قوله** قد اثبتوا القول اراوا اياها انما لهم  
فلم منهم مقدمة ومن لزم القول ثابتة وبين مقدمة اخرى ومن لزم انصاف  
الماينة بالصفة ليس ثبوتها في الاعيان وبنو عليها اياها **قوله** ان  
ثابت ان اراد انه ثابت ان لا يبر من عليه قوله مستغن عن المؤثر لان  
الازلي لا يعمل لكن لا يبره فالبطل قوله عندهم لان عدم تعليل الازلي تنفي  
عليه لا محقق فيه وان اراد انه ثابت من غير اعتبار الازلية فلا غم ان  
عن المؤثر اللهم الا ان يقال اراد الاول واني بقوله عندهم بنونا لا يقتضا  
تأمل فيه لان هذا ليس فابعد طائفة وموافقا او يقال لزم الكسبي والوجه  
الازلية البشوت عن المؤثر عندهم بناء على الاصل لا الوصف لانا القول  
بالذوات الازلية محقق من بهم وان لم يكن استغنا والازلي عن المؤثر  
محققا بهم فتأمل قوله والحال غير متصور فان الاصول كما اعترض في حيث  
معلومة ولا مجهولة ولا مفروضة ولا معجوزا عنها هذا انما يلزم التاخير  
بالاصول لكن منهم من اثبت المعلوم ولم يثبت الحال فالاول لزم ان  
لا يثبت قدرنا بنونا في الوجه جعله وجودا بل جعله صفة للماينة قائمة  
بها وموضع انصاف الماينة بالوجه فالبطل قال يعجز الفلاس عما يطعن  
الحال بطل ما فرعوا عليه من فته الى الالمعقل وغيره ومن الما ركود  
الشيء معلولا ولا يكون مقدورا فليكن الناقض حيث قالوا مع بعدم مقدورية  
الحال ومن جعلها فيها **قوله** بان المراد بعدم مقدورية الى انها نفسها  
لا يكون انما الحوادث وجعلها فيها معلولية بنونها لشيء لا يكونها نفسها انما  
لحوادث بنونا **قوله** فيبرم التسل مع لزوم التسل لان بنوت بعض  
افراد الانصاف لا يبر من بنوت جميعها قوله واذا لم يكن الاقفا وثابتا  
في الخارج لم يكن للقول فيه تاخير وقينه **قوله** لان عدم كون الانصاف ثابتا في  
اي وجه ينفي ان لا يورث القول فيه باحاطة في الخارج ولا ينفي عدم تاثيره  
بان جعل الماينة منصفة بالوجه بذا الحق عندهم ان تاثير القول في  
انصاف الماينة بالوجه لا ينعني انها جعلها منصفة به لا انها جعل انصافها به



موجودا او ثابتا فان الصانع مثلا اذا صيغ ثوبا فانه يجعله متصفا بالصنع  
 في الخارج ولا يجعل انصافه موجودا او ثابتا في الخارج **وهو** مع تقديره هو ان  
 النسب هو ان يسمي عن سوال مدرجات الى المنع او لا وتجهته هو ان  
 يقال لان لم لا انصاف لا يكون فيه القدر قولك لانه اعتباري قلنا ممنوع  
 فذلك اذ لو ثبت يلزم النسب قلنا نعم قولك وممنوع قلنا لان استعماله مطلقا  
 بل انما يستعمل فيما ضبط الوجه الخارج وليس مبدلا لم يزل باللائم هو  
 النسب في الامور الثابتة وليس هذا محجوب بتقدير الجواب لان لم لا عدم  
 استعماله النسب في الامور الثابتة بل هو محجوب ايضا ومع تقديره هو ان النسب  
 فيها وان كان ان يكون الانصاف ثابتا لكنه لا يكون انما القدر متعلقا  
 لها ايضا لانه وان كان ثابتا لكنه ليس من جهة الموضوع الخارج والاي لم  
 النسب في الامور العينية اي جهة فتعين ان يكون من غير الموضوع وغير الموضوع  
 لا يتعلقه القدر فثبت لانصاف لا يكون متعلقا للقدر وفيه  
 متاففة مشددة بانا لان لم لا المعدوم مطلقا سواء كان عدمه ازليا  
 او لاحقا لا يكون متعلقا للقدر بل المعدوم اللاحق بما يتعلق به القدر  
 فتأمل **وهو** وكل معلوم متين او لا يمكن تصور ان لا يكون عن غيره والا  
 لم يكن هو يكونه متصورا او لا من الغير لا يقال ان ارادوا ان كل معدوم يمكن  
 متصور متعنا وآن افهموا مع البعض لم يثبت مدعا لم لا نقول  
 ارادوا ان يكونه متصور دون بعض وكل منهما متين عن الآخر وفيه المعدوم  
 المحكم الغير المعلوم اذا **هو** متين **او** متين عن المعلوم يكون المنفي ايضا متينا  
 بتميز عن المعلوم بل المعدوم المطلق والخير المطلق يكون متينا بتميز  
 عن المعدوم المحكم والمعلوم فاما ان يصدق فذلك كل متين ثابت او يكون  
 فان صدق يلزم ان يكون المنفي ايضا ثابتا مع وان كذب يلزم لان لا يكون  
 القياس متني لعدم صدق كبراه كلفته تامل **وهو** ليس كذلك وانما كانت  
 احيانا والمركبات غير ثابتة عندهم لانها عبارة عن جسام متصفة بالثابتات  
 والالوان والاشكال المحصورة وعندهم الثابت في العدم ذوات

في هذه النسخة  
 في نسخة ١٥٨١  
 في نسخة ١٥٨٢

في نسخة ١٥٨١  
 في نسخة ١٥٨٢

في نسخة ١٥٨١  
 في نسخة ١٥٨٢

في نسخة ١٥٨١

الجوامع والاعراض من غير ان يتصف منها بالاعراض **وهو** ليس كذلك  
 عندهم لان كون الوجه ثابتا متصفا اتفاقا وضروريا اذ لو ثبت وجود  
 المعدوم حال عدمه لزم ابقاء الوجه والعدم لان من الامور المتغير  
 اما بغير المتغيرات فان بعضها كثر يكثر الباري متين عن بعض كائنا في التغير  
 واما بغير الثابتات فان بعضها كثر من زريق متين عن جبل من زياقوت  
 واما بغير المركبات فان بعضها كثر من ذرة راسية متين عن ان كان عدم  
 الدائس واما بغير الوجه فلانه متين عن العدم **وهو** لا معدوم لان المعدوم  
 متاف للوجه كثر رايه معدوم وانما يمنع اتفاقا في التغير به هو بان  
 مثلا الوجه عدم او المعدوم معدوم واما انصافه بتقيضه بالثابت والاشكال  
 فلا يمنع فان لكل صفة قايمة بشي فو منها اذا تقيضه كالسواء القائم باسم  
 فانه لا جسم مع انصاف الجسم به فيصدق ان الجسم ذو لاجسم ما يتصف به  
 من السواءية من البياض والحركة وبسبب الاعراض وان لم يصدق الجسم  
 لاجسم فلا يصدق بصدق ايضا لان الوجه ذو لادوجه **وهو** معدوم للوجه  
 فيكون وصفا قايما بالوجه قبل فيه نظرا لان الوجه قايما بقيم بالماضية من  
 حيث لم لا بالوجه للزوم كقوله اي صدر ولا بالمعدوم لا بقاء التغير  
 فاذا لم يكن قايما بالوجه لم يكن حالا واجواب عنه ان الماضية من حيث  
 لم لا يخرج من ان يكون موجودا او معدوما بمعنى عدم انشا كما عني لا يمنع  
 انها غير اعمى او اعمى او اقل فيها لانه كثر ان لا يكون كذلك والابوم الكاسم  
 فيلزم احد المحذورين واجاب عن هذا الجواب بعض المحققين ان قيام  
 الوجه بالماضية حال وجوده فذلك فيلزم كقوله اي صدق قلنا ان يلزم اذا  
 كان قيام الوجه بها حال الوجه بصدق قبل واما اذا كان بوجوده مع  
 فلا فثبت ان الوجه قايما بالماضية الموجود ولو بهذا الوجه وليس  
 موجودا ولا معدوم فيكون حالا **وهو** لا يمنع ان يلزم منها حقيقة **وهو**  
 هذا من اعراض الاجزاء الجنس والفصل كما بين في موضعه فلا ينبغي  
 لزمان هذا انما يتم اذا اخذوا السوء فيها لان الثابت للجنس



الراصد ومنه صنفه يجب احكامه بعين افعالها في الحلة الى البعض والحق  
 اذنا والساد بينهما وبين مدح لانه المنة الاجتناب عنه ومن اجزاء القوت  
 قائم بها وذلك في اقسامه بعين الافراد الى بعض ولا حاجة الى قيام  
 احدهما بالآخر وايضا فانما ينقل الكلام الى المنة الاجتناب عنه وتقول انها  
 على تقدير كونها موصوفة يكون عرفها فيلزم قيام العرف بالمعروف وعلى تقدير  
 كونها معدومة يلزم تقدم الموصوف بالعدم **قوله** لان ثبوت الشيء في المنة  
 يقتضي تقابله المتشبه **قوله** ان ارادوا لثبوت الشيء يقتضي تقابله  
 بالذات فلا يتم ذلك حتى لا يقتضيه بين الشيء ونفسه وكذا ارادوا انها تقتضي  
 تقابله بما ولو بالاعتبار فلا يتم انها لا يقتضيه بين الشيء ونفسه **قوله**  
 بل الجواب ان الوصف لا يدور عليه من القسم ولا حتى ما فيه من تسليم  
 المذموم والاعتراف بالوصف **قوله** فمن رز الوصف موصوف في الزمن  
 هذا الجواب انما يصح اذا كان التزويد بالنسبة الى الوصف الذي هو  
 الوصف واما اذا رزق بالقياس الى الوصف الخارج كما هو اللابح كال  
 من ثبت الى كانه يثبت الوصف الذي هو فلا يصح بهذا الجواب اصلا  
**قوله** او نذر التركيب جواب ثالث عن الوجه الثاني فانه انما  
 لو كانا موصوفين بزمان واحد المحذور من الاستغناء بين الجزئيين على تقدير  
 عدم قيام احدهما بالآخر ومن قيام العرف بالمعروف على تقدير قيام احدهما  
 بالآخر لانها ولزكانا موصوفين بزمان واحد فانا وجودا في الزمان  
 بناء على ان التركيب بينهما في العقل لا في الخارج فامتناعه في معنى لا في الخارج  
 ومن يلزم ان كان قيام احدهما بالآخر يلزم الاول ان لم يتم فافاج او  
 في الذم ان يكون احدهما موصوف بالآخر فلا يلزم فيه بان يتجزأ ويجعله نوعا  
 معناه هذا ان منع الملازمة مقدم على منع بطلان اللازم في المتنازع  
 وقد **قوله** الفصل الثالث في الحاشية قال الشريف الجرجاني  
 في المرافقة قدم بها في الوصف والعدم على ما في معروضها  
 انما الحاشية لانه اليك عنها من قبل انها صالحة لعدم وصية اهلها وعلى ما لم يكن  
 مقتضى ما في معروضها

سبب في ذلك  
 انما هو في  
 من قبله

هذا هو  
 الذي هو  
 في ذلك

هذا هو  
 الذي هو  
 في ذلك

هذا الاعتبار متنازع عنهما وفيه ان هذا الكلام يقتضي ان يقدم عليها  
 ما في من يتعلق بالوجود والعدم من الكيفية انما هو في الوجود والعدم  
 والامتناع والمقدم والحديث كما قدم بها منها لان اليك عن الحاشية  
 كما كان باعتبار وانها صالحة لعدم وفيها كذلك باعتبار انها صالحة لعدم  
 الا لا يعتبر الاطراف في امثال تلك الحلال **قوله** وبيان ما برهننا على  
 من اللواحق وبيان انها بان اعتبار وجودها في الخارج وبان اعتبارها لا يوجد  
 فيه فالمقتضى فيه ان في اليك الاول بيان لا البيان الاول فقط على ما  
 به لفظان **قوله** مثلا اذا سئل عن زيد ما مدني به يجب عن  
 هذا السؤال هو الجواب الثاني اعلم انه اذا قيل ما زيد يجب بالان  
 لان الابل قد تقور ما هي منه فان عن خصوصيتها فلا تكن لزيد كقول  
 بدله فيقال حيوان فالحق اذ فيه لتصيل مستغنى عنه واذا قيل مالان  
 فان لم يعلم ان الابل خصوصية منه يجب بمرادف له ان وجدوا لا فيكون  
 يقتضيه لكنه من باب حاشية وان علمها يجب بالخذ الذي هو مشروع مقدم  
 او تفوق صنفه لا بالمرادف وذلك لان خصوصية المستفاد من معرفة اللغة  
 معلومة له فله كحصول مكلوبة مرادف اقول بما يزيد في معرفة تلك الحاشية  
 كذا قال الشريف **قوله** والحاشية تخلق غالبا على الامر المنعقل ان الحاشية  
 في النقص العاقلة فلا يكون الا كلها موصوفة في الذم ومنه قبل لفظ الحاشية  
 يدل على مقدم الكلية التزام **قوله** على الحاشية مع اعتبار الوصف ان الحاشية  
 لانه الحاشية ورعند الاطلاق فلا يقال في ذات العنقاء صنفها بل ما فيها  
 هذا الحاشية الاغلب وقد سنعمل من الالفاظ الثلاثة بل اعتبار فرق بينها **قوله**  
 بين المعقولات الاولى انما هي صنف منوم من الالفاظ عليها قوله وليس  
 في الاعيان شئ لها منية ان ذلك الشيء نفس منوم الحاشية فان كان  
 ما فيه ان معقولات الجواب ما هو ان لا يعتبر الا في الدرجة التي بينه عارضا  
 له في الذم قوله ان لكل شئ فرضا لها او جزئيا او الكلية البرهنة شئ موصوف  
 قد استعمل الكلية بمعنى الوجه ايضا والجمعية الكلية سمي ما منه **قوله**

فيها

هذا هو  
 الذي هو  
 في ذلك

هذا هو  
 الذي هو  
 في ذلك



واما كونها ماضية فبذاتها قبل لم يرد بذلك مفهوم الماضية فانه امر زائد عليها  
 لها في العقل كما قبل اراد ما صدق عليه هذا المفهوم كما بينه عليه بالمثل **فان**  
 وهو موجود في اي وجه بلا جبرته فان وجهه الخاص في اي وجه بينه بلا ستر  
 ومن عيان عن الماضية الكلية والتخفيف فالماضية المخلوطة موجودة قطعا  
 وفيه كذا وهو ان الشخص قبل من مركب في اي وجه من الماضية والتخفيف او  
 مركبها في الوجود وسيرد عليك كقوله **فان** ولزكا كونه في العقل من اللواق  
 جوابه فعل متدرج في الوجود وهو ان يكون لا يجوز كونه موجودا في اي وجه  
 بناء على ان الوجه في اي وجه من اللواق لا يجوز كونه في العقل بناء على انه انما  
 اللواق في كذا في وجه لكن المعنى في الماضية المجردة هو العناء عن اللواق  
 اي رتبة فلا ينافي الوجه الذي كثر في الوجود فيه ولا كثر عليك في  
 هذا الجواب من الاختصاص والتعريف في الجواب ان يقال الماضية المجردة  
 عن جميع العوارض الذاتية واي رتبة موجودة في الزمن لكن لا في الوجود  
 الخلف لان الذات يمكنه تقدر كل شيء حتى عدم نفسه ولا تجزئة النصوص  
 او لا فلا يمنع ان يعقل الذات الماضية المجردة عن جميع اللواق اي رتبة  
 والذاتية بان تعينه في الوجود كذا في ذلك ولزكا كانت كذا في الوجود  
 الا بركه انه يمكن الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجه في اي وجه ولا حكم مع  
 شيء الا بعد تقدره ويقرب من هذا ما قيل من ان المفهوم مطلقا ان فارغا و  
 فاما قد يتصور في بعض له الوجه الذي يكون فيها من الوجه المطلق باعتبار  
 وجود في الزمن فبما له باعتبار ذاته ومنه ذلك اذا تقدرت  
 المجردة مطلقا كانت من حيث ذاتها ومنه ما يجردون في ماضية المخلوطة  
 ومن حيث وجودها في الزمن فبما من المخلوطة ومكموما عليها وكذا الكلام  
 في المجرد مطلقا فانه باعتبار حصوله في الزمن كرمز الوجود العارض له **وهو**  
 قسم من العلوم بوجه ما ومن حيث انصافه بهذا الوصف فزمنه قيمته **فان**  
 واما لزكا مركبة ومن ماله جرد ونهت المركب الى البسيط اذ لا بد ان يكون في  
 المركب امر لكل واحد منها حقيقته واحد والالكان مركبا من امور لانها ماضية لها لا من

سيج ارجو ان يصح  
 سيج ارجو ان يصح  
 سيج ارجو ان يصح

ومقرر الجواب لوجه  
 الذي في ان من العوارض

في الجواب من الاختصاص

انما في  
 الذي في  
 وهو الوجه

المطلقة  
 وهو المجهول

واحد بل مرارا غير شامته واعلم لركل واحد من البسيط والمركب بعينه  
 بالقياس الى العقل فان وبالنسبة الى الخارج افرد في الافام اربعة بسيط  
 عقلية هي لافس العالمية والفصل البسيط وبسيط في وجه كالمفارقات  
 من العقل والتفرد فانها بسيطة في اي وجه ولزكا كانت مركبة في العقل  
 ومركب عقل ومركب فاهي كما بينت وانما لم يذكر مثال المركب العقل لان  
 البسيط اي وجهي مثال له **فان** والاولان مثالان للمركب اي وجهي والاول لم يخل  
 له بالبيت كما بينت عليه لان الاول منها فكل فيه بين المتكلمين والكل لم ينفذ  
 صدم **فان** بلزم ان يكون اسما باسعادا في الحواسين وموحد  
 بالقرن قبل لم لا يجوز ان يكون كذلك في نفس امرتها لانهما لا ينفذ بينهما فيقوم  
 ان هناك اسما واحدا **فان** بل في فاعله وقابله فاقبل بلزم كون الثاني  
 فاعلا وقد يذران القابل لا يكون فاعلا فلكل المراد من الثاني عدا في الجنس  
 والفصل من القابل الجنس والفصل فتعابيرا وايضا لرسم عدم تعابيرا  
 فلام لا القابل لا يكون فاعلا لان فاعله من غير ان يكون له واحد لا يصدق عنه  
 الا الواحد وانما عند المتكلمين كوزان يصدق عن الواحد اكثر من واحد والركن  
 الواحد فبلا فاعلا لان الله تعالى موجودا صفاته وقابل لما عندهم على عدم  
 كفاية الجهة الواحد في صدور الامور المتعددة من غير ان يكون الواحد واحدا  
 من جميع الوجود عندهم من غير ان يضافه بك بالوجود المطلق والصفات  
 الاضافية والحدوب فيه كونه تعدد فليس به واحد مطلقا عند الحكم  
 ايضا **فان** فانه يجوز ان لا يكون كل منهما محسوسا بانفرادهما ويكون مجموعهما  
 هيئة محسوسة بناء على الحكم المجوع بمعنى معروض الهيئة الاجتماعية قد يكون  
 متباين الحكم واحد من الامور التي تالف منها المجوع لكن كذا بالبال انه لا يرد  
 بالهيئة الاجتماعية الفارضة المجوع بمعنى معروض الهيئة كما هو مراد المتكلم  
 والمبادر في كلامه يكون الكلام على وفق ما اصطاح القدم عليه من الكلام  
 الهيئة فكون التركيب في معروض الهيئة لا يرد بالهيئة الاجتماعية المجوع بمعنى  
 معروض الهيئة الاجتماعية كما هو مراد ان يكون التركيب فيها لاني معروضها

وانما كونها ماضية فبذاتها قبل لم يرد بذلك مفهوم الماضية فانه امر زائد عليها  
 لها في العقل كما قبل اراد ما صدق عليه هذا المفهوم كما بينه عليه بالمثل  
 وهو موجود في اي وجه بلا جبرته فان وجهه الخاص في اي وجه بينه بلا ستر  
 ومن عيان عن الماضية الكلية والتخفيف فالماضية المخلوطة موجودة قطعا  
 وفيه كذا وهو ان الشخص قبل من مركب في اي وجه من الماضية والتخفيف او  
 مركبها في الوجود وسيرد عليك كقوله فان ولزكا كونه في العقل من اللواق  
 جوابه فعل متدرج في الوجود وهو ان يكون لا يجوز كونه موجودا في اي وجه  
 بناء على ان الوجه في اي وجه من اللواق لا يجوز كونه في العقل بناء على انه انما  
 اللواق في كذا في وجه لكن المعنى في الماضية المجردة هو العناء عن اللواق  
 اي رتبة فلا ينافي الوجه الذي كثر في الوجود فيه ولا كثر عليك في  
 هذا الجواب من الاختصاص والتعريف في الجواب ان يقال الماضية المجردة  
 عن جميع العوارض الذاتية واي رتبة موجودة في الزمن لكن لا في الوجود  
 الخلف لان الذات يمكنه تقدر كل شيء حتى عدم نفسه ولا تجزئة النصوص  
 او لا فلا يمنع ان يعقل الذات الماضية المجردة عن جميع اللواق اي رتبة  
 والذاتية بان تعينه في الوجود كذا في ذلك ولزكا كانت كذا في الوجود  
 الا بركه انه يمكن الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجه في اي وجه ولا حكم مع  
 شيء الا بعد تقدره ويقرب من هذا ما قيل من ان المفهوم مطلقا ان فارغا و  
 فاما قد يتصور في بعض له الوجه الذي يكون فيها من الوجه المطلق باعتبار  
 وجود في الزمن فبما له باعتبار ذاته ومنه ذلك اذا تقدرت  
 المجردة مطلقا كانت من حيث ذاتها ومنه ما يجردون في ماضية المخلوطة  
 ومن حيث وجودها في الزمن فبما من المخلوطة ومكموما عليها وكذا الكلام  
 في المجرد مطلقا فانه باعتبار حصوله في الزمن كرمز الوجود العارض له وهو  
 قسم من العلوم بوجه ما ومن حيث انصافه بهذا الوصف فزمنه قيمته فان  
 واما لزكا مركبة ومن ماله جرد ونهت المركب الى البسيط اذ لا بد ان يكون في  
 المركب امر لكل واحد منها حقيقته واحد والالكان مركبا من امور لانها ماضية لها لا من



لكن الخلق المبني على خلاف المصطلح فالوجه اذا ان يورد ان ربح المتراكم المذكور سلكا  
 لايم انه ان لم يكن واحد منها محسوسا ولم يحدث عند اجتماعهما شبهة قدسية  
 يلزم ان لا يكون السواد محسوسا لانه عيان عنها فاذا لم يكن شي من اجزاء  
 محسوس لم يكن محسوسا لان حكم الجبرع يخفى معروض المبني قد يغاير حكم الامر  
 التي نالت منها الجبرع وكذا كل احد للذات من الشعرات والعنبر من الزباد  
 محل هذا الجبرع ولا يطق على المحل كل واحد واحد **قوله** اجيب باننا اعتبرنا الجبرع  
 مع قطع النقطة عن الوجه اي برى اننا لم نر في المحل قسمة حيث لا سطرانه  
 جواز محل الاجزاء احيى كالجدار والنف مع المركب كالبيت اذا قطع  
 التفرع عن الوجه الى ربح ولا شك في بطلانه اذا لا يهودان يقال البيت  
 سقف ولان يقال البيت مدر الجدار سوار نظر الى الوجه الى ربح او  
 لم ينظرنا لهداب في الجواب ان يقال معنى المحل في الاجزاء المحسوسة ان المتنا  
 منقذ ما متخارج في الوجود الى ربح حقيقة او تسمى وهذا المعنى لا يتصور  
 الا مع التمايز والتغاير في الوجه الذي والى في الوجه الى ربح وتخصيصه  
 لرفدك في السؤال فان احد الموجودين المتغايرين في الذات لا يكون هو  
 بعينه الموجود الاخر في الذات فلم يكن جهة الاى والمعتبر في المحل هو الوجه  
 الى ربح لا الذات بل جهة التغاير المعينة فيه وان اراد انه لا يكون متغير  
 الموجود الاخر في الى ربح فيغير علم لان التغاير الذاتى بين الشيئين انما ينافى  
 الاى ذلك الذات لا حسب الى ربح نعم يجب ان يقطع النقطة في محلها  
 على الماهية الذاتية عن الجزئية العارضة لها في الزمن **قوله** فالاجزاء اما ان  
 يكون اذ فانفس احر مندرع جواز لئلا يكون الافراد متساوية ولا يكون متداخلة  
 ولا متباينة قبل المراء بالمتباينة مدنا ما لا يكون بعضها اعم من بعضي مدرك  
 المتساوية في المتباينة ومنهم من قال الاجزاء ان صدق بعضها على بعضي  
 متداخلة سواء كانت متساوية او غير متساوية فقد المتساوية في شيئا  
 وان لم يصدق بعضها على بعضي فمتباينة والظاهر في العيان ان لا يتقسم  
 الاجزاء الى متساوية ومتباينة ثم يتقسم المتساوية الى متداخلة ومتساوية

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله وايضا الاجزاء اما ان تكون وجودية باسرها بمعنى انه لا يكون في متناولها  
 سلب فانها مركبان من اضافة عارضة لاضافة افرق فان مفهوم الاقرب  
 مركب من القرب والزيادة فيه العارضة عليه وكلاهما اضافة فانها متراكم  
 الا بعد مركب من البعد والزيادة فيه العارضة عليه وكلاهما اضافة فانها متراكم  
 فانه مركب من الجسم المحسوس وهو القطع الحسية وعلى موجود حقيقة قوله ومن  
 اضافة الى المحل ولو قال ومن زبيب محسوس فيما بينها باعتبارها يتجسد  
 السبب وانه امر متبني لا يستقل بالمعقولة لكان احسن **قوله** ولزادها يودها  
 وجوديا وبعضها عدما ولم يتغير من لاهو عدم محسوس لانه غير معقولة فانها  
 لا يعقل الاضافة الى الوجود فكذلك المعنى الوجودى ملحوظا من قطعها  
 اعلم ان هذا انما هو للماهية مطلقا اعم من ان يكون حقيقته او اعتبارية واما  
 الماهية الحقيقية فلا يكون اجزاء الامم وجود فكون وجودية قطع فلا  
 يتأتى فيها التقسيم الكى باعتبار الوجودية والعدمية ولا باعتبار الحقيقة  
 والاضافية اذ لم يجعل الاضافة من الموجود الى ربحه ولا يكون بينهما التفرع  
 من وجه على المشهور ولا الى راحة على ما قيل من امتناع ترك الماهية الحقيقية  
 الدامد ومن حقيقة من امرين متساويين **قوله** في الباطن بطر جمعولة  
 وفيه مزاجيب ثلثة الاولى انها مجعولة مطلقا والى انها غير مجعولة اصلا والى  
 لى الباطن منها غير مجعولة والمركب منها مجعولة اما من قال انها مجعولة مطلقا فمد  
 انها بالنسبة الى الوجود مجعولة لانها مطلقا ممكنة ولا ينبغي لها ان لا يكون مستقلا  
 ممكن موجود عن فاعل يوجده ويحتمل واما من قال انها غير مجعولة اصلا  
 فمدادها انها في انفسها غير مجعولة بمعنى جعل الماهية نكل الماهية فان الماهية  
 الماهية كانت نكل الماهية سواء فرض من ان جعل ام لا بل من مجعولة  
 باعتبار وجودها فان السواد مثلا لا يحتاج الى جعل مجعولة سواء  
 لانه امر غير معقول قطع بل الى جعل مجعولة موجودا فليس الماهية  
 في انفسها مجعولة ولا وجودها في انفسها بل الماهية في كونها موجودة  
 مجعولة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينزع فيه فلا منافاة بين

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع

قوله  
 الجبرع  
 الجبرع



هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان

هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان

في المجلدات عن الحاشية وبيننا ثانيا لها واما من قال ان المركبات مجعولة  
والبا بغير مجعولة فمداوه ان حاشية المركبات محتاجة في هذا الى  
انقسام بعض اجزائها الى بعض وهذا الاعتبار لما حاشية الى با على كونها  
في انفسها بغير بعضها الى بعض فدون الحاشية البسيطة او لا يتصور فيها  
مجعولة في هذا انها فالمركب والبسيط يشتركان في المجعولة كس المركب  
ويحتاجان في لزوم المركب مجعولة في هذا انها مع قطع النظر عن وجود  
دون البسيط وهذا ما لا يشبه في ههنا فاذن معنى قوله لكن لا يكون  
البسيط يمكنه انها لا يكون ممكنة كسها انها مع كونها محتاجة في ذاتها  
مع قطع النظر عن وجودها الى با على كونها كسها المركبات ممكنة كذلك  
لانها لا يكون ممكنة كس وجودها مع دفع بان الامكان كس الوجود لا  
يتبين الباطنة واما لوضوح نفي الامكان كس الوجود عن البسيط لكونه افعال  
لا تنفي عنه الوجود والامتناع ايضا لانها شبيهة بالامكان  
فبطل احضار المفهوم في الثلثة لعدم تناول شئ منها للبسيط  
فان الشرف ان الافعال الثلثة كلها صحيحة لكن خطريها في لزوم القول  
بان الحاشية مطلقا غير مجعولة ان ليس شئ منها مجعولة مع جعل الحاشية  
سواء كانت بسيطة او مركبة على الحاشية في هذا انها لا يفتى فعلها موقوف  
فانه ثابت لها مطلقا بنا فيه القدر بان المركبات مجعولة نظر الى  
ذاتها دون الباطنة في بعض الحاشية وهما المركبات مجعولة  
كسها ذاتها مع قطع النظر عن وجودها فتأمل حق التأمل واما الاضمار  
الرابع وهو لزوم البسيط مجعولة دون المركب فلم يقل به احد لظهور  
المركبان قام بنفسه وبين هذا القسم فان معنى قيام الشئ  
بنفسه انه لا يتم بغيره لان الشئ قياما حقيقيا بنفسه كما لزمه قياما  
حقيقيا بغيره وكل ما قام بنفسه ان كان ممكنا كان جوهر او كل ما قام بغيره  
ان كان ذلك الغير غيب عنه كان عرضا والا كان جوهر ايضا  
استقل اجزاءه الى لا اقل من ان يستقل جزء منه والامكان كس المركب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
وسيلة للتقوى والنجاة  
من النار والوصول الى  
الجنة والحمد لله رب العالمين

هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان

هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان

فاما بنفسه والمقدر فلا فانه لا يستقل الاجزاء منه قوله وقام الباقي  
من الاجزاء بذلك الجزء المستقل واللا استغنى كل عن الآخر فلم يحصل  
منها ما عليه متحقق ومن حقيقته لانه قد تقدم انه لا بد من حاشية ما لبعض  
اجزاء الحاشية كحقيقته الى بعض حاشية لزم حاشية بعضها الى بعض لا حاشية  
يكونه بغيرها بغيره ان يكون حاشية الى حاشية بغيره آخر ولزوم ان المركب  
بغيره وبين هذا القسم صفة قوله قام بذلك الغير مع اجزائه الى ابتداء  
لكن يكون قيام بعضه به شدي لقيام البعض الآخر من بنفسه كذا ذلك  
المركب واحد حقيقيا لا اعتبارا فان قلت او كان قيام بعضه به شدي  
لقيام البعض الآخر يكون قيام البعض الآخر بواسطه قيام ذلك البعض  
تكون يكون قيام الجميع الى ابتداء ذلك المركب يكون قيام الجميع ابتداء لزم  
يكون قيام بعضه به بواسطه قيامه ببعضه آخر الى لزم كونها كسها  
في العود عن لزم لا يكون هناك واسطة اصلا في زلزلة بعضها على بعض  
في القيام به حقيقته واما في الآخرة في القيام به بغيره فيكون قيام الجزء كافر  
بغيره بواسطه الجزء القائم به ابتداء عن لزم كون واسطة في المعروفين و  
الا فكل من واسطة ثابت في القسم الاول ايضا فليس يجب ان يكون الفصل  
عنه لوضوح الجواب في القول بان الحاشية حاشية بعض الاجزاء الى بعض  
في الحاشية الواحدة ومن حقيقته اذا استغنى كل من الاجزاء عن الآخر  
لم يحصل منها ما عليه واحد ومن حقيقته كسها الموضوع بغيره لانها لا يمكن  
لزم الحاشية المركبة من الجنس والفضل حقيقته واحد كذلك فلا بد من كسها  
حاشية فاعلمها علة للآخر فبما ان يكون الفصل علة للجنس الى كسها بباقي في هذا  
المقام منع اولاهم انه لم يحصل منها ما عليه واحد ومن حقيقته الا اذا  
احتاج بعض الى بعض ولم لا يجوز حصول الحاشية الحقيقته منها باستقلالها  
مع اجتماع غيرها بدون حاشية بعض الى بعض فلا يكون كسها الموضوع بغيره  
الانسان لا يتكلم وايضا لا يلزم من لزوم الحاشية بينها لزوم العلانية لان  
كسها الحاشية بينها كسها العلانية لان العلة قد عرفنا بعض الحقيقته يحتاج

هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان

هذا هو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان  
وهو الوجود الحقيقي  
الذي لا يتغير ولا يتبدل  
في كل زمان ومكان







الحامية في الخارج متضمنة اليها فيه ولا منافاة بينهما كما ترى وفيه انه اذا كان  
 التعيين ماعنه المتعينة متقدرا ذات وجعلها وجودا ذاتيا بزاوية كان  
 احد ما محلا لا على الاضطرار والى ولم يسلك احد في المتعينة بتعيين كما لا شك  
 في لزوم الحامية متعينة لكن عدم تعيينها في الخارج لا يستلزم ان يكون متعينة  
 التعيين في الخارج عيب بل هو في الحامية لانه يجوز ان يكون لا يكون للتعين متعينة  
 بان يكون عيبا ربا محضا يتميز به الحامية عن غيرها من الحاميات قوله قال  
 الحكماء الزاميون ان يكون التعيين وجودا لزم انقضت الشخص ان انقضت  
 في ما قوله لذارنا اولها رزنا **الحكماء** نوعها في شخصها الواحد الحاصل من  
 الحامية والتعينة الذي عقل بها قوله والا لا يمكن خلف المفكول عن علمته  
 لانه في انك عن التعينة الاول واعلم لزم انخصار نوع الحامية في شخص واحد  
 اذا كان تعين الحامية زائدا عنها وانقضت الحامية ذلك الاضطرار واما  
 اذا كانت الحامية متعينة بذاتها متميزة في نفسها عن غيرها لا يستلزم ان  
 فيها كالواحد على رايهم فلا يتصور هناك تعدد اصلا بل هذا انك في نفس  
 التعدد من انخصار الحامية في شخص واحد **والمتمتع** بالفرق الى  
 اختلاف لوازم الطبيعة الواحد متمتع بالفرق فانك امتناع اختلاف  
 لوازم الطبيعة الواحد مبني على المقدمة القابلة بان الواحد لا يتعدد  
 عنه الا الواحد وقد اخرجوا عليه بوجوه فكيف يكون فهو ويا قلت  
 وان اخرجوا عليه لكن المذكور في معرفتنا الاحتياج تنبيه لا يبرهان لانهم  
 ادعوا بذا عننا قال الحق في شرح المواقف قيل لزم هذا الحكم لانه قريب  
 من الوصف وانما كبرت مدافعة الناصر اياه لا غنا لم عن الوصف من غير  
 الحتمية مع اننا لانم توقف ذلك الامتناع على ثقل المقدمة بل ثقل الوصف  
 اختلف لوازم الطبيعة الواحد لزم وجوه الم لازم بدون اللزوم  
 لامتناع امتناعا فينبغي ثقل واحد وهو وجوه والا فلا ملازمة بينهما لان  
 لا يقع بالملزوم الا ما لا يوجد بدون اللزوم **فيعلى** شخص الحامية  
 بشخص موادها واعوانها يكسبها ان اذا لم يكن الحامية كما فيه في

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

شخصها امتزجت فيه الى ما في وفي المواقف يعلى شخص الحامية ثقلها فيكون  
 تعدد افرادها بتعدد محله ايا بالذات كقول الافلاك العالية القابلة  
 لصورها الجسمية واما بسبب اعراضها فيكتسبها كسبيل العناصر الاربعة فانها  
 واحد متشككة بينها وقد عرض لها استعدادات مختلفة كسبيل التربة  
 البعد من الفلك فذلك تعدد استقامتها فيها واذا لم يتعدا ثقلها بالذات  
 ولم يتصور استعدادا متفاديه انقضت الحامية الحالة فيه في شخص  
 واحد ايضا كقول كل فلك بالقياس الى صورته النوعية فتدرك ان  
 بشخصها موادها انك الى الافلاك فان مادة كل فلك مثاقفة لمادة فلكي  
 آخر في الحقيقة فليس الاختلاف فيها كسبيل الاعراض المتعلقة بالمادة  
 بخلاف العناصر فان مادتها واحد فلكي ليدل الواو الواصلة او  
 الناصلة لكان اول واعلم انهم بنوعا على تعدد افراد الحامية الواصلة  
 انما يكون بتعدد مادتها على احد الوجهين ان ما ليس مادتي بسن محذوا او  
 مخارفا فتدع منخص في الشخص الواحد لان علمته تعينه ليست المحاذ  
 لا محلي لغير الماد في اما الحامية نفسا او ما يلزمها فلكم الاكفار  
 كما مر وقد يقال لم لا يجوز ان يكون للمجرد محل غير المادة الجسمية فيتعدد  
 بتعدد ذلك المحل اما ذاتا او استعدادا فان محل النفوس الناطقة  
 متعدد مع كونها مجرد وعديم الوجود انما تعددت وان لم يكن مادة  
 حالية في المادة لتعلقها بالمادة تعلق التدبير والتصرف في حكم  
 الماديات فيتعدد كسبيل تعدد الماديات التي يتعلق بها بخلاف العقول المجردة  
 عن الماد كسبيل الذات والتعلق فان ادعوا انها شخص في استقامتها وفيه  
 حكت لانها ايضا متعلقة بالماد لكن تعلق الثاني وما الفرق الموزون  
 المتعلقين فتأمل لان الباطن نسبة الى الكل على السواء فحقه شخص  
 معين بالحامية دون افراده او يزددون افراده صحيح بلا مرجح وتوذلك يمنع  
 في ذي النسبة فان قد اعلم وجودات الممكنات كل ما بينه ولكل فاعلى  
 نسبة فاقصه الى متعلقه فلم لا يجوز ان يكون الحال في الشخص كذلك لانه

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت

في قوله ان يكون  
 التعيين وجودا  
 لزم انقضت  
 الشخص ان  
 انقضت



والله اعلم بالصواب  
 في بيان ان يقال فلا يكون الحال سببا له الى المبدأ الذي هو الشخص في  
 الشخص لتخصيصه ان شخص الحامية فلا عليه ما على الاول قال بعض المتأخرين  
 اليعمل معلل بالهوية الحادثة فيها لا بما عليه كالمبدأ ومن هنا يفرق  
 شخص الحامية بما حصل فيها وقد ينشأ عنه عدم جواز ان لا قد  
 انتفى ما ذكره من الحال لا يكون سببا في شخصه فيستد ان الشخص الحامية  
 بل انما يحتاج الى فاعله بكونه فاعلا على المكسرة لخاصة اما جاز  
 لها او اعراض فافهم حاله فيها فاعلى ان وجهه كان جازا يستند شخص الحامية  
 التي ابدى من غير اعتبار بما ذكره في شخصه فلا يكون نقودا شي في الحامية  
 مستند ما كونه ما ونية كما يدعيه القدم وايضا فنقل الكلام الى شخص  
 نكل الاعراض وتعد اقرا وانما السند الى الحامية المستند  
 الى تعدد ما لزم الدور وان اسند الى تعدد الحامية المستند الى تعدد  
 آفة سابقة عليها كانه فيها تنقل الكلام اليها ولزم النسخان الزموا  
 جواز النسخ في الامور المتعاقبة علم الحامية لزمه جواز ان الصفات  
 الباعنة اذا كانت متعاقبة علم الحامية فلا حاجة الى الحامية في تكسره  
 اقرا والحامية كما مرافقا ولما ذكرنا من لزوم جواز تكسره شخص الحامية كونه  
 معللا من غير احتياج الى مقارنته الحامية بما عملوا به شخص الحامية  
 غير مقارنته ما في افرد قال السارح والحق ان حاله شخص لان احواله  
 شخص الى الحامية بدليل وكفى بما ذكره في الوجوب والامكان مروه  
 والقدم واخروا في رصديا من الامور ضرورة فان من لا يتور  
 عم الاكتساب اصلا يعرف من الخدمات كمن اظهر الوجوب او  
 لا استحال في كونه بعض الفروع اجلي من بعض وانما كان الوجوب اظهر  
 لانه اقرب الى الوجوب الذي هو اظهر الخدمات واجلاء وذلك لانه ناكذ  
 الوجوب فما هو اقرب الى اجلي التصورا كان اظهر من حيث ما اعلم لزم  
 الوجوب يقال علم الواجب باعنا وما لم نزل الحامية ومن ثلث الاول

اعتبار

والله اعلم بالصواب  
 في بيان ان يقال فلا يكون الحال سببا له الى المبدأ الذي هو الشخص في  
 الشخص لتخصيصه ان شخص الحامية فلا عليه ما على الاول قال بعض المتأخرين  
 اليعمل معلل بالهوية الحادثة فيها لا بما عليه كالمبدأ ومن هنا يفرق  
 شخص الحامية بما حصل فيها وقد ينشأ عنه عدم جواز ان لا قد  
 انتفى ما ذكره من الحال لا يكون سببا في شخصه فيستد ان الشخص الحامية  
 بل انما يحتاج الى فاعله بكونه فاعلا على المكسرة لخاصة اما جاز  
 لها او اعراض فافهم حاله فيها فاعلى ان وجهه كان جازا يستند شخص الحامية  
 التي ابدى من غير اعتبار بما ذكره في شخصه فلا يكون نقودا شي في الحامية  
 مستند ما كونه ما ونية كما يدعيه القدم وايضا فنقل الكلام الى شخص  
 نكل الاعراض وتعد اقرا وانما السند الى الحامية المستند  
 الى تعدد ما لزم الدور وان اسند الى تعدد الحامية المستند الى تعدد  
 آفة سابقة عليها كانه فيها تنقل الكلام اليها ولزم النسخان الزموا  
 جواز النسخ في الامور المتعاقبة علم الحامية لزمه جواز ان الصفات  
 الباعنة اذا كانت متعاقبة علم الحامية فلا حاجة الى الحامية في تكسره  
 اقرا والحامية كما مرافقا ولما ذكرنا من لزوم جواز تكسره شخص الحامية كونه  
 معللا من غير احتياج الى مقارنته الحامية بما عملوا به شخص الحامية  
 غير مقارنته ما في افرد قال السارح والحق ان حاله شخص لان احواله  
 شخص الى الحامية بدليل وكفى بما ذكره في الوجوب والامكان مروه  
 والقدم واخروا في رصديا من الامور ضرورة فان من لا يتور  
 عم الاكتساب اصلا يعرف من الخدمات كمن اظهر الوجوب او  
 لا استحال في كونه بعض الفروع اجلي من بعض وانما كان الوجوب اظهر  
 لانه اقرب الى الوجوب الذي هو اظهر الخدمات واجلاء وذلك لانه ناكذ  
 الوجوب فما هو اقرب الى اجلي التصورا كان اظهر من حيث ما اعلم لزم  
 الوجوب يقال علم الواجب باعنا وما لم نزل الحامية ومن ثلث الاول

لغنية من دليل لان المحل سابق على الحامية فلا يكون سببا في شخصه فيستد ان الشخص الحامية  
 في البيان ان يقال فلا يكون الحال سببا له الى المبدأ الذي هو الشخص في  
 الشخص لتخصيصه ان شخص الحامية فلا عليه ما على الاول قال بعض المتأخرين  
 اليعمل معلل بالهوية الحادثة فيها لا بما عليه كالمبدأ ومن هنا يفرق  
 شخص الحامية بما حصل فيها وقد ينشأ عنه عدم جواز ان لا قد  
 انتفى ما ذكره من الحال لا يكون سببا في شخصه فيستد ان الشخص الحامية  
 بل انما يحتاج الى فاعله بكونه فاعلا على المكسرة لخاصة اما جاز  
 لها او اعراض فافهم حاله فيها فاعلى ان وجهه كان جازا يستند شخص الحامية  
 التي ابدى من غير اعتبار بما ذكره في شخصه فلا يكون نقودا شي في الحامية  
 مستند ما كونه ما ونية كما يدعيه القدم وايضا فنقل الكلام الى شخص  
 نكل الاعراض وتعد اقرا وانما السند الى الحامية المستند  
 الى تعدد ما لزم الدور وان اسند الى تعدد الحامية المستند الى تعدد  
 آفة سابقة عليها كانه فيها تنقل الكلام اليها ولزم النسخان الزموا  
 جواز النسخ في الامور المتعاقبة علم الحامية لزمه جواز ان الصفات  
 الباعنة اذا كانت متعاقبة علم الحامية فلا حاجة الى الحامية في تكسره  
 اقرا والحامية كما مرافقا ولما ذكرنا من لزوم جواز تكسره شخص الحامية كونه  
 معللا من غير احتياج الى مقارنته الحامية بما عملوا به شخص الحامية  
 غير مقارنته ما في افرد قال السارح والحق ان حاله شخص لان احواله  
 شخص الى الحامية بدليل وكفى بما ذكره في الوجوب والامكان مروه  
 والقدم واخروا في رصديا من الامور ضرورة فان من لا يتور  
 عم الاكتساب اصلا يعرف من الخدمات كمن اظهر الوجوب او  
 لا استحال في كونه بعض الفروع اجلي من بعض وانما كان الوجوب اظهر  
 لانه اقرب الى الوجوب الذي هو اظهر الخدمات واجلاء وذلك لانه ناكذ  
 الوجوب فما هو اقرب الى اجلي التصورا كان اظهر من حيث ما اعلم لزم  
 الوجوب يقال علم الواجب باعنا وما لم نزل الحامية ومن ثلث الاول

انما هو الذات الواجب

استغنى في وجوده عن الغير وقد يعبر عنها بعدم احتياجه او بعدم  
 تدفعه فيه علم غير الثاني كونه ذاتا مفضية لوجوده افتضا اثباتا  
 الثالثة الشيء الذي به عن الذات عن الغير والخلق الوجوب على  
 المعية الاولى غير ثابت مشهور واما الخلافة على الثالث فاما بتاويل  
 الواجب او اراوه متبدا والوجوب وعلى ان هذا هو امر متلازمة  
 لكن متغايبة في المفهوم اما تغايبه فلا ان الخاصة الثالثة عن الواجب  
 فانه لا تغايبه من غير عن جميع ما عداه والثانية نسبة بتوحيده بين الذات  
 والوجود والاولى نسبة سلبية متغايبة عم النسبة السلبية واما  
 تلازمها فلا انه من كان ذاته كافيا في افتضائه وجوده لم يكتف في وجوده  
 الى غيره وبالعكس ومن وجد اقدم من الامر من وجد ما به يتم الواجب  
 عن الغير وبالعكس فافهم نكل الحق للوجوب فانه يتفعل في احواله  
 من كونه وجوديا او عدميا وكونه غير الذات او زائدا عليها  
 فالمعنى الاول عدوى والآخرة وجوديان بمعنى السلب في مفهومهما  
 والثالث غير الذات بخلاف الاولين وكذا الامكان يقال علم الممكن  
 باعنا وما له من الخاص ومن ثلث الاول احتياجه في وجوده  
 الى غيره والثانية عدم افتضائه ذاته وجوده والثالثة ما به متناز  
 ذات الممكن عن الغير ومن ثلث ايضا متغايبة متلازمة  
 مع قياس ما مر في الواجب لان الواجب انما هو واجب بهذا  
 الوجوب الممكن فلما منزع لعدم التغايبة بين الوجوب وكونه  
 الواجب واجبا فان الواجبية والوجوب صفة واحدة  
 فليس عنه علة على الوجوب ولا معلول من الواجبية نعم هذا لازم  
 للقابل بالحال لان الواجبية عن صفة معللة بالوجوب فانه اذا  
 قام الوجوب بذاته او جلي الواجبية واجب بان لا لا  
 اذا كان من منع الحسنة يمكن زوجه عليه بان من المتلازمة بينه  
 بذاته لا يقبل منع اهلان من كونه يمكن موكونه جازية النبوت

لأن مبدأ الوجوب  
 الذات على الممكن  
 به الذات عن الغير  
 فانه لا يغني

فان كان



واجب الزوال نظر ال ذاته واستلزام الشيء تجزئته بيقين لا شبهة فيه **اجيب**  
 بان ان راجح بايز الزوال في نقل الملازمة علم ما لا يكون زواله ممتنع فلا  
 لا بد منه ولا يفي فذلك منع الملازمة وبغير امتناع زوال الوجوب بسبب  
 امتناع زوال علمه مع الاعتراض بكونه ممكن لذاته المستلزم لكونه المنة  
 كذلك **والحق** لنتقال لو كان علمه الوجوب على ان والحق في جواب  
 فان نقل الوجوب صفة للواجب ولا يلزم ان لا يقدريه الجواب عنه  
 وهو قوله **اجيب** بان الصفة اذا كانت ممكنة ان يتبدل فان قيل  
 ان الواجب من حيث انه واجب ان لم يتبدل لانه وان اجاب عنه بقوله  
 متبدل الا انه رفق بتبدل اجيب بان لا يتم انه اذا كان من مكن الحثية ممكن ان يتبدل  
 علمه فانه ذلك الجواب المزيف باطلا فانه مضمون قوله والحق هو ان الجواب  
 عنه هذا قد جعل قوله والحق جوابا عن قوله **اجيب** بان لا يتم ان مع نقل  
 عبارة ان راجح علمه ماسة وفيه حمل على الماسة علمه مع وجود الوجه على  
 عنها علم ما صورناه وحمل الكلام على علم ما لا يرضى به صاحبه فان ان  
 عنه عن مضمون قوله والحق **اجيب** وعن مضمون قوله **اجيب** بان لا يتم  
 بل انما يتبدل جوابا عن لا يقال علم قوله فان قيل سلمنا لزواله **اجيب** من حيث  
 في سره للخر يدنا وجعل قوله والحق جوابا عن قوله لان نقله فيكون لا  
 يقال لو كان ثابتا مرفضا عن ان لا يكون تعبيرا عن سوال المرضي  
 بل لا يقال ومثله لا يجوز من مثل ان لا يفضل عنه ونذكر لمواضع مقابلة  
 الحق للباطل فانه اذا كان جوابا عن سوال الاول وقد اجاب عنه  
 بقدر فكون الحق بالنسبة اليه واما اذا كان جوابا عن الجواب الاخير  
 فلا يكون الحق بالنسبة الى الشيء لانه لا جواب عنه غير الحق وانما لا معنى  
 في المنقوض تكون علمه الوجوب على غير الذات لان فيه مقصود الخضم  
 ومما كان الواجب علم ما لا يخفى واما علم تقدير جعله جوابا عن قوله  
 فان قيل الوجوب صفة للواجب ولا يلزم من امكان الصفة امكان  
 المحصور في علم ما صورناه فنعناه كلامه لان حاصل الجواب في لنتقال

محم

اعني الذات

اجيب باننا لان نقول  
 كما قد اجاب عن قوله

لا يجوز امكان الصفة مع وجود الذات كما ادعت لانها اذا كانت ممكنة  
 لا بد لها من علة فعلتها انما الذات او غير الذات وكلما لم يحال ان فلا  
 يجوز امكانها فلم يصح فذلك يجوز ان يكون الصفة ممكنة والذات  
 واجبة ثم الظاهر من تقريرنا ان راجح في سره للخر يدنا قوله ان  
 اجيب بان علة الوجوب لو كانت على الذات انما وهو مضمون  
 قوله **والحق** ان في هذا الشرع جواب عن قوله فان قيل سلمنا  
 لزواله **اجيب** ان لانه ليس جوابا عن قوله لاننا نقول واللا يكون ابتداء  
 لقوله لا يقال ولم يفعل عنه احد ولا جوابا عنه ولا يقال **اجيب** ان  
 او قال او نقل بان علة اه علم ان نقله لو جعل قوله **اجيب**  
 جوابا عن قوله لان نقله يعني لا يقال بل لا جواب ولو جعل جوابا ان  
 من لا يقال يعني قوله فان قيل بل لا جواب فليزم جعل قوله **اجيب**  
 ان جوابا عن قوله فان قيل سلمنا اه فبوجه لنتقال لنتقاله  
 لاننا يجوز ان نقف الواسع بالامكان من حيث انصافه **بعبارة**  
 الوجوب الممكن علم تقديره وجوبه وكان الجواب عنه بتبدل لا يقال  
 لو كان من مكن الحثية ممكن ان يردودا بتبدل لاننا نقول لاننا لا **اجيب**  
 عنه بانه يلزم اهدا الى انما الشيء في المبدأ وهو علم تقديره يكون  
 علة الوجوب الممكن على الذات واما جواز انتقال الوجوب  
 عن الذات وهو علم تقديره يكون علة الوجوب غير الذات على  
 فعله هذا يكون قوله والحق في هذا الشرع جوابا عن قوله  
 فان قيل سلمنا ان لا علم قوله فان قيل الوجوب صفة ان ولز  
 كان يلزم من كون احد ما مردودا به كون الآخر مردودا به فيكون  
 هذا الجواب الحق عنه في مقابلة الجواب الباكي عنه وهو قوله قيل  
 لو كان ان تكون مردودا بتبدل **اجيب** باننا لاننا نعلم لنتقاله قوله  
 والحق جوابا عن هذا الجواب اعني **اجيب** باننا لاننا وان  
 ظاهره قوله ان راجح للخر يدنا **اجيب** بان علة الوجوب لو كانت



انما الذات واجب عند قوله لان فنزل لان اذ كان لا يمكنكم من خامس لم  
 يعمل به لما نفع عن العمل به فكلما كان قريبا من فافهم واعرف ان جعل  
 قوله والحق في هذا الشرح وجعل ما بعد مقتضى في شرحه للغير بد من قوله  
 اجيب بان علته الوجوب هو جوابا عن قوله فان قيل سلمنا ما اوردتم  
 قوله الوجوب صفة لا سوار في المثال **قوله** فيلزم ان يكون للواجب  
 وجوب اخر يندفع فيه يمنع لزوم التسلل بنا على ان وجوب الوجوب  
 نفسه في قيل في وجوب الوجوب وغيره ولا تخفى صفة ما دام المراد كما  
 لان اعدما متقدما على الاخر بالذات فلا يكون شيئا منها غير الاخر بل  
 الجواب ان يقال لا يلزم من وجوب طبيعة وجود جميع افرادها حتى  
 يكون كل واحد واجب موجودا ويتسلسل ولعل هذا المراد من كون  
 وجوب الوجوب نفسه والالتم بفتح لما قلنا من لزوم المتقدم لا يكون  
 غير المتأخر **قوله** وان كان علته الوجوب غير الذات يلزم جواز  
 انفكاك الوجوب عن الذات فيلزم الامكان وفي لزوم جواز لا انفكاك  
 متعقبا على كون ذلك الغير واجبا اجيب باقبا كل الامر فدلما لو كان  
 فيدوم الوجوب بدوام علته فلا يتفكك اصلا الا ان يقال فيمتنع  
 قد يمضي ثم علم فذهب المتكلمين لكن الدليل قاصر عن كونه الراميا  
 2 ولكن ان يقول ان ذلك الغير لا يذات بنهي ال الذوات لان ما بالغير  
 لا يذات بنهي ال ما بالذات فيلزم تقدم الذات بالوجوب على  
 الوجوب ايضا ان كان لزم ذلك على تقدير كون الوجوب مفعولا  
 بالذات ولزم التسلل لان الامكان صفة الممكن واذا كانت  
 الصفة واجبة تكون الموصوف واجبا بمنزلة بناء على لزوم الواجب  
 هو الذي يتصرف بالوجوب لا بالواجب والالتم هو ان لا  
 الاول لكن المراد من الصفة اذا كانت واجبة مع اجتنابها الى  
 موصوفها فان كان يكون الموصوف واجبا لاستغناء عنها والا  
 يكون الصفة ممكنة ايضا لا اجتنابها الى الممكن **قوله** فتسلل الكلام

بداهة

فيمنع الوجوب بالاجابة لا على عدم  
 كون الالتم في الالتم

بان يتصرف  
 بالوجوب  
 استغناء

ال وجوب الوجوب وامكان الامكان ويلزم التسلل بمنزلة من انه  
 لا يلزم من وجود طبيعة وجود جميع افراد تلك الطبيعة حتى يلزم التسلل  
 اما الجواب عنه بان وجوب الوجوب عينه فالمراد منه ما قلنا والالتم  
 يصح لما قلنا من ان الشيء اذا كان اعدما متقدما على الاخر لا يكون شيئا منها غير  
 الاخر **قوله** والاول كذلك لانه ان كان قبل الالتم ان الوجوب على تقدير  
 وجوده يكون صفة بل غير الذات فلا يلزم من كونه موصوفا كونه ممكنا  
 لكونه صفة اجيب بان النزاع بين العقلاء يكون اعدا عقليا او موصوفا  
 خارجا انما لم يرد في الوجوب بمعنى اقتضاها الذات للوجوب ولا يتصور كونه  
 غير الذات لانه نسبة بين الذات والوجوب فتنازع عن الطرفين قطعا  
 فلا يكون غير شيئا منها اصلا فاذا كان موصوفا يكون ممكنا لكونه نسبة قائمة  
 بالطرفين **قوله** متقدما بالذات على وجود الواجب وعلى وجوه الممكن  
 فان قيل ان الوجوب بمعنى الاقتضا نسبة وكذا الامكان بين الماهية و  
 الموصوف والنسبة متنافية عن الطرفين قطعا فلا يتقدم على شيئا منها  
 اصلا اجيب بان اللازم من متناظر الوجوب والامكان عن الماهية متقدم  
 الوجوب المطلق لا على وجودها الى من كونها موصوفا بالفعل وانما المسمى  
 تقدمه على ذلك لا الاول وان اردت انها نسبتان بين الماهية ووجودها  
 الى من فينا فترد وجودها فلا يتقدم على وجودها كما ذكرت قلنا لما اوردتم  
 معذرا ان الماهية متباعدة عن ال متقدم الوجوب المطلق لا ال وجودها الى من  
 وذلك كما نرى في الالتم كما كونها نسبة بين الماهية ومقدم الوجوب لا بينها  
 ووجودها متنازعة فانه دقيق **قوله** تسفل الكلام الى قدم القدم وحدوث الحدوث  
 ويلزم التسليم ودونها من غير من انه لا يلزم من وجود طبيعة وجود جميع  
 افرادها حتى يلزم التسلل **قوله** لان الواجب لذاته لو كان واجبا لغيره لارتفع  
 بارتفاعه عن الوجوب ارتفاع المعطى عند ارتفاع العلة واعنه من  
 عليه بان الالتم لزوم ارتفاعه من ارتفاع ذلك الغير انما يلزم ذلك اذا  
 لم يكن ذاته مقتضى لوجوده انتفاء تاما وارتفاع المعطى انما يلزم من

المستند من الوجوب المطلق  
 المستند من الوجوب المطلق



من ارتفاع العلة اذا كانت موصوفة في ذلك الواحد الذي ارتفع اما اذا لم  
 له اثر فلا وايضا رجا كان ارتفاع ذلك الغير في لا والحجج ان يستلزم الحج  
 والحوار لتثبت الرفع له لما كان متيقنا ذاته انتفاضا اوليا ثانيا  
 لم يتصور ان يكون ذلك البتة معللا بغيره والا لزم تداروا العلة  
 المستقلة عن معلول واحد ومدمج فاذا فرضت انه معلل بالغير لم يكن  
 معللا بذاته بل بذلك الغير فقط فلا يكون واجبا لذاته بل يلزم من  
 ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه لا امتناع تعدد الراجب ارتفاعه قطعا  
 فان قلت ان اراد الراجب بتداروا العلة بتداروا على سبيل الاجتماع  
 فالملازمة بمنزلة لجواز ان يكون مراد المعنى من انتفاضا الذات  
 لوجود انتفاضا عند ارتفاع الغير فاللازم اذا لم يتعارفوا على سبيل  
 البطلان وان اراد تداروا على البطلان فالملزمة مسلمة وبطلان الثاني  
 ممنوع وايضا ليس مراد المعنى من باسئالة ارتفاع ذلك الغير الاثالة  
 الذاتية من منع بامتناع تعدد الراجب بل ما بالغير الذي لا ينافي الامكان  
 الذاتي وايضا قوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه ارتفاعه بمنزلة  
 انما يلزم ارتفاعه بارتفاعه لو ارتفع وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 لغيره وان كان ممكنا لذاته فلا يمتنع اصلا وما يستدل به ايضا فكذلك قلت  
 اراد بقوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه الارتفاع انه يلزم جواز  
 ارتفاعه من جواز ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه وهذا الجواز ثابت باوام  
 ممكنا في نفسه سواء كان محالا لغيره او لا لانه يرتفع بالفعل من ارتفاعه بالفعل  
 الذي هو ممكن في نفسه حتى يرفع بعدم ارتفاعه اصلا بل على جواز الاستحالة  
 بالغير مع الامكان بالذات و اراد بتداروا العلة بتداروا على البطلان فب  
 لان هذا هو اللازم منها واما قد ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مسلمة وبطلان الثاني ممنوع قلت ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مطلقا فمنع لان تداروا على سبيل البطلان متعاقبة بمنع ايضا اي كما عتبع  
 التداروا على الاجتماع وان اراد بتداروا على البطلان غير متعاقبة فببطلان  
 التداروا على الاجتماع وان اراد بتداروا على البطلان غير متعاقبة فببطلان

فان قلت ان اراد الراجب بتداروا العلة بتداروا على سبيل الاجتماع  
 فالملازمة بمنزلة لجواز ان يكون مراد المعنى من انتفاضا الذات  
 لوجود انتفاضا عند ارتفاع الغير فاللازم اذا لم يتعارفوا على سبيل  
 البطلان وان اراد تداروا على البطلان فالملزمة مسلمة وبطلان الثاني  
 ممنوع وايضا ليس مراد المعنى من باسئالة ارتفاع ذلك الغير الاثالة  
 الذاتية من منع بامتناع تعدد الراجب بل ما بالغير الذي لا ينافي الامكان  
 الذاتي وايضا قوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه ارتفاعه بمنزلة  
 انما يلزم ارتفاعه بارتفاعه لو ارتفع وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 لغيره وان كان ممكنا لذاته فلا يمتنع اصلا وما يستدل به ايضا فكذلك قلت  
 اراد بقوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه الارتفاع انه يلزم جواز  
 ارتفاعه من جواز ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه وهذا الجواز ثابت باوام  
 ممكنا في نفسه سواء كان محالا لغيره او لا لانه يرتفع بالفعل من ارتفاعه بالفعل  
 الذي هو ممكن في نفسه حتى يرفع بعدم ارتفاعه اصلا بل على جواز الاستحالة  
 بالغير مع الامكان بالذات و اراد بتداروا العلة بتداروا على البطلان فب  
 لان هذا هو اللازم منها واما قد ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مسلمة وبطلان الثاني ممنوع قلت ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مطلقا فمنع لان تداروا على سبيل البطلان متعاقبة بمنع ايضا اي كما عتبع  
 التداروا على الاجتماع وان اراد بتداروا على البطلان غير متعاقبة فببطلان

فان قلت ان اراد الراجب بتداروا العلة بتداروا على سبيل الاجتماع  
 فالملازمة بمنزلة لجواز ان يكون مراد المعنى من انتفاضا الذات  
 لوجود انتفاضا عند ارتفاع الغير فاللازم اذا لم يتعارفوا على سبيل  
 البطلان وان اراد تداروا على البطلان فالملزمة مسلمة وبطلان الثاني  
 ممنوع وايضا ليس مراد المعنى من باسئالة ارتفاع ذلك الغير الاثالة  
 الذاتية من منع بامتناع تعدد الراجب بل ما بالغير الذي لا ينافي الامكان  
 الذاتي وايضا قوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه ارتفاعه بمنزلة  
 انما يلزم ارتفاعه بارتفاعه لو ارتفع وهو ممنوع لجواز ان يكون  
 لغيره وان كان ممكنا لذاته فلا يمتنع اصلا وما يستدل به ايضا فكذلك قلت  
 اراد بقوله يلزم من ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه الارتفاع انه يلزم جواز  
 ارتفاعه من جواز ارتفاعه الذي هو ممكن في نفسه وهذا الجواز ثابت باوام  
 ممكنا في نفسه سواء كان محالا لغيره او لا لانه يرتفع بالفعل من ارتفاعه بالفعل  
 الذي هو ممكن في نفسه حتى يرفع بعدم ارتفاعه اصلا بل على جواز الاستحالة  
 بالغير مع الامكان بالذات و اراد بتداروا العلة بتداروا على البطلان فب  
 لان هذا هو اللازم منها واما قد ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مسلمة وبطلان الثاني ممنوع قلت ان اراد بتداروا على البطلان فالملازمة  
 مطلقا فمنع لان تداروا على سبيل البطلان متعاقبة بمنع ايضا اي كما عتبع  
 التداروا على الاجتماع وان اراد بتداروا على البطلان غير متعاقبة فببطلان

بان يوجد المعلول بوجود واحد العلة ابتداء حتى اذا وجد الاخرى بدل  
 الاول اختفاء وجود المعلول بها ايضا اما اذا وجدت احدى ابتداء وجود  
 المعلول وانتفع بوجود الاخرى او لو امكن ان يقدم الاول ويوجد الاخرى  
 فان عدم المعلول بعدم الاول ووجود الثاني لزم اعادة المعلوم  
 وان لم يقدم وجب ان يكون الثاني متبعا للمعلول اصل وجوده  
 اي هل ياتي والاولى فيكون كقوله لا يمكن ان يتاخر لارتفاعه  
 فينبغي بناء الوصل الى هذا الاول او يلزم لارتفاعه علة مستقلة فب  
 لكن اللزوم من التداروا على البطلان متعاقبة لانه الذي اراده الموصوف  
 وبطلان عليه قوله وارتفاع المعلول انما يلزم من ارتفاع العلة اذا كان  
 موصوف في ذلك الواحد الذي ارتفع اما اذا كان له علة اخرى فلا لا يقال  
 التداروا على البطلان مطلقا لانه اذا كانت احدى موجودة لولا الاخرى  
 معدومة لزم من وجود الاول وجود المعلول ومن عدم الثاني عدمه لان عدم  
 العلة المستقلة يوجب عدم المعلول لان تداروا على عدم العلم لعدم  
 المعلول الشخص يتوقف على انه لا يجوز ان يكون لارتفاعه شخص مستقلا  
 على البطلان فببطلان انما يمتنع به ووراء ما يغير الدليل فيجب بان الراجب لذاته  
 مطلقا فيكون وجوده الى الغير والراجب لغيره ما يحتاج فيه اليه فلا يحتاج  
 لتنا في لازمهما وتقدم هذا ان عدم احتياج الراجب لذاته في وجود  
 الى الغير مبني على عدم كون الراجب لذاته واجبا لغيره فببطلان انما يمتنع به ووراء  
 والمناقاة بين اللازمين اجمالا وتداروا على ان ربح حيث ارتفع  
 على عدم كون الراجب مركبا بنينا في لازم الواجب والمركب من الاستغناء  
 عن الغير والاحتياج اليه لا يلزم كون الواجب ممكنا فيكون مركبا محتاجا  
 الى غيره كما هو المشهور لعدم وروى على غيره كما هو المشهور  
 من انه لا يلزم من كونه محتاجا الى الغير مطلقا ان يكون ممكنا بدو المحتاج  
 الى العلة هو الممكن وان سلم لارتفاعه الى الغير على الاطلاق يمكن لكن  
 جميع اجزائه بل ذاته فلا خفاء الاحتياج اليها عن كونه ممكنا فيكون

وانما اعترضه في وجود الواحد  
 على عدم الاول لا لا وجود الاخرى  
 على عدم وجود الاول لا لا وجود الاخرى  
 على عدم وجود الاول لا لا وجود الاخرى

وهذا الغاية عند القائلين  
 بامتناع اعادة المعلوم اما  
 عند من قال بانها متعاقبة

ببطلان الاحتياج اليه  
 على عدم الاحتياج اليه

ببطلان الاحتياج اليه  
 على عدم الاحتياج اليه



على ان لا يصدق ان كل واحد من اجزائه  
 ليس ذاته فلا يكون ذاته من دون ملاقاته الغير له فيه في وجوده فلا يكون  
 واجبا وايضا لا بد ما قاله الامام في شرح الاثبات الا ان المستدرك قال  
 لم لا يجوز ان يقال تلك الحاشية وان كانت ممكنة لا قبل انفكاكها الى كل واحد  
 من اجزائها لكنها واجبة بمقتضى الاستغناء عن السبب الخارج وذلك لان  
 اجزائها واجبة بغير من وجوب اجزائها وجوبها واستغناءها عن سبب  
 فتكون ان كان الواجب من تلك الاجزاء ليس الا الواحد والباقي معك لانه  
 وذلك الجزء الواحد بسيط لان الشيء الذي هو واجب الوجود بسيط وهو  
 المحل للوجوب ولذا كان الواجب منها اكثر من واحد وقد بان في ذلك في  
 البرهان التهديف من كلامه فان قلت كيف يقع من الامام اجماله عدم الجزء  
 للواجب مع عدم الجزئيات له وقد بينوا عدم كون الواجب اكثر من  
 واحد مع عدم كونه مركبا فلو علق عدم كونه مركبا به لزم الدور فلست  
 نعم قد استدلوا مع عدم تعدد الواجب بعدم التركيب فيه فلا يجوز  
 بيان عدم التركيب بعدم التعدد عندكم كما بينه الامام لكن الامام  
 ما استدل مع عدم تعدد الواجب بعدم التركيب فيما زعمت بيان عدم  
 التركيب بعدم التعدد واما عند الحكماء فيجوز الاستدلال مع  
 عدم التركيب بعدم التعدد فكلما لانهم لا يستدلون مع عدم التعدد  
 بعدم التركيب اهلا بل ببيان التامع وشرح هذا بطل مع  
 لزوم الواجب لذاته مناف للمركب في الخارج ولا يدل على انه مناف  
 للمركب في العقل اذ فان قلت لا يدل على هذا الاخص في كلام المستدل  
 لانه قال الواجب لذاته لا يجوز ان يكون مركبا لاحتمال ان الاجزاء او  
 المتباين له فكيف لمركب في الخارج كمن جاز ان الاجزاء الى رتبة المتباين  
 في الخارج كذا في المركب في العقل فلو لم يكن ان كان حله المتباين  
 مع الخارج لانه المتباين عند الاطلاق فاذا حله المتباين مع الخارج  
 لا ينادى على المركب العقل لانه لا يحتاج الى الاجزاء المتباين له في

في سائر المقادير  
 انما هو ان لا يكون  
 فلا يصدق ان كل واحد من اجزائه

لذاته واجبا لان اجزائه وان كان ذاته لكن كل واحد من اجزائه  
 ليس ذاته فلا يكون ذاته من دون ملاقاته الغير له فيه في وجوده فلا يكون  
 واجبا وايضا لا بد ما قاله الامام في شرح الاثبات الا ان المستدرك قال  
 لم لا يجوز ان يقال تلك الحاشية وان كانت ممكنة لا قبل انفكاكها الى كل واحد  
 من اجزائها لكنها واجبة بمقتضى الاستغناء عن السبب الخارج وذلك لان  
 اجزائها واجبة بغير من وجوب اجزائها وجوبها واستغناءها عن سبب  
 فتكون ان كان الواجب من تلك الاجزاء ليس الا الواحد والباقي معك لانه  
 وذلك الجزء الواحد بسيط لان الشيء الذي هو واجب الوجود بسيط وهو  
 المحل للوجوب ولذا كان الواجب منها اكثر من واحد وقد بان في ذلك في  
 البرهان التهديف من كلامه فان قلت كيف يقع من الامام اجماله عدم الجزء  
 للواجب مع عدم الجزئيات له وقد بينوا عدم كون الواجب اكثر من  
 واحد مع عدم كونه مركبا فلو علق عدم كونه مركبا به لزم الدور فلست  
 نعم قد استدلوا مع عدم تعدد الواجب بعدم التركيب فيه فلا يجوز  
 بيان عدم التركيب بعدم التعدد عندكم كما بينه الامام لكن الامام  
 ما استدل مع عدم تعدد الواجب بعدم التركيب فيما زعمت بيان عدم  
 التركيب بعدم التعدد واما عند الحكماء فيجوز الاستدلال مع  
 عدم التركيب بعدم التعدد فكلما لانهم لا يستدلون مع عدم التعدد  
 بعدم التركيب اهلا بل ببيان التامع وشرح هذا بطل مع  
 لزوم الواجب لذاته مناف للمركب في الخارج ولا يدل على انه مناف  
 للمركب في العقل اذ فان قلت لا يدل على هذا الاخص في كلام المستدل  
 لانه قال الواجب لذاته لا يجوز ان يكون مركبا لاحتمال ان الاجزاء او  
 المتباين له فكيف لمركب في الخارج كمن جاز ان الاجزاء الى رتبة المتباين  
 في الخارج كذا في المركب في العقل فلو لم يكن ان كان حله المتباين  
 مع الخارج لانه المتباين عند الاطلاق فاذا حله المتباين مع الخارج  
 لا ينادى على المركب العقل لانه لا يحتاج الى الاجزاء المتباين له في

في سائر المقادير

في سائر المقادير

في سائر المقادير

الخارج لان الاجزاء العقلية للمركب عينه في الخارج وان كان جزء  
 في العقل **قوله** فان مجموع الضررين مطابق للبيد لكل منهما وهو  
 غير متخيل فان قلت البس في الخارج اذا لم يكن في ذاته شيئا فكيف  
 يتصور ان يطابقه صورته في الخارج وانما البديهة في هذه الحالة  
 اجيب بان الكاشف لا يستلزم بديهة الوجود وذلك لان البديهة  
 المحسوسة لا تستلزم على الحداد وبالصور ان ينفك في الخيال او يستعمل  
 في بقية صورته منها شيء واحد واما الصور التي ينفك عنها العقل  
 في الجزئية كاستعدادات وشروط تحصل بكميات عند النفس للجزئيات  
 او قوتها وتبينها في رجات وجبايات بينها فلا استحالته فيها ان ينفك - النفس  
 فيكون مطابقا لشيء مخصوص وهو ان يكون مطابقا لشيء نوعي وصوله لانه  
 مطابقا لشيء فيه **قوله** لان كل ما عينه لا سواء معنوية لا مكان الوجود بهذا  
 مبني على بطلان التهديف فان ما عدا الواجب من الحاشية سواء كانت نوعية  
 او جنسية او فصلية معنوية لا مكان الوجود فلا يجوز ان تكون الواجب  
 لما عداها في شيء منها والا لكان منصف بالامكان لان الاجزاء العقلية متخيل  
 مع المركب يجب الخابج قبل عدم ما ركنه شيء من الحاشية في ما عينه لا يول  
 على انه لا جنس له كجواز ان يكون له جنس مخفى في نوعه حسب الخابج وان كان له انواع  
 كجنس في العقل ونحوه ان التهديف لا ينافي ذلك **قوله** ان العقل لا يحتاج في عقل  
 ذاته التي هي الوجود الى امر من زمانه قبل يتم معنوية بان ذاته التي هي الوجود  
 غير معنوية للبشر في اربع عرف عدم احتياج العقل في تعقله الى امر  
 يتدبره والاستدلال عليه بانه لا اشتراك له مع الغير في ذاته ليس بتمام لم لا  
 يجوز ان يكون بعض المفردات العاوفة عليه وعلى غيره كالعاقل والمعتدل  
 المعتدل مثلا ذابا عما هو لازم ذاتي عام لها وايضا عدم الاشتراك  
 مع الغير في ذاته وعدم الاجزاء الى رتبة لا ينعين عدم تركبه عند الجواز  
 ان يكون له اجزاء محمولة ما وبة له غير منزوعة من اجزاء فاجبة فلا يصح قوله  
 في تخيل تركبه في العقل مطلقا **قوله** وما قبل ان الوجود يشبهه ان اشاع الى

لانه لا يجوز منه تعدد اقسام  
 ذلك النوع كسائر الخابج في  
 بياضه بغير ان التهديف

في سائر المقادير







انه ليس متناهي علم ان لا علم لاول متناه وذل لان الاضيق والاعجوبة  
 والمعتد به والمطلقة لا يستند اليها في الاعداد المتناه ولا في بديت  
 الخاص والمعتد لا يستند في بديت العام والمطلقة عن الوجه ولان لا يستلزم  
 منع صدقها من صدقها ولا في الحاجة اذا كانت عدمية لم يكن لها علة فلا يكون  
 الامكان علة للحاجة فلا يكون الممكن محتاجا الى الموانع لان كون الامكان علة للممكن  
 مني عن كونها معللة بعلة فاذ لم يكن الحجة معللة بعلة لم يكن الامكان علة لها  
 فلم يكن الممكن محتاجا الى الموانع لا يقال لان لزوم ذلك من عدم كون الامكان علة  
 لها لجواز ان يكون معللة بغيره لان عدم كونها معللة مني في ذلك ايضا  
 يستدعي مؤثرا له مؤثرا في اخرى وتبطل فيه من غير متناه وعلم جواز  
 الانتهاء الى مؤثريه اعتبارا به في لزوم الجمع بين المتناهي وذلك لان وجهه  
 الاثر مع التناهي لا يتخلف عنه اصله كما لا يتخلف رتبته في الوجه مع  
 الاتحاد ولا في مؤثريه التناهي في الوجه اعني الاثر وانما هو فالعدم لان  
 وجود الاثر ايضا في تلك الحال فيجتمع وجهه الاثر وعدمه معا لو  
 اثنى على الممكن في وجهه لاجل امكانه في الاستزاد بينهما الى الوجه  
 لعدم الالامكان لانه رفع المؤثر في الذاتية عنهما معا كما في الوجه فكذا  
 كذلك لعدم الممكن واثق كذا من الحجة والمؤثرية اعني ولما استدل  
 على كونها اعتبارا بربيع يلزم التسليم على تقدير كونها وجودية ولا افتقار  
 كونها وجودية بل لا يتوقف على تقدير كونها اعتبارا بربيع اذ لا ينظر  
 اليها لاني لا ينظر اليها الا في ما كانت متعلقة لعدم لزوم ذلك الاعتبار فيها  
 قالوا الحق اعني قد تمسح فان وجهه المعلوم المنع ان يكون مع وجهه العلة  
 بالذات لا يقال امنا على لا يقبل المعترضة لانه ما او عن امكانه في مؤثريه  
 التزويد اذ في امتناع كل منهما فالعلة بالمتناهي لا يصح جوازا عن التزويد  
 لانه لا جواز عن الامكان في احد شئ التزويد من منع فاف او عن الحق  
 وليس يلزم من لا يقال في هذا الجواب في منع الحق في التزويد  
 كما في مؤثريه الاول من التزويد في الجواب كانت عنها اعتنا واعني

في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود

بل هو

فيها ان لا يلزم من عدم المتناهي الذاتية بغير المؤثر واللازم من عدم  
 كون التناهي في حال عدم كون المؤثر مؤثرا في الاثر طوارضا فيهما زمان  
 وان تعاقب ذاتا ومع لا يلزم كون التناهي في حال عدم ولا يكون المؤثر متناهي  
 للذات ذاتا **فان** واجيب عن الاعتراضات الثلاث بتفصيل الحال وهو  
 ان العلم بان شئ ما محتاج الى شئ لا يقال هذا اعراض الدعوى بعينها فكيف  
 يكون نقصانها اجابا **فان** حاصله لزياد الوجه ولعلكم تجمع متناهية لم يتخلف عنه  
 الحكم لكنه قد يتخلف في معنى المادة فلا يكون صحيحا **فان** حاصل ما ذكر ايضا  
 ذلك لكنه تعرض لما هو الاصل في هذا حال الباقي الى الانتهاء من وجه الدليل  
 الدال على عدم كون الشئ محتاجا الى شئ ويكون الشئ مؤثرا في شئ اخر لم يتخلف  
 ذلك المدلول عنه لكنه قد يتخلف لان شئ ما محتاج الى شئ ولزنا ما مؤثريه  
 شئ والعلم به بدلي واذا كان العلم بدلي فربما يكون قطعيا وبسبب الاجاب  
 الجري في الواقع فلا يكون التناهي الكلية صافية وهذا المدعى بتفصيل الدليل  
**فان** لا يقال في كتاب البيان في غلطة مني ببيت انه مغالطة ايا ان  
 فلا يكون بدليا ما لم يثبت كونه مغالطة فافا تدقق بدليته على بديت  
 كونه مغالطة وذلك انما يكون بنظر يكون مسوقا بالنظر فلا يكون بدليا  
 متصفح المعترض **فان** قال بعض المتكلمين علة حاجة الممكن الحدوث لان  
 الممكن انما محتاج الى المؤثر في فوجه من عدم الوجود اعني الحدوث اذا ما فيه  
 لا تفي بذلك فاذا فرضت الوجود زالت الحاجة ولهذا يتقيد بحدوث المؤثر  
 كبنائها بعد زوال البناء ورواية ليس بما فيه الممكن فزوج من عدم ال  
 الوجه مستحق بالحدوث والالفاظ حالة الخروج عارضة عنها معا بل ليس لها  
 الا الانقضاء في عدم الالفاظ بالوجه فافها في الوجود في هذا الانقضاء  
 وبان البناء ليس علة مدحج للبناء صيغة وكلاهما في العلة الموجه بل هو  
 حركة تدع وكلا خلا علة كركات الالات من الحركات والبنيات وتلك  
 الحركات علة معق لا وضاع مخصوصة ببيت تلك الالات وتلك  
 الاوضاع مستند الى علل فاعليه غير تلك الحركات المستند الى حركة

في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود

في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود  
 في هذا الوجه لا يثبت في الوجود



الاب، فلا ينفك عن شئ منها **مجموع الامكان والحدوث فيكون كل منهما جزءا**  
من العلة المحركة **لان** الامكان شرط الحدوث فيكون الامكان علة محركة و  
الحدوث شرط العلة **وتأثيره** لان الحدوث صفة للوجود فيكون متافرا  
عنه لان صفة الشئ متافرة عنه قوله المتأخر عن الكيفية لان الشئ اذا لم يتخرج في  
نفسه الى ثبوت لم يتحدد ثابت فيه كما في الواجب والمتنوع قوله غرائب الى اربع  
علم السقراط الاول والثالث وحسن علم التفسير الك لا اذ هو العلم مستوف  
عليها كذا في شرط العلة في عينيها وتأثيرها فانه غير مقدم عليها فلا يكون المراد  
في الثالث ايضا في علم ما قبل من شرط العلة مستقدم عليها كما في الاول لان شرط  
العلة غير شرط العلة نفسها والمقدم عليها مذكور في الاول والاعلام في الاول  
لا الك قبل هذا في الحاشية ثلث من استنباه الامور الزمنية بالتحارص  
وتنزيها عن متزلاتها لانهم لم يريدوا ان الحدوث علة في الخارج لحياته فيوجد  
الحدوث في الخارج اولا فيوجد الكيفية فيه ثانيا لان الحدوث والكيفية  
امران اعتباريان فكيف يتصور كون احدهما علة للآخر في الخارج حتى يرد  
عليه انه يلزم منه تقدم الشئ على نفسه غرائب بل ارادوا ان الحكم العنصر  
بالكيفية يلاحظ الحدوث اما وقت او مع الامكان وهذا في الاستدلال  
فيه واجيب بان قولك الممكن محتاج في وجوده الى مؤثر فخصه صاومه  
في نفس الامر فيكون الممكن موصوفا في هذه الكيفية بالاجبة وبكامل  
انفصال الشئ بالصفات الوجودية كمنع الكيفية عن ذات الموصوف  
او عنه كذلك انفصافه بالصفات العينية كمنع اليها والتفرق لوجوده  
كمنع ال العلة في وجوده ايضا دون العينية اولا وجودها في  
كوزان يعلل انصاف الشئ بوصف من الاوصاف البدينية بانصافه  
ببعض اخر منها كذلك كوزان يعلل انصافه ببعض الاعتبارات ببعض  
اخر منها وكما في العلة فلناك موصوفه بالمقدم على مؤثر لانها كذلك  
موصوفة به ايضا فان اراد بنبذ ارادوا ان حكم العقل بالكيفية  
ملاحظ الحدوث ان الحدوث علة حكم العقل بالكيفية مع كونه علة

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

لحياته في نفس الامر دون الخي بع فانه لا يلزم كما قلناه ولنا ان اراد  
به انه علة للحكم والتصرف بالكيفية فقط لم يكن له تعلق بهذا المقام  
اذا المنصوح فيه بيان علة الكيفية لا بيان علة التوحيديتها كما  
لا تخفى **واجب بان** الامكان صفة لما عليه الممكن ما ملكه  
الامكان صفة للرفيق فانه يتم ال واجب ويمكن فينا فزعنه بل هو  
كيفية لنسبة الرتبة الى الحاشية فينا فزعنه لا يقال الامكان  
في العقل متافرة عن الوجود لان الخي بع اذ لا تخفى للامكان الابد  
العقل لان نقل الحدوث ايضا اعتبارا من مثله فانه يرد على امر  
يبدو على الاخر ايضا ملت الامكان متافرة عن الحاشية نفسها  
وعن مقدم الوصف ايضا كونه كيفية للنسبة بينهما لكنه ليس  
متافرا عن كون الحاشية موقوفة وكذا يوصف الحاشية  
ووجوده بالامكان قبل انصافها بالوجود واما الحدوث فلا  
يوصف به الحاشية ولا وجوده الاحال كونه موجود ولا يخل في  
تأخر عن الوجود اذ هو اولا وليس لك ان ينسب الحدوث بكونه  
كبح لوجود الحاشية ووجوده موقوف بعدمه حتى لا يلزم تأخر عن  
وجود الحاشية الى كونه موجود بل عن الحاشية ومنه عدم الوجود  
كما في الامكان بعينه لانه اذا افتد الحدوث بذلك يلزم ان يكون الممكن  
المعذور حال عدمه حاشيا كما كان ممكن بنفس واذا انقضت بتبين  
لك لان مقام الوجود الى الواجب والممكن لا يستلزم الاثنا والامكان  
عن مقدم الوجود مثلثا او مقبدا على طية محضه لا عن انصاف  
الحاشية بالوجود اعني كونه موقوف وبذلك فذا انقضى التفرق بين الحدوث  
والامكان انصافا تاما **لان** يكون احد طرفيه اول به لذاته وشتم  
من جوز كون احد طرفيه اول به لذاته فقال كايقة القدم اول بالممكن  
الاستدلال ان غير الثاني كالحركة والزمان والصوت وحوار فيها  
اولا لان القدم اول بها جاز بقاءها وزوالها بالوجود غير البقاء وغير

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

في بيان ان الوجود لا ينفك عن العلة

عن الايمان والاعتقاد لانهما  
اوجدهما في ذلك بتم المطر  
سواء قلنا بتأخره عنه



مستلزم له وما عليه تلك الاشياء ولا تنفصلها التفتي والجزء والشيء  
 ثابتا مع شأني نسبتها الى اصلها وجوده والعدم في بعضه العدم اول  
 بالمكانات كلها اذ يمكن لها في عدمها انشاء جزاء من غير ان يمتنع  
 وجودها الا بمتحقق جميع اجزاء عليها فالعدم اسهل وقدى وروى بالسهولة  
 عدمها بالنسبة الى غيرها لا بغيره اولية لذاتها وقال بعضهم اذا وجد  
 الحادثة عدم الشرط كان الوجود اول بالمكان من العدم واذا عدم الحادثة  
 وجد الشرط كان العدم اول به وقيل اذا وجد العلة فالمرجع اول والا  
 فالعدم وفادها كما سئل ان تلك الاولوية الى الغير لا الى ذات المكان  
 لم يفت اولية الطرف الاول في كل شيء ارجح الصواب فيه نظر لان اولية  
 الطرف الاخر وان كان بالغير لكن ينسب الى هذا الوجوب لكونه مع السبب  
 اولية الطرف الاول لانها ولزكانت بالذات لكن لا ينسب الى هذا الوجوب  
 والا لما كان المكان ممكنا وما بالغير قد يبرمج على ما بالذات كالمركب الى  
 فوق فان عليه القدر يبرمج على منتهى الذات الطيبة وانت جبريل بن  
 ان الاولوية الذاتية لا حد لها ما اشق بالاولوية الاخر بالغير بل بالذات  
 ثابت مع ما بالغير لكن وقدح الاول بالغير دون الاول بالذات لكون  
 الاول بالغير واجبا بالغير والاول بالذات غير واجب بالذات كما في المركب  
 المركب الى فعله لكن لا تخفى عليك انه اذا كان هذا اول من ذاك بالذات  
 وكان ذاك اول من هذا بالغير واجبا الاولوية فيها ولو بالحيثية  
 يلزم ان يكون هذا راجحا من ذاك بالذات ومرفوعا منه بالغير معا  
 المرفوعة عدم الراجح فيكون الجمع بين الشيء وعدمه في هذا وندمج  
 لو بالحيثية لان زيدا لا ينصف بالقيام وعدمه معا في وقت معين  
 ولو اجمع الف حصة والعلم به بدني وكذا يلزم ان يكون ذاك راجحا  
 من هذا بالغير ومرفوعا منه بالذات معا وندمج واذا كان اجنبا  
 الاول يتبين مستلزما يكون كل منهما راجحا ومرفوعا معا ولو جئنا  
 وكان محال ان المندمج محال فدلنا انشاء الاولوية الذاتية لا حد لها عند

وقدح الاخر بالغير لانه لا يكون الا برهني به بالغير على الاول بالذات فدلنا  
 ان يندفع الاولوية الذاتية لا حد لها مع عدم علة الاخر فلا يكون الاول  
 بالذات اول بالذات بل فيه عدم علة الطرف الاخر من واما حديث الخمر من  
 الى فنفسه استنباه هذا الاستنباط فيهما بالذات بالآخر فانه قد يكون ممتنع  
 كون الذات علة تامة وقد يكون ممتنع في علة مستقيمة والى كجزء توقفه على  
 ارتفاع المانع دون الاول **قوله** والقصد الى اي والشيء من ان لعدم  
 الاثر اقول لا يلزم لز القصد ان يتأخر عن عدم المقتضى من بله من حدوث  
 المقتضى لكونه مسبوقا بالزمان فذلك لان القصد الى اي والموجود  
 يقع لم يتأخر عن القصد عدمه بل يتقدم لئلا وجوده فيكون كقيد الخاضع  
 اقول لا يلزم انه لو تارة وجود المقتضى يلزم كقيد الخاضع لانه لا يلزم  
 لو كان الوقف المقارن للقصد هو الوجود قبل القصد لا مع القصد ان الوجود  
 الحاصل بالقصد هو الوجود الحاصل مع القصد لا الحاصل قبل القصد فلا يلزم  
 مح واثبتا لو كان الدليل على عدم صدور القدم من المختار صحيحا فجميع مقدماته  
 للزم لولا يندفع عنه للزوم ايضا كبرياء الدليل بعينه فيه ايضا لان  
 ايجاب المقتضى بان يتأخر وجوده المقتضى القديم او يتأخر عدمه ولا يلزم  
 مح للزوم كقيد الحاصل فليزم حدوث القدم فلا يجوز قدمه ان الموقوف  
 اجبت فان قيد الايجاب يتأخر الوجود زمانا لكن يتقدم عليه زمانا  
 فلا يلزم كقيد الحاصل فليكن كذلك القصد يتأخر وجوده المقتضى زمانا  
 ويتقدم عليه زمانا فلا يلزم في القصد ايضا كقيد الحاصل فليكن  
 الترتيب بان اثر الموجب يكون قدما وانما لمحت زلا يكون الا في حكمه  
 فظهر من هذا انه انفقوا على جواز استثناء القدم الى المحدث القدم امتناع  
 استثناءه الى الفاعل المختار فيتم اعم من قدم العالم وهو له كونه مستندا  
 الى الله تعالى ليس منيبا على كذا الحكم يجوزوا استثناء القدم الى الفاعل  
 فيكون ايمان العالم قاطع مستند اليه كما يدر في كل مني على كون الفاعل  
 للعالم موجب او مختار راجحا لو انفقوا على انه موجب او على انه مختار لا ننشأ

نتيجة يجب ان لا تنفصل  
 ان اذ كان الاول راجحا لا تنفصل  
 واما ان كان راجحا لا تنفصل  
 عدم المقتضى فليكن مستندا



على قدم العالم على التدبير الاول وعلى قدرته على التدبير الكلي كذا قال الامام الرازي  
 وترو عليه بانه يدل على ان المتكلمين بنوا مسئلة حدوث على مسئلة الافيان  
 وليس الامر كذلك بل بالعكس فانهم استدلوا اولاً على كون العالم حادثاً من  
 غير تعرض لقاعلة اصلاً فضلاً عن كونه محتاراً في بناء خلقه وكونه احدثاً  
 يجب ان يكون محتاراً اولاً لو كان موجباً لقانون العالم قدماً وموحداً واعلم  
 اننا انما نذكرنا هذه الحجة في الطرود وهدى ادع الامكان فحقه ان يقول  
 القديم لا يستند الى علة اصلاً او لا حاجة الى الحوزة قطعاً فلا يتصور  
 منه العقل بان القدم يجوز استنفاق الى الحديث الا ان ينزل من اجاب  
 الحديث الى اعتبار الاحكام وحده **والحق** سلكته اسم الحار فينبور  
 على الله كجواب وفل قد رث من قوله قبل هذا لا علة فيم للالف  
 العالم قدّم موجب لا محتار **والحق** لا يابى الخ الذي يقتر المتكلمون كافي  
 به فان المتكلمين يقولون بالافان زعموا انه يهيم منه كالحا والعالم  
 وتذكره فليس شئ منها لازماً لذاته بحيث يستحيل انقائه عنه والى هذا ذهب  
 المتكلمون كالم وآما الفلاسفة فانهم قالوا انى قد للعالم على النظام الواقع  
 من لوازمه فانه فمفعول عنده فانه والى هذا ذهب المتكلمون لا عفا  
 انه نقصان وانما يتبع له الايجاب زعموا منهم ان الكمال التام واما كونه  
 قادراً على الابد وقدره وان لم يزل لم يفعل فند منطق عليه بينه وبين  
 الالف الحكي وطلبنا الى ان مشية الفعل الذي هو العيش واجد لازمه لذاته  
 لعدم العلم وسائر الصفات الكمالية لم يفتقر الى انفسها كسبها فقدم  
 الشرطية الاولى واجب صدق ومقدم الثانية فمفعول الصدق وكلتا الشرطية  
 صادقتان في من البارك سبحانه تدبر الفكر انكم او عتية انما ان المتكلمين  
 على نفي القدم عما سلك ذات الله كوصفاته والى كذا فيكون يدل على  
 نبوت القدم للذات والصفات عند المعنونة ابعث وان لم يكن  
 الدلالة فحقه فان دفع بهذا ما قلنا على ان الحق من لزومنا  
 الدفر لا يجه على كلام المحقق لانه ما فعل الا انما في الاعلى لزومنا ذات

في الامور  
 في الامور  
 في الامور  
 في الامور

في الامور  
 في الامور  
 في الامور  
 في الامور

الله كوصفاته حدث لا علم لذاته وصفاته قدسية والفضل  
 المذكور على الك لا علم الاول وقد قيل انما المراد من المتكلمين  
 الاشاعرة فادخل ساقطاً عن اصله وفوقه في **القدم**  
 الجواب لذ المعنونة الى القدماء منهم والافذهب المتأخرين من المعنونة  
 مذنب احكام بعينه من غير فرق في نفي الصفات فالاولى للقدم  
 بالحيث لا يقدح في بعض الكتب الكلامية **والحق** ولغالب كذا في  
 السنة لا يعترفون باثبات القدماء وان قال الامام في المختار  
 السنة واجبا عن ابتداء القدماء ومن ذواته كوصفاته وفي  
 الموافق ان القدم بوصف به ذات الله كاتفاقا وصفاته  
 عند الاشاعرة لكن نادى المحذور زعمهم لزوم السنة لا يعترفون  
 باثبات القدماء لانها عيان عن اشياء متغايين كل واحد منها قدّم  
 وهم لا يقولون بالتغايير الا في الذوات وكون الصفات وبما يمكن  
 اثبات القدماء يستلزم التقدم وكون التغايير على اصطلاحهم وهم  
 ليسوا في صدور منع التقدم بل في منع التغايير فنعني الانشكاك في  
**والحق** والمعنونة يوزعون الى جواب عن قوله والمعنونة قالوا بالافان  
 التقدم في الحق لا يثبت اتم احوال الاول لها وها هذا الجواب للمعنونة  
 يوزعون بين النبوت والوجود ولا يعترفون الا بنبوت ما لا اول  
 له لوجود كالحاصل المشهور عندهم والقدم ما لا اول لوجود  
 ولا وجود الاحوال فذا يكون القول بالافان الا انه قد لا بالقدم  
**والحق** فيكون وجوده يمكن المدح بالغير مسبوقا بلا استحقاق فيه الوجود  
 سبقا ذاتنا من انما يصح او قلنا الوجود غير الحاصية في الحقائق  
 حتى يتصور هناك لزوم الاضغاة الوجودية مقدم على اوتضائية اول  
 لان الوجود عنها لم يتصور في الاصل وقيل انما في اثبات الطرود  
 الذاتي يمكن لذاته في مفعول الوجود والغير منفعلة وما بالذات  
 مقدم بالذات على ما بالغير فاذا عدمه مقدم على وجوده قدما

في الامور  
 في الامور  
 في الامور  
 في الامور

في الامور  
 في الامور

في الامور  
 في الامور



[illegible]

ليس ذلك الامكان مقدور الف وور عليه لان السبب وايضا كونه  
ممكنا امر له في نفسه ان لا بالقيا لس الى الف وور عليه وكونه مقدورا عليه امر  
له بالقيا لس اليه فبتقيا براء وكفا ومن المقدمة القابلة بـ ٥٥  
الامكان ليس نفس الفذل يتم البيان بالتقدير المذكور في الشرح بدونها  
الا ان الفذل كما هي متقدمة على وجود الحوادث كما ان الامكان تقدم  
عليه فزعمنا بتقدم انه الفذل فذكرت تلك المقدمة دفعا لهذا الالتماس  
بل قد اضاف في قيل انهم يريدون بالامكان ملنا الامكان الاستعداد وليس  
مما اضاف في نفسه وان يعرضه الاضافه فلا يلزم كونه عرضا بل  
مما اضاف في نفسه وان يعرضه الاضافه فلا يلزم كونه عرضا بل

لنقدم من لزوم الافتقار إلى جنس علم لنزول الاستدلال بطلانها بالذات  
 نعم بوجه ما قيل من أنه لا يلزم من كونه أحد الإضافات كونه عرضا أو غير ذلك  
 أن لو كان مبدءا في الخارج وهو ممتنع لأن الامكان الذاتي أمر غير  
 كمال فلا يستدعي محلا مرفوعا وما أجيب به عن ذلك فيما بعد فليس شيئا  
 يتبين في الشرح وذلك الامكان فرع للموضوع بالنسبة إلى وجوده فليكن  
 الحديث فيه معنى ثبت أن كل حادث أمكان متقدما على وجوده ولزوم  
 الامكان قال في محله فثبت ذلك الامكان إذا قيل الوجود فبما هو  
 وجوده وإذا قيل الوجود فثبت له بالنسبة إلى وجوده ذلك  
 الحديث لا يقال بهذا الكلام بدل علم لنزول الاستدلال بالامكان الاستعداد  
 فإنه المحتمل في الوجود بالحق والاستعداد لا يتصور إلا بالحق فلا يمكن  
 المنادى للعدم ولا اختصاصه بل لا يستعداد له لأن الموضوع  
 هو الجسم ومولا ينقل عن المادة قيل أن العضو الموضوع في الجسم ممتنع فإن  
 علم العقل والنفوس بل كيفياتها التابعة على الأخلاق أعراضها  
 ذات العضو والنفوس وليست بأقسام فلا أن الحديث عدمه  
 وجوده فليكن لا يمتنع فيها النقل مع البعد في الحديث معدوم في النقل  
 مرفوع في البعد فلا اجتماع النقل مع البعد لا اجتماع وجوده وعدمه



این نسخه را در کتابخانه  
موزه ملی ایران در تهران  
در سال ۱۳۰۲ خورشیدی  
در روز ۱۵ شهریور ماه  
در شهر تهران  
در کتابخانه  
موزه ملی ایران  
در تهران  
در سال ۱۳۰۲ خورشیدی  
در روز ۱۵ شهریور ماه  
در شهر تهران

*[Faint handwritten notes or scribbles]*

مجلس ۱۰۰

عالم نفسه  
على ان لا يظلمه غيره  
على ان لا يظلمه غيره

لا اوافق

二

منهجه ايضاً  
الامة الى ان يذبح الجسد  
محب الامانة انه يجوز فعل

لا ان التصديق انما يتوقف  
على اقتناع المرافقة بوصفها لاعلم  
التصديق بالكلية متعسما

مدلوله لا يتوقف تعظيم  
علمه على من يتدبر مدلوله  
للفهم لم يعرفونه مدلوله

في التوفيق  
في التوفيق



ثم الوجود متغير للوجود لما كان الوجود شأنا والوجود معنى لكل ما له وجود  
 فهو موجود في الجملة وكل موجود له وجود في الجملة من الجبر الذي مما بعد الكليات  
 عن الانقسام بالوصف في بعض الوجودات نفس الوجود فيكون الوجود  
 الشخصنة نفس الوجود الشخصنة ثابت لكل موجود معين فله فيكون الوجود  
 متغير للوجود **فان** الكثير من حيث هو كثير موجود لم يرد به الوجود  
 الكثير من حيث هو يصدق عليه أنه موجود فانه من الموجودات الاعتبارية  
 ولا لزما صدق عليه من عدم الكثير ما هو ذات صفته الكثرة الى مجموع المركب من الموجودات  
 والعارضي موجود فانه ايضا بطهرون لزا هذا المركب اعتبارا  
 على بدار له لزا صدق عليه هذا المفهوم اذا الوجود مفصلا اجزاء يصدق عليه  
 مفهوم الموجود في اى به فالكثير هناك معنى على انها وصف للمجموع عليه الوجود  
 فبذلك لا على انها جزاء له فكل الوجود فيكون الملاحظا انما فيه  
 موجود في اى به وذلك بما لا يشترط فيه ولا يلزم منه وجود الوجود والوجود  
 في اى به وانما اعتبر في الكثير بهذا القيد على قوله من حيث هو كثير لانه  
 الحكم بسبب الوجود عنه فان كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث هو جملة فيصدق  
 عليه انه واحد وبما هو ثابت في كل ارتفاع ما فيكون لزا الكثير لما كانت  
 اعتبارية فكيف يكون الكثير من هذا الحسنة موجودا فربما ولزا الوجود  
 الوجودي او الاعم فالكثير من حيث هو كثير متشخص بالشخص الذي فيكون  
 واحدا فينبى او اعم فلا يصدق عليه **لما** مفهوم الكثير من  
 حيث هو كثير مفهوم الموجود من حيث هو موجودا ومفهوم الانسان من  
 حيث هو انسان وليس كذلك والاولى كسب صدق الكثير على كل ما صدق عليه  
 الموجود وليس كذلك فانه فيصدق الموجود على موضوع الواحد الذي ليس  
 اكثر ابنا ولو لم يكن الانسان من حيث هو انسان فيكون الانسان الوجود  
 اياه **لما** عن الكثير من حيث هو كثير عن الوجود اياه وايضا لو كان  
 اكثر الوجود **لما** اعم اعدا فانه افاض اقسام كياه في زوا منصرفه  
 في زوا واحد فذالت كثرتها التي من وجودها فبذلك اعدام لكل الاشياء

سواء كان  
 شيئا من  
 وجوده

واى وجود آخر واحد وانما يكون المحذور ما به **والوجود** ثابت في اى به  
 فذا اختلف في وجوده لما في ثبته الحكم وانك المنكسور **لما** يكون لزا  
 التخصيصان عدمه من اى به معدوم من اى به وما يقال من ان الوجود ارتفاع  
 التخصيص فربما به ان الحسنة ارتفاع التخصيص في الوجود بان لا يكون  
 شيئا منها في نفس الامر علم على لا ارتفاع على حسب الوجود اى به بان لا يكون  
 شيئا منها موجودا فربما فان المفهوم الا اعتبارا وسلبه ثبته فان  
 فكلما ولا وجود لشيئا منها اصلا فان قيل قد يرد في مباحث السقالات  
 العدمية لا يقال بينهما وقد عرفت في الاستدلال بهذا الحق فبذلك اولا  
 يقال بغير العدمية وان المتباينين اما وجودا بان مع كماله في الوجود والوجود  
 المتضايفين واما احدهما وجودا فيكون كماله سلبا والايجاب والعدم  
 والحكمة والتناقض انما لا بينهما السلب والايجاب ففهم انه لا يرد  
 التناقض اه كونه احدهما وجودا وذلك متاف لما ذكرتم واجبت معنى  
 الوجود في اى به كماله السلب في الوجود سواء كان موجودا في اى به اولا  
 والمراد بالوجود من الوجود اى به فلاما **لما** علم لزا الوجود كسب  
 بنقصه للكثرة ولا تخفى عليك لزا من يكون الوجود بنقصه للكثرة وقوله  
 قيل فذلك يجوز ان يكون التخصيص عدمية تسليم له والحق مقدم على التسليم  
 في باب المناظرين الا لا يستعان بعلى العلاقات في امره فتأمل  
 فيكون للوجودات وحدات متشاكل الكلام الى وحدات الوجودات ويوم  
 التسليم في الامور الموجودة المبرنة ودرج ويوم ما هو المشهور من ان  
 لا يلزم من وجوده طبيعة وجوده اقسام في يلزم التسليم في الامور الموجودة  
 وقد قيل ايضا من جانب الثاني ان الوجود موجود لتوقف الثبوتها  
 الى الماهية على كونها واحدة لا متاعده من الوجود المتصنف بالكثر واذا  
 الوجود عدمية لثبات الكثرة المركبة منها كذلك والجواب عنه لزا الوجود  
 والكثر وسبب المتباينيات انما يورث الماهية من حيث على لزا قوله **لما** القول القيد  
 لتوقف الثبوتها الى الماهية على كونها واحدة فيه كغيره الى صدره على

وهو في الوجود  
 والوجود

ما كذا التخصيص  
 عدمية متاف  
 في العلاقات في الوجود  
 في الوجود  
 التناقض  
 التناقض  
 التناقض  
 التناقض



بما لا يمكن ان يكون

تقدير كون الكا غير الافر ولا يكون تقدير الواحد لان الوحدة تنفي التخصيص متناهيها  
لا بد انما من محليته واما الجواب عنه فيردوم النسب في الامور الموقوفة لموضوع  
لما بعد الحضور من لزوم وجود الجسم لا يتقدم وجوبه جميع افرادها في سلسل  
لديها من الاعتبارات المتتالية لكونها من المعقولات الثانية  
والوحدتها وقد لا يتألف الاجزان يكون الوحد من موضوعه لوصف افره والا  
اجتمع في موضوع الوحد الاول وهذا في غاية به قد يكون واحدا بل  
اكثر فيلزم ان يكون الوحد الثاني والجواب لنز الوحد الاول في غاية عموم وحدها  
صفة له تقدير واحد بين الوحد الثاني في غاية به واما الوحد الثاني فليس صفة  
لموضوع الوحد الاول بل هي صفة للوحد الاول في غاية بها في ايها الوحد  
بمعنى الوحد الثاني في غاية بها فكل واحد من الوحد الاول وموضوعها  
موصوف بالوحد لا بالثانية فلا محذور **نعم** العقل عند عدم  
الاتفام فيه السعار بان الوحد مع ما يبر لمقدم عدم الاتفام  
الوحد يتا بالكثر لا امتناع اجتماعهما في موضوع واحد من جهة **و**  
والمتناهي لان ليس الامتناع ما علم لنز الوحد التي تقسم مع اكثر  
من الموضوع واحد من الوحد الطارئة العارضة على موضوع  
الكثر اعني الكثير فانه لو فرض الوحد والكثر معا لكان عروضا الوحد من  
صفت الاجزاء وعروضا الكثير من صفت بلا حظ تفصيل كما لنز زيد مثلا  
اب من حيث انه قد يكون نقطة شخص آخر من نوعه واهل من حيث انه  
نول من نقطة شخص آخر من نوعه فيكون التقابل بينهما متا بالانفصال  
كما بين الابن والبنين واما بالقول بان لا تقابل بينهما بالذات بناء على  
لن الوحد مقدم للكثر فانما يدل على عدم التقابل بين الوحد الذي  
يزد اكثر والكثير التي تالفت منها وقيل ايضا انهم عروضا الوحد  
يكون الشيء بحيث لا يتقسم والكثير بكثرة بحيث يتقسم فتقابلهما بالباب  
والا ببناء بالذات الا لن جعل الوحد والكثير امرين متبعا  
فان المذكور في تقديرهما ولم يثبت كونهما امرين كذلك و **ا** يجب تقابل

الوحد هو الذي لا يقسم  
والكثر هو الذي يقسم  
فانما هو الذي لا يقسم  
فانما هو الذي يقسم

الوحد  
نعم  
فانما هو الذي لا يقسم  
فانما هو الذي يقسم

الوحد هو الذي لا يقسم  
والكثر هو الذي يقسم  
فانما هو الذي لا يقسم  
فانما هو الذي يقسم

الوحد والاتجاب انما يميز نفس الاتفام وسببه ولا شك لن يكون  
الشيء بحيث لا يتقسم مقدم متا يبر لمقدم عدم الاتفام وكذا كونه  
بحيث يتقسم مقدم متا يبر لمقدم الاتفام **ف** من يكون العدم  
تبا لن من ملكات مجتمعة وذلك بكونه لا يكون العدم عدما لان  
الشي لا يقدم الا بعدد شيء من اجزائه وقد فرض انه مركب من ملكات مجتمعة  
**ف** اذا الملكة لا يتركب من اعدادها لان عدم الشيء لا يكون بجزء منه فكل  
كل مركب فرض فانه مركب باليس وذلك المركب فان اجسم مثلا مركب من اجزاء الوحد  
التي ليس شيء منها جسم او من السيول والصور ولما ايضا لب طينة الجيب  
بان الفرق بين تركب الشيء بما يصدق عليه عدمه وبين تركبه عن نفسه عدمه  
طاهر والرافع له الاول والثاني **ف** ما لك الثاني **ف** لا شيء من القند  
والمتناهي بغير مفهوم الا فرولا بلزم تقدم القند مع القند الا فرولا  
المتناهي عن المتناهي الا فرولا بلزم تقدم احد المتناهي عن الآخر ما  
عنتع تقدم المتناهي عن المتناهي لان المتناهي بغير متناهي لا  
يقسم لاحد على الا فرولا ولا تقبلوا ايضا يمكن تفعل الوحد بحد  
الكثر فلا تقابل واعلم لنز دلالة المتوهم على نفي ما عدا التقابل في  
واما دلالة نفي التقابل فانما يظهر اذا الرضا استثنائه التقدم  
**ف** ان سركا القند من وحد موضوعها اتحادا لموضوع معين المتنا  
مطلقا لان التقابل كما سياتي امتناع اجتماع شيئين في موضوع واحد  
في زمان واحد من جهة واحد ولذلك جعل عدم اتحاد موضوع الوحد وموضوع  
الكثر دليلا على امتناع اجتماعهما **ف** التقابل بين الاثنين **ف** موضوع  
الوحد غير موضوع الكثير لان موضوع الوحد هذا لموضوع الكثير كما لنز  
الوحد بجزء الكثير فان قيل الوحد العارضة على موضوع الكثير فتدرك  
لان شأن القند ابطال الا فرولا من موضوعه ومنه الوحد ايضا بطل  
الكثر عن موضوعه كما اذا ضمت اليها المستعصم في جهة واحد وكذا الكثير  
الطارئة على موضوعه من الوحد فانها ايضا كما اذا ضمت ما واحد

لان جزء الشيء ما لا يمكن ان يكون  
اذا لم يقدم الشيء ما لا يمكن ان يكون  
بما لا يمكن ان يكون

بلية

ومن جعل عند الملة  
حسنة فالرغ المراقف  
لحسنة والوحد والكثر  
لحسنة وانما لا يكون  
لحسنة ما قد بان من حق







والفرس

九

راجعاً في الحقيقة الى الالات وبالجمل اذا حاصله لم يقدم الى الالات والاضاف  
 مستند كان في ذلك كلامها محمول على الالات فيهما متحدان في محمول عليهما  
 وهو مقدم الجمل على الالات واما اذا جعدا اتحاداً ومكان الالات  
 فيما متحد لهما في موضوع لهما بل لا شبهة وما تقدم من لزالات الالات لا  
 يقال له انه عارض للمكانب والاضاف الى الالات سبيل التجوز ليس في  
 لان العارض رطل في الاصطلاح حقيقة علم ما هو محمول على الشيء وفان  
 عنه والالات بالنسبة الى الالات والاضاف كذلك فلا يجوز في  
 الطلاق العارض على الالات بهذا المعنى المحرر ولما كان الجسم  
 البسيط والمفادية وانما مشتر بينهما لان البعد للقيمة لزمان كذا  
 فالمفادية ولزالات فالجسم البسيط كالمفاد والمفاد البسيط  
 المتصل مع وجه لا يكون فيه مفصل اما حقيقة علم رطل في الالات  
 علم رطل في الحقيقة وان كان في الرضع بان لا يختلف البعد بينهما  
 كاني دسج محذب كل قتل دسج مقعر لان كل واحد منهما ثابت في الالات  
 في وضع الالات لان جميع اجزاء اوصاف من الالات البعد عن الالات كما في جميع الالات  
 الالات من الالات البعد عن الالات فقد اشتركا في وضع اجزاء اوصاف بالالات  
 الى الالات في التفسير وان كان في الرضع بالقياس الى الثالث سمي بوازانا  
 وسمي ايضا بوازانا البيان ان الاستقلال بالذات والحقيقة ولا فني  
 يمكن لزارند لا لم نذكر ما يدل على لزومهم هو لزوم الصفة مطلقاً لسميت  
 غير الموصوف سواء كانت لازمة او مفادية وقيل انهم ادعوا ذلك  
 في الصفات اللازمة بل القولة كذا في سواء الجسم مثلاً فانه غير قابل  
 الامور ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري وعامة الاصحاب الى ان  
 الصفات ماضية غير الموصوف كالوجوه ومنها ما ياتي بعينها وهي كل صفة  
 امكن مفاديتها عن الموصوف كصفات الافعال من كونه فانياً و  
 وازي وكوئماً ومنها ما لا يقال انها غير ولا غير وهي ما يمنع ان يقال  
 عنها بوجه كالعلم والقدر والارادة وغير ذلك من الصفات النفسية

نبأ و علم اننا منسوبة اليه



منه كذا ان اعطى واذا لم يعطى فلا ينافى بل لا ينافى **والسلب** انما هو جريان  
 في الوجود وهذا وجه لما جرت اوقى القول وهذا وجودها بما جازى  
 من النسبة السلبية زو ذلك بان التخصيص بالسلبية لا وجه له لانها  
 قد يدور ان على النسبة السلبية **والجواب** ان النسبة المتصورة بين زيد  
 والقيام مثلا ابتدا كموثقة له فله نسبة سلبية بغيره عليها **الاجاب**  
 والسلب اذا اعتبر انفا بغيره له كانت نسبة سلبية ولا يمكن لزيد عليه  
 الا كما لا اذا اعتبر بغيره ذلك لا انتفاء له فيكون الانتفاء محمولا  
 في الحقيقة قد اعتبر بينه وبين زيد نسبة بغيره فيما لا يدور له الا على النسبة  
 السلبية **او** العقل الاول عليها ان على العقول اما مرفوع معطوف  
 على محل من العقول او مجرد معطوف على العقول **لصد** فيما على كل  
 موصوفه ان لا يزيد ولا ينقص **او** على بكونه في ذلك ايمان باعتبار  
 الصدف في التقابل وان اكتفى بالحدود قبل الحد او اجتمعا في ذلك الموصوف  
 فان عدم زيد وعدم غيره مثلا كجمعا في بكونه او قد عدم عنه كلاهما ولو كان  
 لا كمالا عليه واعرف بان هذا الدليل لا جري في الالهي واللاهي اولا يصرف  
 على شئ من الموصوفات المحضة والحدود ولذا فهو لا لاشية واللاهي لا كمالا في  
 مفهوم اصلا **والجواب** ان كونهما كذا لوصف احدهما مع مفهوم لصدق الاخر فكيف  
 في نفس التقابل بينهما **او** يكون سلب عدم البصر بغيره البصرية الشكل  
 لان تعقل البصر لا يتوقف على تعقل عدمه وتعقل سلب عدم البصر  
 يتوقف عليه قطعا فلا يتجدد لم ينفوا وان كانا مثلا زمين في الاختلاف  
 بينهما مجردا **والسلب** في اللفظ فقط حتى لا يعتمد به كما نؤمنه **الاجاب**  
 ولزج ان الكمال قد لم يتم تحقق تقابل بين العدمية قبل عليه **الاجاب**  
 له مفهوم وذلك المفهوم في حد نفسه متقابل لمفهوم العدم في نفسه سواء  
 كان انفا مفهوم العدم البصر او بغيره او مع قطع النظر عما  
 ذكره من التفصيل حكم العقل بالتقابل بينهما فيما عداها **واما**  
 انتفاء كذا ان كذا فافق من مطلق انتفاءه والافهام الى صفة

في قوله  
 انتفاءه

في قوله  
 انتفاءه

منه كذا ان اعطى واذا لم يعطى فلا ينافى بل لا ينافى **والسلب** انما هو جريان  
 في الوجود وهذا وجه لما جرت اوقى القول وهذا وجودها بما جازى  
 من النسبة السلبية زو ذلك بان التخصيص بالسلبية لا وجه له لانها  
 قد يدور ان على النسبة السلبية **والجواب** ان النسبة المتصورة بين زيد  
 والقيام مثلا ابتدا كموثقة له فله نسبة سلبية بغيره عليها **الاجاب**  
 والسلب اذا اعتبر انفا بغيره له كانت نسبة سلبية ولا يمكن لزيد عليه  
 الا كما لا اذا اعتبر بغيره ذلك لا انتفاء له فيكون الانتفاء محمولا  
 في الحقيقة قد اعتبر بينه وبين زيد نسبة بغيره فيما لا يدور له الا على النسبة  
 السلبية **او** العقل الاول عليها ان على العقول اما مرفوع معطوف  
 على محل من العقول او مجرد معطوف على العقول **لصد** فيما على كل  
 موصوفه ان لا يزيد ولا ينقص **او** على بكونه في ذلك ايمان باعتبار  
 الصدف في التقابل وان اكتفى بالحدود قبل الحد او اجتمعا في ذلك الموصوف  
 فان عدم زيد وعدم غيره مثلا كجمعا في بكونه او قد عدم عنه كلاهما ولو كان  
 لا كمالا عليه واعرف بان هذا الدليل لا جري في الالهي واللاهي اولا يصرف  
 على شئ من الموصوفات المحضة والحدود ولذا فهو لا لاشية واللاهي لا كمالا في  
 مفهوم اصلا **والجواب** ان كونهما كذا لوصف احدهما مع مفهوم لصدق الاخر فكيف  
 في نفس التقابل بينهما **او** يكون سلب عدم البصر بغيره البصرية الشكل  
 لان تعقل البصر لا يتوقف على تعقل عدمه وتعقل سلب عدم البصر  
 يتوقف عليه قطعا فلا يتجدد لم ينفوا وان كانا مثلا زمين في الاختلاف  
 بينهما مجردا **والسلب** في اللفظ فقط حتى لا يعتمد به كما نؤمنه **الاجاب**  
 ولزج ان الكمال قد لم يتم تحقق تقابل بين العدمية قبل عليه **الاجاب**  
 له مفهوم وذلك المفهوم في حد نفسه متقابل لمفهوم العدم في نفسه سواء  
 كان انفا مفهوم العدم البصر او بغيره او مع قطع النظر عما  
 ذكره من التفصيل حكم العقل بالتقابل بينهما فيما عداها **واما**  
 انتفاء كذا ان كذا فافق من مطلق انتفاءه والافهام الى صفة

في قوله  
 انتفاءه



لَا فَرْقَ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

واعلم ان هناك في الدنيا من كان يفتي على اجتهاد وما هو الخلق  
 صرح الشافعي في الاربعه عم خلافاً لغيره فان قالوا ان الامة  
 اصبحت سلب الاخر او كونه فان قالوا لا فاما ان يكون منكم فاليك  
 الموضع وان اولا بغيره فالاول فاما ان يكون منكم فاليك  
 وان قالوا الاول فان توقف بعض ائمتنا على تعلم الاخر فبادر الشافعي  
 الاوقف بل الشافعي فالتوقف وان كان غلب من السلف بالانكسار

احد سماء الاخر لا  
يكون وجود بين و  
في التقاد عدم اللان و  
في عدم اعلم

يصدق على ما لا يصدق عليه الجني كزيد مثلا فليس يلزم من الذراج مقدم  
فان آخره كونه فردا من افراد الذراج افراد ذلك المصنف كذا الآخر  
وكذا الخار بين مذهب المضاف والمضاف فان مقدم المقابل من حيث  
صدق على افراد اعم من المضاف ومن حيث هو مقدم من حيث المضاف  
وفرد من افراد ما لا يصدق عليه ما ذكرنا يظهر اذا كان المصنف الافراد المذبح  
فيه عرضا للمذبح كما في المثال المذكور واما اذا كان ذاتيا لم فلا يؤمن  
المسجل ان لا يصدق ذات الشيء على ما يصدق عليه ذلك الشيء فلا  
كان التضاد ذاتيا لمقدم المقابل الذي هو عارض لافاقه لم يلزم  
صدق التضاد بالاعلى عارض نكل الافاق او عليها من حيث اننا  
معروضة لذلك العارض واما صدقه على نكل الافاق في نفسها فكلما  
وبذلك يتم مقصودنا. وكذا المحل المضاف المقابل او الواجب  
المقيد بقيدانه متايله ال فذل اقر منه قد علمت مما تقدم للاعتبار  
الخصيص في المقابل من حيث هو الكبر على تقدير كونه التضاد بين عرضا  
للتقابل واما على تقدير كونه جنبا فخصومه باعتبار ذاته لا في عارضه  
ولاحيه باعتبار عارضه كما يدل عليه كلامه فقد حكفت انه وقع الخطأ  
بين الاعتبارين لان اول كلامه يدل على كون التضاد بينا للتقابل  
واقف يدل على كونه عرضا عما لم يتايله من التامير لذاته برفع لاف  
اي امتناع الاجتماع بين السلب والاحباب انما هو بالنظر الى  
ذاتهما لا استنداه عدم الافراق لولا استلزام كل منهما سلب  
الآخر لم يتقابلا فان معنى التقابل استلزام كل منهما سلب الآخر  
فلهذا لا يترك واحد من السواء والبيان سترن عدم للاخر يتقابلا  
اصلا فالمتايل من السلب والاحباب بالذات وفي سائر الاشياء  
بتوسطها ولا شك ان التنا في الذات اقوى منها في المذكور في  
المقتضى وقيل بل الاقوى عند التضاد وفي المقتضى مع السلب الحقيقي  
امرا فزايلا وهو غاية الخلاف المعترض في النعت والحقيق واما

التمهيد للمفسر

151

بیت

من لئلا يات  
اعلم من القضاة  
في انفسهم  
او لا يصدق  
بذلك

المقدم



المختصان فيكذبان كلوا الى اخرهما كما قيل انما المختصان عن العنصر  
 فلا يقال لهما ابواب وابت **كأنما** المختصان بين الحار والبارد  
 والبارد والمختص بين الحار والبارد **كأنما** المختصان لا عادول  
 ولا يابرين انصف حاله مختص بين العدل والعدل وابت قد يكون  
 احد المختصين وبين المختصين كالبياض في اللانجم او لا بعينه كالمزلة  
 والسكون للجسم عن تغيره كونه السكون وجوديا والجسم لا يتغير فاحدهما  
 لا بعينه لانه **علة** اثنى ملكه في الية التي العلوية والمعلولة  
 فتقدر على بدلي فان كل واحد يعرف ببدلية العقل معنى الثاني والثالث  
 فتدبرهما ملنا تعريف حسب اللفظ لا حسب الحقيقة واعلم ان جعل  
 مباحث العلل والمطلوبات وافلحة في الامور العامة بل العنصر  
 لان العلوية والمعلولة من العوارض ان ملته للموجودات مع سبيل  
 انتفا بله كالامكان والوجوب وتتم من احدها عن شايعة الامام  
 في كتابه الحاشي المختص والمباحث وقد عرفت العلة وقيل العلة ما يعود  
 عنه امر لكن هذا التعريف حسب ظاهر اذ لم يتناول العلة المادية  
 والتمورية والغائية وجودا اذ لا يعود عنها لانها غير متناهية في كثرها  
 الية التي سوادها احتياج الية حسب الوجود هو الما ملية كالعقل  
 الحار جنة او كسبها معا كالعقل الدافعة فان كان جميع ما احتاج اليه  
 الشيء فهو العلوية القائمة فيه اشغال بلزوم التركيب في العلة القائمة  
 وليس بلزوم كوار ان **يقتدر** بسيط مدجج من فاعله بسيط لا يفعل لغاية  
 ولا يتوقف تاييد فيه على شرط ولا يتصور من كمانع عن ذلك التاييد  
 فتكون العلة القائمة بسيطة بلا شبهة لا يقال لا بد من اعتبار امكان  
 المعلوم مع الفاعل والتركيب لازم لاننا نقول علة الاحتياج الى ان  
 على الامكان قال في ما لم يتغير متصفا بالامكان لم يطلب له علة  
 فالامكان ما يفتقر في جانب المعلوم فاما ما خذ شيئا فكلما لم يطلب له علة  
 فاشك انه مع ذلك لا يتغير امكانه مع الفاعل من اقترانه فالاولى ان

والى غير ذلك من العوارض

في كتابه الحاشي المختص

في كتابه الحاشي المختص

يقال العلة القائمة ما كج الى الية البسي ولا يتوقف على امر خارج عنه  
**فان** وليس المعلوم ان العوم يفعل الجيع لانه العدم لا يكون مؤثرا في الوجود بل يزيله  
 لكن يجوز ان يتوقف عليه تاييد المختص في الوجود فان الفعل لا يمنع عن ذلك وتتم

موزان عقل المختص

$$\frac{10}{11}$$

$$\frac{10}{11}$$

$$\frac{10}{11}$$

١٨٠

$$\frac{10}{11}$$

مقارنا مع انه في الحقيقة واحد

رانه  
 علة  
 ن  
 لعل  
 ث  
 ن  
 كمال  
 م  
 م الاول  
 سبب  
 لا يتغير  
 ن  
 علة  
 سبب  
 بالعلم  
 بل بالعلم  
 علة  
 مستقر  
 قاع

الحوائج لا يقال الحس والفصل من العقل الدافعة وليس شيئا منهما مادة











لا يكون الحامية معللة بالعلة المستقلة لكونها لا يكون تعليلها بالمعينة ناشيا  
من جانب العلة بان يكون من المعينة يتوقف ان يكون علة لتلك الحامية  
وتلك المعينة ايضا يتوقف ان يكون علة لها في مع استغنائها عن حقيقة  
كل منهما يكون معللة بهما هذا كلامه واذا كان مستلزما فيه بانه لما جازاه  
بكونه الاستناد والعللة معينة ناشيا من افتقار العلة المعينة ووافيقها  
المعقول ان تلك المعينة بان يكون الواحد الشخص معللة بعلة مستقلة  
ولا يكون محتاجا الى شئ غيرها بعينه حتى يلزم من اجتماعها كونه محتاجا  
ومتعينا بالقياس الى كل واحد منهما بل يكون محتاجا الى علة تامة هذا  
الاحتياج لا ينافي الاجتماع لانها اذا اجتمعت لزم الارادة عن حقيقة  
كل منهما لا عن مفهوم احدهما الذي هو اعم منهما فلا يتم الدليل المعقول عليه  
في امتناع تعليل الواحد الشخص بعلة مستقلة اجاب ان الخارج عما حاصله  
هو لزوم الطبيعة لم يعود لها الى العلة المعينة بل الى كونه اعم  
عن ذلك لكونها واحدة الطبيعة من حيث هي غنية بكونها لا تزلزله المبرور  
في الخارج والمحتاج الى العلة مرفوض من افراجه ولا وجود للطبيعة  
في الخارج عم ما تقرر فلا إشكال في ذلك فيكون معنى احتياج الطبيعة الى  
علة ما ان فروا منها محتاج الى علة معينة وفرد آخر منها محتاج الى علة  
معينة اخرى فلم يجر احتياج افراجه الى علة واحدة معينة لكن يبقى قوله  
لكل واحد من المتماثلين لما احتاج الى علة معينة فافترضته تلك العلة  
لزومه الطبيعة لا اشكال في ذلك المتماثل عليها مستلزما بل هو فيها لما تقدم  
لدلالة عم وجود الطبيعة في الخارج في ضمنه للملازمة ولزوم الطبيعة  
موجود في ضمن افراجه لكن كل فرد محتاج الى علة معينة والطبيعة مستغنية  
عن العلة المعينة ومحتاج الى علة اعم عليه ما قبله من علة تامة لا اوجه  
لها الا في العقل فكيف يحتاج اليها الطبيعة المخصوص في الخارج وان لم يلزم علة  
لها وجه في الخارج فلا يتصور وجودها فيه الا في معينة فتكون الطبيعة  
مستغنية الى ذلك المعينة لان المحتاج الى شئ محتاج الى ذلك الشئ لا ينافي

انما يكون

لزم احكامها الى احد المعينات ولا محذور فيه لاننا نقول لزوم احد المعينات  
بعينه وجب ان لا يقع الطبيعة بعينه وان اردتم احد المعينات بعينه  
التعيين فذلك لا وجود له في الخارج اصلا ولزوم احد المعينات في الخارج  
لكل معينة فذلك لا يخفى الا في ضمن هذا اود ذلك ويعود المحذور من هذا  
في الجواب ان يقال لا وجود للطبيعة في الخارج اعم الموجود فيه اشئ غيرها  
فاذا احتاج شخص منها الى علة معينة لا يجب ان يحتاج مثل ذلك  
الشخص الى مثل تلك العلة بل يجوز احتياجه الى علة مخالفة للعلة الاولى  
و يكون من الاحتياج في المتماثلين معتمدا على المتماثلين لئلا تعدوت  
الآلات كالنفس الناطقة بعيدة عما آتت ركنها كجب تعدد الآلات الخ  
على الاعضاء والقوى الكالة فيها او المتوحد بل العقل الفعال على رايهم  
فان الكوادر في عالم العنصر مستند اليه كحسب الغايات والاشياء المستند  
عليه مبداء العقل اي باعتبار وجوده ونفسه ان باعتبار وجوده  
ونفسه ان باعتبار ذاته الداني فغنى ظهور الحكما والاشياء اكثر المتكلمين  
اذا كان الفاعل واحدا في ذاته ولم يكن له صفة معينة ولا اعتبار به  
ولم يكن فعله بآلة ولا بسيط ولا قاطبا بل كالمبدأ الاول لم يكن له قيد وعنه  
اكثر من واحد عند الحكماء فلهذا لا اكثر المتكلمين ولا يلزم عليك ان لا اعني  
ما اشتهر له صفات معينة لم يكن بسيما صنف واحد من جميع صفاته فلا  
يندرج عم رايهم في معنى الفاعل وقد يتوهم لزوم الواحد الحقيقي له كما هو  
لم يكن ان يوجد عنه فوق الله واحد اتفاقا ولزوم محتاجا فان لم يقدر عنه  
انما اتفاقا فان شراخ اذا في كون المبدأ موجبا او محتاجا لان معنى الفاعل  
والحق لزوم الفاعل المختار اذا تعددت ارادة او تعلقت لم يكن واحدا  
من جميع احواله فلا يندرج في الفاعل ابعث وان فرضه لئلا يكون في المختار  
تعدد بوجه ما كان مستلزما فيها متنازعا فيه ايضا بل ان وحدته  
متنازعة بحدوثه ذاك فذلك ما فرضناه شيئا واحدا انما يتوقف وهذا  
القدر كما في اثبات المتصل لكنه اراد زبابة توضيح لفصله

وهو كونه صوابا باننا لا نشك  
في اننا قاله الامام فقدم في وجه التمسك  
بما قاله من ان ركنه ركنه بالاشياء  
انما يدرك في غير ذلك

كما لو جبت



بتفصيل فبقية بقوله فاذان الحنومان اكد لم يجعله وجها اقرب صله  
 لان يكون وجها لا الحنى لان المصدرية امر احسن في كيف يلزم من كونها  
 اضافة كونها غير موجودة عند من قال بوجود الاضافة في الجملة فيكون العقل  
 يكوننا غير موجود في قلب المنع عند الحضم المتكلى الا انه لا يلزم في الجواب  
 ان يكون مقدما على وقف مذنب الحنود ومنتمة عنده وان كان يكون  
 كذلك اذ وقع قوله فلا يلزم النسل اعلم فان لم يلزم النسل على الله  
 الخروج بنا لم كوننا اعتبارا بالكنها اوجب تكثيرا اعتباريا في الراهب الحنن  
 ومما خلاص الحنود لم يكتف لم يلزم ذلك ايضا لتفرد اعني المصدرية بمعنى  
 الاضافة عن العلة والمعلول معا لثا فرائضة عن المنسب بنسب قطعا  
 وانما ومن التكرار الاعتبار في الفا على مد الذي كسبه يصدر عنه  
 المعلول وهو مقدم على المعلول قطعا غير متاخر اصلا وعوروى  
 بان الجسمية وفي كون الجسمية بسيطا منع لا الحنى ما دام مجموعا على ظاهرا  
 لكن المداوم بها الجسمية كما وقع في حبان القدم في هذا المقام ولذلك  
 اجاب ان راجع عنه بتعدد الجينات ولم ينفذ الى تكميل حقيقة  
 اما من السبب والصور او من الاجزاء الفدوات فان طلب وعلم كلاهما  
 التقديرين وعلم نعيم الباطنة نقل الى فعل الاعراض انما باعتبار  
 الحال فيه والتميز انما باعتبار راجز فتعدد هذه الشك ملك  
 ليس كلامنا في كونه محلا للعرض بالعقل وكونه قاصلا في الحيز بالنعوض  
 يكون صدورهما عنه بتعدد الحال والجزء كما ذكرتم بدر الكلام في قابلية  
 لها ومدار كونه قابلا لها من عوارض ذاته المعللة بها وحسب يلزم  
 النسل في الامور الحقيقية او الترتيب ان حين كان ذلك الامر الذي  
 هو المعنى الك لا صدور مختلفا متعديا يلزم النسل في الامور الحقيقية  
 وذلك مع تدبير مزوج وذلك المتعدد او قد خرج احد ما او يلزم الترتيب  
 وذلك مع تدبير فزله او قد زال احدهما وانت تعلم ان لزوم النسل  
 المذكور او الترتيب انما يتم اذا وجب كون ذلك الامر مختلفا متعديا

لأنه لا يكون وجها لا الحنى لان المصدرية امر احسن في كيف يلزم من كونها اضافة كونها غير موجودة عند من قال بوجود الاضافة في الجملة فيكون العقل يكوننا غير موجود في قلب المنع عند الحضم المتكلى الا انه لا يلزم في الجواب ان يكون مقدما على وقف مذنب الحنود ومنتمة عنده وان كان يكون كذلك اذ وقع قوله فلا يلزم النسل اعلم فان لم يلزم النسل على الله الخروج بنا لم كوننا اعتبارا بالكنها اوجب تكثيرا اعتباريا في الراهب الحنن ومما خلاص الحنود لم يكتف لم يلزم ذلك ايضا لتفرد اعني المصدرية بمعنى الاضافة عن العلة والمعلول معا لثا فرائضة عن المنسب بنسب قطعا وانما ومن التكرار الاعتبار في الفا على مد الذي كسبه يصدر عنه المعلول وهو مقدم على المعلول قطعا غير متاخر اصلا وعوروى بان الجسمية وفي كون الجسمية بسيطا منع لا الحنى ما دام مجموعا على ظاهرا لكن المداوم بها الجسمية كما وقع في حبان القدم في هذا المقام ولذلك اجاب ان راجع عنه بتعدد الجينات ولم ينفذ الى تكميل حقيقة اما من السبب والصور او من الاجزاء الفدوات فان طلب وعلم كلاهما التقديرين وعلم نعيم الباطنة نقل الى فعل الاعراض انما باعتبار الحال فيه والتميز انما باعتبار راجز فتعدد هذه الشك ملك ليس كلامنا في كونه محلا للعرض بالعقل وكونه قاصلا في الحيز بالنعوض يكون صدورهما عنه بتعدد الحال والجزء كما ذكرتم بدر الكلام في قابلية لها ومدار كونه قابلا لها من عوارض ذاته المعللة بها وحسب يلزم النسل في الامور الحقيقية او الترتيب ان حين كان ذلك الامر الذي هو المعنى الك لا صدور مختلفا متعديا يلزم النسل في الامور الحقيقية وذلك مع تدبير مزوج وذلك المتعدد او قد خرج احد ما او يلزم الترتيب وذلك مع تدبير فزله او قد زال احدهما وانت تعلم ان لزوم النسل المذكور او الترتيب انما يتم اذا وجب كون ذلك الامر مختلفا متعديا

بما لا يكون وجها لا الحنى لان المصدرية امر احسن في كيف يلزم من كونها اضافة كونها غير موجودة عند من قال بوجود الاضافة في الجملة فيكون العقل يكوننا غير موجود في قلب المنع عند الحضم المتكلى الا انه لا يلزم في الجواب ان يكون مقدما على وقف مذنب الحنود ومنتمة عنده وان كان يكون كذلك اذ وقع قوله فلا يلزم النسل اعلم فان لم يلزم النسل على الله الخروج بنا لم كوننا اعتبارا بالكنها اوجب تكثيرا اعتباريا في الراهب الحنن ومما خلاص الحنود لم يكتف لم يلزم ذلك ايضا لتفرد اعني المصدرية بمعنى الاضافة عن العلة والمعلول معا لثا فرائضة عن المنسب بنسب قطعا وانما ومن التكرار الاعتبار في الفا على مد الذي كسبه يصدر عنه المعلول وهو مقدم على المعلول قطعا غير متاخر اصلا وعوروى بان الجسمية وفي كون الجسمية بسيطا منع لا الحنى ما دام مجموعا على ظاهرا لكن المداوم بها الجسمية كما وقع في حبان القدم في هذا المقام ولذلك اجاب ان راجع عنه بتعدد الجينات ولم ينفذ الى تكميل حقيقة اما من السبب والصور او من الاجزاء الفدوات فان طلب وعلم كلاهما التقديرين وعلم نعيم الباطنة نقل الى فعل الاعراض انما باعتبار الحال فيه والتميز انما باعتبار راجز فتعدد هذه الشك ملك ليس كلامنا في كونه محلا للعرض بالعقل وكونه قاصلا في الحيز بالنعوض يكون صدورهما عنه بتعدد الحال والجزء كما ذكرتم بدر الكلام في قابلية لها ومدار كونه قابلا لها من عوارض ذاته المعللة بها وحسب يلزم النسل في الامور الحقيقية او الترتيب ان حين كان ذلك الامر الذي هو المعنى الك لا صدور مختلفا متعديا يلزم النسل في الامور الحقيقية وذلك مع تدبير مزوج وذلك المتعدد او قد خرج احد ما او يلزم الترتيب وذلك مع تدبير فزله او قد زال احدهما وانت تعلم ان لزوم النسل المذكور او الترتيب انما يتم اذا وجب كون ذلك الامر مختلفا متعديا

موجودا فارجوا وقد عرفت ما فيه من انه ان اراد بالمصدر الثاني  
 فلا يتم لئلا يكون حصة المذكور يجب ان يكون في الحقيقة فاعلم ان ما  
 وجوده كذا ان يكون فاعلم واحد مع امر عدمي له خصوصية مع  
 معلول آخر فلا يكون الحضور حصة بل الثاني على يد المجموع انما قد  
 منه ومن غير ان اراد بالمصدر ما له مدخل في المصدر ورسول  
 لئلا خصوصية مصدر لكن لان المصدر بهذا المعنى يجب ان يكون وجودا  
 وليس المحل متوقفا على وجود الحضور منه بل كقوله تقدمها على المعلول  
 اذ يلزم في كونه في الولد الحقيق ولو بالاعتبار الاول لا ينصرف  
 على لزوم التكرار في الواحد الحقيق كما اقتصر عليه خواصه نصير طوسي  
 في شرح التيسر حيث قال فلا يماله يكون ذلك الامر مختلفا و  
 يلزم منه التكرار ذات العلة والثاني ايضا فيما بعد وهذا  
 يعلم الجواب عن الوجه الك وهو ان يقال ان المعلول واحد  
 فكونه مقصورا بالمعنى الك الذي عرفت تكون غير الذات لا مبالا له  
 حتى يلزم ان يصدر عنه الثاني فان طلب الولد الذي ذكرتم مع عدم  
 حوازه كون الواحد الحقيق مقصورا لانه من متعلقين سلب اشياء  
 كثيرة عنه وبانضافه بصفات كثيرة وببقوله الاشياء كثيرة الى لو  
 صح ولعلكم لم يمكن ان يلبس عن شئ واحد من جميع الوجوه اشياء كثيرة  
 كجربانه فيه لكنه بطال ان جمع ما يباينه مملوك عنه بالضرورة ولم يمكن  
 ايضا ان ينصف بالاشياء متعديا ولا الترتيب بالاشياء كثيرة ولما ايفنا  
 بالكلية ملك ان سلب الشئ عن الشئ وانما في الشئ بالشيئ  
 وجعل الشئ لشيئ امر عقلي لا تحقق في العقل الا بعد تعقل الشئ  
 مع ما هو مملوك عنه وما هو وصف له وما هو متعلق له ان السلب  
 امر عقلي يتوقف تعقله على تعقل مملوك ومملوك عنه يتوقف  
 ولا يكفيه بثبوت المملوك وكذا الانصاف لا يتوقف الا بتعقل  
 موصوفه وصفه ولا يكونه بثبوت الموصوف وطول وكذا القابلية

لأنه لا يكون وجها لا الحنى لان المصدرية امر احسن في كيف يلزم من كونها اضافة كونها غير موجودة عند من قال بوجود الاضافة في الجملة فيكون العقل يكوننا غير موجود في قلب المنع عند الحضم المتكلى الا انه لا يلزم في الجواب ان يكون مقدما على وقف مذنب الحنود ومنتمة عنده وان كان يكون كذلك اذ وقع قوله فلا يلزم النسل اعلم فان لم يلزم النسل على الله الخروج بنا لم كوننا اعتبارا بالكنها اوجب تكثيرا اعتباريا في الراهب الحنن ومما خلاص الحنود لم يكتف لم يلزم ذلك ايضا لتفرد اعني المصدرية بمعنى الاضافة عن العلة والمعلول معا لثا فرائضة عن المنسب بنسب قطعا وانما ومن التكرار الاعتبار في الفا على مد الذي كسبه يصدر عنه المعلول وهو مقدم على المعلول قطعا غير متاخر اصلا وعوروى بان الجسمية وفي كون الجسمية بسيطا منع لا الحنى ما دام مجموعا على ظاهرا لكن المداوم بها الجسمية كما وقع في حبان القدم في هذا المقام ولذلك اجاب ان راجع عنه بتعدد الجينات ولم ينفذ الى تكميل حقيقة اما من السبب والصور او من الاجزاء الفدوات فان طلب وعلم كلاهما التقديرين وعلم نعيم الباطنة نقل الى فعل الاعراض انما باعتبار الحال فيه والتميز انما باعتبار راجز فتعدد هذه الشك ملك ليس كلامنا في كونه محلا للعرض بالعقل وكونه قاصلا في الحيز بالنعوض يكون صدورهما عنه بتعدد الحال والجزء كما ذكرتم بدر الكلام في قابلية لها ومدار كونه قابلا لها من عوارض ذاته المعللة بها وحسب يلزم النسل في الامور الحقيقية او الترتيب ان حين كان ذلك الامر الذي هو المعنى الك لا صدور مختلفا متعديا يلزم النسل في الامور الحقيقية وذلك مع تدبير مزوج وذلك المتعدد او قد خرج احد ما او يلزم الترتيب وذلك مع تدبير فزله او قد زال احدهما وانت تعلم ان لزوم النسل المذكور او الترتيب انما يتم اذا وجب كون ذلك الامر مختلفا متعديا



لا تعقل الا بعد تعقل قابل ومقبول في لا يكون الواحد الحقيقي من حيث هو واحد  
 حقيقي مكوّن باعنه اشياء وكثير ولا انصف بصفات كثير ولا انا بل الامور  
 متعددة بل كان ذلك انما يتصور للواحد من جهات متكثر فلا يتحقق  
 الدليل بشئ من تلك الصور فان قيل ليس المراد من السلب والاضاف  
 والقبول ما ذكرته من الامور العقلية الاضافية بل كون الشئ بحيث  
 يسلب عنه شئ آخر وكونه بحيث يتصف به وكونه بحيث يقبله عن غيره  
 ما ذكره المصنوع فلا يتم الجواب قلت الواحد الحقيقي لا يقبل عندهم  
 الامور حقيقته ولا يتصف باوصاف حقيقية بل كل ما ملو منصف بصفات  
 حقيقته او قابلا لامور حقيقته فلا تدفقه عندهم من جهات متكثر بل  
 حيثيات القبول والاضاف واما قبول الامور الاعينانية والاضاف  
 بها ومن جملتها السلب فلا يتحقق حيثيات في الخارج بل في العقل  
 على ما ذكره فالواحد الحقيقي كالجواب ثم يتصف بصفات اعتبارية  
 من السلب والاضافات ولا يقع ذلك في وحدته الحقيقية لان ذلك  
 الاضاف تحجب العقل ولا يجوز عندهم اضافة بصفات حقيقته  
 لا انضاف بها ان يكون فيه حيثيات تحجب الخارج فلا يكون واحدا حقيقيا  
 وقيمة كذا لان الواحد الحقيقي المذكور متصف بصفات في الخارج بالسلب  
 والاضافات وان لم يكن على حقيقته في الخارج ولا يتوقف ذلك الاضاف  
 على تعقل السلب عنه والموجب انما المتوقف على تعقلها بالعلم  
 بالاضافات فاضافة بها في قد تفسد تحجب الخارج لان من جهات متعددة  
 لم يكن هو واحدا حقيقيا وموجب والا يتحقق الدليل به قيل لهذا الحكم  
 كانه قريب من الوجود وانما كانت مضافة الناس اليه لا تغاير عن  
 معنى الوجود الحقيقي فعمل هذا ما ذكره في صور الاحتياج لا يكون الا بشئ  
 فلا يقع فيه المناقضة عن او يتحقق او معاوضة فان طلب اذ كان  
 هذا الحكم بدوكتيا والاحتياج تبينها فالذي يجوز صدره اشياء عنه كما بل  
 سند جميع الاشياء اليه كما ابتدأ به واسطة كيف تخلف عن هذا الحقيقي

قلت فخلصت عن البداهة فان احد المملد على كثرتهم وتفاوت طبقاتهم  
 قد قالوا هذا الحكم فلا يكون البداهة فيه مسددة وما ذكره انه لا بد  
 لعلمه من خصوصية مع المعلوم المعينه لا يوجد مع حيث يتبعين  
 عنها ويخرج عن صدره عن غيرها وادعوا فيه الفروع ايضا بغير عليه  
 منع الفروع ايضا يجوز ان يكون لذات واحد من جميع الجهات من  
 شبة مخصوصة مع شئ او اشياء مخصوصة فيصدر عنه تلك الاشياء  
 دون غيرها وعلى تقدير تسليم البداهة تخلف عن ذلك بانه كما فاعله مختار  
 ويصدر عنه حسب تعقل ارادته ما يشاء وتعم لو كان موجبا على ما يزعمه  
 الحكم لاشكل الامر عليه اشكال مع امكان دفعه عما قدرناه من ان  
 منصف في نفسه حسب الحاجب بسلب واهما في زلزله ويصدر عنه  
 باعتبار اشياء متكثر ولا يلزم من ذلك الا ان يكون له كثر اعتبار  
 لان وانه يلزم سلبه واهما فانه ولا محذور فيه اصلا لا يسمو للشار  
 الا كسيرة الخط لا اوافق النار فانها شدة والافراق او النار لا تد  
 في الخط بالافراق الا بعد ان يكون باب لا يكون قابلا للحد  
 فاعلا له ويتبعه في ذلك امتناع الاضاف اليه كما يتحقق حقيقة  
 وفيما قاله الحكماء تحت لائنهم على تقدير ان تبينوا عدم اضافة كذا  
 حقيقته على عدم كونه كما قابلا وقاعلا معا بالنسبة الى واحد كيف  
 سينزلون عليه تارة بعدم تعدد آثار بناء على البسيط لا يتعد  
 آثارا ويكون كونه كسبلا لا يتعد آثارا مني على عدم اضافة كذا  
 بصفات حقيقية فيعلم المصنوع قطع اجاب الحق به عدم اعم  
 وما صدر الجواب ان استلزام الشئ لافرو عدم استلزامه لم يتناقض  
 كما ارونه اذ ان من جهة واحدة ولما من جهتين فلا يتناقض فيكون  
 اريد ان يكون استلزام الشئ لافرو عدم استلزامه له من كونه فاعلا  
 قابلا لمعانيه جهة واحدة فلهذا منع فان اعتبار الفاعلية غير  
 اعتبار الفاعلية وان اريد ان يكون ذلك ولو جملته فيطلانه منع

في رتبة  
 الحكم



مع لزوم اتحاد الوجود بما اعتبر في الاستدلال كما يوصل الى قول الثالث في تقرير  
 الاستدلال واللا يلزم الجمع بين المتناقضين في محل واحد من جهة واحدة هذا  
 ولما يلزم ان يقول تحت رايه يلزم في كل من جهة واحدة فلو كان ممنوع  
 فان اعتبار الفاعلية غير اعتبار القابلية قلت كلامنا في لزوم البسط من  
 جهة واحدة لا يكون قابلا لفاعلا وعلى ما ذكرتم يكون الجهة متعديا او  
 تحت رايه يلزم ذلك ولو لم يكن قولكم بطلانه ممنوع قلت استلزام الشيء  
 لآفة وعدم الاستلزام له متناقضان لا يجمعان ولو سببين واخلا  
 الجهة انما يعتبر في تقابل القضايا فقط واما يجمع من اقسام النفا بل  
 فلا يجمعان في زمان واحد ولو لم يكن وانما لو اعتبر اتحاد الجهة مطلقا يلزم  
 بطلان الدليل المعقول عليه على امتناع توارر العكس على معقول واحد  
 شخصي لان الذي يلزم منه معا احتياج الشيء لآفة وعدم احتياجه له ومن  
 المعلوم لزوم احتياجه اليه باعتبار عكسية وعدم احتياجه اليه باعتبار  
 عكسية الاخر فاذا لم يخلل احتياج المتناقضين اعني عدم الشيء ووجوده  
 يلزم بطلان ذلك الدليل المعقول عليه واما قول الثالث في تقرير الاستدلال  
 من جهة واحدة فزيادة منه والقول بان البسط لا يتعدى اثنان  
 قد سبق جواب عن الوجه الكافي وحاصل الجواب لزوم هذا الوجه مبنى  
 على عدم صدور الكثير عن الواحد بناء على لزوم النفي في المصدر  
 او التوكيد في الواحد على تقدير فروجه عنه او اذولها فيه وقد سبق  
 لزوم المحصورة من الاعتبار العقلية فلا يلزم النفي على تقرير الخروج  
 ويمكن ان يجاب ايضا عن هذا الوجه بان يقال ان العتول مطلقا  
 والفعل يعنى التانيه ليس من الموجود الخارجية حتى احتياجا للمحدودية  
 وبسبب المصدر **باب** في الاعراض قد علم  
 الاعراض نظرا الى انه قد تبدل باحوال بعضها الاعراض على احوال  
 الجواهر كما تبدل بافعال الحركة والكون على حدوث الاجسام  
 ومنهم من قد علم باحوال الجواهر على مباحث الاعراض لان وجود العرض

الاجسام  
 لا يتغير  
 من جهة واحدة  
 من جهة واحدة  
 من جهة واحدة

الاجسام  
 لا يتغير  
 من جهة واحدة

متوقف على وجود الجواهر فثبت ذلك ان يقدم بيان احوال علم بان  
 احوال العرض فان بعض هذه الامور بالاضافة كما في قولك زيد في الخشب  
 وفي الدابة وفي الحركة فان بين هذه الامور اضافة وتسمية مخصوصة  
 صحيحة لان مجرد كونها بغيره مكان لا ينفك كونها في الجزء ككون السهم في  
 الخشب راجع الى الاضافة فانه لما كان الخشب اصلا له وعمل في قصوله  
 كان بينه وبين الخشب نسبة مخصوصة صحيحة لان تجزئته لجعل الخشب عنه له مكان  
 له وبعضها بالاشمال كما في رايه في العام ومن غير المذكور لهذا الجذر  
 في الكل وبعضها بالظرفية كما في كون الشيء في الزمان والمكان  
 بينهم منها المتخصص ومنه كون العرض في الموضوع ولا يذهب الى المتخصص  
 احد الثلثة المذكورة لان كلامنا وجب الاضارة عنه فكيف يكون هذا المتخصص  
 واعلم انه قد اصابنا في هذا الموضع حيث حذف فيه من تعريف الكون  
 في الموضوع قوله شاعرية بالكلية وقد ذكر في تعريفه من تعريف الكون  
 ان يقال ان اريد بالكلية بالقياس الى المطلق بشمل التعريف ككون الاعراض التي  
 لا تنقسم في مجالها وان اريد بالقياس الى احوال ضخم عنه ككون الاعراض التي  
 لا تنقسم كالنقطة مثلا عند القابل بحدودها وتزجها عنك لزمنا رالك  
 ونقال المراد لزمنا من الى اليمين غير كاي في الموضوع فثبتا وكون غير  
 المنقسم في محله ايضا واما ذكر ذلك من ان احرازه عن كون الكل في الجزء  
 والخاص في العام لانها لا فرقان عن تعريف الكون في الموضوع لا بقوله لا كذا  
 منه ومنه ظاهر ولا بقوله ولا يصح مغارقه عنه لان مغارقه الكل عن الجزء  
 ومغارقه اى خاص عن العام غير جائز واللا يلزم وجود الكل بدون الجزء  
 واذ كان بدون العام وبطلان اظهر من ان نحن وحيث كانا خارجين  
 بقوله ملا الكون في شيء اذ لا ينفك ما منه الا بقرينة فلا حاجة الى اقرانها  
 بقيد ولا بقرينة التزويد المذكور عند ذكر ذلك القيد على تقدير حذفه  
 ملكا **باب** في الاعراض انما يثبت ارسطو ومن تبعه لزوم الاعراض  
 العاليية لانواع الاعراض المندرجة تحت جنس شعبة وذهبوا الى ان الحكم

قولكم



باسمه مندرج في جنس واحد وهو الجرم فعلا لا اجناس العالم الموصود  
 الممكنة عن قدره في بعضهم بان هم الاجناس العالية في المقولات العشر  
 ليس متقدلا عن ارشاد بل هو ما احدثه من بعد ذلك وذهب طائفة اخرى  
 انها ثلثة الكم والكيف والنسبة وهي شاملة للبيعة التي جعل ارسطو انبأ  
 كل واحد منها جنس فيهم الاجناس العالية عندهم في مقولات اربع  
 هم اعتكيا خلاف المذهب الاول فان اظهر فيه استقراء محض واذا  
 منبسط بالزبد كان القسم الافر مرسلا وذهب طائفة اخرى انها اربعة  
 لان العوض اما غير فالذات وهذا الحركة او فالذات واما الز  
 لا يعقل الامع الغير وهذا الاضافة او يعقل بدون الغير واما الزبد  
 لذاته الجزئي وهذا الكلية او لا يوجب لذاته وهذا الكيف فالاجناس  
 العالية عندهم خمسة وهو الذي افقاه صاحب التلويح والتقسيم  
 المذكور في هذا المذهب ينسب اندراج الزمان عن تقديم وجوده كذا  
 الحركة وفروقه عن الكم فلا يصح من افقاه ان يجعل الكم ان المتصل منه  
 منفسا الى القار وحين اعنى الزمان كذا قال الشريف والجواب لمن جعل  
 الحركة مقولة رابعة وفتر يا بغير فالذات او عدم بنائها لذاته فخرج  
 الزمان عن الحركة فان عدم الزمان والنبات فيه لا لذاته بل بسببه  
 مقدار الحركة فالشارح المتأصل و زاد بعضهم فيما رابعا هو الحركة وقال  
 العوض ان لم يتصور بناءه لذاته فحركة واحترز كقيده لذاته عن الزمان فانه  
 لا يتصور بناءه لانه مقدار الحركة ثم لئلا الحركة في الابن من مقولة الابن عند  
 الجمهور وميل الامام الى انها من مقولة ان يتفعل لكونها عيان من التغير المندرج  
 واما الحركة في الكم او الكيف او الوضع فتاخر كونها من لئلا يتفعل الا بالحركة  
 موجود بل خمسة وان يتفعل اعتبارا ولة ولذلك ذهب البعض الى انها  
 خارقة عن المقولات وعدة مقولة رابعة ولما تراه من الخلاف في انها  
 ستة او ثلثة او اربعة قال المشهور وهو عرفها بتبيل القيمة لذاته لا يقال  
 تعريف الكم غير متفلس لعدم شموله للكم المنفصل لانه الكم المنفصل غير قابل

للقسم

للقسم والا يلزم تحصيل الحاصل لا الاجزاء فيه فاحصله بالنعلا اذا المراد  
 بتبيل القسم لذاته ان يكون في قد ذاته بحيث يمكن ان يكون فيه  
 شيء غير شيء واما قلت لذاته لخرج عن الحد الكم بالعرض كما تعلم تعلمونه  
 قابل للقسم لكن لا لذاته بل لتعلقه بالمعلومين المعروفين للوجود  
 والكيف عرض لا يتبيل القسم لذاته ولا يتوقف لقولهم على تصور  
 عن ولا يدرى مع تعريف الكيف الوصل لانها عدمية فلا يندرج في العرض  
 الذي لمعه اقسام المرحضة كذا في شرح المواقف والجواب انه لو لم  
 ولكن في الوصل فالنقطة وجودية كونه ذاتا وضع على لئلا يندرج في المقولات  
 ليست اعيانا خارجية كالاضافة واما يتفعل واما يتفعل والمشهور  
 اندراج الوصل والنقطة بعد عدم افتقار والافق من تعريف الكيف  
 ومنهم من التزم كونها من الكيف كما بينى عنه قوله العوض اما ان  
 ينسب القسم او النسبة او لا ينسب شيئا منها والثالث هذا الكيف كذا  
 في حاشية التبريد والجواب انه هم والكيف في اقسام اربعة بل اربعة  
 عنها وايضا دفع احد ما لا فرق الكم الا ان يقال من التزم كونها من الكيف  
 عين عرف الكيف بعدم افتقار والقسم والنسبة بل من اعتراف وجودها  
 وفيه قال فخرهم عن الكيف بل من عرفه به يدرى ان وجودها وعين  
 عن تعريف الكيف كدروج الكيفيات المتكسبة بالحدود والرسوم  
 لانها يتوقف مع تصور الغير وهذا الرسم كذا في المواقف ويمكن  
 ان يقال ليس المراد بالغير في التعريف الغير مطلقا بل الغير الذي في  
 الاعراض النسبية لان عدم توقف التصور على تصور الغير انما اخذ  
 لاقتراحها مع لئلا يندرج الغير بالذات اذا اطلق الغير بما يدفع الاعراض  
 بالحدود وهو حصول الشيء في الحكم وعرفه ايقنا بانه عليه  
 كونه الجسم بالنسبة الى مكانه الحقيقي وعرفه صاحب التبريد بانه  
 النسبة الى المكان لكن مراد انه لا يتم بدونها لانه نفس النسبة  
 في مكانه الحقيقي الذي في جهة الذي كونه ويكون معلوما به قوله وهو حصول الشئ

وقد صرح الامام في المباحث الكونية  
 بكونه الغير محض كما ثبت في التبريد  
 فقول على تصور الغير كذا في  
 حاشية ان كان المراد بالغير  
 محله



في الزمان وتعرف ايضا بانه النسبة النابعة للمعروف في الزمان قوله في طرف  
الزمان اعني الان كالمعروف الانية الحاصلة وقوله مثل الناء والطار وينقسم من  
كالابن الى صنفين كاليدوم للصوم وغيره فيبقى كالاسبوع والسنة لما وقع  
في بعض اجزائها فانه يجوز ان يجاب به ان النسبة التي في الزمان في المثلثين  
يجوز ان يشترك فيه كمنهرون خلف المكان في الابن الخبيث باعتراف  
الابن سبب شئ قوله بين اجزائه بالتقرب والبعيد قوله الى امور فارسية عن  
الجسم كوقوع بعضها كذا التماسا مثلا وبعضها كذا الارض واذا جعل الوضع مبنية  
معلولة للنسبة مع القيام والاستلزام وضعها متغايرة لا اختلاف  
نسبة الاجزاء فيها الى اى وجه ولم يعتبر في ما عليه الوضع نسبة الاجزاء الى الارض  
الى رتبة بل اكتفى فيها بالنسبة فيما بين الاجزاء وهذا لازم ان يكون القيام  
بعينه الاتساق لان القاييم اذا قلت حيث لا يتغير النسبة فيما بين اجزاء  
كانت النسبة المعلولة لنفس النسبة وهذا باقية بكونها فيكون وضع  
الاتساق وضع القيام بعينه لا يقال لللازم مما ذكرتم ان النسبة التي في  
الوضع الذي هو جسيمها في زمان تغتفر قابلية المصداق من النسبة الحارة  
لا ان تغتفر الجنس والعدد بعد ان وجودا وجعلها كيف يتصور ان هذه  
من الجنس فادنت فصوله ثم فارقته الى قدر آخر فالحق ان اعتبار النسبة  
في ما عليه الوضع كالابن والابن والابن فالابن نسبة تغتفر بالقياس  
الى البنين والبنين ايضا نسبة تغتفر بالقياس الى الابن فالابن فالابن  
او في مطلق النسبة فاذا نسبت المكان الى ذات المكان حصل للمكان  
باعتبار الحدود فيه مبنية من الابن واذا نسبتها الى المكان باعتبار كونه  
ذات المكان كان الحاصل معناه لان نفس المكان يتصرف نسبة معلولة  
بالقياس الى النسبة اخرى من كون الشيء في المكان الى مكان فيه فالمكان فيه  
والمتكينة من معلولة الاضافة وهو هو الشيء في المكان نسبة تغتفر  
بين ذات الشيء والمكان لانه نسبة معلولة بالقياس الى النسبة اخرى فليس  
من معنى المعلولة وهذا الذي هو زايه لكن يمكن الفرق بين النسبة التي

بين النسبة

فانما

ليست

ليست من المضاف وبين المضاف فاعلمه وحققه في سائر النسب فانه في كل  
فيه الكلام وما حمله ما قلنا سبب ما يجب ان يكون سوا ذلك  
المحيط امر الجسدي فليكن كالا ثاب لم يكن مثلا او لا يكون طبيعي وسواء  
كان محيطا بالبعيد كالحائض والعمامة واخف والمقصود وغيره  
ويتنقل بانقال الى يتنقل المحيط بانقال الى المحيط وهذا كالتقدير  
اعني انتقال المحيط بانقال الى المحيط اعني انتقال المحيط عن المكان الى المكان  
المتعلق به فانه وان كان مبنية على رتبة الشيء بسبب المكان المحيط  
به الا ان المكان لا يتنقل بانقال المتكّن قوله ومنه ان ومن المكان  
ويعود الى ما في غير المتكّن ما دام يتنقل فانه له ما دام  
يتنقل فانه غير قارة من التاثير التخييل الذي هو من مفعول ان يتنقل  
فان يتنقل او لا يتنقل ما هو مبداء للتخيل الى المتكّن لانه يتنقل بعد  
التخيل الذي لا يبقا والمفعول ان يتنقل بعد ذلك فانه في المبدأ  
جودا وهو كونه الشيء متنازلا كالمستحق ما دام يتنقل فانه له  
فانه غير قارة من التاثير التخييل الذي هو من مفعول ان يتنقل فانه له  
او غير التخييل لبقائها بعد التخييل الذي لا يبقا والمفعول ان يتنقل  
بعد ذلك كونه امر قارة من مفعول الكيف وغيره استعداوا لهما ان غير  
استعداوا المتكّن للتخيل لبقائه قبله الى قبل التخييل الذي  
هو من مفعول الكيف ايضا كما كانت فان المتكّن امرين  
معدومين غير اخبر لهما ان مفعول وان يتنقل ووق والانتقال  
ما دام قاطعا اشار به الى ان مفعول ان يتنقل ليس من التاثير  
المحيط بل التاثير الزماني فخرج عنها التاثير الاتي ولذلك بعينه  
قال ما دام متعلقا في التخييل عن مفعول ان يتنقل وقد يقال  
فالاخبار في فاقا عن المفعولات ودعوى كونها غير معدومين  
يا بعد زمان بعد هذا وكذا ودعوى كون الزمان جبا على ما دون  
الاتي لا يخرج عن بعد واعلم ان الشكل لا يضطرب في كل ان يتنقل

بأنه لا يتنقل  
ابدا او محليا

ان يتنقل  
من مفعول

او



كل من الاعراض النسبية بالهيئة او الحصول مستلزم عدم كونها من النسبة  
والا ينبغي منك ذلك لان استلزامه للنسبة كما في كونه من الاعراض  
النسبية ولا حظ الاستلزام كل نسبة تما خارجا عنها ان عدم المتولا  
الشيء في النسبة بينهما فانها من الاعراض وليست بدافعة في النسبة  
اجيب بان لا يتم انهما عرضان اولاهما في الخارج فلا يبرر النقص بهما  
عليه لانها غير متدرج تحت جنس من صف النسبة وايضا لا يبرر النقص بهما  
من جعل الاجناس العالقية للاعراض في الصف عم مع لعل ما هو  
عال للاعراض فواحد من الصفات كذا ان يكونا نوعين حقيقيين فلا يكونان  
من الاجناس فضلا ان يكونا من الاجناس العالقية وكذا ان يكونا  
عم ما كنهما فلا عرضيا وكذا ان يكونا ما كنهما انما حقيقة الاجناس  
وكذا ان يندرجا معا في مقوله الكيف كما ذكر في المباحث المتقدمة  
لان كلا منهما لا ينفك تقصودا عن تصور امر خارج عن حاطة ولا ينفك قسمته  
ولا نسبة في اجزاء الحاصل او اما اندراجهما في مقوله الكيف فبما ان الكيف هو الذي  
يقبل النسبة لذاته كذا فيهما لا على سبيل الاستدراك او الاستدراك  
النفسي لانه المتبادر عند الخلاق قوله وعم سبيل التشكيك او التشكيك  
في الذاتين عم ما هو المتصور فلا يكون جنسا اذا كان شكلا قوله ولا ايضا  
سبيل العمل اللازم او لانه يكون عرضيا عاما لا افرادا لاجنسا  
وان لا جنس يميز عن النسبة وقد اندرج فيه عدم كون العرض جنسا لانه قوله  
والعرض ليس جنسا لانه كذا في الخارج لانه في شرفه لا يجرى  
لذلك التكرار المتكرر وانما يكون انشا منها او اكثر مندرج تحت  
جنس ان جنس آخر من النسبة لانه يكون ذلك الوافر تحت الجنس الآخر  
من مندرجاته ان كان ما كنهما اجناسا او جنسا سافلا ان كان ما كنهما  
انما حقيقيه وان لا يكون كل منهما عام جزئية المندرج تحت  
اذا لو كان كذلك كان نوعا لاجنسا فضلا عن كونه عاليا واعلم ان المقطع  
المتصور لا يحصل في ذلك ان كان بل يتوقف الصف على تباين ان لا يكون

فهمه

هذا هو المقصود من قوله  
فان كانا جنسا لانه  
فان كانا جنسا لانه  
فان كانا جنسا لانه  
فان كانا جنسا لانه

ما عليه

ما كن كل منها انما حقيقيه لانه يكون جنسا من الاعمال ولم  
قد فيما نقل البناء وقد اخرج ابن سينا عن الحصر لكنه قد خالف في كونه  
موضعه والحف لانه العرض ليس جنسا لانه لا عرضية صف الالهية  
استدلال عم لانه العرض ليس جنسا لانه لا عرضية صف كذا  
ال دليل عند تصورهما ولا شيء من الذاتين كذا في مذهبنا وان لا يكون  
عند فلا يكون العرض ذاتيا لهذه المولات فضلا عن كونه جنسا  
وفيه كذا لانه ان ارادوا ان تحتج الالهية عند تصور من كونه  
فضلا عن صف المولات وان ارادوا ان تحتج الالهية عند كونه  
عرضا عند تصورهما ولو بالوجه فلم يكن لابل ذلك عدم كون العرض  
جنسا لانه كونه جنسا مع لانه جنسا الالهية عند تصورهما عم عرضيا  
بسبب عدم تفصل صف الامور تحتها في امتناع الانتقال  
ان عم محل الامل عم في امتناع الجسم من مكان الى مكان وهذا حكم  
قد اتفق العقل وعم صفة فعند المتكلمين لان الانتقال هو  
انما يتصور في المتجر وذلك لان الانتقال هو تصور الشيء في غير بؤله  
كان في غير آخر وهذا المعنى لا ينفك الا في المتجر والعرض ليس بمتجر وفيه  
فان ذلك الانتقال المتكرر كما ذكره هذا انتقال الجسم من مكان الى مكان  
آخر واما انتقال العرض الذي كلامنا فيه فذا ان يقوم عرض بعينه محل  
بعد قيامه محل آخر وليس هذا مما لا يتصور في العرض بل لا بد لغيره  
عنه من بقاء لا ينفك انتقاله امان في المحل الاول او الثاني وكلا  
بما لانه كونه في المحل الاول استدار فيه متقدم عم الانتقال عنه  
وكذا في المحل الثاني يثبت فيه متاخر عن الانتقال اليه واما في محل آخر فهو  
الكلام ال الانتقال الى هذا المحل ولهم ذلك المحذور انما يتصور  
ان يكون انتقال العرض وفعيا لا تدريجيا فيكون ان متاخره  
عن محله متاخر مقارنة المحل آخر وقد زعمنا بالنقص بالانتقال  
الجسم من غير ال في آخر فانه قال الانتقال اما ان يكون في الحيز المتقل عنه

عم كونه عرضا فلا يتم لانه  
قد تصور بان كونه مع

لانه جنسا لانه

صريح امتناع العرض

أما الاستدلال بالانتقال



او المستقل اليه او غيرهما والكل بطاؤك في ما وجدكم فوجوا بنا دنا  
 بافتارانه في غير ثالث هو بعض من المستقل عنه وبعض من المستقل  
 اليه وهكذا قال الانتقال الى هذا المحل والى ما بينهما الى ما لا يتصل او يتصل  
 الى غير لا يتجزأ فاية الامرانه غنى انتقال العرض الذي يكون في اجوده  
 النزول لا يقال ايضا العرض كحتاج الى المحل فقول فاما لزكناج العرض  
 المعين الى محل معين فلا يفارقه لان خصوصية ذلك العرض المعين  
 متعلقة بذلك المحل المعين ومتضمنة اياه لزانها او الى محل غير معين  
 ولا وجود له لان كل موجود في الخارج لا يتغير في نفسه فيلزم ان  
 لا يوجد العرض في الخارج لا انتقال المحل الذي كحتاج مواليه وموطل فكلما  
 فتبين الاول فاشنع الانتقال وهذا المبدأ في كحتاج العرض المعين  
 الى محل بلا شرط التعيين الى المحل مطلق غير متغير بالتعيين وبالاتبعين  
 وانه اعم من المعين بالتعيين المطلق وبالاتبعين المتغير فيكون ذلك  
 المطلق اما فقد بلا شرط التعيين في كل معين من المقتضات لا الى المحل  
 معين ببط عدم التعيين حتى غنى وجوده في الخارج فيلزم لزا يوجد  
 العرض فيه وايضا ما ذكرتم من التوليد واراد في الجسم بالنسبة الى  
 الجزء فيقال الجسم كحتاج في كونه متغير الى الجزء بالعرض فاما لزكناج الى غير معين  
 او غير معين والكل بطاؤك في غير المعين لا وجود له فيلزم لزا يوجد الجسم المتغير  
 فتبين الاول فلا يجوز انتقال الجسم من الجزء المعين الى غيرا فتبين ذلكم  
 في ما وجدكم فوجوا بنا واما عند الحكماء فلا شخض لثباته لانه قد  
 ظهر لكانا قرنا ان قد لم وافقوا عليه بان المتصفح لشخص افرادا الى ليس  
 جهة كجهد العقل لا بل للحكماء منهم فقط ولا هو ارضاه الحال فيها لتوقف  
 لا يقال لانهم لزوم الدور لان المتصفح عن شخص المحل هو محلول الحال لا  
 نفس الحال والموقوف عليه لشخص المحل هو الحال نفسه لا محلوله فم  
 يكن ما هو كحتاج بعينه الى آخر بعينه محنا باليه اذ هو الدور لا غير اذا  
 كان من جهة واحد لان الحال اما ان يوجد مع وصف المحل او مع قطع النظر  
 جواب لا يقال

سنة ٨٨٢  
 شهر ربيع الثاني  
 ١٢٥١

عند الحكماء

ايضا لا يجوز ما

عنه فوهم ان قد من قبل الامر المبين وهو ظاهر وعم الاول فالحال من  
 حيث قال متوقف على صفة المحل وهو على شخص المحل فالحال من حيث  
 هو قال قد توقف على شخص المحل وهو موقوف عليه فتد احتاج الى  
 ما هو محتاج الى ذلك الشيء فليزم الدور لكن الطالب ان يقول اذ لم يجد  
 الحكماء استنادا لشخص المحل الى الحال للمعروف الدور فلا يجوز استناد  
 شخص البدن عند من الى العيون للمعروف الدور بعينه فيه ايضا لكن قد  
 قدرنا ذلك قال الشرف ان شخص البدن متعلق عند من بالصور الحال  
 فيها فلو لم يجد الامرين اما عدم جواز ذلك ايضا او جواز هذا مع ذلك  
 الدليل المذكور فتأمل ولا امر ما يتبين والا لا استغنت عن المحل  
 وانما تذكر الخارج ما هو المستور من الدليل عليه من ان نسبة المبين الى  
 الكل سواء تكونه فله لشخص هذا الفرد دون غيره نزع بلا مزج او رده  
 المنع على استناد نسبة المبين الى الكل كوانا يكون له نسبة خاصة الى شخص  
 معين فان فواحد وجبات الخلفات كلها مباينة لها ولكل فاعل نسبة  
 خاصة الى متعلقه فلم لا جزاء يكون الى نسبة الشخصات كذلك لا بد لتبينه  
 من دليل ففهم اذا كان محنا رافا فانه ان تخار يا بار في وجوده وشخصه  
 اما عدم احتياجه في شخصه الى الموضوع فخاص من فرض كذا الشخص معللا  
 بالمباين واما عدم احتياجه الى الموضوع في وجوده فاما يظهر من قول  
 بعض المحققين ان تعين الوجود في افراد ما عليه نزعنا انما يكون بتعينا  
 تلك الافراد في بعض المواضع فاما كحتاج اليه الشيء في شخصه كحتاج اليه في وجود  
 بالحق الاول وما استغنى عنه في شخصه استغنى عنه في وجوده كذلك وقال  
 ذلك المحقق في موضع آخر اعم انه لا يتقدم لاهلها على الاول لازما بين ومزجها  
 ولا بالذات كما يظهر بالتأمل الصادق هذا واذ لا تقدم بينهما وانما لا عليه  
 بينهما اصلا فلا يصح ما بين على قول الاول من انه لو عطل الشخص بالوجود  
 وارفتا لم تعرف انه لا يظهر عدم الاحتياج الى الموضوع في الوجود  
 والمكتفى في الوجود والشخص بغير المحل لا يقتضئ المحل فيستغنى

في بعض  
 الموضع  
 مدار



عنه وموثر لا يخرج عن مساو ولا يطلان استغناء الحال عن الخلق  
مبنى على بديت احضار الحال الى الخلق فبانه به اقل الجرم في مقدته  
الذي لم عليه ومما لم عليه بالمشاؤون على لها اربا قبلتها وقبيل كان يرو  
على قول الحق فيقول لها انه لا يلزم من عدم كونها معللة بها او بلوازها  
ولا بعبارتها الحال كونها معللة على لها كذا كونها معللة بما قبل  
فيها عطف عليه قوله او بما قبل فيها ومع التبرير بيان له  
انضما الى الحق على ما قاله ووقع لما يريد عليه من المنع ووجه انما يتصل  
الكلام الى هذه الشخص في ذلك الامر الى هذا الاعراض ويرجع الكلام  
الى الخلق دفع الدور والتل فيل فيه نظير ان يكون شخصه  
للونية الخاصة ولا يلزم في اخذها النوع في الشخص انما يكون ذلك افا كان  
شخصه عامية واجيب بانه ان اريد بديهية الحاجة لشخصه لزم كون  
الشيء على نفسه وان اريد عامية مع شخصه كان الكل على كونه ولا اريد  
وجود العيني فان اخذ مختلف لم يكن على لشخص معين وان اخذ معين فلك  
لان تعينه الوجود في افراد عامية لزمه انما يكون بتعين تلك الافراد  
فلم يكن دار فاعل هذا الذرة وكره في من امتناع الانتقال الى الافراد  
انما ركن فان راجحة التنازع انتقل منه الى ما ياول والحرارة يتصل الى  
ما يجاسها بالمشهد به الحسن فالجواب لزاكي هذه الخلالك الخا وراو  
الما في شخص اخر من الراحة والحرارة مما في الازل الى هذه التنازع  
والنار كونه الفاعل الخنا وعذنا بطريق العاق عقيب الخا وراو عند الحكم  
اعماله او يندرج في ذلك الشخص الا فرغ الخلالك من العقد الفاعل عند  
الحكماء بطريق الوجود لا سفاد كقولهم من الخا وراو الخا وراو  
وبسبب التنازع فالاول المنعوت محلا لا ضيقا من السواد بالجسم لا  
لشخصه من الماء بالكون فان صحت انتهى بها كقوله لزم من القيام  
مما اضيق من التنازع دون التبعية في التبعية وبذلك ايضا على لزم  
القيام مما لا اضيق من التبعية في التبعية ان التبعية للجسم فاعلم به وليس

في الجرم من حيث هو  
في الجرم من حيث هو

الجرم

التبعية من اتباع التبعية والا كان الشيء الذي هو التبعية من حيث هو  
يوفق القيام بذلك اولا تدر ان يقدم التبعية اولا بالجسم من حيث يتبعه عينا  
التبعية فاذا كان التبعية نفس التبعية فقد استمر طوباه بالظهور بقيامه بالجسم  
ومما استمر الى الشيء نفسه او يسل ان قلبا بتبعه التبعية القيام بالجسم  
فيكون قيام كل تبعية به مشروط بقيام غيره اقر قبله ومثله الى ما لا نهاية  
له **افصح الحكماء** مع قيام العوض بالوقوف بان السرعة في الجوارح لا  
يصح هذا الامتناع لا اعلم فاعلم فانما ان السرعة والبطء ليس بعرضية  
فما يتبع للجسم بل لكائنات ان السرعة والبطء لا اجد ان كانتا مختلفتين  
بين الحركات وقلنا وكثرها في هذا البطء الجسم بكن كائنات كثر  
في زمان فكمه لما في هذا السرعة انه يكتسب كائنات قليلة بالغير  
ال كائنات البطء ولا شك انها يندرج المعينة من حيث الجسم المتحرك  
دون الحركة ولا اعلم من جهة كذا ان يكون كثر الحركات ومراتبها المتفاوتة  
بالسرعة والبطء انما هي مختلفة باختلافه وليس في امر موجود الا  
الحركة المخصوصة التي هي نوع من تلك الانواع المختلفة الحقائق والسرعة  
والبطء اللذان يوصف بهما الحركات فمن الامور النسبية التي لا وجود  
لها في الخارج فانما اذا عرفت الحركات المختلفة بالحققة وقبيل يوصفها  
ال بعض عرض لها في التبعية السرعة والبطء ويكونا امرين متباينين  
اختلفت حال الحركة فيها فلو اختلفت المقاييس فانها الى الحركة يكون رتبة  
بالنسبة الى الحركة وبطئته بالنسبة الى حركة اخرى وعلى هذا فالسرعة والبطء  
وصفان للحركة اعتبارا بان ولا نزاع في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية  
انما الكلام في وصفها بامور موصوفة بالحكماء امتناع اقر ومما لزم الحكونة  
الملازمة عرضان من متواتر الكيف فاما بالشيء لانه الذي يوصف  
بها والشيء والجواب لانها كينيتان بل هما من متواتر الوضع التي  
من النسب الاعتبارية وان لم يسم فقيامها بالجسم لا بالشيء ولزم  
فلازم لزاكي هذا موجود لان ذلك عند الحكماء **منع الشيخ ابو**

عنه

الشيء



الحال المستحق بقاء الاعراض فالاعراض محلها غير باقية عنده وعند اصحابه بل  
 على التقضي والتجدي ونقضها وانما هي في محلها وتخصيص كل واحد من الاعراض  
 المنقضية المتجدد بوقته الذي وعده الله تعالى في كتابه كقوله في قوله  
 ارادة كل واحد منها بوقته الذي خلقه فيه وان كان يمكن له خلقه قبل ذلك الوقت  
 وبعد وانما ذهبوا الى ذلك لانهم قالوا بان السبب المخرج الى المبدء هو الحوادث  
 فيزعمون باستغناء العالم حال بقاءه عن الصانع بحيث لو جاز عليه العدم  
 كما في ذلك عند اكبر الحائرين عدمه في وجوده فذهبوا الى ان شرط بقاء الجرم  
 هو العرف ولما كان هو محيى واحتياجا الى المبدء بما كان الجرم ايضا حال بقاءه  
 محتاجا الى ذلك المبدء بما سطره احتياجا لسطه اليه فلا استغناء واصلا  
 وافهمهم على ذلك التكميل والكسب من فضاء المعتزلة وقالت الفلاسفة والمجسرون  
 المعتزلة ببقاء الاعراض سوى الازمنة والحركات والاصوات ووجب  
 ابو علي الجبائي وابنه وابو الذبيح البقاء الى الابد والعلوم والروائح  
 دون العلوم والادراكات والاصوات وانواع الكلام والمعتزلة في  
 بقاء الحركة والكثرة فلا خلاف في الفلاسفة الاعراض السبالة كقوله  
 امكان وجوده لا امكان ذاته بوقته الذي وعده الله تعالى ولا بعد  
 لاستغناء السلسلة متضمنة لذلك الاقتصار من قوله لا متغير زواله في  
 الزمان الثالث وما بعد قالوا بالاطلاق بالاجماع وشبهه الحش  
 فانه يستلزم زوال الاعراض واقع بلا شبهة لانه لو زال بنفسه  
 لانه يجب ان لا يوجد ابتداء لان ما يقتضيه ذات الشيء من حيث هو لا  
 يمكن مغايرته عنه وما يجب عدمه ابتداء يكون متمنا لذاته  
 مشروط بعدم الضد الاخر عن المبدأ فان المبدأ لم يخلو عن ضد لم يكن  
 انصافه بضد آخر لزوم الدور لان كل واحد من زوال الضد الاول و  
 حريان الضد الك موقوف على الاخر معلق به او متعلق في ابطال هذا  
 القسم كما في التقادير من الطرفين فليس الطار بزاله الباقي اولى من وقوع  
 الباقي الطار بل الدفع الصادر من الباقي آمن من الدفع الصادر عن  
 ازال

تتم  
 الادلة  
 في

الطار فيكون الدفع اقرب الى الدفع من الرفع فان شرط وجود  
 العرف الزايل الجرم ان اراد انه الجرم لا غير فغير مسلم لجواز كونه عرفا  
 وان اراد ان الجرم شرط مع جواز كون العرف كذلك فلم يكن لا يلزم  
 عدم زوال العرف بزوال الشرط لمجرد عدم شرطية الجرم كذا  
 ان يكون زوال العرف بزوال الشرط الذي هو العرف فلا يلزم بيان عدم شرطية  
 ايضا ولم يبين فناء البديل فافهم عن المدعى انهم لا يلتزموا ارادته  
 الجرم لا غير بناء على الواقع الا انهم لم يثبتوا عدم كون المبدءات العقلية  
 مضبوطة في البرهان وكفى لهذا ان يكون البديل فافهم عن المدعى انهم لا  
 ارادوا الجرم شرط والعرف كذلك بلا حصر في الاول لكن تعرفوا لعدم  
 شرطية الاول ونذكر انك بناء على ظهور الفاء فيه من لزوم الدور  
 او التسلسل بالنسبة الى الاول وان كان الفاء مشتملا بينهما وبلا دور  
 بان يقال عدم الجرم اياها وانما احتج الى هذا في لزوم الدور لحل الشرط على  
 شرط الوجه واما اذا حمل على شرط البناء كما في شرح المدافع في الدور لازم  
 مع تدبير كون الشرط الجرم لان الجرم في بقاءه مشروط بالعرف فيكون بقاء كل  
 واحد من الجرم والعرف مشروطا ببقاء الآخر وموقفا عليه بلا احتياج الى  
 البيان فكيف شرط على شرط الوجه ادق من حمله على شرط البناء لان لزوم  
 الدور من معنى ما ذهب اليه الاثام من لزوم الجرم مشروط بالاعراض المتجدد  
 ومخرجهم من عند الحكم والتأخير ببقاء الاعراض واما هذا البيان في  
 فعدم فيكون البديل الزايل ثم لم يرفع حمله على شرط البناء على حمله على شرط  
 الوجه بانه قد اقتصر في الفاء على لزوم الدور على التدبير ولزوم الدور  
 فتبين ظاهرا على الاول بلا لزوم التسلسل وعلى الثاني اللازم اهدما للدور فتبين  
 وتبين على حمله قول الثاني واللازم ان يكون كل جرم مشروطا بغيره آخر  
 ما لانها به له وهو في التمسك بالانقضاء انما اقتصر الحصر على لزوم الدور مع حمله  
 الشرط على شرط الوجه مع لزوم اللازم في واحد منها غير معين بناء على ما قبل  
 من لزوم الدور يستلزم التسلسل ولما كان ما يتناقص فيه بعض المحققين وذلك

في نسخة افغان  
 في نسخة زوال الاعراض زوال  
 في نسخة على عدم شرطية الجرم  
 بلا نقص لعدم شرطية العرف  
 في نسخة

في نسخة الفاء

عنه الاثام



الشرط ان كان عرضا يلزم الدوران اطوره شرط وجود العرض وعم فغير كونه شرط  
وجود الجرم العرض يكون كذا ومن الجرم والوقت شرطا للآخر فيدور ولكن لا يمنع  
لزم الدوران كون شرط وجود الجرم العرض لجواز ان يكون العرض المحقق عليه  
للجسم غير العرض الذي توقف عم الجرم بان يكون العرض الغير الباقي شرط للجسم  
والجسم شرط للعرض الباقي فاما ان كان ملزم بلزم ان يتقلب المحقق متنا  
فلما الالتزام مشترك في الوجود واجب عنه فبذلك باننا نحن ولزواله بنسبه فوكر  
يجب ان لا يوجد ابتداء منع كذا ان يوجب ذاته العدم في الزمان الثالث او الرابع  
خاصة ان دور الزمان الكمال فلا يلزم ان يوجب ذاته العدم مطلقا فيكون متنا  
فلا يوجد ابتداء بل يلزم ان يكون انفسا وذاته عديم في زمان شرطا لوجوده في  
زمان سابق عليه والشيء انه منزه فاعلم لاول عيان المحقق في الجواب عما  
يأتي عن المحل عم هذا الجواب وافقنا عم ذلك النقص لانه قال **وعند الكمال** <sup>الاجابة</sup>  
بان عديم متعصبه ذاته بعد ازمنة والالزام مشترك ان كانت ولزواله بنسبه  
قولك فلا يوجد ابتداء فيكون متنا فيلزم الانقلاب بمنزعه باه عديم  
تتبعه ذاته العدم مطلقا في الوجود ابتداء فيكون متنا فيلزم الانقلاب  
وبان الالزام مشترك او الحال ان الالزام مشترك في ذلك راجع عيان المحقق  
في النقص فقط لا راجع الساجدة وتقليل القابل وحل عيان المحقق عم  
فلا راجع عليه سقوي ما ادعيه بالمتن بوجه نظري اعني ان راجع وهو الجواب  
عن النقص لا بما ذكر قبله لان فيه التزام ان يكون انفسا ذاته عديم في زمان  
شرط لوجوده في زمان سابق عليه ويكون ما بالذات مشروطا بغيره ما  
كون ما بالذات ما بالذات هذا في فلا يفسد القول والشيء انه منزه  
فقد بان ضد ذلك العرض الذي ابره عم محذور لا حتى عليك لشرط بان  
الضد عم المحل الا لا يكون سببا لزوال الضد عن هذا المحل لان احوال  
الضد بين انما بين الاخر اذا قيل بالنسبة الى محذور وهو ذلك في الضد  
ان يقال زوال العرض عن المحل لكونه وجودي فذلك وجود الضد الطار  
عم المحل مشروط بعدم الضد الا في المحل فقلت ان او جئت به

الشرط مقدم عم الشرط منعنا كون وجود الضد الطار مشروط  
بزوال الضد الباقي اذ لا دليل عليه سواه امتناع الاجتماع ولا دلاله عم  
هذا الا بشرط وان لم يوجب مقدمه بل النفي المتنا امتناع الاشكال  
لم يمنع النفاكس في زمان يكون كل منها شرطا للآخر ويكون الدوران لازم دور  
معينه وان امتنع فيما ان طربان الضد وزوال الضد معا في الزمان وهذا  
المعينة لا ينافي العلوية اذ العلوية تقدم في العقل فبذلك يكون كرامة علية  
لزوال الباقي مع كونها معا كالعلة والمعلول واما القول بان الطار ليس  
اول بازاله الباقي من العكس فبطلان الطار في اولى لزمه من البتة وبعد  
الباقي عنه يجوز ان يكون العدم المتنا لثباته لثباته كالمختار كالمختار  
الحادث وما الدليل عم امتناعه وقد اجيب ايضا باننا نحن ولزواله  
العرض عن المحل لثباته لثباته لان الثابت الذي فعله لا يفعل الا انه  
يفعل عديم وذلك لا يحتاج الى ان لا للثابت عديم بل محذور امتناع  
الثابت من ابقاء ما فعله كذا في زواله وقد عكس النظام الحاضر  
المراقف ان الجسم ليس مجموع اعدا من مجتمعة فلا في النظام والقياس  
من المعنوية وعم هذا النقل يلزم من كذا الاجتماع في علمه بل راجحة  
الى التمسك بهذا الدليل وانما يحتاج اليه اذ كانت الاحكام عند مرتبة  
من الجواهر الا في ذلك كما هو المشهور من منزله قال الشريف في حاشيته  
هذا انما هو اللفظي دليل لا الشرحي اجمالا لا بعد تفصيل المناقوش  
ان الدليل الذي ذكرتم في عدم بقاء الاعراض حار في عدم بقاء الاجسام مع لزوم  
الاجسام باق عندكم فقد خلف الحكم عن الدليل وقد اجيب عن هذا  
النقص بان ان الجسم قد يزول لغيره فيقوم به ان خلف الله كذا عرضا متنا  
للثبات فيقدم ذلك العرض بالجسم فيزول كالثبت عند المعنوية فانه يفتقر  
عروض اذ خلف الله كذا في الجسم وبانه قد يزول العرض الخلفه الله كذا فيه  
عندنا ان الله لا خلف الاعراض التي لا يمكن فلو الجسم عنها فيزول قطعها والجواب  
عن جواب النقص ان يجوز في فناء الجسم الباقي ان يقوم به عرض متنا

الباقي

الاعراض كذا



بقاؤه اولاً خلق الله تعالى فيه عرشاً لا يكون بقاءاً بل هو فناء  
 العرش الباقي فلا يتم الدليل في اصل المدعى ايضاً الا ان يعود أنت ويعود  
 المستدل الى العرش لا يقدم به عرش فلا يتصور فناء باعد الوجهين  
 المذكورين في فناء الجواهر كالجوار والقرب وغيرهما من الاضافات  
 المتشابهة قالوا المضافان انما قام بكل منهما اضافة على حدة كل منهما منفصلاً  
 عن الآخر فلا بد ان يقدم بهما اضافة واحدة ليرتبط بينهما وانما مثلاً ان  
 فترتب من ذلك فكل مخالف للخص لقرن فكل من هذا ولزنا ذلك  
 في الحقيقة النوعية ومن المصادفة ان الموضع المذمومة كائنه في الربط  
 بين المضافين ولا حاجة فيه الى الرصد الشخصية وتوضيح ما ذكرناه  
 من اطلاق الشخص في المتشابهة المتخالفات من الاضافات كالابع  
 والنبوع متغايزان بالتحقق بل بالنبوع ابعاع وهو الارتباط بينهما  
 بين المضافين ابعاع الاب والابن وتبين هذا قيامه بالكثر من امره افع  
 المحل فالجوار والقرب والافق مثلاً كما يتحقق بين سائر متحقق ايضاً  
 بين اشياء متعوق فلو جاز انما وما ملنا كما جاز انما وما ملنا ايضاً ولا  
 يندفع هذا الالتزام الا ببيان الفرق بنعم منه معنيان اهدى الى  
 العرفان ومحموله لزم المدعى المبرهن من هذا المدعى الاول لا الك والزل  
 مع جمل الاول ليس من قديم الغلا سعة وابو باسم هذا المدعى الك لا  
 الاول فلا يكون من المتنازع فيه فلا وجه لتعللها في هذا الخلاف  
 التاليف لوقام مثلاً بثلثه جواراً اراد بعدم قيام التاليف بما  
 فوق الاثنين ان اقل ما يحصل به التاليف هو الاثنان لا ما فوق الاثنين فيكون  
 الدليل على انما اورد في الحق المحقق لاننا اعم وجوداً من الكيفية فكيف  
 واجه وجوداً من الاعراض السبعة النسبية اما انما اعم وجوداً  
 من الكيفية فذلك العدد من الكمية وليس مقصوراً على الامور المتعارفة  
 للكيفية ان العدد عاقل من الامور المتعارفة للكيفية اعم الحاديات والجزا  
 العارضة عن الكيفية ايضاً فقد وجد الكمية مع الكيفية وبدونها فيكون

اعم وجوداً منها وكون المجردات عامة مثلاً لا يقتضي كونها معروفة  
 للكيفية كوازان لا يكون علمها محصور صدر الاشياء فيها وقيل في توجيه  
 الكلام ان الكيفية نفسها لا يضاف لها كيفية ويضاف لها عدد فان روع عليه  
 بان الكمية نفسها ايضاً لا يضاف لها كية ويضاف لها الكيفية المختصة بالكمية  
 اوجب بان العدد يعرض لجمع المقولات مع نفسه واما انما افع  
 وجوداً من الاعراض السبعة النسبية فلما ذكر من لزم الاعراض  
 النسبية غير متقرب في ذات موضوعها فقد راكمها لانها اعراض نسبية لا  
 تقرر لها في ذات موضوعها تبا مع قطع النظر عما عداها في هذا واحد  
 عرفت الحد المستعمل بانه ذو وضع بين متدارين يكون مدعى به لا بد منها  
 وبداية لافرادها بانه اذ بداية لها علم اختلاف العبارة باختلاف  
 الاعراض كما والكم المنفصل ان لم يكن في الذات فذو الزمان فيقدر  
 ان وجوده من اجزاء الزمان لزم ان يقال المبرهن بالمعدوم واما انما  
 لزم ان يقال المعدوم بالمعدوم وكل ما لا يلائم بالبدلته ولزنا عينة انصار  
 اجزائية بعضها ببعض في اجزاء حيث اذ الاول العقل وجوده في الخارج  
 مجزم بامتناع اجزائية في الخارج وهو ممتنع كونه غير قادر انكم بالذات  
 ما يكون كما في نفسه واما انكم العرش فالحال ارتباطاً بالكم الذاتي ممتنع لا يبرأ  
 او صافه عليه كالزمان في ذاته قال في انكم المنفصل بالذات هو الكافة و  
 كالحول وانصرفنا بما يعرفنا ان لكم الذاتي كما يقال هذا أطرافاً بل بالنسبة  
 الى ذلك وذاك قصير بالنسبة وكما قلنا والكثر بالاضافة في النسبة الى  
 العدد كما قال هذا العدد كثر وذاك قليل واما فيدنا القلة والكثر  
 بالاضافة فينظر انما راعى اكثر الكيفية التي من العدد في انكم بالذات  
 كالباب من الحار في الجسم الذي هو ممتد انكم الذاتي اذ يقال هذا الباب  
 طويل وقصير وهذا الباب من اكثر وجهه ان قد لا يفتقر الى البيان انكم  
 لولا ان وصفه بالاكثرة عم ما هو الظاهر انما هو للعدد الحار فيها فكيف لا  
 للنفس انكم ما يكون محلاً لكم بالذات لا للعدد الحار في محلهما اعم

في الجوار كان من قبيل القار  
 لا اجتماع اجزائية عنك الجوار  
 لغير ذلك الامر المنفصل المتحد



الاجسام وان جعل البياض فالان السج اولاً وبالذات ثم ما بعد المتغير  
 كان قوله هذا البياض قد يلزم او قد يصير مثلاً لا للشمع الاول فثابتاً كالقن  
 المتصرفة بالشمع والاول ثباتاً على كماله لا يتغير ما لا يتغيرها كجسم العود او  
 الزمان مع ان الثابت انما هو الجسم كجسم العود ان يتغير مع فعل عدو غير  
 متناه سواء كان زمانه متناهياً او غير متناهٍ واما كجسم الزمان لزم يتغير  
 مع ان يتغير في زمان غير متناهٍ سواء كان ذلك العود وعرضا واحداً  
 او منفردا وقد يكون المتكلمون لان نعم امد الحية وهذا امد  
 النار واما ان ابد لا يتصور ذلك الا بدوام الابدان وفقدنا فيكون تلك  
 النوع موزون في الابدان ثابتاً غير متناهٍ زماناً وعدوا او متغير الحكماء وقالوا  
 عني لا يتغير في النوع الجسم عدوا وزماناً واستدلوا على هذا المطلوب  
 فليطالع عنه مع يتغير المتفاوت بغير كسب بتدريج الاشكال لا في الزمان  
 الشمع يتبدل مع وفن يتبدل الاشكال فانه اذا ورت كان لها مقدار كجسم  
 من هذه الحيات الثلث مع نفس واحد كجسم عكن ان يتغير في وافتها  
 فتك من و ان الخطوط الخارجة عنها الى سطحها واذا كعبت كان لها مقدار  
 محصور مع غير ذلك النسق واذا طولت يتفاوت مقدارها كجسم من التغير  
 مع لشمع المتصرفة بادية بغيرها في هذه الحالات كلها ما لم يتراء عليها  
 التفاضل فذلك المتبدل ليس معدوماً قطعاً ولا منعكاً بطوابعه  
 الشمع كاشكل بل باعاً فثابتاً وليس جسمه اولاً لان جزاً منها يتبدل  
 شخصيتها بتبدلها من انفس الكتل بانفسها وجزاً فوعود من سار  
 في جسم اجزاءها وهو الجسم النعيلي فتدبث وجوه وعرضيته  
 لا يكون الجسم بعد حقيقة فيكون لازماً متافراً عنه ومقدم الشيء لا يكون  
 الا لازماً مستقماً عليه وتثاني اللازمين بل لتثاني ملزوميهما  
 اول بان يكون عرضيه لا متناهٍ احياناً الجدير الى العرض في القيام وانهما  
 احياناً البين في التقدم بان يكون جزاً منه كمان السري فانه كذا الى  
 البينة **ثم** واجبت عن الاول بان المتغير والمتبدل هو الشكل ان

واحد

لا يخلو  
 المتغير  
 بغير  
 الجسم

زعم

زعم اما الجسم النعيلي القائم بالشمع واحد لا يتغير اصله بل يتوارى عليه  
 سطحه واشكال مختلفة في رايه ما ذكرنا من لزم المتبدل ليس متعلقاً بشيء  
 الشمع بل باعاً فثابتاً وان سم وجدوا الجسم النعيلي وتفاوت على شخص او  
 بعينه كان اثباته عرضيته في غايته الزاوية فان الشمع ان لم  
 مركبة من اجزاء بالفعول فتغير اوضاع تلك الاجزاء عما وفق تغير اجزائها  
 والشكل مبنية ما افاض به عدوا وصوره من جهة اللاحقة الشكل  
 من الكيفيات المتغيرة بالكميات المتغيرة كما ريان وصينته انه  
 مبنية على رضة المتغير الذي تحيك به عدوا واهل طرف واحد كالرايين  
 والكره او عدوان كنعيف الدابة والكفر او عدوه كالمثلث من  
 السطح والاجسام وانما قال من جهة اللاحقة ليجتمع عن تعريف  
 الشكل كواحد والبيافن العارضة للمقادير المتفاوتة كواحد  
 عدوه والعدوا باللاحقة اللاحقة الثامنة ليجتمع الزاوية عن تعريف  
 الشكل فانها مع المتغير كالاصل مبنية وكيفيته كارضته للمقدار  
 من حيث انها كواحد او عدوه ايا كغير ثمانية مثلاً اذا فرضنا  
 سطحاً مستديراً محاطاً بخطوط ثلثة كانت الكمية العارضة له ابتدأ  
 الاعتبار بمواضع كل واحد اذا اعترض فيها فكان متلفين على نقطة  
 كانت الكمية العارضة بهذا الاعتبار هو الزاوية ثم لزم الشكل و  
 الزاوية لا يعرف الا للسطح واللباس لان اطراف الخطوط اعني  
 النقط لا يتصور افاطرها بالخطوط اصلاً فخرج اثبات الميول  
 وقبولها للمقادير المختلفة واثباتنا فخرج نفي الجزر واعلم  
 ان المتغير والتكاتف يعرفان الجسم الطبيعي دون المتغير لانها  
 اما ان يكونا عرضية للمقدار الزاوي او المتغير وكلاهما بطوابعهما  
 الزاوي فذلك الشيء لا يكون صفة لمعدوم واما انك المتغير فلا بد  
 حاصلاً بعد التحكم والتكاتف فلا يكون متصفاً بها لان التافرض  
 الشيء لا يكون موصوفاً به من الناس من انك وجود الزمان يعني

مستقيمة فاذا اعترض كونه  
 محاطاً بخطوط ثلثة



المتكلمين فانهم كانوا العدد والحد الذي هو لكم المتصل القار انكم  
 الزمان الذي هو لكم المتصل الغير القار **لزم** تقدم بعض اجزائه على بعض  
 بعدما لا يتحقق الامع الزمان فان تقدم احداه على يومه ليس متقدما بالعلية  
 والذات ان الطبع والشهوة والرتبة لا بالمتقدم بحدس الوجوه كجامع المتأخر  
 في الوجود وليس الامس مما يمكن اجتماعه مع اليوم وايضا اجزاء الزمان  
 متساوية في الكثيفة فلا يكون اجتماع بعض الينفصل اول من عكسه فلا  
 يتصور بينها تقدم بالعلية ولا بالذات وطل في الفسحة متساوية في  
 الشرف فلا تقدم كسبه ولا حسب الرتبة لان التقدم الذي يتبدل  
 بالاعتبار وتقدم الامس على اليوم لانه لا يتبدل فلو بالزمان لا يتأخر  
 التقدم عندكم ايها الحكماء في الحصة فاذا انشأ اربعة منها فبقية الخامس  
 والمباخر والآن هو الزمان وقبيل الزمان عند الحكماء وفصل مشترك  
 بين اجزاء الزمان وليس جزاء من الزمان احدا لان احوال الحسنة كونه  
 بين اجزاء الزمان المتصل بالزمان في الكثيفة فلا يبعث الزمان عند  
 احكامهم واما عند المتكلمين فمفهوم لان الزمان عبارة عن الانات المتتالية  
 عندكم **فيلزم** منه وقوع الزمان في الزمان لان معنى التقدم الزمان  
 اما المتقدم في زمان سابق والمتأخر في زمان لاحق فيكون الامس في  
 زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه والكلام في ذلك الزمان وتقدم  
 بعض اجزائه على بعض كالكلام في الاول ويترجم التسلسل في الازمنة المتوحد  
 مع ان يلزم من ذلك ازمته غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانهم  
 في نفسه بالقرين لان التقدم والتأخر لا يزداد لذاتها اذ لا تكون كل  
 تقدم عاقل شي لتقدم آخره وهو شي آخره لا تسلسل وان مع  
 تقدم الاب على الابن مثلا تقدمات غير متناهية في ازمته مستند  
 غير متناهية وهو بطر وكذا فلا بد من الانشأ والما تقدمه بالذات  
 وهو الذي سمي الزمان وقد اجيب عنه ايضا بان تقدم الامس  
 على اليوم رتبة الا يري انه اذا ابتداء من الماخض كان الامس متقدما واذا

في الزمان  
 في الزمان

ابتداء من المستقبل كان مؤخرا واعلم انه قد استدل المتكلمون على  
 انشاء الزمان في الخارج بوجه آخر وهو انه لو وجد الزمان لوجب وجود  
 الحاضر والتالي بطر فالتقدم مثله اما الملازمة فلا بد لو لم يوجب وجود  
 الحاضر على تقدم وجود الزمان لزم انشاء الزمان بالكلية لانه منحصر في  
 الماخض وهو ما كان حاضرا ولم يبق الا في المستقبل وهو ما يستحق ولم يبق  
 الا في الحاضر فلو لم يكن الحاضر موجودا على تقدم وجود الزمان والمباخر  
 والمستقبل معدومان لزم انشاء الزمان بالكلية واما بطلان التالى فلا بد  
 لو وجد الحاضر فلم ينته واللازم بطر والملازمة مثله اما الملازمة فلا بد  
 لو انشأ الحاضر فاجزاء اما مجمعة او متفرقة فعلى الاول يلزم ان يكون الحاضر  
 في الزمان السابق فادنا اليوم ومع ذلك يلزم ان لا يكون الحاضر كله حاضرا  
 بل بعضه مطلق واما بطلان اللازم وهو عدم انقضاء الحاضر فلا بد ان يلزم  
 ان لا يكون الحركة متفرقة ايضا لان الزمان منطبق عليها فيلزم ان يكون  
 الحركة غير متفرقة لا تخلف الحركة عليها فيلزم ان يكون من اجزاء لا يتفرق  
 وانتم انما الحكماء والقائلون بوجود الزمان لا يزلوه بالجزء الذي لا يتجزأ فيتم  
 الاستدلال عليكم الزمان ولو ابطالوا الجزء بدليله يكون الدليل بمرئانا اجاب  
 عنه ابن سينا بان كلاما من الماخض والمستقبل والحاضر اقدس من الزمان  
 مطلقا فلا يلزم من انشاء الحاضر انشاء الماخض المطلق الذي هو الزمان  
 ورو عليه بانه اذا انقضت الايام في عتق امور كل منها اقص منه لم يوجد شي  
 تلك الامور لم يوجد الا في وقتها فلا انقضاء لا وجود له في الحاضر الا في حين  
 الحاضر بالقرين وقد يتحقق الدليل المذكور في انشاء الزمان بالحركة فانه  
 جاريها بعينه فوجب ان لا يكون الحركة موجودة ايضا لكن وجودها كونه ضروري  
 وزد بانه لا يتحقق بالحركة لانه آت كان بالحركة بمعنى الماخض لا وجود لها في  
 الاعيان كالزمان لانه الامر المتصل الذي يتغير للمتحرك فيما بين الحيات و  
 الحسنى فاما بعد المتحرك الى الحسنى لم يكن ذلك الامر المتصل المتغير المتبدل  
 الى الحسنى موجودا واذا وصل اليه فقد بطل ذلك المتصل المتغير فلا يتصور له

في الزمان



وجود الاعيان بدائيا برسم في الجوار وان كان بالحركة بمعنى المتوسط وهو  
 الحفوف في المتوسط وقال منافيه لا يستلزم ان يكون بها الجسم ابدان متوسطا بين  
 الجدار والمنتهى ولا يكون في هيز واحد اثنين والحركة بهذا المعنى ولذا كانت  
 مصاديق الالهي مستمرة من اهل المسافة الى آفها وليست منقطعة فيها بل هي  
 مرفوعة في كل حد من الحدود والمفروضة على المسافة فلا يلزم من عدم انقطاعها  
 عدم انقاس المسافة ولا ان يكون جزءا من اجزائها غير منقسم في يلزم تركها  
 مما لا يتجزى والخاصة ان ما لم يرد من الحركة غير منقطعة على المسافة  
 وما لم ينقطع منها عليها غير موصولة لا بد من مائة التدفق من الامور  
 جميعا واجاب بعض الفضلاء عن هذا الدليل الدال على انقار الزمان  
 في الخارج بما يجاب به النقص بالحركة بعينه فقل ان الزمان له معينان  
 كما ذكرنا احدهما امر موصوف في اى برج غير منقسم ومطابق للحركة بمعنى المتوسط  
 والآخر امر متقدم لا وجود له في اى برج بل يتجدد من ذلك الموصوف المطابق  
 للحركة بمعنى المتوسط كما يتجدد منها الحركة بمعنى التقطع التي لا مفسد لها وهو  
 مقدار هذه الحركة الوهمية فلا فرق بين الحركة والزمان في ان الموصوف منهما  
 امر لا ينقسم ولا يتجزى على المسافة في يلزم تركها من اجزاء لا يتجزى قبل  
 عليه لا يجوز ان يقال ان الزمان مستمر كالحركة والا لوجب ان تكون الالهي  
 كلها واحدا متين ومبدط بدته فان زمان الطوفان لا يوجد الا ان يكون  
 فاجاب ذلك النافذ بان لا يكون من استمرار الحركة السبالة التي لا  
 ينقسم ولا ينطق على المسافة اعني الحركة بمعنى المتوسط ان جميع الاجزاء  
 المفروضة في الحركة المتحد بعضها مع بعض كذا لا يلزم من استمرار الزمان  
 الذي لا ينقسم اعني مقدار الحركة الغير المنقسم ان يجمع الاجزاء المفروضة  
 في الزمان المنقسم الذي هو مقدار الحركة المنقسم من اربع يلزم ان يوجد  
 زمان الطوفان في الآن ولو وجب ذلك لوجب ان يوجد الحركة في اوج المسافة  
 مع الحركة في آفها واجاب ذلك النافذ عن هذا الدليل بوجه آخر ومدان  
 الزمان عند الحكم اما من او مستقبل فليس في ذلك زمان هو حاضر بل

اصلا

من غير ان يكون الزمان  
 مستمرا

الحاضر مدد الان الحاضر مدد الزمان مدد مستمر كمنه المنزلة النقطه المفروضة  
 مع الخط وليس جزءا من الزمان كما عرفت من لزاد واما المستمرة بين اجزاء  
 الكم المتصلة في لغة لها في الحقيقة فلا يصحح لزمانها في الماضي ما هو حاضر  
 ولم يكن الان والمستقبل ما يستحق في الالهي ان العلم المقصد  
 الاعلى في هذا النوع لان المقصد الاصل في هذا النوع معرفة الصانع كما بعينه  
 الذاتية والتعينية في الثالث في التوحيد آفد التوحيد عند التبرك  
 احسن ما ثبت في الاصل في الباطن الدور والتسل وانما ذكر في النسخ  
 الاول لكونه وسيلة الاثبات وجود الصانع بالبرهان كما سببان في البحث  
 في اما الدور ان كان اصل الابع مثلا متروكة علم البنى المتروكة عليها  
 لان المعنا في هذا المكان لا يوجد ان احد ما ذلت وخارج الامع الاخر  
 فيصدق علم مثل هذا التوقف انه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فلو لم اما  
 عدم بطلان الدور او بطلان الاضافة اجيب بان معنى توقف الشيء على ما  
 يتوقف عليه كون كل من الشئ علة للاخر في الوجود والمعنا فان اعني  
 غير موجود ان في الخارج فلا بد منها بالتوقف والافعال اصلا فضلا عن ان  
 يتوقف كل علم الا فويتق اليه ولو سلم وجوده مما فضلا زعمنا لثابت بينهما  
 لا لانفا لكل منهما الاسباب فلهذا صرح العقل امتناع الدور اما بالافعال  
 كما ذهب اليه الامام الرازي واما بالاستدلال لان صرح العقل في استمرارها  
 بان التقدم والتوقف والاحتياج نسبة لا بعقل الا بغيره وبان نسبة الاحتياج  
 اليه الى المحتاج الوجوب وعكس بالامكان والكل ضعيف لان المعنا لا اعني  
 كما في ذلك بالبال في الباطن الدور ما هو الاولي ما ذكر فيه ومدل في الدور  
 ومدل في الشيء على ما يتوقف عليه ان يكون الشيء معلولا لما هو معلول به لانه  
 يستلزم ان يكون كل منهما محتاجا الى الآخر في وجوده وسعينا عنه فيكون  
 ان يجمع الاحتياج وعدم الاحتياج في الوجوب في كل منهما بالنياس القاصح  
 بعينه ويوحى لانه اجتماع المتناقضين في محله لا يقال في الاحتياج كل منهما  
 الى صاحبه مدد عليه لونه استغنى اكل منهما عن صاحبه مدد عليه لونه

في الالهي

وكثيرا ما يتوقف الشيء على  
 لعلته لكن التشبيه يكون  
 الشيء معلولا لمعلوله اشبه  
 بالتفسير ان توقف الدور  
 يتوقف الشيء على ما يتوقف  
 عليه وان كان الماهية  
 واحدا



معلوم لانه فلا استحالته في اجتماعي لا تنافي والجهة المعبر في مطلق التناقض  
 في لا يكون من التناقض بل كيف يكون من التناقض وقد يدعى منه لان التناقض  
 اجتماع شي الى اخر في وجوده وعدمه اهتياجه اليه فيه من حيث نفس هذا الاجتماع  
 سواء كان مستند به الى سبب واحد او الى سببين او الى اعتبارات اخرى  
 الجهة في مطلق التناقض فلا تدرج تحتها بل التناقض في هذا الاجتماع المتناقض  
 لا يكون والبنوع مثلا في محل واحد جديته وهو ظاهر لا اعتبار في ذلك البتة  
 اجتماع اجتماع كل من المتناقضين سواء كان نقابليهما نقابلا في التناقض او اجتماعا  
 وازلا لانه اجتماع السواد مثلا مع البياض في محل واحد ولا يمتنع اجتماع ذلك  
 الاجتماع ولو اجتمع التناقض في محل واحد لا يمتنع اجتماعه مع الاجتماع  
 السند ان لا يمتنع لو ان الشئ في موضعين لم يقدم الشئ على نفسه فانه لم لا يجوز  
 وحاشا لحداب عنه لانه هذا الذي فكرته سند المتناقض ليس مما يمتنع فيه لان  
 كلامنا في الدور وليس ما فكرته دور لان الدور يمتنع تقدم الشئ على نفسه حسب  
 كان اللازم معلوما يكون المعلوم معدوما وانما لم يوجد اللازم المذكور فيما ذكر  
 من السند لعدم كونه من تقدم الشئ على ما تقدم عليه في شئ والدور ليس الا هذا  
 فان قيل فاجاب من قبل الكلام على السند وهو غير مقبول اجيب بانه انما لا  
 يتقدم الكلام عليه بمتعة اما الكلام عليه باطلا فيقبل فيما اذا كان ما ويا المتنع  
 اما اذا كان اخص منه فلا يتقبل ابطاله كمنع واجبات المذكور كلاما عليه نظائره  
 في صون ما وانه المتنع فيقبل ولما يدر ان يمنع ما وانه المتنع بناء على انه  
 سند اقربان يقال لا يتم انه يكون من كونه الشئ علته لعلته وموثر في موثر  
 تقدم الشئ على نفسه بناء على انه لا يحتاج الى المحتاج الى الشئ محتاج الى ذلك  
 الشئ فان العلة القريبة للشئ كانه في كنهه من غير اجتماع الى البعيد والا  
 لزم تخلف الشئ عن علته القريبة فانه لم يمتنع هذا السند في دفع اليه لانه ما لم يوجد  
 العلة البعيدة للشئ لم يوجد العلة القريبة وما لم يوجد العلة القريبة لم يوجد  
 ذلك الشئ فاما يوجد البعيد لم يوجد ذلك الشئ وهو معنى الاجتماع والتخلف  
 انما يلزم لو وجدت القريبة بدون البعيد من غير وجود المعلوم فليكن نعم

الكثرة في الاجتماع  
 بهيئة الاجتماع  
 بهيئة الاجتماع  
 بهيئة الاجتماع

بهيئة الاجتماع  
 بهيئة الاجتماع  
 بهيئة الاجتماع

لكن بطلا هذا السند لا يقدم وانما ذاك السند في ينفذ ابطاله  
 العلة في ان يكون في مجموع السند بطلا معاقب ثبت الملازمة المذكورة  
 عن المتعاند بالسند بهيئة كما فعله صاحب المتناقض وايضا لا يجوز ان يكون  
 الماهية بدون الوجه مؤثر في الوجود فاجاب آخر بكون ما منع ان يمنع عدمه  
 الجواز لان مزج الجمهور من المتكلمين مدلول الوجه على ان لا واجب زائد  
 عن ذاته كماله في المطلق فذاته كماله مستلزمة لوجوده مؤثر فيه من  
 حيث بل عندهم كماله ما قبل ذلك فانه الماهية في وجوده مجردة عن الوجود  
 لان وجوده غير ما والحداد مله الك ومثاله الاول ويدل عليه قوله لاننا نعلم  
 بالضرورة ان علة الوجود يجب ان يكون موجودا في وجوده فلو لم يكونا  
 ايضا لوجاز ذلك لعدم تقدم وجود المعلوم على وجود العلة فيلزم  
 لزم ان يقدم المؤثر على المتأثر ايم من ففرضه لانه منع مقدمة معينة مع  
 السند واللاظهار انه معارضة في المقدمة لانه اقامه دليل على ان مقدمة من  
 مقدماته وليست لكنه غصب لانه اقام الدليل في اقامة المعلول  
 وانما دفع الى روح الغصب بتزييف دليل القاصد ولم يقل انه كلام على  
 الغصب فلا يكون موثرا لانه قاطع لما دنا بنبهة الهارد في نظر الى الظاهر  
 واما المعلول لم يتم دليله على مقدمته لكونها بدلية ولا يلزم من فرضنا  
 وجود العلة وجودها في نفس والا لزم وجود المعلول في وجود العلة  
 فان ذلك المقدم يرجح لاستلزامه وجود المعلول فان عدم العلة وعدم  
 تخلف العلة عن المعلول في زعدم لزوم وجود المعلول على ذلك  
 التقديم المحل لان غاية ما لزم من ذلك الجواز تخلف المعلول عن العلة ان عدم  
 المعلول مع وجود علة الذي يوجب والحال في جازان يستلزم المحل وهو ان  
 يترا في ان يقال من معلول معين بهذا اذا كان الشئ في جانب  
 العلة واما اذا كان في جانب المعلول فمن العلة المعينة واما ان يقال  
 الشئ في جانب العلة هو المقصود لانه الوسيلة الى التوفيق بينه وبين  
 قاله معلول معين لان الشئ لا يكون الا في العلة لان المعلول انت والمزج

في وجهه  
 في وجهه  
 في وجهه

وجود المعلول مع عدم العلة  
 عدم المعلول مع وجود العلة



قال ايضا لو تسلسلت العلل الى غير النهاية فلتفرض جليته احدكم  
 من معلول معين اما اولاً فلهذا البرهان الذي سمي به ان التطبيق كما يظهر  
 به التمسك في جانب العلم بطل التمسك في جانب المعلول ايضاً وطريق  
 ابطال التمسك به كما في جانب العلم بما هو المذكور من فرض جليته  
 احدكم من معلول معين والاخر من المعلول الذي قبله الى آف  
 الكلام واما في جانب المعلول فتدبر في جليته احدكم من علته  
 معينة والاخر من التبع بعد الى آخر الكلام **فان** يكون التام  
 ما وبالنسبة الى في عدد الالفاظ ولفظ وايضا ولفظ والكل  
 والجزم ومدمج **فان** تديم النكبات غير المتساوي على غير المتساوي  
 مح لانه متوقف على ادراك ما لانها لا تقع واما في زمان متناه  
 وانه مح **وايضا** انما يلزم من مجموع ان لا تتساوى العلل في الزمان  
 او المعلولات ومنه فعدد عدو متناه منها مح ومصدر مح اول  
 ومن تديم النكبات احدكم على الاخر على الوجه المخصوص فتكون  
 ولا يلزم من ذلك استحالة شئ من اجزائها وان مجموع قيام زيد  
 مح وكل واحد من جزئيه ممكن في نفسه **فان** بالحوادث الى الاول لها  
 ان الامور المنزلية التي لا تجمع في الوجود بل يتعاقب فيه كالحوادث  
 على مطلب الحكماء **والنفوس** الناطقة ان الامور المخصوصة  
 وفعة التي لا ترتب بينها كالنفوس الناطقة المجرى عن الابد  
 مع مذهبهم **وتفرض** ملها الانكبات فيلزم فرض الانكبات  
 ان توقف على ادراك الامور التي لا تتساوى في متعلله لم يمكن العقل منه ايضاً ان كان  
 وان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة **فتدبر** ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات  
 واستوفنا الثانية الاول فيلزم كون الشئ مع كيدهم لا غير مذكور ومعنى

فان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة فتدبر ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات

فان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة فتدبر ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات

فان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة فتدبر ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات

امتناعه كون الجليته كيف لو طبقها مطبق لم يتحقق ولم يستفرد  
 الثانية الاولى **فان** فلا يتصور التطبيق بين اجزائها اصلاً ان  
 لا كسب ارجح ولا كسب الذي هو من فروع لزا الانكبات لا يتصور الا في الموجود  
 الحوادث المرتبة لا وجود لها في الخارج ومطابقاً لمراد في التمسك الاستحالة  
 وجودها لا تتساوى فيه معاً فليس قبل تصور ما لا كسب في الانكبات  
 كما ذكرته في تعريف العقل **اجيب** بان ذلك في تصور الانكبات  
 لان نفس الانكبات كسب نفس الامر كذلك في نفس شئ ومثل هذا قد بين  
 المذكورين في البرهان اما ان يتربا على فرض الانكبات ونقول كسب  
 الانكبات في نفس الامر اولاً فان ترتباً في البرهان بفرض الانكبات بين  
 الجليته فيتم في الامور المرتبة الغير المجمعة في الوجود ايضاً بفرض الانكبات  
 بتصورها اجمالاً لانه كسب في تصور الانكبات وان لم يتم بنفس الانكبات  
 في نفس الامر فتدبر لانه لا يتوقف على وجودها منفصلة ولا اقل في  
 الوجود ومدمج وان لم يتربا لم يتم البرهان بفرض الانكبات في الامور المرتبة  
 المجمعة في الوجود لان نفس الانكبات يلزم الوجود التفصيلي ولا اقل  
 في النفس ومدمج وفرضه لا يستلزم الفساد بين كما ذكر فلا يصح القول بمراد  
 البرهان فيها وعدم جريانها في المتعاقبة لكونها كسباً لمراد في المجموعة المتعاقبة  
 على الاول وعدم جريانها فيها على الك ما ان اعترضا ان الانكبات في نفس  
 وعدم امكانه فيلزم على الاول يلزم التام وعلى الك تعبير الانكبات  
 بالضرورة في الك فلهذا التفسير ايضاً كما جرد في المجموعة جرد في المتعاقبة بل  
 في المجموعة الغير المرتبة ايضاً وانه اعلم **فان** وغير المرتبة لا يتصور فيها  
 هذا بل اذا اريد التطبيق في غير المرتبة اصبحت الى ان يتصور كل واحد من  
 احد الجليته منفصلاً لم يوفق بازاية واحد واحد على التفصيل من الجملة  
 الاخرى وذلك مما يعجز عنه الوجود والعقل ايضاً **فان** الك لزم مجموع امكان  
 ان المجموع كيف لا يدخل في مجموعها غيراً ولا يخرج عنها شئ منها **فان** يخرج  
 الكل واخره فافرض لروم اجتناب المركب الى اجزائه **فان** فتكون ممكنة لان

فان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة فتدبر ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات

فان توقف على ادراكها بمجمله لم يعجز الوجود ايضاً فلا يبين في التخصيص  
 واجيب بان العقل هو الذي يدرى الكلمات والوهم انما يدرك معاني  
 جزئية متعلقة بامور محسوسة فتدبر ان امكن الانكبات المذمومة  
 معني امكان الانكبات المفروضة كون الجليته كيف لو طبقها مطبق الانكبات



يمكن من الذي يحتاج في وجوده الى جزء المحتاج الى جزء محتاج الى غير ضروري كون  
 الجزء من غير الكل الاول المحتاج الى المحتاج اول بان يكون محتاجا الى  
 سبب ان علة موجودة موصية للسلسلة لان الكلام في علة الموصية  
 ومن المعلوم انه ما لم يجب الشيء من علة لم يوجد الا لم يلزم من  
 كون السبب خارجا بثبوت العايب لكن الاول في كونه غير متوفر  
 لوجوده انما لا لم يثبت احتياج السلسلة الا الى علة ما لا الى علة  
 موصية موصية خصوصها سلسلة فلا يثبت العايب بثبوت كون  
 السبب خارجا عن السلسلة **وهو** ضروري في نفسه عن غير من اللاحق  
 الباقية التي من علة لكل واحد من هذه ان علة للسلسلة وعلة لكل واحد  
 ليس نفس كل واحد ولا انما صار علة فيكون السلسلة علم تعاون  
 خارج عن علة وعلة علة فلا يكون كل واحد علة مستقلة لها لان العلة المستقلة  
 للشيء ما يكون في نفسه اما لا مع غيره او مع غيره الذي هو علة وكل واحد ليس له  
 واقعا يلزم من كون كل واحد علة تشاركها السلسلة علم معلول واحد وهو  
 مجموع السلسلة لا يقال يجوز ان يكون كل واحد علة لها بمعنى ان يكون لكل واحد  
 من هذه وجودا لا بمعنى ان يكون كل واحد علة مستقلة في بناء الكل واحد  
 غير مستقل بالمعنى المذكور اذ انه يلزم في تشارك العلة لانه قد سبق في الترتيب  
 في العلة الموصية المستقلة لان مطلق العلة **قوله** ولا اللاحق لا يتصور  
 التشارك في بناء علة كون العلة كل واحد كون العلة داخلية لان كل واحد  
 داخل بالضرورة لان الداخل اعم من كل واحد ومن الجمل ولا يلزم في انما هي  
 علم في العام بل بالعكس لكن لا في ان في الداخل لكن من غير احتياج الى  
 في كل واحد **قوله** لا يكون علة لنفسه ولا لعلمه ولا يلزم بتقدم الشيء  
 على نفسه والى ان العلم المستقلة للجزء يجب ان يكون علة لكل واحد  
 من اجزائه فلا يكون الداخل علة مستقلة **قوله** فيكون سببا للجزء  
 خارجا عن انشاءه **قوله** ما هو خارج بنهاية السلسلة وما يتكرر منه الداخل  
 فيها وانما خارج عنها **قوله** سلسلة تامة وهو يتوقف ما قبل من ان يكون علة

فيكون من الذي يحتاج في وجوده الى جزء محتاج الى جزء محتاج الى غير ضروري كون  
 الجزء من غير الكل الاول المحتاج الى المحتاج اول بان يكون محتاجا الى  
 سبب ان علة موجودة موصية للسلسلة لان الكلام في علة الموصية  
 ومن المعلوم انه ما لم يجب الشيء من علة لم يوجد الا لم يلزم من  
 كون السبب خارجا بثبوت العايب لكن الاول في كونه غير متوفر  
 لوجوده انما لا لم يثبت احتياج السلسلة الا الى علة ما لا الى علة  
 موصية موصية خصوصها سلسلة فلا يثبت العايب بثبوت كون  
 السبب خارجا عن السلسلة **وهو** ضروري في نفسه عن غير من اللاحق

على سبب  
 في نفسه

السلسلة اما خارجا عنها ولا يكون واجبا لذاته بل يمكن وافلا في سلسلة  
 اخرى بان يكون في الوجود سلسلة غير متناهية كل واحد منها متناهية  
 على علل ومعلولات غير متناهية لانه ما لم يلزم ان يكون ما فرضناه سلسلة  
 تامة سلسلة غير تامة ولا حتى يمكن ان يكون في لزوم اطلاق كونها خارج  
 من جملة الممكنات **قوله** يمكن من غير احتياج الى التفرع الى علة ذلك الخارج  
 الممكن لا يتناول لعل ذلك الخارج مركب من واجب ويمكن فلا يتقطع السلسلة  
 به لانه انما يتقطع بالواجب والمركب منه ومن غير ليس بواجب بل  
 يمكن فلم يكن علة واجبا من السلسلة الا يمكن ان يكون غير متناهية علة بعض  
 آحاد السلسلة الى غير الممكن حتى يتقطع به لانا نقول ذلك المركب  
 يكون يمكن واقعا في السلسلة واللام يمكن تامة وقد فرضنا انها تامة  
 فلا يكون خارجا عنها وقد فرضنا انه خارج عنها **قوله** فينتقطع به  
 السلسلة فيكون ذلك يجوز ان يكون ذلك الخارج العايب علة للسلسلة  
 غير واقع في انتظام اعدادها فلا يتقطع به السلسلة والحداب انه قد  
 بين اول ان لكل واحد من تلك السلسلة يمنع الحصول بدون ذلك  
 الى خارج الموجود لها اسفلا لا في الاقل من ان يكون هذا الواحد منها  
 ابتداء فان جميع تلك الاجزاء لو وقع بغيرها كان المجموع اربعا واقعا بغيرها اذ  
 ليس في المجموع شيء من تلك الاجزاء فلم يكن العلة التي رتبة علم المجموع  
 لا استغنى في وجودها بالمتز **قوله** اذا كانت العلة التي رتبة موصية  
 بجزء من اجزاء السلسلة فلا يكون ذلك الجزء مستندا الى علة موصية وحده  
 في السلسلة والا نوارد موصدا ان علم معلول واحد يتوقف فيكون واقعا في  
 انتظام السلسلة فينتقطع به **قوله** فيكون اردتم بالعلة ان لا اردتم  
 بالعلة العلة التامة اتمت باللاحق باسرها علة لنفسها ولا يلزم  
 من ذلك تقدمها على نفسها لان العلة التامة لا يجب تقدمها اذ المكم  
 من الماهية والصور يمنع تقدم علم المعلول لانه نفسه فكيف يتقدم اذا  
 انضم اليه شيء آخر فان لم يتقدم ان يكون واجبا لكون وجوده من ذاتها

سبب ان علة ضمنية  
 المركب الممكن في ضمنية  
 الذي هو الواجب او متناهية  
 اذ هو في ان يتقطع السلسلة  
 العلة لانه في خوف من

ان لو وقع في جزء جزو  
 بغير تلك العلة الى رتبة  
 التي فرضت علة متناهية  
 المجموع مرس

ان العلة التي رتبة التي كانت  
 علة لواحد من السلسلة



ولكن بهذا السبيل قلنا منع وانما يلزم لولم ينفرد الاجزاء بالذات بل  
 نفس وانما سوا سبيل غير ما اولم يستعمل فانه يجوز ان يكون الدافع قد  
 علة بالجملة اذ اريد بالعلة الفاعل كذا ان يكون بعضه اجزاء المعلوم المركب  
 مستند الى غير فاعله كالمطلب من السبيل ومن مالا ينفرد في التاثير الى  
 معاون لا يكون منه المؤثر المستقل بهذا المعنى مما لا يسمي به علة من حيث  
 كافيته في اجزاء السلسلة ومن الفاعل المتجمع لما له مدخل في تاتير وهذا  
 الاستقلال لا ينافي اعتبار شرط في التاثير خارج عن ذات المستقل وان  
 كان معتبرا في السلسلة ولا اعتبار بمعاون ان سبيل في التاثير ما ورنس  
 المستقل انما ينافي اعتبار معاون لا يكون منه وانما مادة المعلوم المركب  
 وصورة يجب ان يكونه ان يكون كذا العلة المستقلة ايضا الى معاون  
 لا يكون منه وهو علة لان يعلق المخرج من حيث تقدم الاهداء به مع  
 السواء فيكون عليه سلبا ان كل بعض به في كونه جزءا من العلة  
 المادة التي يتوهم بها المركب لكن لم لا يجوز ان يكون لبعضه معين جهة اخرى  
 يتحقق فيها علة بالجملة دون باقي الابعاض وهو مدور ولا غا ذكر  
 في الشرح من ان ذلك البعض المعبر له علة في السلسلة فليحاطا وتلك العلة في  
 كونها محصلة السلسلة مدونة فيها اقوى في الفاعلية اول بالفرض فلا  
 اولوية لشي من الابعاض بالفاعلية اصلا فانه في ما تقدم لم يرد هذا الكلام  
 لبعض الاهداء ليس اولى لان بعضها اولى وذلك بطريق لا يمكن  
 لتنفى الشيء باثباته وانما ما فحق ومد مدفع به المتخصص انه لا اولوية  
 لبعض اصلا لان البعض الذي يتردد ان اولى لا شك انه معلول فيكون علة  
 اولى باليقين من اليه فلا يكون معه اولى ثم ان تلك العلة ايضا معلولة  
 فلا يكون من اولى من علة لها وهكذا فلا اولوية في شئ من الابعاض فلم  
 يتصور باثبات الاولوية الا فيها عن المعلوم ولا ينافي في ذلك  
 كما لا ينفى ما بعد المعلوم الاول الى المعلوم المتقدم مع العلم  
 الرتبة حيث يقتر السلسلة من اجابته المتناهي الى المتناهي فترد الكل

نكتب

بحسب العلة وكذا يقتر عن ذلك المخرج فان ما بعد المعلوم الاول وان  
 ما قبل المعلوم الاخر قد عبرت الى ما قول الاعتبارين فانه يكون مجموع  
 الاهداء من حيث من موجودات علة لوجود المخرج من حيث مجموع  
 كما ان مجموع التقدورات قد وبقدر المخرج فلهذا فلا ينفى كونه متناهي  
 الى علة ان علة بل مغاير لعل الاهداء وانما يلزم ذلك اذ ان لها وجود متناهي  
 لوجودات الاجزاء المعللة كل منها بعلة فانه اذا لم يكن هناك الا وجود  
 الاجزاء كان المحتاج الى العلة كل واحد من الاهداء لا المخرج من حيث مجموع  
**مسألة** اجيب بان الاهداء ما قد اجابته لما كان كل واحد ممكن  
 مدجوا كان الاهداء باسرها ممكنات موضوع فلا بد لها من علة مدجوة  
 كافيته في اجزاء فانه ليس المراد بعدم اخيائها الى علة عدم اخيائها  
 اليها اصلا فحق ما ينافي اخيائها الى العلة بل المراد انها لا تحتاج الى علة  
 فافتر عن السلسلة فانه يمكن في كنهها تحقق فرد فرد منها بعلة من السلسلة  
 فك في علة مجموع السلسلة مجموع على افراد السلسلة ان علة اهاد السلسلة  
 باسرها مجموع على كل منها من اهاد ما مجموع على كل واحد من الاهداء باسرها  
 لا سيما ان يكون نفس الاهداء وادلة فيها او فافتر عنها اذا اخلص عن  
 احد هذه السلسلة وعم الاولي يلزم تقدم الشيء على نفسه ومع الثالث  
 يلزم الخط وقذاث وان راجح اليه بقوله فيكون لها علة ولا يجوز ان يكون  
 فان وجود كل واحد جزءا من مجموع لوجودات الاجزاء اقترانها  
 عليه بانه مناف لما قد في مباحث الوجود من انه بسيط لا تركيب فيه  
 وليس بشئ فان ذلك انما هو في الوجود المطلق المستند بين افراد  
 واذا افتر افراد متعددين منه مغا فلا شك في كون ذلك المخرج مركبا  
 من كل واحد من تلك الافراد وهذا واعلم انه يرد عم المفترقة الثالثة  
 بان العلة المستقلة للمركب من الاجزاء الممكنة علة لكل جزءا من اجزائه  
 ومدانه اما ان يرد انها بنفسها علة مستقلة لكل جزءا حتى يكون علة  
 هذا الجزء بعينها علة ذلك الجزء وهذا بطل لانه يلزم في المعلوم المتناهي

وعم الى ما تقدم من حيث مجموع الاهداء  
 انما هو في الوجود المطلق المستند بين افراد  
 بعضه اولى منه وبعضه  
 اولى من راجح الاهداء



الاجزاء كالسر المركب من اقسامه البنية اما تقدم المعلول عن العلة او قل  
 المعلول عن العلة وكل منها بطا اما الملازمة فلا نه عند وجود الجزء المتقدم  
 لا امان بان يكون علة موهوب او لا فلي الاول يلزم الخلف وعلل الك يلزم التقدم  
 واما بخلافه اللازم فغنى عن البيان واما ان يردوا انها علة لكل جزء من  
 المركب انما بنفسها او كجزء منها يجب ان يكون كل جزء معلولا بالاجزاء منها من غير افتقار  
 الى امر خارج عنها وهذا ايضا فاسد لانه يجوز ان يكون علة السلسلة جزءا منها او  
 من اجزائها ما يكون علة بهذا المعنى من غير ان يكون علة الشيء لنفسه وعلله وذلك  
 مجموع ما بعد المعلول الاول لا ال نهاية او من جزء من السلسلة بغير السلسلة عند  
 تحققه ووقع بكل جزء منها جزءا منها ولا يلزم من علمتها انها تقدم الشيء على نفسه  
 فان قيل قد تقدمت من الا بتداع علة الجملة لا الجزر لتكن جزءا منها لعدم العلوية  
 بعض الاجزاء او لان كل بعض يفرض فعله اول منه بان يكون علة الجملة  
 تكونها اكثر تامة قلنا منزع بل الجزء الذي هو ما بعد المعلول الاول متعين  
 للعلية لان علة من الاجزاء لا يستل بالجزء والجملة علم ما لا يخفى من ان العلة  
 المستقلة فيما ذكره من المتعين بل المدلول من العلة المستقلة للمركب هو  
 ان يكون كل جزء منه متنع الحصول بدونها سواء كان ذلك الامتناع  
 باستنا وكل جزء منه اليها بعينها او باستنا وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه يكون بعضا من  
 السلسلة انه يلزم ان يكون كل بعض من السلسلة متنع الحصول بدون  
 فليقدم تقدمه على نفسه وعلله فتأمل وانما الموقف من احد ما باعتبار حدوث  
 والآخر باعتبار الالامكان بناء على ان علة الحاجة اما الحوادث او الالامكان  
 لا شئ في وجودها واما لا في الالامكان والافعال التي كانت كل يوم فكلها على  
 سبب موجود بالضرورة الى التصديق بالامكان في تدرج احوالها في علم الاخر  
 فحتاج الى امر خارج عنها هو ان لا يتوقف على نطقه لان علم التصديق  
 المحذور لا يتوقف على نطقه لان الحكم باقضيح الممكن الى من خارج عنه انما يتوقف  
 على حكمه بناء على ان الحكم بالعدم بالنسبة اليه يعني انه لا يتوقف على نطقه

غير من شأنه ما يحتاج الى كل جزء  
 منه او بالحق يقال ان  
 هذا العلم ما لا يتوقف على  
 الشئ في ذاته بل يتوقف على  
 الالامكان او على العلة  
 المستقلة

فيكون كل جزء من السلسلة  
 متنع الحصول بدونها سواء  
 كان ذلك الامتناع باستنا  
 وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة  
 المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه  
 يكون بعضا من السلسلة انه  
 يلزم ان يكون كل بعض من  
 السلسلة متنع الحصول بدون

كما تقدم عند  
 الكلام

لا اقتضا وانما من التيقن ولا اقتضا غير مانع من التيقن لكن العلم  
 من طرفه بالمعنى المذكور نظرا فيكون الحكم المذكور ايضا نظرا لان الموقف  
 عن الموقف على الشئ متوقف على ذلك الشئ فليكن المراد من التيقن في البداهة  
 ما لا يتوقف بعد تصور الطرف من رطل لا ما لا يتوقف عليه اصلا كما هو متقرر  
 الالامكان فليكن ذلك عند الحكم ولا نه قسم العلم الى التصديق والتصديق  
 وارادوا بالتصديق الحكم نفسه فيكون التصديق البداهي عندكم يكون الحكم  
 بداهيا سواء كان الحرافة بدلية او نظرية كما فيما نحن فيه واما عندكم قسم العلم  
 الى تصور فلتك وال تصديق مع متارن الحكم فيكون التصديق عبارة عن موضوع  
 الحكم لا عنه نفسه ولا عن المجموع فيكون المعبر عنه بدلية التصديق ما هو عبارة  
 عنه فليكون بداهة التصديق بداهة التصديقات فليكن فدا عجزوا في البدلية  
 والنظرية حال العارض الذي هو الحكم لا انما بداهة عنه اعني موضوع الحكم والحال  
 المقارن له فالمراد من القسم انما التصديق عما هو عبارة عنه لا اعتبارا بحد  
 قسم العلم عن الاخر كما يخصه من كل سبب وذلك السبب الموضوع يجب  
 ان يكون واجبا لذاته او منهيبا الى الواجب لذاته وفيها الخطا لكن لا الخي على  
 لزما ذكره في الدليل على اثبات الواجب باعتبار الحوادث وبعده بالآتي الى  
 اعتبار الالامكان وضع والاستدلال به واول منه ان يقول بذكر قوله كل حادث  
 ممكن وكل حادث فله محدث كما يشهد به بدلية العقل فان من رآه بناء  
 رغبنا علم بان له باننا او تفرد ابتداء كما هو المشهور عند المتكلمين من  
 الاستدلال باحوال خصوصها الانوع وجود المؤثر لنز الاجسام والاعراض  
 محدثة فلا بد لها من صانع غير حادث ولا اجتناب المؤثر افر قبله في الدور او  
 النسب او الانتهاء الى قدم والاولان باحلال فتعين الثالث وهو الحوادث  
 والا يلزم الدور او النسب وقد سبق بطلانها فانه طلب قد بطلانها سبق  
 باثبات الواجب فلو اثبت الواجب ببطلانها طرقت نعم  
 قد بطلانها سبق باثبات الواجب وهذا لا عين ولا يثبت  
 الواجب ببطلانها والاولا لكن كما بطلانها باثبات الواجب ببطلانها

فيكون كل جزء من السلسلة  
 متنع الحصول بدونها سواء  
 كان ذلك الامتناع باستنا  
 وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة  
 المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه  
 يكون بعضا من السلسلة انه  
 يلزم ان يكون كل بعض من  
 السلسلة متنع الحصول بدون

فيكون كل جزء من السلسلة  
 متنع الحصول بدونها سواء  
 كان ذلك الامتناع باستنا  
 وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة  
 المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه  
 يكون بعضا من السلسلة انه  
 يلزم ان يكون كل بعض من  
 السلسلة متنع الحصول بدون

فيكون كل جزء من السلسلة  
 متنع الحصول بدونها سواء  
 كان ذلك الامتناع باستنا  
 وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة  
 المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه  
 يكون بعضا من السلسلة انه  
 يلزم ان يكون كل بعض من  
 السلسلة متنع الحصول بدون

فيكون كل جزء من السلسلة  
 متنع الحصول بدونها سواء  
 كان ذلك الامتناع باستنا  
 وبعضها اليها وبعضها الى ما  
 صدر عنها ولا شك ان العلة  
 المستقلة بهذا المعنى لا جزاءه  
 يكون بعضا من السلسلة انه  
 يلزم ان يكون كل بعض من  
 السلسلة متنع الحصول بدون



هذا هو الوجه الثاني في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك  
والوجه الثاني في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك

الواجب

فيما سبق في بيان التطبيق من غير اعتبار الابطال الواجب بل هو المعتمد  
في ابطال التبعيض عند المنكسر والحق وهذا الاعيان ركوز ابحاث الواجب بطلانها  
واما في ابطال التبعيض بانه اعني الواجب كما فعل صاحب التلويحات فليس  
ان يمكن في ابحاث بطلان لا يتوقف على ابطال الدور والنسب والابطال في الدور  
فان يقال مثلا لو لم يوجد الواجب الا في الموجدات في الممكن فيحتاج جميع  
الموجدات تحت الاخر عنه شئ من اجزائه الممكنة الوجود مستقلة في  
الاجزاء وبان لا يستند وجود شئ من اجزائه الا اليه او الى ما هو منها وعنه  
فيكون هذا الموجد لكل واحد من اجزائه ابتداء وبداية من منه اجزاء فيكون  
ارتفاع ذلك الجميع باني وجهه لان منعتنا نظرا الى وجود ذلك الموجد المستقل  
او لا يمنع جميع جهات العدم لا يكون موجبا للوجود لان الممكن ما لم يجب  
وجوده من عينه لم يوجد ويكون من ذلك امتناع عدمه من اجل ما يجب  
لا يتكفي في الية العدم اصلا بوجه من الوجود ولا شك في عدم المجموع  
يكون على جهات شئ في انه قد نعدم بعدم هذا الجزء وبعدم جزء آخر  
ومع هذا فان الموجد المستقل لكل يجب ان يكون تحت جميع سببه جميع  
عنه العدميات المنسوبة الى اجزائه والشئ الذي اذا فرض عدمه ان  
واحد من ذلك الجميع لان منعتنا نظرا الى وجود ذلك الشئ يكون قادرا  
على ذلك الجميع لان منعتنا نظرا الى عدم شئ منها ليس منعتنا نظرا  
الى ذاته والاحكام واجبا لذاته وانما يرجع عن جميع الممكنات واجبا  
لذاته او لا يوجد في ارجح سوى الممكن والواجب وسر المبدأ وهذا  
الطرفي غير محتاج الى ابطال الدور والنسب ومن خرج من ملاحظة  
حال عدم المعقول بالقياس الى علمه كما في الطريق الذي اورد  
صاحب التلويحات لا ابطال النسب بابحاث الواجب طريق  
في ابحاث الواجب على هذه الحال وهو المعقول في ان العلم  
الحق لوجوده غير ذاته من غير ان يكون له الاول التي ذكرها في ابحاث زياد  
الوجود عليه كمنه في علمه لكونه الاول اعني زياد الوجود المطلق لا زياد

ممكن  
ممكن  
ممكن

هذا هو الوجه الثالث في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك  
والوجه الثالث في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك

هذا هو الوجه الرابع في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك  
والوجه الرابع في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك

ممكن  
ممكن  
ممكن

الوجه

الوجود الى من انزه يدعيه الحكماء وما كان لا الا في الوجه الثالث  
في معرفته ذاته ان في ان على كبر زفتور ذاته وصيقفه في بالكنه ام لا كبر  
بل منعتنا والفضل منافع الاثام من اثار من المفسد من  
انما من العباد ان ليس من الاثام عن والافلا وجه لنفسه  
قوله من بينهما والنز الكلام يدل على ان مانع لجواز الحكماء والفضل لكنهما  
معا خلافا اذ الشئ في شرح المرافف وفي جواز العلم فيصنفه خلافا  
اثنى منه الحكماء وبعض اصحابنا كالفضل وامام الرضا ومنهم من توقف من  
لا يمكن ابي بكر وضرار بن عمرو الا لئلا يقال ان مانع الشرح غير الشرح  
والتركيب منتف عنه كما واما التركيب الى ارجح فلان كل مركب  
في ارجح محتاج الى اجزائه التي هي في المحتاج الى الغير فكل فيكون التبعيض  
ممكنا منف واما التركيب العنق فلان لا يشارك شيئا من الاشياء  
في ما عتبه ذلك الشئ لان كل ما عتبه ما سواه منصفته لاما ان الوجه  
فلو ان الواجب عتبه في ما عتبه ذلك الشئ يلزم اما انه كلف واذا  
لم يكن ثارا لغيره في ما عتبه من الامليات لم يكن في العنق الى يستعمل  
عن عتبه فيصير في ان لم يكن مركبا في العقل ويدور عليه انه اذا يدل  
على انه ليس له نفس في ذاته غير ولا يدل على ان لا جس له فانه كذا يكون  
له نفس بوجه من نوعه ونوعه في شئ وبما ان التبعيض لا ينافي في ذلك وايضا  
قوله في الوليد لان كل ما عتبه ما سواه منصفته لاما ان الوجه في  
علم به ان التبعيض قد توقف عدم التركيب على عدم التعذر في الافراد  
وقد ثبت عدم التعذر بعدم التركيب فدارا لئلا يقال المستكبر  
ما استدلوا عليه بعدم التركيب بل استدلوا عليه بالحكماء فلا بد  
عن المنكسر في فليس على الحكماء فلا بد من الجواب عنهم  
انما موسى من يذكر فراضه ان كان ملك فواب مونس وم يذكر الفضا  
لا يدل على امتناع العلم بذاته ان لا يدل غانه ان يدل على عدم علمه  
بذلك ملك فوابه يذكر الصفات من بعد اخرى تعريف لم بانه لا

هذا هو الوجه الخامس في بطلان التبعيض  
فان قيل ان التبعيض لا ينافي في ذاته  
بل ينافي في عينه فلو كان التبعيض  
في عينه لكان في ذاته كذلك











الامتياز بالموضوع مع الاستمرار في سلب الغرض لان كون هذا البعز غير كونه ذاك الغرض  
 لتقابل لتعدد الامتياز يتوقف على السلب المذكور في فلو قد ثبت في السلب مع غير  
 الموضوع لدار واجبا سلب الغرض يتوقف على المعايير في والمفاز في فرع الامتياز  
 فلا يكون الامتياز زبينة والابدان اجيب بان سلب الغرض لا يكون حصول  
 الغرض ان لا يكون سلب الغرض بالتعدد يتوقف على حصول الغرض فلم يكن للمكان سلب  
 الغرض كونه في الازل ثبت في الغرض عنه فيما لا يزال بالغرض وبلوغه موقوف على حصول  
 الغرض وان اراد ان يكون كذا في سلب الغرض فلا يتم انه يتوقف على حصول الغرض  
 كما قيل ان كونه في سلب الغرض يتوقف على سلب الغرض في سلب الغرض على وجه المسمى  
 واما في كونه في كذا في الازل يتوقف على سلب الغرض في سلب الغرض في سلب الغرض  
 على وجه المسمى ونزود في كونه واجبا وجوبا وعرفنا فلو لم يكن الازل  
 مستلزما لكان مختصا سواء كان ذاتيا لخصو كذا بان يكون تمام ما حثبه  
 او فضلا او عرضيا وعلى التعديل بان يكون من الزود في اختصاص كذا في الزود  
 في الاستلزام الزود في اختصاص كذا في ذاتها الخاصة وفرضاها  
 فان انشاء الشيء يستلزم انشاء ذاته المتضمن وانشاء خاصته فيلزم من الزود  
 في كون الشيء واجبا وجوبا وعرفنا الزود في ذاته ونفس الذات الى  
 الواجب والجبر والعرض ومورد الفسحة يجب لتكثير مستلزم في الاشياء  
 فزود في الذات مستلزم في الواجب والجبر والعرض وايضا فنقول في المعكوم  
 اما ذات واما صفة على فكل لا لزوم من الذات شي واحد لم يكن كذلك  
 بل بوجود الوجه والقدرة النامة والعلم ان الواجبية والقادرية والعالمية  
 النامية عند ان علم الجبائي والمستلزم من مذهب الجبائي امتياز بافعال اربعة  
 ومن التلخيص التي ذكرها المحقق والجبينة وذلك في ذات الخارج ومن الالبنة التي تزود  
 احوالا اربعة من الجبينة التي تعلم من الذات اي ما يصح لتعلم وبغيره  
 كما في احوال يقوم بنفسه كما هو عليه من الزود في الخصومة التي لا تخفى  
 على انزال في ذاتها المستلزمة الى الاشياء من وية في تمام ما حثبه من احوالنا  
 في اللوازم وهو غير معتدل وما كان قولنا كل على ذلك وهو ممكن فيخرج عن

بغيره

ولم يذكر المحقق الاثنية  
 منها في كذا الجبينة

بغيره

الماحية ان بعدم كونه عارضا على الماحية **قوله** وقد سبق القول من انه لو كان الواجب  
 محال عن الوجود المحذور فانما ان يكون على التجرد والوجود او غير كان كان الوجه  
 ينبغي ان يكون وجود الكمالات اجمالا غير عارضا وقد دل الاول على انه محال  
 لان عين بلون المكان الواجب على كذا كان شي واحد بعينه في ذاتها او في عين  
 قوله بعينه انه في ذاتها او في عين غير ان يزول عنه شي او ينضم اليه شي  
 منذ اقدمه الحقيق واما مفهومه الجازي مدحيره شي شي او بطريق الحالة  
 ان التغير والانتقال ونحوها كان او تدريجيا كما يقال في الماء والهواء والاكسود  
 ابيض في الاول زال حقيقة الماء بزوال صورته الذعنية عن مبداه وانضم  
 الى تلك المبداه الصور الذعنية التي للمداه فحصل حقيقة اخرى على حقيقة الهواء  
 وفي الك زال صفة الماء وعن الموصوف بها وانضم به صفة اخرى الى البياض  
 او بطريق التركيب ومدان ينضم شي الى شي ثان فيحصل منها شي ثالث كما  
 يقال في التراب طين والطين سيرا والاسير يهذب المغيث لاشي في هو ان  
 بل في وقته ايضا وانما كان الاول مفهومه الحقيق لانه المتبادر عند الاخلاق  
 والبادر دليل الحقيقة **قوله** لان المعدوم لا يتخذ بالمعدوم القابل بالاكسود  
 المعدومين الجاهل بالاكسود في المعدوم ايضا فلان المعدوم لا يتخذ بالمعدوم  
**قوله** كما ينبغي والفصل في عين من ينضم من قبل انما مختلفا بالما حية  
 فيكون بالوجود الخارجي وقد عرفت انه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء الا  
 الموجود في الجزء دون كل واحد منها فلا يصدق انها موجودة لغيره وان اريد لكل  
 واحد منها موجود بذات الوجه الواحد لزم ان يكون واحد بعينه حاله في كل  
 وهذا ايضا في بديهة فان رفع السؤال بالجبينة **قوله** فان كان الاول يلزم انعدام  
 احدهما بالافزون وذلك لان الموصوف انما موجودا لوجود واحد من احوال الوجود  
 الاول فيكون الوجه الاخر زائلا فينعدم ما زال وبقوى فزود فيلزم الحذور  
 الذي سبق ذكره وهو اتحاد المعدوم بالموجود قبل ان يكون انعدامه لزلوم بعينه  
 الوجه الاول فيكون الاخر الزايل ثبت لا يخرج عن الوجه فلا يكون عدمه  
 والزال انعدام احد الوجودين فلا يلزم منه الحذور الذي تقدم ذكره لان

في سلب  
 ١٢٥٥  
 ١٢٥٦



الحق في هذا الوجه الوجه **ثاني** والاول لو هو ان يكون الشيء الواحد موجودا  
 بوجودين متغايرين ان يلزم ان يكون كل واحد من الموجودين موجودا بوجودين  
 متغايرين وهذا الوجه الحاصل وهو ان الموجودين الاولين الباقيين  
 وثانيهما هذا الوجه الثالث الذي اخذنا حجابا **ثاني** ويخرج بالضرورة لا يتأخر  
 الخ بالضرورة مدان يقدم الوجودان معا شيئا واحدا بعينه والوجه الثالث  
 هنا قائم بجميع الموجودات لا يتغير منها فلا استحالته الا ان يتغير فاللازم ما ذكرنا  
 بتركيب شي من امرين موجودين بدعيين متغايرين ويكون كذلك المكون  
 وجود ثالث متغاير لكل واحد من وجودي جزئية ويخرج عما ذكرنا لا يكون  
 احيانا واحدا لغيره بالافاق الذات ولا في الوجود **ثاني** لا يمكن لشيء  
 الوجود ان يقابل على سوال علم الشيء الاول تغيره لغيره لغيره كون  
 الوجود الواحد الذي صار موجودين به بعد الوجودين الاولين لا يكون زوال  
 الوجود الا فيكون انعدام محله المستلزم للمحذور المذكور طو ازان لا يكون  
 الوجود الا في يتغير بالوجود الاول الذي صار موجودين به ولغيره كقوله  
 لشيء واحد الوجودين **ثاني** اما كذبها وما بينهما فلما ذكرنا التلويح  
 امتناع الاثبات واما كذب وجودها فانه يلزم ان يكون للوجود وجودا  
 وتكون احيانا والوجودين لا به وسوال اعلم الشيء الكذب لا يكون لشيء في  
 محله في انعدام احد ما كما يظهر في ثمة صاوي هذا وقد قال بعض الفلاس  
 الحكم بامتناع الاثبات وهو زور وفي ذلك لان الاختلاف والتغاير بينهما  
 الكونية احيانا بالذات ولا تغفل زواله وزعمنا ان لا يثبت بانه لغيره  
 اشياء فلا احيانا وان عدم احد ما فلا يثبت المحذور بالموجود ولا وجودا  
 اشياء كما لا يمكن والمحققون التمسك فكل بعضهم انهم قالوا الاستدلال في  
 للاعتراض كمنس العلم والقول والارادة وهي قديمة لا تتغير ولا يثبت  
 لا في احد احيانا كذا في العلم بتغيره المتغير اليه اما اول فلا  
 ما سبق من كذا العلم لا يتغير بتغيره المتغير اليه كمنس ان لا يتغير  
 الحق واما ثانيا فلا مانع من كذا العلم وهذا الذي ذكره المحقق في

الاثر في

علم انه كذا واثبات التغير في مطلق العلم لا بان سلب التغير عن علم انه كذا  
 الشد في عدم تغيره كذا بتغير المعلوم مع العلم الحادث بتغيره بتغيره  
 وعلمه ليس احيانا ثانيا وانما فيه بدارنه كذا كذا الزمان فلا يتغير علمه  
 وايضا علمه كذا حضوره لا حصوله والتغير احيانا من كذا فلا تسكن تلك القابلية  
 عن الذات فيدوم القابلية بدوامها والذات ازلية فكذا القابلية وازلية  
 القابلية تتغير جوارها في الذات بالذات اولا اولاه في القابلية الا  
 جوارها لا يتغير بالمتغير **ثاني** فيهم وجود الحادث في الازل وبلدج واجزا  
 عنه بان اللازم مما ذكرنا من لزوم القابلية للذات ازلية صحة وجود  
 الحادث بهذا اللازم ليس في صحة وجود الحادث ازلية بلا شبهة والخ  
 صحة ازلية وجود الحادث وهذا ليس باللازم لان ازلية الامكان يغاير ما كان  
 الازلية ولا يستلزمه **ثاني** لان صحة الانقضاء متوقف على كونه الزاوي  
 امكانه الذي من متوقف على كونه بالمتغير فمتنع لان الامكان الذي لا يتغير  
 المتغير بالمتغير وان ارادوا لولا الانقضاء المتغير المتغير على كونه في  
 لكن الكلام في صحة الانقضاء المتغير امكانه في نفسه **ثاني** ولما كان بقوله الانقضاء  
 بها على امكانه الذي من قوله غير متوقف على صحة وجوده وان وجوده بالمتغير  
 وبذلك علم متغير القيد قوله فان صحة المتغير لا يمكن فيه كذا لان الحجب  
 ما ادعى لولا امكان الزمان للانقضاء متوقف على وجود الصفة بالمتغير  
 متى يد عليه المتغير بل ادعى لولا الانقضاء المتغير متوقف على امكان الصفة لانه  
 لانه متوقف على وجود الصفة بالمتغير ويبدو من كلامه ان الزمان كذا عليه  
 ان الكلام في الامكان الزمان لا يذكرون **ثاني** ويلزم التساوي في  
 الحادثة المتغيرة في الوجود بناء على انها على منصفة فيترتب كذا  
 بعضها على بعض وانا وجميع في الوجود والتساوي مع وجوده في القيد بـ  
 اتفاقا لبرهان التطبيق واما في اعتبار الصفات الحادثة على انها حادثة  
 بعد ان بان صحة الذات اولا زوال الصفة الحادثة لكن لا وجودا بل بـ  
 صفة الزمان فانه فلا يلزم التخرج بل امر في التمسك في الامور المتغيرة في

في

مدان

في

في

ان



الوجه لان المعدلات ليس من لوازمها الاجتماع بل من لوازمها عدم  
 الاجتماع ومثل هذا التعليل جائز عند الحكماء لا يستلزم اجتماع في الوجود  
 فلا يتم الدليل على طريقه **الاجابة** واما في طريقه المتكلم فتمام بطلان  
 هذا التعليل انما عندنا واما اذا كان المنفصل للصفة الحادثة الذات  
 بواسطة وصف اعتباري محض لا يلزم شي من التزم بلا مزج  
 التعليل لان بطلان التعليل لا ينافي اجتماع الوجود اتفاق ومن انفق راى ان  
 في صفة الحادثة السببية منفصلة واما اعتبار المعدل في علة الوجود بان يكون  
 له مفرد في الوجود لا بان يكون هو المعنى له في الامر فيه اما لزوم التعليل  
 هو ان الحوادث مستند اليه بغيره وعلل فيه بغيره فيكون التعليل على الحوادث  
 المنفصل وهو الغير المنفصل **الاجابة** اما في الاول فيبان بان لا ينفصل  
 عن غيره لا يقال بان المقدمة مستدركة في الجواب لان المستند ما بني كلامه  
 في عدم جواز تغير صفاته كما علم انه يلزم انتفاءه كما علم من نظره في الوجود بل  
 ما زادوا على ان يتدل ان تغير صفاته كما يجب في انتفاءه وانه كما وعدهم  
 ببقاءه كما لا يمتنع بقاء الشيء عند انتفاء موجب له لا منقطع خلف المعنى عن علة  
 بناء على ان المتفصل للصفة الحادثة المنفصلة وانه كما انما يتدل الملازمة ان يكون  
 وبلى ان تغير صفاته يوجب انتفاءه وانه مبني على انه كما هو المنفصل الحادثة لا لصفة  
 عنه كما في غيره في تدبر الدليل حيث قبل بناء على انه في هذا الدليل المذكور ان  
 تغير صفاته يوجب انتفاءه وانه كما انما هو موجب لصفاته والاي يلزم انتفاءه  
 في صفة الوجود فيكون انما لا يمتنع فاذ كان هو موجب لصفاته فيكون من غير  
 الموجب تغير لا يمتنع بقاء العلة عند انتفاء المعول والاي يلزم كل منهما  
 فليس في الجواب مستدرك كما قلنا **قوله** فانه كذا في بعض وانه ان علم سبيل  
 الاجابة ويدل على اعتبار رتلا في الصفات ونفاها لانه لا يحتاج اليه  
 اذا اقتص على سبيل الاختيار والالتزام الجواب انما يصح عن راي الحكماء كذا  
 التعليل في الامور الغير المتغيرة عندها واما في راي المتكلم فلا يصح لان مقتضى  
 التصويرة بنا فيه برهان النجيب عن راي المتكلم كبريانه فيما يدرك في الوجود

في بعض الجواب

ليس

في بعض الجواب

في بعض الجواب

ولو غير مجتمعة فيه واما الجواب مع راي المتكلم فيبان بان فانه يجوز ان يتغير  
 ذاته كما حصل الصفة الحادثة في ذاته على سبيل الاختيار بان يوجد الحق  
 في ذاته كما يوجد في المحدثات في اوقات مخصوصة **قوله** فانه كذا في بعض  
 وانه صفاته متعاقبة كل واحد منها مختصة بوقت وقال لعل الارادة  
 في ذلك الوقت والحال قد عرفت لزاعت رتلا في الصفات الغير المتعاقبة انما يصح  
 علم راي الحكماء انما يلزم للاجابه انما في الاختيار واما علم راي المتكلم  
 انما يلزم للاختيار انما في الاختيار فلا يصح لان هذا التصويرة بنا فيه  
 التعليل عن راي المتكلم فالتدل بان كل واحد منها مختصة بوقت وقال  
 لعل الارادة بان في ذلك الوقت والحال فلو لم يتغير في الصفات انما  
 اختصاص كل منها بوقت لا اختصاص بين كل لائق باعداد لا باعداد غير  
 ان غير لائق لا يقال بتغير الكلام ان ذلك الاختصاص من قبيل التزم بلا مزج  
 لانه انما من الفعل عن عدم التماثل فاما **قوله** فيكون الكلام مطروحا  
 ومحمولا في نفس تلك الصفات المتعاقبة فلا يلزم الخلو عن الحال المستمرة كغير  
 تلك الامور المستمرة **قوله** لانا نتدل كذا ان يكون كون الصفة صفة كمالا  
 عند الجواب مبني على ان كل واحد من الصفات مختصة بوقت لعل الارادة بان  
 في ذلك الوقت وقد سبق الكلام فيه من انه فلو لم يتغير في الصفات لعل  
 يجوز ان يكون اكله عن كل واحد منها اما لا يمتنع بقاءه ولا في امتناع الخلو عما  
 بقاءه انما يمنع من اكله عن كل كمال على بقاءه واما لانه لو لم يخل عنه لم يكن هو  
 عنه فلو لم يخل عنه لست غير متعاقبة فلو فانه كل واحد منها لم يتغير كمالا  
 متعاقبة مدا كمالا بالحقبة لا وجدانه مع فقدان تلك الكالات وقد سبق ان  
 هذا التصويرة بنا فيه برهان النجيب عن راي المتكلم **قوله** واما في الصفة  
 المحمودة لم يتحقق في الازل ان اراد الامكان الزمان فلان انما ليس في الازل والاي  
 يلزم من وجوده في الازل بغيره والاي لا يتغير ولا في الازل والامكان  
 الوقوع في ان يكون الصفة متغيرة بالفعل كما يظهر من قوله لان امكانها  
 ضروريا بانقضاء الصفة التي قبلها فلا يلزم الباق لان بناء الكلام

ان اعتبار الصفات المتعاقبة  
 المتعاقبة الغير المتعاقبة

من الصفات المتعاقبة  
 الغير المتعاقبة

انما باعداد ولا حتم



في الوليد المذكور في الامكنة التي لا علم الوجه بالفعل **لا** يكونا قد علمتا  
 لا فكلنا صفة قدعية ان لا تكونا صفة مع وصف القدم والافعال من العباد على  
 من كون القدم هو المتعطف وهذا من موانع عدم موافقة كلام المحققين في  
 الاول في مراتب **لا** لان عباد عن عدم المسبوقية بالغير فلا ينعى القدم  
 الذي في تبيين ابدال الغير بعدم ليكون التفسير للمقدم الزمان لانه ليس  
 لصفات الله تعالى قدم فاني والا يلزم تعدد القديم بالذات وهو كثر بالايجاع  
 مع انه ان القدم الذات اصطلاح **لا** من المتعطف من الفاعل المفعول  
 للوجه **لا** صفايتها المحضه ان يكونا انما وجهه هذا الجواب مع  
 الجواب لان ذات الصفة القدعية هي حقيقة الحادثة الجزئية ليست من عدم  
 الصفة وهذا ولا موقع من عدم القدم سواء كان مفهوم الصفة القدعية ذاتيا  
 طنا يثبت الحادثة الجزئية او عرضيا لها **لا** او لعدم القدم شرط لهما الاتصاف  
 جواب عن اختيار الثاني الاول من الترتيب وهو ان الصفة لتتام الصفة  
 القدعية به كما هو كونه صفة ومع ولا يلزم من ذلك قيام الصفة بالحكمة  
 به كما بناه على كونه ما ذكره لها فيما هو المتعطف لصحة القيام لان مجزوء  
 المستعمل لا يمكن في حصول المتعطف كجواز توقفه بعد علم شرطه فادعى عنه او ارتفاع  
 مانع عنه في ان يكون القدم شرطا او حادثا بانما فليكن كحصول المتعطف في الحادث  
 لعدم حصول الشرط الذي هو القدم فيه او لعدم ارتفاع المانع الذي هو الحادث  
 وليس الجواب عن اختيار الثاني ان كما يظهر بعد التامل **لا** لا سيما لانها  
 في ذاتها لا اراداة يلزم من التغير عليه انفعال في ذاتها من غير وجه **لا** كونه المتعطف  
 هو ذلك الغير فلازم الملازمة وكذا اراداة يلزم من التغير عليه انفعال في ذاتها  
 بمعنى كونه متصفا بالحادث الذي هو عينه فمما هو على المحال ان ذلك هو اول  
 المسئلة وكذا اراداة يلزم من التغير عليه انفعال في ذاتها من وجه **لا** كونه المتعطف ذاتا  
 صفة متناهية غير متناهية فلازم بطلان اللازم لجواز انفعال ذاتها من ذاتها  
 مع هذا الوجه **لا** وايضا جواب سوال مقدر فيكون الدليل الجرح وبه شبه  
 ايقنا قوله واذا كان كذلك بعد ما مع هذا الوليد لا يدل الا على انه لا يجوز انما

بشي من الاعراض الخمسة النابعة للمزاج والابول عن عدم جواز انفاذه  
 بانه تلك الاعراض النابعة للمزاج باينس تلك الاسباب عاجزة عن فعله **لا**  
 بالمزاج **لا** والمعتمد في هذا الموضع انه لا يجوز ان يكون كمال الاعراض الامتناع  
 انفعال ذاته فانه حاصله انه لا يجوز كونه كمال الاعراض والا يلزم انفعال ذاته بناء  
 على ان الاعراض فاعلة وقد مر لن قيام الحوادث بذاته كما يوجب انفعال ذاته  
 وقد سبق الكلام عليه ايضا من انه اراداة لو قام الحوادث بذاته يلزم انفعال  
 كما عن غير وجه كونه صفة الحادثة معللة بغيره فلازم الملازمة لجواز  
 تعبد الصفة الحادثة القائمة به كما لا يبعد حتى يلزم ما ذكر من الانفعال عند  
 الغير وان اراداة يلزم من قيام الحوادث بذاته انفعال عن غير وجه  
 كونه متصفا بالصفة الحادثة التي هي عينه فيلزم المحذور او كونه **لا** من  
 صمد وابطاله وكذا اراداة يلزم من قيام الحوادث بذاته انفعال ذاته  
 من ذاته كما بناه على انه لا يجوز تعبد صفة الحادثة بالآية لا امتناع  
 احدا به كما في صفة الاعمى فلازم امتناع انفعال الذات بمعنى كونه علة  
 للصفة القائمة به وايضا لو كان انفعال ذاته من ذاته بهذا المعنى لمتنى  
 الامتناع قيام الصفة القدعية به كما ايقنا لانه يلزم من قيامها به كما ايقنا  
 انفعال الذات من الذات بهذا المعنى وكذا اراداة يلزم من قيام الحوادث  
 بذاته انفعالها كما بمعنى كونه متعطف حجب انفعال الصفة الحادثة بناء على ان  
 لا علة لها غير ذاته كما وانها المسبب في وقت بدل على امتناع السببية في  
 ذلك الوقت لعدم جواز توقف المعطل عن العلة المتعطفية فلازم لزوم ذلك  
 لانه انما يلزم لم يتحقق ذاته كما صحت من جهة غير متناهية كمالها منها شروط  
 بانها من سبب على قياس الحركات العقلية عند الحكماء الا ان هذا التصدير  
 يتأخر به عن التحقيق على راي المتكلم فيتم الدليل المذكور في ابطال قيام الحادث  
 بذاته كما بناه الرابع منه على ان المستلزم وان يستلزم ذلك اعظم اللما  
 اقوله على لزوم ان الكمال سبب للذن فينا فلم قلنا لزوم ان الكمال كما ندر  
 لا دراهمه ان بالحققة حتى يكون هو ايضا سببا للذن كما ذكرنا لو لم يدر ان

ان الصفة الحادثة







متخيلة ان يكون علم الزوج مشترك مع فالقول ثابت بان اشتراكه ليعنى  
 بتأثيره لا يكون واقل في الوجوه الذي هو الحق والافلا امتياز ان المشترك  
 لزم ما به الامتياز واقل في ما به الاشتراك بل هو عدم امتياز احد الوجوه  
 عن الآخر لان جزء المشترك مشترك والا يلزم ان لا يكون المشترك مشترك  
 مع نفسه **فان** كان كل واحد منهما ممتلئا من حيث هو موجودا وعن الآخر  
 لكونه مركبا من حيث هو كذلك **فان** يفرضه في ذاته لا يكون واجبا بل انما  
 يكون واجبا بعرضه فلم يكن الواجب واجبا بالوجوب الذاتي بل  
 بالوجوب العرضي **الواجب** لذاته هو الحق المشترك فقط لا معروض  
 ان ليس الواجب لذاته المشترك مع المميز للذات كما في مرتبة للوجود الذي  
 كان المشترك ذاتا له فيكون الواجب الفرو والمركب منها فلا يكون واجبا لذاته  
 بل الواجب لذاته المشترك فقط فلا يلزم الترتيب في الواجب  
 ان الوجود والحق والحق بالوجوب الذاتي لا يكون مشتركين  
 بل هو واحد حقيقي لانه لو كان مشتركين لكان الوجود والحق في مرتبة  
 لا يقبل الترتيب والافلا **فان** فكل من هذا السائل انما يفرض المراد بالوجود  
 الخاص هو الحق بالوجود لا مطلقا ويصح قوله الوجوه الخاص المشترك بالوجود  
 الذاتي **فان** والافلا الحق بكونها الحق حقيقة بدون اطلاقية لا اشتغال  
 وهو الملزم بدون اللازم لكونها موجودة في الآخر **فان** افكارا  
 في الحقيقة الى انما فيتمسك على قوله الدور بكونه بالاطلاق وذلك  
 فثابت والوجه ان يكون معطوفا على ما سبق فليس الحق بكونه بيان لثبوت  
 انه لم يذكر في بيان بكون الحقيقة في افكارا او كانت الحقيقة في افكارا  
 فيتم افكارا احدتها **فان** ولزكان واقل في قسمتها عطف على قوله فان كان  
 عام صحتها **فان** فان لم يكن عارضا لهما لم يكن واحد منهما واجبا للوجود  
 المحذور من معاد الوجود الواجب لم يكن عارضا عن شيئا بعدا ومن  
 انه ليس نفس ما بينهما والافلا اخر ما بينهما **فان** فلا يكون الواجب واجبا بلفظ  
 الظاهر لمراد بالواجب متدله هو الحق المشترك بالوجود لانه العارضا

المتخيل **فان** المعروفه الذي هو الواجب قدوة الخلق **فان** هو الوجود الحق المتخيل  
 بالوجوب اذا كان ممتلئا لكونه عارضا فاما كان واجبا لغيره فلم يكن  
 لذاته والمقدور فلا فاما ان كان المراد بالواجب معروض الوجود والحق المتخيل  
 بالوجوه الذي هو الواجب حقيقة فوجه الخلق هو ان يكون المراد بالواجب  
 الابه اذا كان ممتلئا كان الواجب ممتلئا بالذات لان علة ذلك الممتلئ لا يكون  
 يكون المعروفه **فان** الا يلزم تقدم الواجب على الوجود والحق بالوجود  
 فيلزم النسب فيكون ذلك الممكن معطوفا لغيره فيكون بكونه فلم يكن الواجب  
 واجبا بلفظ **فان** فانه يمتنع ان يكون ناقصا في معنى الاستلزام او لغيره لانه لا  
 فاقبله ناقصا **فان** فانه يمتنع ان يكون ناقصا في معنى الاستلزام او لغيره لانه لا  
 اللازم متاف للملزم ضرورة امتناع اشتراكه عن اللازم **فان** ان تغيب  
 ذلك لانه واجب الوجود ان تغيبه عن كونه واجب الوجود فانه تلك الظاهر  
 من بيان الوجود بكونه التعليل والافلا **فان** في كل ان راجع عبارة عم الا  
 مع لزم التعليل ايضا فيبطل الخط لانه لزم علة تغيب الواجب نفس حقيقة الواجب  
 لم يتعد الواجب ايضا ولزكان غير الواجب لم يكن الواجب واجبا بلفظ لكونه  
 من جاني تغيبه الا بعبارة **فان** ان كان عارضا لشيء التعليل وحقيقة الفرض  
 لوجب الانتصار في الدليل على ما ذكرت من المقدمات فاذ لم يقم عليها  
 بل زاد عليها قوله فاما ان يكون ما به الاشتراك لازما او عارضا او ما به الامتياز  
 لازما او عارضا فافان علم لمراد من عبارة ما ذكرنا ان راجع لانه يحتاج  
 الى ذكر جميع مقدماته فثابت **فان** فلو معطوفا ان واجب المتغير قوله ثم المتغير  
 دليل قوله عدم عروض المتغير للوجوه الواجب قوله فان كان الاول فنلك  
 العلة ان علة المتغير العارضا انما هي للوجوه الواجب واجبا بل في الدور  
 علم الاول لان عروض المتغير يتوقف على نفسه وحقيقة يتوقف على نفسه  
 فيدور **فان** لا استوت الممكنات بالنسبة اليها ان يكون نسبة الممكنات في  
 صحة كونهما متدور اليها سواء فنوله لان علة المقدور في الامكان وليد عليه  
 وتعالى ان يتدل هذا على بطلان النسبة بين الممكنات في صحة المقدور

مالا

الاولى



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

سواء واما ان كل واحد منهما بالنسبة اليهما سواء فانما يظهر بعد بدت في بيان  
القدرة عليهما ولم يثبت ذلك فالاول ان يدل على النسبة بينهما ايضا سواء بالثقل  
او الخفيف للقدرة ذاتها والقدرة الالهية في نفسه النسبة بين كل مقدور بينهما  
فثبت ان لو فرض ان كان لا يوجد بين من الممكنات الاستعداد وجود شيء  
منها على قدره بقدر الاله او الى الشئ اما وقوع مقدورين قادرين واما الترتيب بلا  
ترتيب وتساوي ان يتدلا لانه من غير الاله عدم وجود شيء من الممكنات لوانا لا يوجد  
بما قد يكون مقدورين الاخر فلا يلزم شي من الخدوش من وجود الحكم على تقدير  
الآلة فالقول ما قاله الله تعالى في القدر فيقال اذا فعد الاله اجاب فانه لا يحل  
جواز وجود الحكم باحد منهما بناء على انه سواء في الوجود والافتقار ان يقع بهما جميعا لا  
بكل منهما بل يلزم المقدور بين القادرين لان التدبير استقلال كل منهما بالقول والارادة  
ونما بينهما في الاله جميعا بناء على استقلال كل منهما كذا اجتماع الشئ في احد فذكر ان لا يتألف  
فيه جميعا مع افتقارهما عليه منفردا لكل واحد منهما عن الاخر وكذا الاجتماع في الاعم  
للتعاون لعدم استقلال كل منهما في الامر المجتمع عليه اللهم الا ان يقال هذا لا يصح  
فيما يجوز قدرته حتى تعرف قدرته عند الاجتماع واكثر منه عند الانفراد والآلة  
الشيء مع آخر كدوامه والقدرة بتلك القدرة يعرف قدرته في امر عظيم اليان حتى لو زاد  
عليه خرج عن قدرته وفي امر حرج الا ان يعرف من القدرة ما دون ذلك فلا يقدرة غير  
منجزته فان عند سبع سموات وسبع ارضين مثل خلقه وفردته فيهما بينهما بعدا بقدر  
واحد بدون زيادتها فيها مقدار فردته في ابي السموات والاخير دون غير نفسها شيئا  
منها مقدار فردته في ابي الفردة والخلق والله اعلم فان ما مدحك لا يلزم من فرض  
وقوعهما في لوانه والافهم العالم يمكن لوقوعه في كونه المعلوم عن العلة وكذا عدم  
اجسام في هذا الجبر يمكن لكن لو فرض عدمه فيه مع عدمه ايضا في سائر الاوصاف كان عدمه  
فيه في الاكذ او جوف فيه يمكن لذاته وكذا مع وجوده في جبره ففكره اجسام الواحد  
متمم ساكن معدوم لا استعداد اجتماع القدرين ففكره اجسام الواحد لا تمم ولا  
ساكن ومعدوم لا استعداد ارتفاع القدرين القدرين اجتماع خلقه الى عينا كونه  
جسم وسكونه في زمان معين ولا استعداد غير الآلة المحصور في كمال القدرة على ما

ما اذا علم ان الحكم  
ما اذا علم ان الحكم  
ما اذا علم ان الحكم

المقدور

المقدور من عدم حصول مرادها وايضا يلزم اجتماعهما لان المانع من وقوع مراد كل منهما  
هو حصول مراد الاخر لا قاربه عليه فاذا افسح ما وكل منهما فقد حصل مرادها معا  
مف **فثبت** ان عجز الآخرة عن فرضه قادر حيث لم يقع مرادها وايضا يلزم الترتيب  
بلا ترجيح قبل هذا بعينه لانه على تقدير كماله واحدا لانه اذا اراد حركة جسم وسكونه معا  
فاما ان يقع كل منهما على ما يشاء او يقع احدهما فيكون الجمع بين القدرين او ارتفاعهما  
مع العجز او العجز بالنسبة الى ما لا يقع ويرى بعد تسليم ان مثله عجز ما ثبت من لزم  
الجمع بين القدرين مما لزم انه فلا يكون مقدورا فلا يكون مراد والخلق الكبرياء او  
احدهما حركة جسم والاخر سكونه فانه ليس جميعا بينهما تأملوا ايضا في قوله وان  
لم يمكن الاخر ارادة سكونه يكون المانع ارادة الاخر فثبت ان عجزه لم يقدروا على  
ممكن في نفسه اعني ارادة القدر لانه لزم في نفسه افعاله للارادة ارادة ضد ما اراد  
فكأنه من كون عدم القول عليه عجزا وذلك لان الحكم في نفسه زعمه عجزا طرعا  
لكونه اجسام في هذا الجبر قال الكون في الجبر الاخر والجواب ان الحكم في ذاته  
محكما على كل حال ضروري امتناع الانقلاب والمنع فيما ذكرتم من جبر الجبر هو  
الاجتماع اعني كونه في آن واحد في جبره فكذلك امتناع اجتماع الارادة وبينه وهو  
لا يتألف اكل من بينهما فتعين ان لزوم الجبر انما هو من وجه الآلة فان قيل  
كل منهما عالم بوجه المصالح والمفاسد فاذا علم المصلحة في احد القدرين في  
ارادته الاخر ففكره لو سلم كون الارادة تابعة للمصلحة فنزول الكلام فيما اذا  
استعدت في القدرين وجه المصالح فان قيل ما ذكرتم لانه في الواحد او وجد  
المقدور فانه لا يبقى قادرا عليه ضروري امتناع الجاد الموجه فيكون لزم لا يصح  
للاولوية قلنا عدم القول بناء على تنفيذ القول ليس محزبا بل كمالا للقدرة وكذا  
عدم القول بناء على ستر القدر طريق القول عليه فانه عجز بتعجز الجبر اياه وفيه  
آفة في التوصل لوقوع الآلة فانه لا امتياز ولا جبر ان يكون من لوازم الآلة  
ضروري اشتراكها بل من العوارض فيجوز مخالفتها فيه تنوع الاثنية فيكون جواز  
وقوع الاثنية وموج **فثبت** ان جميع الخلق من سوا الفلاسفة قد اجمع  
مخبر انه يصح منه مغل العالم ونذكره فليس شيئا منها لازما لذاته بحيث يحل الحكم

كان القدر مقدور في نفسه



**محنته** **وقد** **فيلسوف** **الاجابة** **للعالم** **عن** **النظام** **الواقع**  
 من لوازم ذاته فيمنع وقوعه فانكروا القول بالحق المذكور واعتقدوا ان  
 نقصان راسبته الاجابة زعمهم انه الكمال التام واما كونه تكافورا  
 بمعنى ان لا يفعل وان لم يزل لم يفعل فهو متفق عليه بين الفلاسفة الا ان الحكماء  
 فليعلم ان النسبة الفعلية الدال على الفعل والوجود لازمة لذاته كذا في العلم  
 وبما ان النسبة الكمالية لا يستحيل الا نفيها بينهما فقدم الشرطية الاولى  
 صدق ومقدم الثانية ممتنع الصدق وكلتا الشرطيتين هما وقفا في حق البارز سبحانه  
**والفلاسفة** لا يذكرون ذلك انما اختلفوا في الفعل في الارادتهم لا يذكرون  
 ذلك بالحق الذي ثبتت كما هو متفق من طوفان كلامه فقد علمت انهم يذكرون ذلك  
 ولو بالحق الا فرغ انهم يذكرون ما ياتي عنه قوله انما اختلفوا في الفعل في العلم  
 في ذلك الخلاف بعد ما ارموا وليس يصح ان الحق بالقول مختلف فيه بل امرته مع كثر  
 المتكلمين فيقولون ان المذهب بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يصح فلا خلاف  
 بينهما بان الفعل بعد ما ارموا **فمردود** **استناع** **خلف** **الامر** **عن** **المؤثر** **التام**  
 لان المؤثر التام ما يلزمه انه ويخلف اللازم عن الملزم **وبانه** **يلزم** **الترجيح** **بالامر**  
 من فاعله موجب فان وجوده في الحادث منه في وقته ليس اولى من وجوده فيما قبله  
**وبلزم** **اجتماع** **صداق** **متسلسلة** **لانها** **تية** **لها** **ومخرج** **الى** **اتفاق** **قوله** **وهو**  
 محال عند المتكلمين وقيل في اثبات المقدور لولا مرجعها بالذات لزم احد  
 الامور الاربعة اما ان لا يكون بالكلية او عدم استناعه الى المؤثر او التسلل  
 او خلف الامر عن المؤثر المرجع التام والعازم كماله بطا اما الاول فيلزم  
 والى ما علمت من كماله في الحادث محتاج الى مؤثر والثالث فيما مر من مرجع  
 الشئ الرابع بان المرجع التام ما يلزمه انه ويخلف اللازم عن الملزم **وبانه**  
 يلزم الترجيح بلا مرجح والملزم مثلها اما بيان الملازمة فتدبر على تقدير كونه  
 موجبا اما ان لا يوجد في حادث او يوجد فان لم يوجد فعلا الامر الاول ولز وجوده  
 فاما لا يستند الى مؤثر موجود مستند فان لم يستند فعلا كمن تذكر الامور  
 وان استند فاما لا يستند الى قديم او يمتد فان لم يستند فعلا الامر الثالث

الندح

دعوى

لانه اذا استند الى مؤثر لا يكون قديما ولا متنبها فلا بد منها كمن مؤثرات طارئة  
 غير متناحية مع كونها متنبية بمجموعة ومردود من افتاق وان انتهى فلا بد منها ك  
 من قدم يدجب فاولا بلا واسطة من الحوادث وفعل للنسبة في الحوادث سواء  
 كانت مجموعة او متناحية فيلزم الرابع وهو الخلف عن المؤثر المرجع التام  
 فمردود خلف ذلك الحوادث القادرة بلا واسطة عن القدم الذي يوجب بذاته  
 قبل هذا الوليدية بان بدع لا يحتاج الى اثبات حدوث العالم وقدرته به  
 بمقتضى **الملة** **وقد** **وكل** **منها** **مح** **اما** **استناع** **كونه** **مردود** **في** **الازل** **او** **الحركة** **بمقتضى** **المسبوقية**  
 بالغير المتناحية للازل لان مالمية الحركة محمول امر بعد فاعله في حصول امر بعد  
 فاعله غير بمقتضى المسبوقية بالغير فاعلية الحركة بمقتضى المسبوقية بالغير والازل  
 مالمية بمقتضى اللامسبوقية بالغير **واما** **استناع** **كونه** **ساكن** **في** **الازل** **فان** **الاجسام**  
 لو كانت ساكنة في الازل لم تتحرك اذ اجمع ان اثرها من الحركة في الاجسام المتحركة  
 والعنصرية ولا جسم الا عند من عند الخلق ومن اراد تجميع الدلالة فلا يلزم به  
 فاعله الاجسام ثم لا تخفى عليك لزوم هذا الوليدية بان يكون عدم ازلية مزيلات الحركة  
 في ازلية تدفع الحركة **وايقنا** **لم** **لا** **يجوز** **ان** **يكون** **المسكون** **مسترد** **وطا** **بعد** **حادث**  
 فيزول السكون بحدوث حادث **فخلف** **الامر** **عن** **المؤثر** **لا** **استناع** **وجوده**  
 ازل لا كذا راد الاستناع الذي يمنع لان المنع بالذات لا يبرح اصله لان  
 الازل ولا ينفك الا يزال لكن وجود العالم فيما لا يزال ضروري واللا يلزم الا بغير  
 فينبى باب اثبات الصانع وكذا راد الاستناع بالغير وهو لا ينافي الا بغير  
 الذي فيكون يمكن في الازل والدواجب فاعله فيه موجب له بلا شرط وقا  
 ولم يوجد في الازل بناء على وليل صدقته فلزم الخلف المذكور **سلك** **استناع**  
 وجود العالم وانما ينزل عن المنع المذكور لانه قد وجد اركونه ساكنا فيما سبق  
 بمرور **الزور** **فقد** **فعل** **الملك** **الاساس** **والشئ** **الخاص** **فلا** **يتصور**  
 التخليق في اجزائها اصلا لانه قد تقدم لزوم التخليق انما يمكن في الامور المتخلفة  
 المتنبية معا **ولما** **بدان** **يقول** **لم** **لا** **يجوز** **ان** **يكون** **الامر** **واعلم** **لزام** **الندح**  
 السؤال **لان** **بين** **الامر** **الموجب** **والمقدوم** **بان** **يقال** **ان** **المؤثر** **انما** **في** **الموجب**



فتجعل الى صدور ما في المعدوم فاجتماع التيقين بالجاب منع الحكم لان الارز  
 المعدوم هو الماحية المحركة والمعدوم هو المحرور بينهما الماحية المحركة الخ لك واحد  
 منها اصف منه مطلق فلا معنى في افيان وقال الوجود في الجواب كما لا يخفى ولزكان الزيد  
 بغير قال الوجود والعدم كما يندمنا فاجاب افيان قال الوجود اذ لا واسطة بين التيقين  
 في فلا معنى لا اعتبار الماحية من حيث هي في الجواب لا وصف ولا مع افيان قال الوجود  
 وانت خبير ان ان ربح فخط بين الامر بين في الجواب عن السؤال المذكور فافهم  
 نزجه كلامه **بكون** يمكن ان يقال لو وجب يكون يمكن ايضا لان هذا الوجه ليس  
 ما بالزات بديا لنظر الى الغير ولا ينافي الامكان الزاني لان المحرور بالامكان لا الامكان  
 الذي بل يكون متساوي الحرفين لكن المتنافي بان في الوجوب لا يدل على نفي  
 الاولوية في الجملة بالنظر الى ذلك الغير فلا يلزم التساوي من فروع ما فروع وجوب  
 المحرور بالنظر الى الغير **واجب** او لا من هذا الجواب منع الملازمة بانظر  
 مقدمة مذكورة في بيانها من بطلان الترتيب بلا منجز **واجب** ثانيا بان المحرور  
 هذا الجواب منع بطلان الثاني بعد تسليم الملازمة فاصلا الجواب بان لا ثم انه لزوم  
 الارز عند اجتماع الشرايط لم يكن الواجب مختارا بل موقعا بناء على لزوم الوجوب  
 بالاقيان لا ينافي الاقيان بل كونه لا مرعا بالزات ثم قال وزعم ان طرفي الوجوب  
 والعدم بالنسبة الى قدرته سواء لاجل الوجوب ولا يخفى ان الترتيب ان العدم كما هو  
 من محكم وهذا المعنى ثابت قال الوجوب بالارز بالنسبة الى قدرته نعم لو كان  
 الوجوب بالعدم وهذا بلا انقضاء ارادنا مع ما لم يكن فرق بين القادر عندنا  
 والمحرر عندكم وليس كذلك بل هما معا ولا يخفى ما في كلام ان ربح من اضطرار  
 مقدمته في افا واما ما ذكرنا وانه اعم بالاصواب **الثالث** المحذور لا يخفى عليك  
 لنزنا متضمن كالك ولعل خيرا اني عن ايمان قوله **واجب** بان ما ذكرتم ان  
 ولا يخفى عليك انه يمكن في الجواب عنه افيان قال الوجوب والعدم شيئا ما ذكره ولا  
 افيان ان ما ذكرتم من الترتيب على لزوم الاجماع في الاستنباط كما يمكن الترتيب فيه  
 بانه لا يخفى الاستنباط من قال الوجوب او العدم لان الاستنباط اما قال وجوب  
 او عدم **واجب** بان القادر هو المذكور انما او نقول لان لم نذكر العدم غير

ما ذكرتم من الترتيب  
 على لزوم الاجماع  
 في الاستنباط

بالنية

مقدر

مقدر وانه لا يعلم ان كان عدم المعدور مستند الى عدم العلم كما لا يخفى  
 مستند الى وجوده **ان** كما قد ربح كل الممكنات واعلم لنزول قدرته **ان**  
 مع كونه قادرا على كل ممكن مساو لتعلق به الارز والقدرة هو هدام لا يعلم يوجد  
 اصلا او وجوده بخلاف وعلم هذا لا ينافي اختلاف الفلاسفة ومن جري  
 مجراهم من لا يفعل بكونه قادرا لا وقد يفسر شمول قدرته بان كل ما يوجد  
 من الممكنات فهو معلول له بالذات او بالواسطة وهذا لا ينافي فيه لاحد  
 من الفلاسفة يوجد الواجب **وانما** الكلام في كيفية الاستناد وهو ان السابط  
 وتما صلبا ولا يمكن ان يكون مستند في شئ الى الواجب وقد شمل قدرته  
 بان ما سوى الذات والصفات من الموجودات واقع بقدرته واراونه  
 ابتدا وحيث لا يدرى سواه ومنه ان مطلب امد الحق من المتكلمية وقيل  
 ما هم وفانتم الفلاسفة في الافلاك والعتاير وما فيها من الحوادث بل  
 فيما سوى العنصر الاول وقد سبق والصابية والمجهر في حوادث هذا  
 العالم حيث استندوا الى الافلاك والكواكب والمعتبرة في السور والبناء  
 والافعال الاضارعية للحيوان ونبات **الموجب** للذات وانه لو وجب  
 استناد الصفات الى ذاته فكذلك ونسبته الى كل الممكنات مع السوار  
 ولا يخفى عليك ان استناد نسبة كل الى كل الممكنات يتوقف على كون المحرور  
 للمقدور به مدالا للممكن المستند اليه جميع الممكنات اولو كان المحرور للمقدور  
 فهو صفة الجبروت او العزمية مع ان العدم متوقف ذاته كما لا يخفى من كون  
 المحرور الجبروت دون العزمية او العزمية دون الجبروت من غير محرم فالاول  
 تافه عنه كما هو باب القدم في هذا الموضوع واعلم ان الاول ليس على ما ذهب  
 اليه احد الحق من لزوم المعنوية ليس شئ واما ما ذكرنا من محض لا امين زفية اصلا  
 ولا تخصيص فخطا فلا يتصور اختلاف في نسبة الذات الى المحذور  
 بوجه من الوجوه فلا ينافي للمعتبرة ومن لزوم المعنوية لا ما في ولا اصول فلا ينافي  
 للحكماء والآن عتق اقصا من البعض بمقدور به دون بعض كما ينزه الحكم  
 فعلى قاعد الاشارة الى ان يكون صفة صفة بعض المعنوية والثابتة

الخلاصة

في الاولوية بل هو جاز على العاد  
 علم الى العادة ونبأ عنه لفظ لا  
 مع بل هو يتقدم عليه في غير  
 عليه نسبة اوجها كما لو قدم  
 بامانة



المتخرج ما نفع عن نقل القول به ومعهم فانهم الحكماء اجازوا ان يستعملوا في كل وقت يمكن  
 دون آخر ومعهم القديريين لا يكون نسبة الذات الى جميع الممكنات عم سواء قيل ولا بد  
 ابعث من تجانس الالفاظ لم تكن من الجدلية الفروع المتنازعة الحقيقة ليكن افضح  
 بعضها ببعض الاعراض لا اراها الفاعل المختار اذ معنى قولنا جازان يكون ذلك  
 الاقتصار من لزوماتها فلا قدرة على ايجاد بعضها آخرها فان قيل الغلاصة والمختصة  
 لا يبدلون بالقول فلا معنى لعدم من الخالي ليس مستلزما قلنا المراد بالقدرة هنا  
 القادرة ان يكون قادرا ولا خلاف للمختصة في ذلك وكذا الغلاصة لكن معنى لا ينافي  
 الايجاب **قال** الغلاصة ان الالفاظ من غير وجهها الى الزيادة عن بلا  
 واسطة هذا العقل الاول وهو مصدر ليعمل ثانياً ونفسه اول وفلكي اول وكذلك ان كانت  
 المعلولات فالفاعل للامثلة كقولنا غدا في نفس والحوادث بعضها من المبادي  
 اذ العود والعدل بتوسط الحركات ولا فاعل المعنوية صوراً النوعية والافعال  
 النبات والحيوان فندسها وباجلها فأكبر الممكنات عندهم ممكنات  
 كنهه جازان يكون سرياً لنا بغير الحدوث لا فاعل في جواز كون العدم سرياً والتأثير بل  
 الكلام في الزيادة من الاله على حقيقته صدور الانوار من الموانيد وبها يجرى ذلك الفاعل  
 الفاعل دون غيره وبها صارت الفاعل فاعلاً في ملة الانوار دون غيره وعلى المنشاء  
 في الحقيقة لصدور الحيا وعن المصدر موجود بدنية ومن يتعدى يتعدى الابد  
 اقيب بان غاية ما ذكرناه في ان الاله في الدور الاول ولا ثبات ومع كونه مختلف  
 كما في تميزه في غاية السعاف والآخر في غاية الشفاف ولا يمكن ان  
 يحال في ذلك علم ما بينهما من التفاوت في وقت الولا لان التفاوت بتدور  
 درجته واحد لا يوجب تغير الالفاظ عندهم بالاتفاق فيما بينهم وايضا فقام  
 البراهمة العقلية والنقلية على ان لا يكون في الوجود الا الله تعالى  
**قال** التنوية ان القائلين بالشيء ان الاله قولهم والاله ان سرياً فلهذا  
 البتة الاله قولهم يقولون ان فاعلها والفايد من الجدول من التنوية قولهم والاله  
 مع من التنوية قولهم يقولون ان فاعلها النور والظلمة وفاعلها ظاهراً لانها  
 عرفان فيكون فاعل الجسم وكون الاله محناً جالياً وكانهم اراوا ومعهم افرسوا

في التنوية  
 في التنوية  
 في التنوية  
 في التنوية

المتعارف فانهم قالوا النور في عالمنا وجميع بغير قوله والدرجيات من  
 التنوية قوله الامثلة فيكون انهم ابعثوا يدور ان فاعلها النور والظلمة  
**قال** ولزعينهم به جزم فينبه ان يبينوا اولاً في تنكلم عليه بانها ما قبل  
 مرادهم بانهم من يفتقد فاعلاً على شئ وبالشك من يفتقد شئ على شئ كما ينبغي  
 عنه كالمثلثة فلا يفتقد في شئ واحد اقيب بانه غير لازم من كونه  
 فاعل النور والظلمة انما رغبوا في لازم لما ذكرناه بعد التبريل عن هذا المنع  
 يقال الخلة ان قدر علم وقع في التدبير ولم يفعل ولم يدبر وان لم يدبر عليه  
 عا جزم من بعض الممكنات فلا يصلح ان يكون ليل في الشئ من فاعلها النور والظلمة  
 واكثر اقباعاً **بدل** عن جعل ان لم يعمه في قوله او جاز ان علم في قوله  
 كما قبله في فعله التبع والايكسوف والسف وكل من هذا الثلثة نفس يجب تنزيهه  
 بك عنه قوله وجوابه انه لا يفتقد بالنسبة الى الله تعالى فان العقل ملكه فله ليزفره  
 لكن المانع من فعله فمخف ومما يقع وقية تامل فان الفاعل اذا كان فاعل فعل التبع  
 للمح المذكور يكون التبع من هذا الحقيقته غير متدور وان كان في نفسه معذوراً ومقصود  
 النظام امتناع الفعل باعتبار رصته التبع وحقيقته لا امتناع ذات الموصوف من  
 حيث نفسه حتى ياب بان امتناع التبع مع الاله وصفه لا الاله نفسه فلا ينافي  
 امكان نفس الفعل امتناعه باعتبار وصفه او صفة وقاله في انشاء  
 انه كما لا يتورع ما علم انه لا يقع لا سخا لئله وفوقه وقال الامام في المحل وكذا  
 ما علم انه يقع لوجوبه واجواب لزم مثل هذه الاحتمالات والوجوب لا ينافي  
 المقدورية **وقال** البجلي ارباب الناسم البجلي الموقوف بالكتب قوله لا يتدور  
 علم مثل مقدور العبد حتى لو فرك جوارحه في ذكره العبد ان ذلك الجرم لم يتأثر  
 الحركة قوله اما طاعة متخلية علم مصلحة مقصود **او** سفة او عيب  
 والسفة ما هو الخالي عن المصلحة والمنفعة او متخل علم من بينه وبينها وفي  
 المرافاة طاعة او معصية او سفة وقد ذكر المصير بدل المعصية العيب هو انه  
 متدبر في السفة وتذكر المعصية الا ان يقال المراد العيب العنفي وليس المعصية  
 متدبرة كذا السفة لانه ليس اولى بالسفة الا العاصي **واجب** بان الفعل

فلا يبعد ان يكون  
 في التنوية  
 في التنوية  
 في التنوية

لا يتأثر منه الجرم  
 وتذكر المعصية في العلم



منه ١٣٦٧  
١٣٦٨  
١٣٦٩  
١٣٧٠  
١٣٧١  
١٣٧٢  
١٣٧٣  
١٣٧٤  
١٣٧٥  
١٣٧٦  
١٣٧٧  
١٣٧٨  
١٣٧٩  
١٣٨٠  
١٣٨١  
١٣٨٢  
١٣٨٣  
١٣٨٤  
١٣٨٥  
١٣٨٦  
١٣٨٧  
١٣٨٨  
١٣٨٩  
١٣٩٠  
١٣٩١  
١٣٩٢  
١٣٩٣  
١٣٩٤  
١٣٩٥  
١٣٩٦  
١٣٩٧  
١٣٩٨  
١٣٩٩  
١٤٠٠

قد يصدر عن التام والقابل كونهما فادري عند المعقولة وكثير من الاشياء  
فعل قليل متغير انما واذا جاز ذلك جاز صدور الكبر عنه لان حكم الشيء علم  
منه ولا يجب بالقلة والكثرة لانا نقول لاسم الملازمة او القرون فادري فانه  
يجوز صدور قليل من المتغير من فادري غير عالم ولا يجوز صدور كثر عنه واما ان  
صدر القدم هذا للغير فاسأل سائلنا عنه فان قيل قد يصدر عن اولها انما  
الجميع بالتقدم والافضل افعال متقنة لما للحل والعلل كوت وكثير من الموهوبين  
والخبر علم ما هو مستور في الكتب وشهد فيها بين الناس مع انها ليست  
اول العلم قلنا لو سلم لزوم وجوده الا ان ما هو مستور انما هو علم لا يجوز  
ان يكون فيها من العلم قدر ما يمكن الا ذلك بان خلقها الله تعالى بذكره او  
بغيره هذا العلم غير ذلك الفاعل لانا نقول انما هو مستور في العلم والمراور  
افلام القدر وانما في كل من وجب الخلق والتمت له علم فكم ومصالح  
منكسر علم بالقرون فكم مبدعها والحكيم بها الذي يكون فعله مسبوفا  
بعلم النفع فيه لغز فاندفع ما توهم من لزوم المدعى اثبات العلم وانما فادري  
الذي الحكمة فلا تنزيب فان قيل الكسب لزاما لثبوت به الموافق للمصلحة  
من جميع الوجوه فمذبح لنفعله ثم متغير اذا لاسي من مفردات العالم و  
مركباته الا او يستعمل علم مفردا ويتغير فملا ويمكن لقرون علم وجه العمل بما  
هو عليه او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه فلا يدل علم العلم او فادري  
ان لا يمكن ان ينفع به متغير سواء كان موهوبا او لا فادري ان لا  
يشهد بالما وادري ان لا يثبت له ما هو كيف يدل علم الفاعل و  
الجواب ان المراد بالمنفع ما في العلم من النفع الغريب والبرزخ العجيب  
الذي تخبر فيه العقول ولا يندك الى الحمار فافهم من المصالح والمنافع ولا شك في  
دلالة علم الصانع ثم اعلم ان المتغير من المتكلمين علم لنزولهم الاول  
من الوجوه الاربعة المذكورة في اثبات العلم وهو طريقه العقل والافضل  
او كد من طريقه الانفاق والافضل لان علمها شوا لا يصعبا وموانع  
لا يجوز ان يوجب البار موجودا استند اليه على الافعال المنقنة المحكية

منه ١٣٦٧  
١٣٦٨  
١٣٦٩  
١٣٧٠  
١٣٧١  
١٣٧٢  
١٣٧٣  
١٣٧٤  
١٣٧٥  
١٣٧٦  
١٣٧٧  
١٣٧٨  
١٣٧٩  
١٣٨٠  
١٣٨١  
١٣٨٢  
١٣٨٣  
١٣٨٤  
١٣٨٥  
١٣٨٦  
١٣٨٧  
١٣٨٨  
١٣٨٩  
١٣٩٠  
١٣٩١  
١٣٩٢  
١٣٩٣  
١٣٩٤  
١٣٩٥  
١٣٩٦  
١٣٩٧  
١٣٩٨  
١٣٩٩  
١٤٠٠

منه ١٣٦٧  
١٣٦٨  
١٣٦٩  
١٣٧٠  
١٣٧١  
١٣٧٢  
١٣٧٣  
١٣٧٤  
١٣٧٥  
١٣٧٦  
١٣٧٧  
١٣٧٨  
١٣٧٩  
١٣٨٠  
١٣٨١  
١٣٨٢  
١٣٨٣  
١٣٨٤  
١٣٨٥  
١٣٨٦  
١٣٨٧  
١٣٨٨  
١٣٨٩  
١٣٩٠  
١٣٩١  
١٣٩٢  
١٣٩٣  
١٣٩٤  
١٣٩٥  
١٣٩٦  
١٣٩٧  
١٣٩٨  
١٣٩٩  
١٤٠٠

قد يصدر عن التام والقابل كونهما فادري عند المعقولة وكثير من الاشياء  
فعل قليل متغير انما واذا جاز ذلك جاز صدور الكبر عنه لان حكم الشيء علم  
منه ولا يجب بالقلة والكثرة لانا نقول لاسم الملازمة او القرون فادري فانه  
يجوز صدور قليل من المتغير من فادري غير عالم ولا يجوز صدور كثر عنه واما ان  
صدر القدم هذا للغير فاسأل سائلنا عنه فان قيل قد يصدر عن اولها انما  
الجميع بالتقدم والافضل افعال متقنة لما للحل والعلل كوت وكثير من الموهوبين  
والخبر علم ما هو مستور في الكتب وشهد فيها بين الناس مع انها ليست  
اول العلم قلنا لو سلم لزوم وجوده الا ان ما هو مستور انما هو علم لا يجوز  
ان يكون فيها من العلم قدر ما يمكن الا ذلك بان خلقها الله تعالى بذكره او  
بغيره هذا العلم غير ذلك الفاعل لانا نقول انما هو مستور في العلم والمراور  
افلام القدر وانما في كل من وجب الخلق والتمت له علم فكم ومصالح  
منكسر علم بالقرون فكم مبدعها والحكيم بها الذي يكون فعله مسبوفا  
بعلم النفع فيه لغز فاندفع ما توهم من لزوم المدعى اثبات العلم وانما فادري  
الذي الحكمة فلا تنزيب فان قيل الكسب لزاما لثبوت به الموافق للمصلحة  
من جميع الوجوه فمذبح لنفعله ثم متغير اذا لاسي من مفردات العالم و  
مركباته الا او يستعمل علم مفردا ويتغير فملا ويمكن لقرون علم وجه العمل بما  
هو عليه او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه فلا يدل علم العلم او فادري  
ان لا يمكن ان ينفع به متغير سواء كان موهوبا او لا فادري ان لا  
يشهد بالما وادري ان لا يثبت له ما هو كيف يدل علم الفاعل و  
الجواب ان المراد بالمنفع ما في العلم من النفع الغريب والبرزخ العجيب  
الذي تخبر فيه العقول ولا يندك الى الحمار فافهم من المصالح والمنافع ولا شك في  
دلالة علم الصانع ثم اعلم ان المتغير من المتكلمين علم لنزولهم الاول  
من الوجوه الاربعة المذكورة في اثبات العلم وهو طريقه العقل والافضل  
او كد من طريقه الانفاق والافضل لان علمها شوا لا يصعبا وموانع  
لا يجوز ان يوجب البار موجودا استند اليه على الافعال المنقنة المحكية

منه ١٣٦٧  
١٣٦٨  
١٣٦٩  
١٣٧٠  
١٣٧١  
١٣٧٢  
١٣٧٣  
١٣٧٤  
١٣٧٥  
١٣٧٦  
١٣٧٧  
١٣٧٨  
١٣٧٩  
١٣٨٠  
١٣٨١  
١٣٨٢  
١٣٨٣  
١٣٨٤  
١٣٨٥  
١٣٨٦  
١٣٨٧  
١٣٨٨  
١٣٨٩  
١٣٩٠  
١٣٩١  
١٣٩٢  
١٣٩٣  
١٣٩٤  
١٣٩٥  
١٣٩٦  
١٣٩٧  
١٣٩٨  
١٣٩٩  
١٤٠٠

منه ١٣٦٧  
١٣٦٨  
١٣٦٩  
١٣٧٠  
١٣٧١  
١٣٧٢  
١٣٧٣  
١٣٧٤  
١٣٧٥  
١٣٧٦  
١٣٧٧  
١٣٧٨  
١٣٧٩  
١٣٨٠  
١٣٨١  
١٣٨٢  
١٣٨٣  
١٣٨٤  
١٣٨٥  
١٣٨٦  
١٣٨٧  
١٣٨٨  
١٣٨٩  
١٣٩٠  
١٣٩١  
١٣٩٢  
١٣٩٣  
١٣٩٤  
١٣٩٥  
١٣٩٦  
١٣٩٧  
١٣٩٨  
١٣٩٩  
١٤٠٠

القرون



ويكون له العلم والقدرة في دفعه بان الحاد مثل ذلك الموصوف والحق والقدرة فيه  
 يكون ايضا فعلا كما فيكون فاعلمه عالمنا لا ينم الا ببيان انه قادر مختار او لا لا  
 بالذات من غير قصد لا يدل على العلم فيرفع كونه الانسان الى كونه القدر مع انه  
 كان في ابحاث الحط وقد تمكن في كونه عالمنا بالاولى السجعة من الكتاب والسنة  
 والاجماع وتبرر عليه لنز التصديق بالرسال المرسل وانزال الكتب بتدوين على  
 التصديق بالعلم والقدرة فيدور وحقا كما بان من التوقف فانه اذا ثبت  
 صدق المرسل بالمعجزات وصدق العلم بكل ما افترق به وان لم يذكر بالبيان كونه  
 المرسل عالمنا والثاني من هذا ما كتب نعم بوجه ذلك في صفة الكلام على ما قدم  
 به الامام **ع** لان العلم حضور الحاشية الجبروت عن الحاد ولو اوضحنا عند الجبروت  
 ويدور عليه ان لا يتم لنز التعقل ما ذكرتم وتعرفه بذلك لا يوجب الجبروت بالاشيئة  
 ذلك ما لم يتم عليه به ان افترق به انهم يعنون بالتعقل ذلك الذي عرفناه به  
 ولكن من اين لم نذكر الحالة التي يترتب من النفس ونسب العلم ذلك الذي ذكرنا  
 لا بد له من دليل سلما ان سلما له حقيقة العلم ما ذكرنا لكن لم لا يجوز ان شرط  
 فيه التفريق بين الحاد وما قدمه عند الحاد شرط في الحاد ان فانه لا يترك  
 انفسها مع كونها حاضرة عند ما غابته عنها **ع** وذاتها تكا مبداء لجميع الموجودات  
 اما بما سطر او دولها واعلم لنزها وان كان ما لا يمتنع اليه في ابحاث كونه فك عالمنا  
 يكون ما سبق عليه كنيافيه الا انهم حاولوا ابحاث علمه على سواه فتاوا ذواته  
 تك مبداء العالم بالعباد عالمنا لم يبدوا ووبرو عليه ان لا يتم لنز العلم بالعلية  
 بوجوب العلم بالمعقول والآخر من العلم بالشيء العلم بجميع لوازمه الذاتية والبيدية  
 لانه اذا علم الشيء علم لازمه القريب الذي هو معلوله واذا علم ما علم  
 البعيد ايضا لانه معلوله ما نعم يلزم ذلك اذا علم الشيء الذي هو علته وعلم  
 انه علته للشيء الآخر الذي هو معلول وعلم انه موجود وعلم انه يكون من وجوب  
 العلة وجوب المعلول في علم وجوب المعلول قطعاً لكن ما ذكرتم يدل على ان  
 عالم بذات العلة التي هي ذواته الحاضرة عنده ولا يدل على بقاء العلم الاخر  
 فلم تكن لنز ذلك كله حاصلة فيتم مطلوبكم **ع** لان صحة المقارنة المطلقة لم

بسم الله الرحمن الرحيم

في بيان ان العلم والقدرة  
 في دفعه بان الحاد مثل ذلك

لا يتوقف على المقارنة في العقل المقارنة بينهما كما سببان في دفعه ان ثلثه  
 ولما هي بينهما قسم واحد منها اعني مقارنته المحذور للمعقول الا فرقا رتبة امر  
 الى ان يتركها فيه وجب ان يقع بينهما ما هيته المقارنة المطلقة المستمرة  
 بين اقسامها فصح المقارنة المطلقة لا يتوقف على مدنى المقارنة التي هي  
 ولا على صحتها كما ذكر من لزوم الدور وتبرر عليه ان يقدم المقارنة المطلقة  
 على المقارنة التي هي صحتها انما يتم اذا لم يكن المقارنة المطلقة وانتهى لها بعد  
 ممنوع **ع** لان شرط التقدم وهو المقارنة المطلقة ونسبها المقارنة  
 العقلية قد لا شرط المتأخر وهو المقارنة العقلية **ع** فيصح مقارنته  
 لمعقول آخره انما يرجع فاذا وجد في الخارج وفيه تحت لان اللازم من  
 المقارنة في العقل صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا انما هو فنظ لان صحة **لام**  
 يصح لذات المحذور والمقارنة المطلقة في ضمن هذا انما هو فنظ لان صحة **لام**  
 المقارنة المطلقة موقوفة على مدنى المقارنة التي هي صحتها بل لا ذات  
 المحذور وكيف لا يتقبل الا مدنى المقارنة التي هي صحتها اعني المقارنة العقلية  
 فاذا وجد المحذور في الخارج امتنع المقارنة المطلقة لا شفا شرطها  
 ذلك هو الوحد والذات وتبين ان ما عينة المحذور ولز كانت متحدة في  
 الذات وانما يرجع الى الوجود وبها تتخالف في زمان يكون الوجود والذات  
 شرطاً للمقارنة او الخارج ما قاله وعلم التذير لم يصح المقارنة بينهما  
 اذا كان المحذور موجوداً في الخارج فابا بذاته واذا كان في زمان بحد ذاته  
 من المقارنة اعني هل هو المحذور في عينه وقلوبها في ثالث مع صحة المقارنة  
 الثالثة اعني هل هي الغير في المحذور كما اعترف به جازا ايضا لنز صحة المقارنة  
 العقلية وهذا مع امتناع الاقربين بلا استثناء فلهذا وقيل لم يوافق  
 في امتناع توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية بل  
 بعينه على امتناع تعيين صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث  
 فيلزم احد الامرين اما فذلك الدليل او بطلان مدنى المقدمة واجيب  
 عنه بان توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة التي هي صحتها لا لذاتها بل



ان العلم لا يتصور الا بالاعتبار

لعارض وهو يكون احد الحقائق بغير وجودها فاما بذاته فلا يتصور التوقف  
فلا دور **قوله** قال وفيها نظرا ما في الاول منها فلان لا يتم الا ويمكن ان يجاب  
عن هذا النظر بان يقال التعاير الاعتباري كاف في تحقق مدنى النسبة  
**قوله** لكن لا يتم انه عالم بالمبدأ وقد دفعه الخارج لان من علم ذاته على انما  
علم لوازمه التي هي بلا واسطة ومن جملتها انه مبدأ لغيره فعلم كونه مبدأ  
ولكن لا يتم انه عالم بجميع الموجودات وقد دفعه الخارج بقوله فيكون عالم بجميع الموجودات  
من حيث وقدها في سلسلة الحسنة النازلة من عند اماطه السلسلة  
الحسنة المتتالية المتتالية اليه في ذلك الترتيب **قوله** واما الك فلا يتم لان  
كل مجزئ يصح ان يعقل وقد دفعه الخارج بقوله لان كل مجزئ قد يكون  
منزاعا عن الشوايب المادية مقدسا عن العلايق الغريبة الى لا يلزم ما عينه  
عن ما عينه وكل ما يكون كذلك في ذاته ما عينه ان يصير معقولا له اذ واما قوله  
فاذا ذات واجب الوجه مجرد ومتنع ان يعقل علم وان لم يكن فلا حرج والافلاحة  
من امتناع تعقل البارى بالنسبة الى البارى بالنسبة الى نفسه كجزء من يعقل  
ذاته لا امتناع المانع الذي في البشر وهو مقصور العقول البشرية **قوله** لكن لا يتم  
لان كل ما يصح ان يعقل وهو يصح ان يعقل مع غيره وقد دفعه الخارج بقوله لان كل  
ما يصح ان يعقل عينه ان يتفكر تفكرا عن صفة الحكم عليه بالوجه والوجه ايا قوله  
لان له حجة من ذاته لمعقوله اذ لا يكون في العقل وقد دفعه الخارج بقوله  
الدور **قوله** لو عقل شيئا لعقل ذاته واللازم بطا والقابل له قوما والافلاحة لا يمكن  
لان لم يزل علم شيئا علم انه عالم به واللازم من العلم بشي العلم بذكره ان شيئا  
يكون من العلم بشي واحد العلم باحد غير متناهي ومنه لا يتصور ان يكون له لزم  
اولا ان علمه به ان ياتى عالم وذلك ما لا يخفى فيه فان من علم شيئا لم يكن له علم  
به بالافزون وقد استبعد ان يكون العلم بالافزون في بيان الملازمة والمكان الى  
حيث ان كان في ذلك واجب بانه ان امتنع منه لم يكن له بنفسه متعنا الملازمة و  
فان الفزون المذكور انما هو في حق العلم بنفسه فان امكن له علم بنفسه  
منعت بطلان اللازم المتضمن لهذا العلم الممكن بالافزون **قوله** وقد قضى بتصور

الان انما لا يقال انما جاز ذلك لتركيب في انفسهم من الوجود سواء كان  
تركيبا خارجيا او ذهنيا وكلامنا في الواو اذ الحق الذي لا يكون فيه اصلا فلو كان  
عالم بذاته لزم تحقق النسبة بينه وبين نفسه قطعا بخلاف المركب اذ فيه كثر  
مكن ان يتصور بينها نسبة فلا يخفى النقص به لا ان يتصور اخذنا في تقديره  
بنفسه لو كان له نسبة الى كل جزئ منه فقد حصل الملك لوقوله في النسبة بينه  
وبين جميع اجزائه ومنوعيته والافلاحة يعلم الا احد جزئيه فيكون العلم بغير المعلوم  
لان الجزئ غير الكل فلا يعلم نفسه والمزود من خلافه **قوله** ثم اوجب عنه بان علمه ايا  
ما حصل الجواب منع كون العلم نسبة محض بل موصوفة حقيقة ذات نسبة  
ونسبة الصفة الى الذات ممكنة فان قيل تلك الصفة تنفي نسبة بين العالم و  
المعلوم فلا يجوز ان يكونا متحدين قلنا بل تنفي نسبة بينهما وبين المعلوم ونسبة  
اخرى بينهما وبين العالم ومما يمكن ان كما عرفت واما النسبة بين العالم والمعلوم  
فهي بعينها النسبة الاولى من ما بين النسبتين المذكورتين اعتمدت بالافزون فلهذا  
بينهما فلا اشكال **قوله** والحق لزمه ان كذا انه غير ذاته والعلم والعالم و  
المعلوم واحد بالنسبة الى علمه كذا انه والتعاير بالاعتبار والتعاير  
لا اعتبارا كما في حق الافلاحة لان الافلاحة لا يستدعي تعاير المتشبهين  
بالذات فان قلت من ان ثبت التعاير الاعتباري للمعقولات والنسبة  
قلت من حيث الذات التي باعتبار صلاحيتها للمعقولة في الجملة مغايرة  
لها باعتبار صلاحيتها للعالمية في الجملة وهذا القدر من التعاير يكفي ما قد دفع  
بهذا الجواب ما قبل من لزوم التعاير الاعتباري وانما يكون تعاير كونه عالما و  
معلوما تعاير كونه عالما ومعلوما انما يتحقق باعتبار قيام العلم به فيكون  
الاعتبار فرعا لقيام العلم به فلو كان قيام العلم به فرعاً لتعاير الاعتبار  
لزم الدور **قوله** واجيب بان العلم صفة كمال فاصلا الجواب اخيرا بان  
العلم صفة كمال لكن كونه كمالا ليس لذاته ومن لم يزل من انفسه في استكمال  
بغيره الذي هو كمال في نفسه بل كونه صفة لذاته لم يكن فلهذا لم يمتنع من انفسه  
لك به استكمال بغيره الذي هو كمال في نفسه بل استكمال كماله في كماله به كذا







من حيث يجب باسبابها فمصدر عن صور الموجودات المتغيرة ولا يتغير العلم بها بتغيرها  
في احوالها فكلها لان هذا الوجه لا يتعلق بالزمان فهو لزوم وجوب العلم عن  
العلة النامية ليس بزمان فلا يتعلق بالزمان اصلا **وتجيب** ذلك ان الممكن ان  
وجود وعدمه بالزمان فانه اذا وجدت اسباب وجود وجوب وجود  
واذا وجدت اسباب عدمه امتنع وجود وكل عاقل عالم بعقل اسباب وجود  
او اسباب عدمه يكون متروكا في وجود وعدمه واذا عرفت اسباب وجود  
عرف انه يجب ان يوجد واذا عرفت اسباب عدمه عرفت انه لا يتصور كذا او  
حين عرفت اسبابها ولما لم يعرف جميع اسبابها بل بعضها يعرفها الفاعل في  
بعض الاحكام ولانه كما ان محققا جميع اسباب كل ممكن فلا بد ان يكون محققا  
جميع الممكنات وانما وجودها غير علم اسباب عدمها ولا ان علم الله تعالى  
لانه متروك عن الزود والاشكال فانه يعلم جميع الجزئيات الخاصة وازمنة الوجود  
على فيها لا من حيث لزومها وانما في الازمان بعضها في الماضي وبعضها في  
الزمان المستقبل فان العلم بالجزئيات من علمه لا يتغير بتغير الماضي  
والمستقبل والحال يدعى بها على القول بالاحتياز لانه ثابتا ابد الدهر  
ومثاله انما هو ان العلم بالجزئيات في كل يوم كذا والسكنى في كل  
يوم كذا يعلم انه كذا في مزارعة او في بنة في وصولها الى نقطة الخريف وقد  
معيّن وهذا العلم ثابت له في المفاصلة وقيلها وبعبارة اخرى ان العلم بالجزئيات  
في المفاصلة فافهم العلم فان علمه بذكره في جهلا ولا يلزم التغير في العلم  
لن الموجودات الازل الى الابد معلومة منه في كل وقت ليس في علمه في كل وقت  
ويكون بمرور حاضره في اوقاتها ازلها وابدائها كما يكون في نفسه  
العلوم الخلقية وتبينه انه كما لم يكن في زمانه في نفسه الى الجمع الامكنة  
مع سواها ليس فيها بالقياس اليه قريب وبعبارة اخرى في كل زمان يكون  
وصفاته الحقيقية زمانية لم يتصف الزمان بقيت اليه بالحق والاعتبار  
والاعتدال بل كان شبيهه الى الجمع للارزمنة سواء **لان** هذا او ما كان في  
اشان الاحاطة بانه واقع او متوقع **اجاب** الحق فاجاب ان الله تعالى

الاضافة بين العالم والمعلوم اعني العالمية اوصفة متغير الاضافة ومع  
التغير بين اللازم من التغير في الاضافة وهو لا بد من التغير في الذات  
الاولى والاف في الصفة الحقيقية مع الكمال **بان** شيئا ليس له معدوم قوله  
بان الشيء آتيا او موجودا لا يعلم ما لا يتناول لان ما لا يتناول ليس  
بتميز والا كان له حد و طرف به يتميز وينفصل عن غيره واذا كان له طرف فليس  
منها **وكل** معلوم متميز لان العلم اما نفس التميز او صفة توجبها لانه  
للمتميز عين متميزة لم يكن مدعى بالمعقولة اولى منه قوله لانه يمكن ان يكون الشيء  
معلوما وتميزه لا يكون معلوما ولما لم يكن ان يقول كلامنا في علم الوجود القديم  
ومن ذلك لا يجوز عليه **ك** **اجاب** الحق ان المعلوم كل واحد منها  
وان هذا الجواب ان يقال ان يرد بعدم معلومته ما لا يتناول  
عدم معلومته اجمالا او يرد به عدمها تفصيلا فلا سبيل الى الاول لانه لو لم يكن  
ما لا يتناول معلوما اجمالا لما تميز عليه الحكم بعدم المعلوماتية لان الحكم على انه  
ولو بشئ العلم عنه يتبين كونه ذلك الشيء معلوما ولو بوجه ما **واجا** هذا ان  
غير المتناول متميز بوصف اللا يتناول ومعقول كسبه فالنزاع في غير المتناول  
تفصيلا لا اجمالا ولا الى الكمال لان العلم التفصيلي باجماله متناهي او غير  
متناهي انما هو يعلم كل واحد واحد من احواله كما ثبت لا يبقى واحد من احواله  
الا وهو معلوم غير المتناول معلوم تفصيلا يكون كل واحد من احواله معلوما  
فليس اللازم ان لا يتميز كل واحد واحد وتناهيها ولا محذور فيه فان قيل والحق  
فيها ليس بالمتناهي عليه انه غير المتناول معلوم تفصيلا وكل واحد واحد  
احادها لا يتناول ليس هو عليه انه غير المتناول لانه متناه فلا يكون العلم بكل  
واحد واحد علما بما لا يتناول **اجيب** بانه اذا كان كل واحد واحد من احواله  
لا يتناول معلوما كان ما لا يتناول معلوما تفصيلا فيكون كل واحد واحد  
متناه ليس ما صدق عليه انه غير متناه فلا يكون علم كل واحد واحد علما  
بغير المتناول من علمه انما هو علم كل واحد واحد من احواله لا يتناول  
يبقى منها واحد او قد علم ان غير المتناول معلوما ولكن كل واحد



مع قطع النظر عن الاحوال والباقي من مباحث علمي بالمشاغل معلوما تشكلا  
 واحدا صدر ان اذ اعلم كل واحد واحد من احوال ما لا يتناهي تحت لا يبق شي منها  
 الا وقد تعلق العلم به يكون ما لا يتناهي على معلوما تشكلا فيكون العلم المتعلق  
 بما لا يتناهي نفس مجموع العلوم المتعلقة كل واحد منها باقاع معلوم الجميع  
 علم الجميع لان تصورات الجميع غير تصور الجميع وان لم يكن تصور كل فرد  
 مستقدا عن الآخر نفس تصور الجميع فان قلت فاصلا ذكرته انه اذ اعلم كل  
 واحد واحد ما لا يتناهي على يكون ما لا يتناهي على معلوما تشكلا فيكون العلم  
 باقاع ما لا يتناهي على به فيكون تتناهي ما لا يتناهي باقاع غير المتناهي معلوم  
 وكل معلوم يتميز بغير المتناهي على يتميز بالتميز يقتضي تفاوتا به يتميز عن الغير وكل  
 ما له حدودا في مشاهير في غير المتناهي على مشاهير مختلف فلا يكون معلوما كما هو معلوم  
 اخضع وحقق دليله قلت لان لم لا يتميز بحدودا وطرفا به يتميز المتميز عن غيره لا  
 وجود التميز لا يخفى في اخر النهاية **والله تعالى** في التعلق والمتعلق باقاع لا  
 التعلق اثنان ومن امور اعتبارية لا موجودة واما المتعلق فانما جازلاتا بينهما  
 جازا يكون معلوما ومشتقا وموجودا واللاتناهي انما يبطل فيما هي في الوجود  
 والعوارب ان علم الكبر ومعرفة وكل معلوم متميز بان يتناهي الى الوجود كل  
 متميز عن غيره بان يكون له حدودا وطرفا به يتميز وينفصل عن الغير فتدفع لان وجود  
 التميز لا يخفى في اخر النهاية وان اراد انه يتميز عن الغير سواء كان بالحدود او بكونه  
 فلا لم لا يشر المتناهي اذ كان معلوما بكونه متناهي لان العلم انما يستلزم التميز  
 مطلقا اعم من ان يكون بحدود النهاية او لا **ولما** معلولتان للعلم والقدرة  
 اللزج اياها بزيادة علم الذات وقية تحت اما اولاه فلانه قد سبق لزيادته  
 استحالته احواله احي من علة للاحوال الاربعة وفي المواقف واما عند  
 اي ما ستم فانه من اعماده من الدور احواله فاحسن على المدحمة لهذا الامر  
 منع اجنية والعالمية والقادرية التامة والواجبة ونسبها بالآلية واما  
 لا يتفاد ان ارجح فالرغم ما في الخرافة كونه لا يتغير بل هو احي التميز  
 الرقعة ان يكون بغيره لشي معلوم بغيره فاقم بذلك اثنان العالمية

سواء كان العلم بالشيء  
 كونه في العلم بالشيء

سواء كان العلم بالشيء  
 كونه في العلم بالشيء

الافعال

تعليم الاحوال  
 المتعلقة بالافعال  
 المتعلقة بالافعال  
 المتعلقة بالافعال

فانما معلومة بالعلم الذي هو في مدحمة فاقم بذات العالم وكذا القادرية وغيرها  
 من الاحوال المتعلقة وقا لصاحب المعاني انهم قد احوال ال معلومة  
 بصفة موجودة فاقم بما هو موصوف بالخال كما بطل الميزانية بالحرمة الموجود القاب  
 بالمتحرك ومعلل القادرية بالقدرة فان قلت لمذا ان التعلق بدلالة علم لعلته  
 العالمية والقادرية العلم والقدرة كما ذكره الثاني من مدحمة فلدفع البعث الاول  
 بالكلية لعل ان يستمر اكون علة احوال المتعلقة المفعلة الموجود القابم لعل  
 الخار على من يذهب بغيره انهم **وابو** ستم ذهب الى انها من قبيل الاحوال  
 ولا تخفى عليك انه ما استب العلم والقدرة حال لا وراو العالمية والقادرية  
 بل الثابت عند من صفة الاحوال الحسنة التي من جملتها الاولية الحسنة  
 للاربعة التي هي الحسنة والعالمية والقادرية والموجودة على انه نقل عنها  
 قيل من انما يابا بزيادة علم الذات وخال صفة فاقم به زائدة علمية ان  
 الا لزيادة بالزيادة الكيفية الزيادة علم انها موجودة لا يقال كونه كونه  
 العلم عن حاله ان علم انه نفس العالمية وكذا القدرة لا علم انه امر او فورا  
 العالمية كما عند نفاة الاحوال من اصحابنا لاننا نقول مدحا في كل العلة  
 بين العالمية والقادرية والعلم والقدرة علم ما نقل قبيل مدحا **لما** في  
 بين قولنا ذاته وبين قولنا فانه علم ان فرق معقول حسب الاقوال لان قولنا  
 علم بعقولنا فانه كاعاد ذاته فكما لا يفيد ذاته ذاته لا يفيد ذاته عالم  
 وكما لا فرق بين فانه ذاته الا حسب بقدر اللفظ في الاول فكذا لا فرق بين قولنا  
 ذاته وقولنا ذاته عالم الا حسب بقدر اللفظ في الثاني **فكأنهم** قالوا بكونها  
 ذوات بالحقيقة زود ذلك بان الكفر التزامه لا لزومه واللازم اللزوم  
 لا الالتزام وتكفيه النصا ركن تكذيب البني وم اوس برهقوى الكلمة وقد  
 روي بان لزوم الكفر العلم كذا ايضا كالتزامه **فقال** لا مناع صله الجور في المحل  
 مدحمة لعل في الما فوله لانه كذا في عالم في ذلك عالم قاهر  
 قدحى بالقدرة **فكأنهم** افسلنا في مدحمة كونه حقا لانه في حقا اما اعتدال  
 المزاج النفس واما فاقم بسبع ذلك الاعتدال اوقع الحس والحركة المقنصية

الافعال  
 المتعلقة بالافعال  
 المتعلقة بالافعال

وتداسد احي على انما  
 انما هو الحسنة صفة كذا  
 وانما هو صفة كذا  
 من يجمع ارفاقه في نفسه  
 ويد علم الله بها رتبة

علم بالافعال  
 المتعلقة بالافعال



من التبع التابعة لذلك الاعتدال النوعي والابتصار ابلق شمس من  
 المح في حقه كقوله في كتاب الحكماء ابو الطيب البكري في المعنونة في قوله لا انشا  
 الامتناع ان لا انشا امتناع انشا والذات بالعلم والذات قوله ويلزم  
 النسل في الصفة الوحدانية **مف** ويلزم هذا الدليل بان ذاته  
 المحضون كما كان هذا الدليل منبسطا على غايل الذوات ان راي بطلان  
 بقوله ويلزم هذا الدليل ان لا ينع لذاته في الحقة باكتنفة لير الذوات  
 فقد متبعض من لذاته الافتضا في باء فلا يلزم بترج من غير مرج وقد روي  
 ذلك الدفع بان من المعلوم ان ليس بعد ذلك الامر ان ينع فيه ذاته لذاته  
 علة لصحة العلم اولى من جعل ذلك الامر نفس صحة العلم في اراد ان زيادة  
 عم نفس الصحة فعليه بالدليل **مف** مع احسن النظام ان فعل الاول بكيفية  
 العقوبات في ترتيب وهو الكلي منبسط لنبضات ان في الكلي من غير  
 انبعاث فصيده وطلب من الاور **مف** وقد ابا الطيب البكري  
 وجماعة من روساء المعنونة كالنظام والجا فظ والعلاف اني القاسم  
 البلي ومجدو المزار من **مف** يعلم كما بان العلم من المصلحة الداعية  
 الى الاجاد وذلك كما يد كل عاقل من نفسه ان فطنة او اعتقاد ينفع في  
 العمل او غم به يوجب الفقد وما استحال الخ والاعتقاد في حقه كذا انظر  
 داعية العلم بالنفع في الداعية في العلم بالنفع لا النفع كما في الدرج  
 وفي المواقف وليكن ابو الطيب العلم بالنفع بالداعية واعلم انه لا بد من  
 النفع الصا ومن المانع على الخ والمركب من العلم بنفع ما فيه بلا مرتبة و  
 اما لاراد ان عيان عن ذلك العلم ام لا ففيه خلاف وتقول غيا ان كين  
 وحده انه قال الارادة في التامد زاين عم الداعي **مف** يعلم في افعال  
 نفسه بها ان يعلم كما عا من المصالح قوله وقال اصحابنا في الكساع  
 وواقفهم جمهور المعنونة بعض قوله لنا ان كين عم بنوت تلك الصفة  
 المغايرة للعلم والارادة **مف** لان العلم تابع للمعلوم ان العلم بوقوع  
 المعلوم في وقت معين تابع لكون المعلوم بحيث يقع فيه لانه خليفة وحكاية عنه

للمعنى  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

فلا يكون وقوع المعلوم تابعا له في مقبل لان لكل علم يتبع للوقوع وانما ذلك في العلم  
 الاشتغال التابع لوقوع المعلوم لانه انما يستغل من المعلوم واما العلم النفعي الذي  
 كلامنا فيه فانه منبوع بسبب لوقوع المعلوم فيحصل ان يكون محذوفا كما اخبرنا في  
 الباطل سبحانه واما ما يقال في العلم تابع للوقوع فعليه ان يعلم لما يقع ولما المعلوم  
 هذا الاصل في النطاق لا في مثال وهذا لا ينع نافع عنه في الجاه البتة والجواب  
 لزمنا في الحالة التي نسبها بالارادة للعلم والقدرة وسائر الصفات في ودية في قوله في  
 صورة الافتجاج تنبيه لانه ان فلا ينع الصفات والمعارضة الا ان يقال دعوى  
 في كل النزاع غير مسموعة **مف** فلا يلزم من صفة غير العلم والقدرة وغير الطبع والسمع  
 والبصر والكلام انما اولها من صفاتها للخصيص فكلها ومن الارادة في مقبل الارادة  
 من حيث ان اراد نسبتها الى القديس والالاقات على السواء او كما يجوز نقلها  
 بهذا القدر يجوز نقلها بالقدرة لا في الجاه في وقت يجوز اراد  
 وقته في وقت آخر اولها من صفاتها بالقدرة في الوقت الا ان لم ينع في القدرة  
 والاختيار واذا كانت على السواء فتعلقها بالفعل دون الترك وفي هذا  
 الوقت دون غير صفاتها من غير مخصص مغاير للعلم والقدرة والارادة  
 لا امتناع ووقع العلم بلا مرجح كما ذكرتم فيب في صفة رابعة ويلزم النسل اجيب  
 بان لا يلزم تعلق نسبة الارادة الى القديس والالاقات في يلزم النسل بل انما يتعلق  
 بالارادة لانها المخصصة من غير حاجة الى ترجيح صفة شأنا التزج والتخصيص ولو  
 لما في بل لم يرجح وليس هذا من وجود العلم بل لا مرجح بل لا مرجح في شئ  
 فان قيل اذ كان تعلق الارادة باحد الجانبين في وقت معين من الالاقات لزمانها  
 المخصصة يجب ذلك الجانب في ذلك الوقت وعلى الجانب الاخر ذلك الجانب  
 ايضا في غير ذلك الوقت فيلزم الاجاب وسلب الاختيار واجيب بان وجوب  
 الشئ بالاختيار لا يتا في الاختيار بل كونه لانه فرع من بالغ بعضهم وقال ان  
 الوجوب بالاختيار ومحق الاختيار والامتناع لانه ثبت لولا ذلك بخلاف  
 الوجوب فظهر الفرق ولما يل ان يتدل انما كان تعلق الارادة باحد الجانبين لزمانها  
 لم يتصور تعلقها بالاف وبل ان الاجاب وما ذكرتم من لولا الوجوب المذنب عم الاختيار

الاشارة الى ان العلم النفعي لا يتعلق بالارادة في مقبل

افكر لانها صفة من

العلم النفعي لا يتعلق بالارادة في مقبل



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يتعلق بالاعتبار في بين الفعل والارادة  
 من حيث هو حقيقة لا من حيث هو اعتباري  
 في بيان ما يتعلق بالاعتبار في بين الفعل والارادة

لا ينافيه انما يصح هذا انما يدل على الغاية الاعتبارية بين الفعل والارادة والارادة  
 ليس الا تعابره بما اذا كان لا يقال امكان وجوده وكل حادث محقق بعينه  
 اي امكانه الوقوع لا امكانه الزاتي فان دفع به الجواب الثاني والجواب انما يتعلق  
 الكلام الوجودي في ذلك الوقت المعين علم ذلك الوجه فانه يمكن منقول امره  
 واجمع الخالف بان الارادة لا تتعلق الا بقرينة واجيب والجواب انما يختار  
 لن يتعلق الارادة بالارادة لفرض لكن لانه ان لم يكن استكمالها بغيره لان الاستكمال  
 بالغير انما يكون لو كان الفرض كما لا بالنسبة اليه كما واما اذا كان كما لا في نفسه  
 نفس الامر وبالنسبة الى الغير فلا وكذا راجع لن يتعلق الارادة للفرض ولكن جوابا  
 لان لم يزم العيب في ان لم يزم العيب في الفعل عند وقوعه عن الفرض والفاعل  
 ليس الا اذا كان ذلك الفعل صادرا من ثبوت ان يتبع فعله الفرض واما اذا كان  
 من ليس ثبوت ذلك فلا والله اعلم بالصواب متنا اذا كان الفرض بعينه الغاية  
 مكلفا واما اذا كان بعينه الغاية الى المترتبة على الفعل للفاعل كما هو  
 مراد من قول المتن انما لا يمتنع العلة والاعراض وليزك انت مسئلة علم حكم  
 ومصالح لا يقع فالجواب افتبار ان يتعلق الارادة للفرض ولا يلزم العيب  
 اذا العيب ما يكونه مطلقا الغاية سواء كان راجعا الى الفاعل او الى الغير لا  
 ما لا يفرض فيه بعينه الغاية الراجعة الى الفاعل فالجواب واجيب بان يتعلق  
 الارادة بالارادة لانها لا يمتنع وعلمه ان يرجع بقوله فان ارادة الله تعالى منزلة  
 عن الانزال بل من واجبة المعلق بالماضي فذلك الشيء في ذلك الوقت لانها لا يمتنع  
 علم انما الجواب عن السؤال علم وجه التزويد العقل والبيان كل قسم قسم يثبت  
 استلزام كل قسم بآخر بما يمتنع احوال العقل والبيان امدا فواضا  
 بعض الاف ام ادكل كما انما يمتنع استلزام ذلك القسم او الاف ام باطل  
 يمتنع بطلان لازم ذلك القسم او الاف ام وانت فغير لز الجواب المذكور  
 جواب عن التزويد ليس منع الحجة ولا اختيارا للثبوت الاول بل هو اختيار  
 لبيان الكما هو الظاهر من قول المتن حيث قال فان ارادة الله تعالى منزلة  
 عن الاعراض وقد ذكر في التزويد انه يستلزم العيب فلا يدمع اختيارا

في بيان ما يتعلق بالاعتبار

الارادة

في بيان ما يتعلق بالاعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما يتعلق بالاعتبار في بين الفعل والارادة  
 من حيث هو حقيقة لا من حيث هو اعتباري  
 في بيان ما يتعلق بالاعتبار في بين الفعل والارادة

من يمتنع الاستلزام او من يمتنع بطلان الاستلزام ولم يتقدم معه شيئا منها  
 انتم الا ان تحمل علم وجوده من استلزامه العيب بناء على علم فعل الفرض علم  
 فاجيب راجعة الى الفاعل كما هو المقتضى وعلم انما الفاعل لا يوجد  
 انشاء العام وقد اعترف من علم اثبات الارادة بانها لا يمتنع بقول الجواب  
 ضروري فيلزم زوال القدم وهو محقق واجيب بانها صفة لا يتعلق بالفعل  
 وقد يتعلق بالترك فيخصص ما يتعلق به فيزك وعنده وقوع المداو  
 بزول نعلق الحادث لا في نفسها وقد اعترف من اجاب بانها لا تكون بدون  
 المداو فيلزم اما حدوثها او قدمه واجيب بانها لا يكون بدون المداو  
 نعلق لا في وجود حادث عند حدوث المداو علم لن يقدم التعلق ايضا  
 لا يستلزم قدم المداو كجواز نعلقها في الازل وهو حادث يومنا في يومنا  
 ان نعلق في الازل الوجه لان الازل بل في الازل فلا يلزم من قدم  
 التعلق قدم التعلق الا ان هذا بكل ما في الزمان الا ان هذا مقدرا  
 لا يمتنع في الاعيان قوله قالت المعتزلة ارادة الله تعالى كقائه بذاته فاداة  
 لان علمه ما قاله من ان يخص الحادث بعينه يجب ان يكون حادثا  
 فيه اذ لو كان موجودا قبله لزم الترجيح بلا مرجح ولما اعتقدوا الخلفه  
 الحوادث ارادة حكمها كحادثها ولما لم يجوزوا قيام الحادث بذاته كما  
 التمازوا الى انها غاية بذاتها وعندنا يخص الحادث بوقته نعلق لابل القدم  
 على والحادث نعلقها ولا شك ان من يجوز للفاعل ان يمتنع احد مقدوريه  
 علم الا من غير مرجح يلزمه ذلك وانما من لم يجوز فلا يمتنع ان لا يمتنع  
 قال فما سبق والحق لن يمتنع احد المقتضى ويترجم سواء كان حدوث الحادث  
 او في احد مقدوريه وخفيص احد ما يجوز له الا لا يمتنع ان يمتنع بلا مرجح  
 والتمنا وهو الذي يكون فعله تابعا لارادته وداعية والداعي يكون في الترجيح  
 وانت فغير لز المداو من قال لن للفاعل ان يمتنع احد مقدوريه علم الا من  
 من غير مرجح انه يمتنع بارادته من غير ادني حاج في نعلق ارادته الداعي لان  
 الارادة صفة ثابته ترجيح ما منى في شرح الموقف وليس يحتاج

في بيان ما يتعلق بالاعتبار

في بيان ما يتعلق بالاعتبار



تعلق ارادة المختار باحد مقدوريه ال دواع فهذا مع جواز الزمير بلا منع  
من القصور وبالجملة ان من قال لجواز الزمير بلا منع من القصور اراد ان  
بالاراد بلا دواع من خارج يجب تعلقها باحد المتين وبينه من غير  
جوانه ارادته لا بد من دواع يدعوا لتعلقها باحد المتين وبينه بناء على الارادة  
لما يجوز تعلقها بهذا الطرف يجوز تعلقها بالطرف الاخر فلا بد من تعلقها باحد  
من دواع خارج عن الارادة نعم انه لم يجوز احد تجميع القصور اقدم مقدور  
علم الاخر مجزوء القول من غير ان يعتبر معها ارادته من القصور فلا يلزم التاخير  
بينهم احد المقدورين علم الاخر بلا منع من ال دواع بالارادة يجوز تجميع القول  
بلا ارادة فانه قد قيل ان دواع يلزم منها المجزوء تجميع القصور اقدم المقدورين  
بلا منع واما من لم يجوز فلا يلزم **فلا** كانت نسبتها الى جميع الذات علم سواء  
على التام اذ كان الذات متساوية وكان نسبة المنفصل الى الاراد  
القائمة بذاتها اليها سواء لكن المساواة بين الذات بمنزلة لان ذاته تعلق  
تخالف سائر الذات عندنا الا لثبات الدليل الزامى علم المعنوية او عند  
ذاته كما سأل سائر الذات عننا بالاحوال الاربعة او الخمسة واما  
منع سائر نسبة المنفصل عند اوراق ال دواع بقوله قلت لان **فلا** لا يجوز  
لذلك محلا للحوادث لما سبق وقد سبق ايضا لاوله المذكور منها مدفوع  
**فلا** اتفق المعلوم علم انه يجمع بغير مدعى علم بالقصور من وجه متحد علم فلا  
حاجة الى الاستدلال عليه كما هو حق سائر القصور بالذات الدينية وثبت  
في الكتاب والسنة حيث لا يمكن ان كان ولا تاويله لانه معلوم فزور  
بلا شبهة فيه وانفعا لاجماع اهل الاديان بل يجمع العقل **فلا** ذلك  
فصار حكما الاسلام والكعبة وابو الحنيفة البصري السبع والبصر عيان عن علم  
بالسموعات والمبصرات وانت جدير بكلام المحقق ايضا لا يؤدوا الامتياز  
المعنى حيث قال فيجب الاقرار بها بكونه عالما بالسموعات والمبصرات  
فان قدرنا ذلك المعنى بكونه سميعا بصيرا وقد علم ان دواع كلامه علم ما ذهب  
اليه الجمهور من احوالنا ومن المعنوية والتكدامية من التماصفنا نأبونا علم

سبب لوجوه ١٨٦

سبب لوجوه ١٨٦

العلم بالسموعات والمبصرات ومتناب عنه كما يذكر في النظرية لكن  
لما منع ان يمنع علم المحقق باننا لان لم نذكر كونه تك سميعا بصيرا علم كونه تك  
عالما بالسموعات والمبصرات مد الاقرار بها من غير من العقل حجتها  
عن قاصر او عدم صرفها عن ظواهرها مد على السمع والبصر فيها علم ما يتبادر  
منها من اوراق السموعات والمبصرات بالكتبة جسا بكتبة من التوبة  
المحذرة عن الاذان والابصار وكما قول العقل علم استحالته فلا يعلم  
ما يلاقيه من العلم بالسموعات والمبصرات فاعلم ان العلم بالسمع والبصر عند الشيخ  
الاسود علم بالسموعات والمبصرات كما هو عند حكما الاسلام والكعبة  
وابو الحنيفة البصري **فلا** المدافاة اوراق الحواس الخمس الظاهر عند  
الشيخ الاشعري علم بتعلقها بالسمع ان الاوراق بالسمع علم  
بالسموعات والابصار ان الاوراق بالابصار علم بالمبصرات وكذا  
الحال في الاوراق بالالفة والذائفة وان كانت هذه الحواس وسائر  
التيك العلوم الحاصلة باستعمالها لا لوجوب ان والبدنة والنز التي يتوصل  
بها الى العلوم المستند اليها وقالة فيه الجمهور من المتكلمين فانه او اعلمنا  
شبا على تاما جليا ثم ابهرناه فاما كذا بالبدنة بينا الى التبرير فقا ونعلم  
بالعزوة لالحالة الثانية بتعلق علم امر زائد مع العلم فيها فذاك الزائد  
مد الابصار ولو كان الالبصار على بالمبصر لم يكن هناك فرق ومكذ الخد  
الفرق بين العلم بهذا الصوت وسماعه وبين العلم بهذا الطعم وفوقه  
وبين العلم بهذا الرائحة وشمها وللشيخ ان يجب بان ذلك الذي الوجدان  
لا يمنع كون اوراق الحواس علمي لقال سائر العلوم المستند الى غير الحواس  
بالنوع او بالبدنية فيكون العلم على الاول حقيقة جنسية مشتملة على صفات  
مختلفة منها اوراق الحواس وعلم **فلا** حقيقة فزعنية متناولة لا فراومني لفة  
بالدوات لا لاجال الخلاف انما هو في الحقيقة اوراق التي بالهذه الحواس على  
على حقيقة اوراق الحواس بالعلم اولاد او افرق افضل في النوع صار النزاع  
لتحقيق راجع الى كذا العلم اسم لمختلف الاوراق او النوع منه لا انما

العلم بالسموعات  
العلم بالمبصرات



بكيفية في مقام المنع الاختلاف بالدوبة لجواز استناد الفرق اليه وذكر الاستدلال  
 المنع لمزيد الاستدلال وبيان استدلال الجمهور انما يقع لو امكن العلم  
 بتعلق الادراك الحسي بطريق آخر غير الحس وهو بطريق لا يتعلق الا  
 بالجزئيات من حيث خصوصياتها ولا سبيل الى ادراكها من هذه الجهة سوى  
 الحس فان قلت نحن نفعل لشيء اطعم الغلمان مثلا لئلا يجزئنا خصوصياتنا ثم نذكره  
 بالبرهان فنفذنا ونافذنا فنفذنا انما لم يتعلق العلم بطريق آخر بما يتعلق  
 به الادراك الحسي قلت هذا اعتباط ومن عدم الفرق بين ادراك الجزئيات علم  
 وجه جزئي وبين ادراكه علم وجه كلي وذلك لا يخفى على من ذكره ان وجه المدرك  
 علم من هذه الوجهة ما هو من كلام الامام في المحصل حيث قال انفق المعلوم علم انه  
 سمع جبري لكنهم اختلفوا في معناه فقالت الفلاسفة والكعبة وابو الطيب البصري  
 ذلك عبارة عن علمه كما بالمسيحيات والمبصرات وقال الجمهور مناهم المعرفة  
 والكرامية انما هي صفات زائدة تان علم العلم وقالوا قل اراو فلا يفسد الكلام  
 فان وصفه كما بالسمع والبصر مستفاد من النقل وانما لم يوصف بالفرق و  
 الشئ والسمع لعدم ورود النقل بهما واعلم ان منع لعدم صرف العقل  
 في السمع عن قدره لان المتبادر منها الادراك السامع والباهر ولا  
 يكون العقل في حقه كما في الزوايا الى العلم بالمسيحيات والمبصرات  
 كما هو من باب الفلاسفة او الصفة افره غير ذلك كما هو من باب الاصحاب  
 واستدلوا ان ارجح بعض الاصحاب قوله بقرينة الدير الذي لا يدرى في ما  
 انه عالم فاورو وكل عالم فاورو فندى وهذا نقصان الصفة فيما كان  
 فيه نقص او ما كان فيه السمع والبصر وهذا الصم والعمى وانما من صفات  
 النقص فوجب انصافه كما بالسمع والبصر لانه كمنزلة علم لشيء في ما  
 وانت خبر ان هذا الاستدلال كما يتوقف على مذهب المتقدمين يتوقف  
 ارجح على مذهبنا افره بيننا لشيء العلم والعمى فندى انما هي انما هي  
 بل ما عدم ملكة لها فلا يندم من فلتى عن السمع والبصر انصافه بما جاز  
 انشاء القابلية راسا واما انصافه بعد مجامع انشاء القابلية فانه ليس

نفذنا عندنا كيف ومداد المسئلة المشارة فيها بنينا والافضل ان كان  
 مشارة التناقض كلها وتقال عليها ايضا العدل في ابيانه الاجماع على ان  
 ساقه غير منتهية فاما عن شوايب النقص وحيث لا يتعدى عليه في هذه المسئلة  
 او قد الجبوت اعلم اننا لم نسمع بصير والتحويل عليه في هذه مائة سائر المقدمات لم  
 الاكتفاء بالاجماع من ليس بدراؤجه ان اثبت بالابيات والافاوت ان نزل  
 على جهة الاجماع فالظاهر الدالة على السمع والبصر انما او يجه علم من اعراضها  
 كبر في كتاب الوديع فلا معنى للعدول عما وافد في اجابات المدعى الى المحصل  
 كتاب في ابيانه ان ما هو انصاف لانه يتوكل في الحاشية مع التثبت بالانصاف فان  
 اثبتت جهة الاجماع بالعلم الفوري فذلك العلم الفوري ثابت في المسئلة التي  
 نحن فيها سد اربابا فلا حاجة بنا الى اثبات السمع والبصر بالاجماع ثم التمسك  
 في جهة بالعلم الفوري فانه يتوكل بلا طائل بل نقل ابتداء مدعى علم من  
 الدين بالقرين **للسمع والنقص والجهل والحق ايضا** علم شرطا ومنع  
 الحق انما من الامكان او ما يتبعه من الاحوال وكذا لم ايضا عدم التوقف على  
 مثل هذا الشرط والجواز يكون وجوب الحق الاول او ما يتبعه من الكمالات ما نفا عن  
 حصولها **فانه يجوز قلنا القابل للشيء عنه** ومن هذه فان الهوار في العلم لا ان  
 والطبوع المنفرد كلها والبرهان لا يتوقف بالسماع ولا بغيره مما هو من  
 مع انه صريح الانصاف بما ذكره جسا وقد ذكر الاستدلال المذكور على السمع والبصر  
 بان كان في كل من بعض ايقافيهما وكل ما يصح للواجب من الكمالات يثبت بالتفكر  
 نفاة عن لزم كنهه ولكن بالحق والامكان وقد استدل ايضا بانها صفات كمال  
 قطعا والخلق عن صفة الكمال في حق من يوجب انصافه بها فنقص ومدعى علم الله كمال  
 عاقد وهذا النقص لا يحتاج الى بيان لشيء الصم والعمى فندى انما لا اعدام ملكات  
 ولزم من بعض انصافه بصفة لا يخلو عنها ومن هذا كذا لا بد من بيان لشيء الجبر في  
 الغائب ايضا يتوقف على السمع والبصر وقال امام حجة الاسلام لافق ان لزم  
 المنصف بهذه الصفات المحل من لا ينصف بها فلو لم ينصف ابدا انما  
 لزم لزم كنهه انما بل من من الحيوانات المحل منه ومدعى قطعا ولا يبر

ونما جيب المنع او رعا ختم به من الامكان  
 الامكان عليه او لا رعا ختم به من الامكان  
 به من صفات الكمال انما به من الامكان  
 كنهه انما انما الكمال رعا ان الامكان  
 انما انما كنهه رعا انما كنهه







الانف وسع عرف بطلانه ولكن ادعاه وقوع الكذب في كلامه لا يثبت  
عن اجتناب بالذباب والعقارب وسائر ما اضر به من احوال الاف والاور في ذلك  
فوات معناه لا يحق من معاني العالم وعندهم الاصل واجب عليه فكذلك اجاز افلا  
به والجواب منع وجوب الاصل او لا يجب عليه شئ بل هو متعارف عن ذلك فكذلك  
واما عندنا لان الكذب نفق في حق الكاذب والنقص في حق الله تعالى ان  
قال قبل او اثبت حجة الاجماع بالنصوص واولاها عليها ليس الا او اعلم صحتها  
فلزم الدور من اثبات صدق كلامه فكذلك بالاجماع فكذلك ثبت حجة بالافا وب  
ولا يلزمنا اثباته بالنصوص فان قيل صدق النبي صلى الله عليه وسلم يتوقف على تصديق الله اياه  
وانما يدل تصديقه على علم صدقه على لو ثبت صدقه في كلامه فاثبات صدقه  
بالاجماع على تدبير يثبت حجة بصدق النبي صلى الله عليه وسلم يتوقف على صدقه فكذلك  
في كلامه فيدور فكذلك تصديق الله لنبينا بالمعجز ثبت الكلام ام لم يثبت ان الله  
لن تصديق الله اياه كلام ولا ان الكذب لو كان في حق الله فكذلك كان العبد المخلص  
ما كذا اذا صدق في كلامه ولانه لو انصف بالكذب لمكان كذبه قدما او لا يقوم  
الحدوث بذاته فكذلك حجة الصدق المتقابل لذلك الكذب والافاز زوال فكذلك  
الكذب ومعه فان ما ثبت قدومه اضره عدله واللازم وهو انشاء الصدق  
عليه بخلاف ما تعلم بالفروع لزوم علم شئنا ان كان له ان يخبر عنه علم ما هو عليه  
والعمل في حق الكذب عنه لانه تدبر عن الانبياء كونه كذا وما كانوا ان  
عنهم كونه متكلما **اول** قبل الحكم بان الكذب اياها بل صاحب التخصيص **اول** اجيب  
بان الحسن والتعجب بهذا المعنى على لا ينافي فيه اعدا الحسن والتعجب بنفسه الكمال  
والنقصان واذا النزاع بيننا وبين المعتزلة في الحسن والتعجب بنفسه ما يتعلق  
به المحرم والذم عاجلا والذباب والعقارب فلا ينافي بهذا المعنى على ام  
شرعي فحسنا شرعي وعندهم على ويمكن لزج **اجيب** عنه افعنا باقتنائه  
سمعي ولازم لزوم الدور لانه يثبت على لزوم جميع الاولات السمعية الكلام انه  
وصدقه وان تصديق النبي صلى الله عليه وسلم بالمعجز افعنا رفاق وليس كذلك **اول** والاول  
لن يثبت فكذلك لان مرجع اولئك او ان الاجماع بالافاز فالتسليم بالاجماع

منهجه  
بما يشاء  
منه

تسببه  
بما يشاء  
منه

ابتداء اول طرح ثلثة باق المقدمات مع الاختصاص به والله المعين **اول**  
فوجب الشيخ ابو الحسن الاشعري وابناءه وجهه معتزلة بغداد وقوله ونبي  
القاضي ابو بكر وامام الحرمين والامام في الدين وجهه معتزلة البصرة واعلم  
ان كونه كذا باقيا متفق عليه لكن الخلاف في لزوم البقاء وصفه وجودية زائد  
على الوجود لثبوت الوجود والبقاء في اول الحدوث فالبقاء وصفه تجدد  
بعد الوجود **اجيب** عنه بوجهين الاول النقص بالحدوث فانه غير الوجود  
لثبوت الوجود بعد الحدوث ان البقاء حصل بعد ما لم يكن والحدوث زال بعد  
لذلك لانه الخروج من العدم الى الوجود عند النبي صلى الله عليه وسلم لا يوجب البقاء  
الكل الحاربان كذا والاتفاق بعينه لا يتحقق كونه وجودية كتحديد معنية  
الباطل كذا مع الحادوث وكذا زواله ايضا لا يتحققه ايضا وذلك كله لجواز  
الاتفاق بالعدمية او هو نفس الوجود في الزمان الك لا امر زائد عليه  
**اول** لان باقيا بقاء بالفروع او لم يكن البقاء باقيا لم يكن الوجود  
باقيا لان كونه باقيا انما هو بسبب البقاء والمخوف من زواله **اول** لزوم التسليم  
في البقاء آت الوجود المرتبة معا ومعه اتفاقا **اجيب** بان بقاء البقاء  
نفسه كما قيل في وجود الوجود وعين فلا يتصل اصلا وزوالا ما تكرر  
نوعه كونه اعتبارا بان كذا الحجة للبقاء بغيره فان باسما الوجود  
ويعود الى الوجود في الزمان الك زائد على الذات وافرك بانه مع زائد  
بعلل به الوجود في الزمان الك فكذا الوجه للمعتزلة في الاول من معنى البقاء  
لان الاستمرار اذا لم يكن باقيا لم يكن الوجود مستمرا ولا يثبت الك لان البقاء  
اذا كان امرا بعلل به الوجود في الزمان الك لا يستلزم ان يكون له بقاء **اول**  
ولذلك باقيا بقاء الذات لزوم الدور ان يافى وقد ضعف الشئ على  
لان ذلك فرضناه موجودا ولم كونه باقيا بقاء في كونه بقاء الذات بعينه لان  
الكلام في لزوم ان الله كذا بان بقاء قائم بذاته فلزم تصديق بقاء الذات  
في كونه باقيا على نفسه لا يفتقر الى الدور ونفسه يتوقف شئ على آفة يتوقف عليه اللازم  
ليس هذا بل ذاك لكن الشئ الك فيكون الشئ الثالث او فاصلا كونه

سواء كان  
معه من غير  
الافا

انما  
توقف بقاء الذات  
على كونه باقيا مع نفسه



الذات باقية بنفسه لا يتغير المبدأ ويبقى الذات كونه باقية لا يتغير قائم  
 بالذات فبقاؤه الموقوف عليه فيكون الدور نفسه أو اللزوم في توقف كون الذات  
 باقية على البقاء القائم به وتوقف كون البقاء القائم به باقية على كون الذات  
 باقية وليس مذهب التوقفين دورا أو شرط كون التوقفين دورا الزكون الموقوف  
 في التوقف الاول بعينه موقفا عليه في التوقف الثاني والموقوف في التوقف الثاني  
 بعينه موقفا عليه في الاول وكذا الموقوف عليه في الاول موقوف في الثاني بعينه  
 والموقوف عليه في الثاني موقوف في الاول وهذا ليس كذلك اذ الموقوف في التوقف  
 الاول هو كون الذات باقية والموقوف عليه البقاء القائم به وفي الثاني كون  
 الموقوف عليه هو كون الذات باقية لكن الموقوف ليس البقاء الموقوف عليه  
 التوقف الاول بل كونه باقية لا يتغير اذ الدور نفسه لكن لا يتغير بل  
 فيهما فلا ينفك فيه ما ذكرته لانه بعيد في المباحث العقلية التي يطلب  
 فيها التحقيق ثم اعلم انه قد قرر الشئ الثاني والثالث وجعل وجه ثابتا  
 للتأخير كون البقاء موجودا على كذا الك لواجب البقاء مع تقدير كونه  
 وجودا بالذات لزم الدور لان الذات محتاج الى البقاء ايضا فان وجود  
 في الزمان كالمعلل به وان لم يكن البقاء الى الذات كانت الذات محتاجا  
 الى البقاء والبقاء مستغنيا عن الذات مع استغنايه عن غيره ايضا فكلما  
 البقاء ملو الواجب الوجود لانه الغني المطلق دون الذات والواجب عنه منه  
 احتياج الذات الى البقاء وما قيل من لزوم وجود في الزمان كالمعلل به مختار  
 غاية ما في الباب ان وجوده فيه لا يكون الا مع البقاء وذلك لا يوجب كون البقاء  
 علته لوجوده فيه اذ يجوز ان يكون محققا معا مع سبيل الاتفاق ويمكن ان يكون  
 ايضا باناسلما لذات الذات محتاج الى البقاء في استمرار وجوده ولكن لان  
 لواجب البقاء مع تقدير وجوده الى الذات لزم الدور اذ اللزوم في احتياج البقاء  
 في اصل وجوده الى الذات واحتياج الذات الى البقاء في استمرار وجوده لا في استمرار  
 وجوده وبأجله لا شك في جواز تعليل كل من الشئين بالآخر فليس البقاء الوجودي والبقاء  
 به كونه احد على لاهل وجوده والآخر لا فاعلة لبقاء ما مدخله لاهل وجوده

بعينه  
 فيكون في نفسه

فرضه عند العلة

واعلم ان هذا الوجه الذي بين البقاء في الزمان يعلل به الوجود  
 في الزمان كالمعلل به ولا يبين البقاء في استمرار الوجود اذ لا يبين استمرار  
 الوجود وكذا لا يبين استمرار الذات في استمرار البقاء

اذا قرر ملكا

كما قيل في العقل المستفاد والعقل بالفعل ان مرتبة المستفاد مقدم على المستفاد  
 والحدوث على مرتبة العقل بالفعل ومما فرغ عنه محتاج اليه في البقاء والاسرار  
 فتارة جعل المستفاد في المرتبة الرابعة والعقل بالفعل في الثالثة وافر على  
 العكس نكاح الال اعتبارا من **ل** لان واجب الوجود لذاته واجب الوجود قبل  
 وفيه نظر لانه لا بد من ذلك الاكون الواجب باقية بصفة لاكونه واجبا بالغير  
 وقدره الخارج في بيان الملازمة بالواجب لذاته ما عتق عدمه نظرا  
 الى ذاته وحيث يكون عدمه زواله بالبقاء الذي لا يتغير فيكون واجبا بالغير لا بالزوال  
 احتياج الذات في ان يعلم ويقدر ويبقى وغير ذلك الى ما هو مغاير له مما ذكرته  
 بالحقيقة احتياج الال ذاته وكيفية كون الذات على البقاء كذا الكالات  
 دون عينها لا بد من التحقيق ليس كما نطق في المقام **و** واجبه من حصر العقائد  
 في السبعة ملكة الاستدلال بعين من حكم الصفات في السبعة من احوالنا  
 مع تنوعها واما بعض احوالنا انفسه في تقديره علم لا يلا ويل عليه يجب  
 نفيه ولا حتى ضعفه لان عدم الدليل عنكم لا ينفك وعنده في نفس الامر منوع  
 وان لم يسمعه في نفس الامر ثم ادعى لان استغناء المعلوم المستوفى استغناء  
 لازمه بل بالعكس لكن المراد اذ كان استغناء مطلق الدليل فلا شك في انه يدل  
 استغناء كليته على استغناء اللزوم **و** وهذا حاصل معرفة جميع الصفات  
 فلهذا له صفة غير ما عرفنا لكن لا نعرفها او الموقوفة لا يتعد الا بغيرها  
**و** بل لا يتعد الا بغيرها وفيه ان عدم البتة بعد التفتت وملوا اقص  
 من التعقير الذي ملو معنى الامتناع فلهذا المعرفة غيبة بدون الاستدلال  
 بالافعال والتزمية لا يدل على امتناعها بدو لها فاذا جاز المعرفة بدو لها لم يدل  
 عدم ولا انها الا على السبعة على امتناعها **و** وهذا هو الطريق لا بد لان  
 الا على من الصفات فلا صفات غير **و** ولين ستم انها لا ولا حتى عليك  
 من تقديم هذا الجواب على الجواب المتقدم لا لتعال آفر عنه بناء  
 على ضعفه بالنسبة اليه نهي الكلام بالقول **و** يجب عن الاستدلال الى البقاء  
 منع التكليف بكمال المعرفة او التكليف بقدر وسعها فحق مطلق بان

تارة علم جواز كون الال لازم  
 احتمل من الملازمة فيجب  
 في بدو منه حقيقة الحق  
 لعدم



نعرف من صفاته ما يتوقف بقدره على العلم به لا بعرفه صفات  
 اخرى وان سلمنا تكليفنا بكل المعرفة لكن لا يمكن من تكليفنا به  
 من جميع المكلفين بل ربما حصل من بعضهم كالارثية والعاقلية من اتباعهم  
 دون بعضهم ومعلوم عدم **دوام** وقالوا المداو بالاستواء الاستيلاء ويعود  
 2 الاستواء الى صفة القدرة قال **الاشعري** قد استول على العراق من غير سيف  
 ودم مبرق ان استول لا يقال الاستواء بل الاستيلاء **بشعري**  
 الاضطراب والمقاومة والمغالبة التي يستحيل في حقها ما لا يقاومها  
 لتخفيف العرش ان استيلاءه يتم العكس لا يمنع الاشعار الا انزل لغير الغالب  
 لا يجوز كما في قوله **وايقه** غالب علم امر نعم **وعاينهم** سبق تلك الامور  
 من خصوصية من استداليه الاستيلاء في امر محسوس ولا يخفى كقوله  
 العرش على الاشعار بالاعمال على الاول او من رتبة الايمان لغير العرش اعظم الخلق  
 من استيلاء عليهم كان مستولها على غيره قطعاً ومنا عكس ما هو المشهور  
 التسمية بالاولى على الاعمال وكلامها صواب فانه كما يفهم من حكم الاول حكم  
 الاعمال اذ كان به اولى كذلك يفهم عكس اذ كان الاول بالحكم اولى وقيل الاستواء  
 طلب التقدير فيكون الاستواء الاوفاً كقوله **نوم** استول الى السماء ان قصد  
 اليها ولم يعد بعد اذ ذلك فبقوله بال كالتقصير دون علم كالاتيلاء **ويطلب**  
 الشيخ في احد قوليه الى ان الاستواء صفة زائدة ليست عائدة الى الصفة  
 السابقة وان لم تعلمها بعينها ولم يتم عليها وليلا ولا يجوز التعديل في اثباته  
 علم الايات والآيات مع قيام الافتقار المذكور ومعلوم ان الاستيلاء  
 او التقدير مع ضعف فالحق النقص مع الفيل بانه ليس كاستواء الاجسام  
**وهو** بابي القدر وبالوجه الوجه وبالعين البصر او وضع كل واحد من طرف  
 الاغراض في اللغة بوجه مخصوصة حقيقة ولا يجوز ادواتها في حقها ولم يوضع  
 لصفة اولها في قوله **لنا** بل لا يجوز وضعه لا بعقله الخاطي او المقتصر من الاوضاع  
 تقيده المعاني فتعبر الخواص في الكل والشيخ تارة قال **بزيادة** وبالوجه  
 والعينة وتارة قال **بالتماثل** تارة من الوجه والبصر واعلم انه مما اشتهر بعينه

بعض المتكلمين وراى السبعة القدم قال ابن سبيد من الاث عشر القدم  
 صفة زائدة موصوفة لانه قد يطلق علم المتقدم بالوجه كما في انظار عليه الهند  
 كالجسم موصوفة فقد جرد له القدم بعد ما لم يكن فيكون موصوفاً زائداً على  
 الذات فكذا القدم هذه موصوفة بالارثية لا غير وقد منطاولته وزاد عليه  
 بانه لا يراى بالقدم عدم الاولية فليس تلك بتقدير كونه وجودها ولا يراى  
 فعلية بقوله **ثم اقامه** الدليل عليه فتكلم بعد قبل هذا السبب مطلق  
 بالقدم لانفسه **اهيب** بان الصفات السببية لا يعمل خلاف السببية  
 وقد سبق اليقيني الامور العامة ان المتقدم اعني **لا** وجوده في الخارج  
 فتدركه من طبعه ووليده معا والتميز متفقين على انه كقوله **بمنه** تقدم  
 وجوده زائداً على ذاته





